دكتور صلاح أحمد هريدى

دراسات فى

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م - ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م

الجزء الثانى





دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر

١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م - ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م

﴿ الجزء الثانى ﴾

دكتور صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - ورئيس قسم التاريخ
كلية الآداب بدمنهور - جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى
٢٠٠٠م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المشرف العام : دكتور قاسم عبده قاسم

المستشارون

د . أحمـــــــد إبراهيم الهـــــــوارى

د . شـــــوقى عبد القوى حبـــــيب

د . عـلـــى الســــيـــد عـلـــى

د . قـاســـم عـبـده قـاســـــم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفى

تصميم الغلاف : محمد أبوطالب

الناشر : عين للدراســات والبحــوث الإنسانيــة والاجتماعيــة

- ٥ شــارع ترعة المريوطية - الهــرم - ج.م.ع - تليفون - فاكس ٣٨٧١٦٩٣

ص . ب ٦٥ خـالـد بـن الـولـيـد بـالـهــرم - رمــز بـريـدى ١٢٥٦٧

Publisher:ĒIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St ., Alharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwalid - Alharam P. C 12567

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمــــة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمدلله والصلاة والصلاة على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد ، أقدم هذا الكتاب وهو الجزء الثانى من دراسات تاريخ مصر الحديث والمعاصر، حيث أن الجزء الأول الذى طبع غام ١٩٩٩، تناول تاريخ مصر الحديث بداية للفتح العثمانى لمصر عام ١٢١٣هـ/ ١٥١٧م وانتهاءاً بوصول الحملة الفرنسية على مصر عام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م. ويعتبر هذا الكتاب بين يدى القراء والدارسين لتاريخ مصرنا المحروسة ليس كتابًا تقليديًا ولم يقتصر على الجوانب السياسية والأحداث التاريخية ولكن يهتم بجانب ذلك بالجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

وتنقسم هذه الدراسة إلى بابين ، الباب الأول فى ستة فصول فتحدثت فى الفصل الأول منها عن كيف تولى محمد على حكم مصر والصعاب التى واجهته وكيف تغلب عليها وهى ممثلة فى حملة فريزر عام ١٨٠٧م واحتلالها الإسكندرية ورشيد والمقاومة الشعبية فى رشيد حتى جلاء الحملة ، ثم الزعامة الشعبية التى ساعدته فى الوصول إلى الحكم وكيف تخلص منها ممثلة فى السيد عمر مكرم والعلماء والانفراد بحكم مصر، أما الزعامة الفكرية الصامتة المعارضة لأسلوبه والممثلة فى عبد الرحمن الجبرتى والتى استطاع أيضًا التغلب عليها. أما المماليك فقد تم القضاء على قوتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمذبحة القلعة عام ١٨١١م مستغلا أوامر السلطان العثمانى بإعداد حملات لشبه الجزيرة العربية للقضاء على الدعوة السلفية. وبدأ محمد على بعد ذلك فى إجراء التنظيمات الادارية ، فأقام حكومة جديدة فى إدارتها ومجالسها ودواوينها.

أما الفصل الثانى فقد تحدثت فيه عن السياسة الاقتصادية ، واعتماده على مصادر إيراد مصر الممثلة فى الأرض الزراعية والإجراءات التى اتخذت لتنفيذ برنامجه الزراعى فى عام ١٨١٣، بمسح الأراضى وأصبح المالك الوحيد وبينت موقف الأهالى تجاه تلك السياسة . ولقد اتبع نظامًا جديداً للزراعة ، وإدخال محاصيل جديدة، مما أثر على الاقتصاد المصرى، كما اهتم بشئون الرى، بقيامه بشق الترع واقامة القناطر . أما بالنسبة إلى التجارة، فكانت نوعان، الأولى التجارة الداخلية والثانية التجارة الخارجية ، ففى المجال الأول احتكر الباشا جميع

الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية ، ووضعت القيود الخاصة بذلك. واتخذت إجراءات تجاهها والضرائب التى فرضت ، أما التجارة الخارجية والسياسة التى اتخذها الباشا تجاهها فأتباعه نفس السياسة السابقة أيضًا لها، مثل البيع فى الخارج لحساب الحكومة والبيع بالنسيئة والمزايدة، وبيان تلك السياسة على التجارة الخارجية وموقف بريطانيا بالذات الذى ظهر واضحًا فى معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨ . وكذا أثر ذلك على السياسة الاقتصادية لمحمد على وخصوصا للصادرات والواردات واتصالا بهذه السياسة فقد اهتم بالطرق البرية وأمنها وخوفه من تنفيذ مشروع السكك الحديدية الذى تقدمت به بريطانيا الذى نفذ فى عهد عباس الأول، وسياسته الضريبية المباشرة وغير المباشرة وأثر ذلك على الشعب المصرى ، كما اهتم أيضا بالصحة وخاصة بعد انتشار وباء الكوليرا عام ١٨٣٠، واستعانته بقناصل الدول الأوربية والاجراءات التى اتخذت فى سبيل ذلك للوقاية والعلاج . كما اهتم بالتعليم بكافة نواحيه ، سواء تعليمًا مدنيًا أو تعليمًا حربيًا. وبدأت نهضة التعليم الخاصة بالبنات فى عهده، كما سمح للأوربيين بانشاء المدارس الخاصة ووجه اهتمامه إلى إيفاد البعثات التعليمية إلى الخارج فى التخصصات المختلفة التى تحتاجها البلاد.

أما الفصل الثالث فعن الحرف والصناعات لقد وضع الباشا سياسة صناعية متميزة، فظهرت فى الحرف الموجودة خلال عصره، وفى الأسلوب الذى اتبعه ويتخلص فى اتباع نظام الاحتكار واستخدام طبقة كبيرة من الحرفيين فى الصناعات التى أقامها ، مما كان له أثره فى التنظيم الهرمى للحرفيين والقضاء على بعضهم، وعلى بعض الصناعات البسيطة كصناعة النسيج، إلا أنه اضطر بعد ذلك إلى العدول عن هذا الأسلوب عندما رأى انهياراً فى الصناعة.

ولقد كانت هناك صعوبات كثيرة وقفت أمام محمد على، وقد توقفنا أمامها وحاولنا التعرف على كيفية قضائه عليها مع الاهتمام بموقف الشعب المصرى تجاه بعض الصناعات السائدة فى ذلك الوقت.

والفصل الرابع قد خصصته للحديث عن الصناعات الحربية والبحرية وقد بدأت هذا الفصل بتمهيد عن ايراد «الباشا» لكى يستطيع أن يواجه نفقاته المتعددة، وكيف أدى ذلك إلى احتكاره للزراعة والصناعة والتجارة ، وقيامه ببعض التحسينات فى سبيل ذلك .

وقد تعرضت للمصانع الحربية والأسلحة مصل مصانع القلعة، ومعمل البنادق فى الحوض المرصود ، ومعامل البارود ، وأماكن انتشارها وانتاجها، ومصانع سبك الحديد وإنتاجها ، وتوفير العمال لها من خلال إرسال الكثير من البعثات إلى الخارج ، ومصنع النحاس الذى

أنتج الألواح النحاسية التى كانت تبطن بها السفن الحربية ، هذا مع الإشارة إلى العقبات التى وقفت فى طريق هذه الصناعة ، وكيف تغلب عليها ، وهناك صناعات أخرى مدنية كانت تمد الجيش بحاجته مثل مصنع الطرابيش ، ومصنع الجوخ اللذين أمدتا الجيش والأسطول بالملابس والأغطية الصوفية ، ومصنع دباغة الجلود ، وكان يمد الجيش والأسطول بما يحاجته وهناك أيضا معامل الحبال، وقلاع المراكب وما سواها من الصناعات .

وتحدثنا عن الأسطول البحرى، والصناعات البحرية ، مع العرض للعوامل التى أدت إلى إنشاء البحرية ، ثم كيف تم إنشاء أسطول مصر فى البحر الأحمر، و«الترسانة البحرية» ببولاق وكيف جمع لها محمد على أمهر العمال والصناع مع الإشارة إلى ارسال السفن المجزئة على هيئة ألواح إلى «السويس» على ظهور الجمال، حيث يتم تركيبها هناك .

ولم يبدأ أسطول مصر فى البحر التوسط ، وإنما هناك مراحل مختلفة مرت بها من شراء السفن ، إلى مرحلة بنائها لحسابه فى الخارج، إلى بناء السفن فى مصر، وإنشاء ترسانة الإسكندرية والأحواض الجافة، وقد أشرنا إلى هذا كله مع بيان العقبات التى قابلته، وكيف تغلب عليها ، ثم دور العمال المصريين فى هذا المجال ، وخاصة فى الترسانة وأجورهم ، ومهارتهم التى أشاد بها الخبراء الأجانب ، بالإضافة إلى أنه أرسل العديد من العمال المصريين إلى الخارج لمعرفة أصول هذه الصناعة.

أما الفصل الخامس فقد خصصته لبعض الصناعات المدنية، مع الاهتمام بالصناعات الجديدة التى أدخلها محمد على كحلة القطن وكباسته، وكيف أنه استورد لهذه الصناعة الآلات الحديثة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ثم صناعة تبيض الأرز والتى استورد لها الماكينات الحديثة ومتابعته لهذه الصناعة كما اهتم بصناعة «النيلة» وأحضر لها الخبراء ولقد استخدم النساء فى هذه الصناعة ، وتابع إنتاجها ، وعاقب كل مقصر فى العمل.

وقد احتكر محمد على صناعة الزيوت سنة ١٨١٦م، مع اهتمامه بأن يجعل كل منطقة تختص بنوع معين منها.

وتوسع محمد على فى بعض الصناعات ، ومنها صناعة «الغزل والنسيج» وظهر هذا التوسع فى إقامته بعض «الفابريقات» فى الوجين القبلى والبحرى، مع العمل على توفير المواد الخام والعمال الفنيين لها. كما أنشأ مصانع لإنتاج السكر، خاصة بعد التوسع فى زراعة القصب ، وقد صادفته بعض العقبات فى هذا الصدد، وعلى رأسها موقف رجال الدين من

عملية «تكرير السكر» ومدى تعارضها مع الشرع من عدمه كما اهتم «صناعة الزجاج» وقد واجهه كساد فى هذه التجارة . وقد عمل على تشجيع «الصناعة المحلية» وأرسل عمالا كثيرين إلى الخارج للتدريب، حتى يحقق هذا الغرض وكان يدقق فى اختيار المرسلين منهم، وشجع العائدين من أوربا.

ومن الصناعات التى نالت اهتمام محمد على «صناعة الورق» فقد عمل على توفير المواد الخام ، وأبدى ملاحظات على المنتج من الورق وكذا اهتم بصناعة «الصابون» وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الشمع ، والعسل ومعامل التفريخ وصناعة الحصر، وصناعة الفخار، وضرب النقود والصناعات الخشبية.

وفى الفصل السادس تحدثت عن انهيار الإمبراطورية المصرية ، وأثر ذلك فى الصناعة ، وقد عرضنا فيه للأسباب الخارجية التى أدت إلى هذا، وعلى رأس هذه الأسباب موقف انجلترا، وفرنسا من المسألة الشرقية، والمسألة المصرية والظروف التى أدت إلى صدور فرمان سنة ١٨٤١م واتفاقية لندن فى العام نفسه. وأثر ذلك فى الصناعة المصرية، من حيث تحديد عدد أفراد الجيش.

وهناك عوامل أخرى أدت إلى انهيار الصناعة كالعوامل الطبيعية، والقوى المحركة وقد حاول محمد على أن يستخدم قوة المياه باعتبارها قوة محركة ، وحاول أيضا أن يتغلب على مشكلة نقص الوقود ، وسوء الإدارة، حيث كان النظار يتبارون فى خفض التكاليف ، مما كان له أثره فى الإنتاج وجودته، بالإضافة إلى ظهور كثير من مظاهر الفوضى والإهمال .

ومما تعرضت له المواد الخام التى حاول محمد على أن يوفرها ، وقد ظهرت مشكلة نتجت عن تخزين هذه المواد فهناك أماكن عانت نقصا شديدا منها فى حين أن أماكن أخرى زادت عن طاقتها .

وهناك عوامل أخرى كثيرة كان لها الأثر فى تدهور الصناعة ، بل انهيارها كارتفاع نفقات الإنتاج، وهبوط مستوى العمال وذلك من حيث الكفاءة الفنية وقد حاول التغلب على هذا العامل ، حيث أرسل العديد من العمال إلى الخارج، واستقدم الخبراء فى مختلف المجالات. ومن عاومل تدهور الصناعة أيضا شراء الآلات بأعلى الأسعار، مع أن بعضها غير صالح للعمل فى مصر، بالإضافة إلى أن بعضها لم تكتمل صناعته ، كما أن استخدامه للعدد الكبير من العمال الأوربيين أدى إلى دفع أجور عالية لهم مقابل الإقامة فى مصر.

وقد تحملت الحكومة وحدها القيام بالتصنيع متبعة فى ذلك سياسة الاحتكار ، مما كان له

أثره فى التدهور الذى حل بالصناعة ، بالإضافة إلى أن الفلاحين لم يتحولوا إلى «بروليتاريا»، وكانوا يجمعون بطريقة الإجبار التى كان يجمع بها الجند.

أما أثر التجربة الصناعية فى عهد محمد على فى المجتمع المصرى، وكيف أن هذا الأثر فقد ظهر فى تقسيم مجتمع القرية، وأثر محمد على فى نظام النقابات الحرفية وتأثرت سلطة شيخ الطائفة ولم يطرأ أى تغيير على شخصية الطبقة المتوسطة رغم نموها ، ومع ذلك فقد وجهت ضربة عنيفة إلى صغار الحرفيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نتيجة للمنافسة الأوروبية ولم تتقدم المهن الحرة فى هذا الزمن كما أثرت سياسية الباشا على الفلاحين وواجهوا ذلك بأسلوبهم الخاص، وهذا ما تعرضت له الدراسة .

أما الباب الثانى وهو يشتمل على عنوان مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وفى الفصل الأول تحدثت عن خلفاء محمد على: عباس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤) ، سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) والخديو اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) ، والحكومة والإدارة فى عهودهم ممثلة فى مجلس النظار وشورى النواب والنظام القضائى ومجالس أو محاكم الأقاليم والإجراءات لتحقيق هذا النظم .

أما الفصل الثانى فهو عن السياسة الاقتصادية فى عهد خلفاء محمد على وتتمثل فى التطورات التى طرأت على ملكية الأرض والزراعة ومشاريع الرى التى أقيمت والتجارة الداخلية والخارجية وما اتخذ من إجراءات بالنسبة للطرق البرية والاتصالات والملاحة النيلية والأعمال الصحية والأمن والتعليم بكافة أنواعه وتطوير المطابع وأثر ذلك على الحياة العلمية والتعليمية.

أما الفصل الثالث فهو عن الصناعة وما اتخذ من إجراءات فى عهد كل من عباس الأول وسعيد باشا وانتعاش بعض الصناعات فى عهد الخديو اسماعيل مثل حلج القطن وكبسه، وأثر الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) عليها، وصناعة السكر وخاصة بعد انتهاء هذه الحرب، وتجديده لبعض المصانع القديمة مثل مصانع الغزل والنسيج ونسج الحرير والطرابيش ومصانع طباعة الورق ودباغة الجلود، وما اتخذ كذلك من إجراءات لتجديد وتطوير بعض الصناعات الأخرى، هذا بالنسبة للصناعات المدنية أما الصناعات الحربية والبحرية فقد تم التعرض لها من تناول الجيش والبحرية، وخاصة بعد قيام حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) بين الدولة العثمانية والروسيا، وتكليف ولاة مصر بتقديم الجيش والأسطول المصرى، فى تلك الحرب ، وأثر ذلك على نشاطات الصناعات الحربية والبحرية، والمجهودات التى اتخذها هؤلاء -خلفاء محمد على- من أجل عودة النشاط لهذه الصناعات.

وبالنسبة للفصل الرابع فقد تحدثت فيه عن تركيب المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد تم التعرّض إلى نوعية الحكم وتعريف الطبقة الحاكمة خلال هذه الفترة وتوليهم المناصب الهامة، وجهود اسماعيل تجاه الدولة العثمانية كى يحصل على الامتيازات له ولأسرته ، ودوره فى إنشاء مجلس شورى النواب، واستخدامه سلطته فى الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية من أجل تدعيم سلطته السياسية معتمداً إلى قوته الاقتصادية، أما الشريحة . فى المجتمع فهى أعيان البلاد قد تطور توليهم الوظائف منذ عهد محمد على حتى عهد نهاية اسماعيل ، وتعرضت لما وصلوا إليه وخاصة بعد تمثيلهم فى مجلس شورى النواب، وكذلك كان هدف اسماعيل من ذلك هو إقامة قوة متوازية مع الأتراك والشراكسة، بالإضافة إلى الضباط والقضاة . أما علماء الأزهر ، فلم يكن بهم أى دور فى الحياة السياسية الاجتماعية إلا أن بعضهم نال مكانة عالية فى عهد اسماعيل ، كما نال الأزهر اهتمامه ومن ثم فقد أدى ذلك إلى قيامه بدوره فى إعداد المدرسين والقضاة والمحاماة والصحافة والحياة العامة إلى أن جاء جمال الدين الأفغانى ، حيث وجد بالأزهر نهضة علمية وفكرية فأسهم فى تطورها مشتركا مع الشيخ محمد عبده فى هذا المجال .

ويأتى الحديث بعد ذلك عن الفلاحين وثوراتهم وكيف تم القضاء عليها والكوارث الطبيعية التى حلت بهم بالإضافة إلى الأوبئة. ثم أتناول بعد ذلك الأقباط والحرف التى احترفوها وفنونهم فى هذا المجال ثم اليهود المصريين، أما الأقليات والمثلة فى بعض الجاليات الأجنبية، مثل الجالية الأرمينية التى كان لها النصيب الأوفى فى تولى الوظائف المهمة ، ووصل الأمر بهم إلى توليهم الوظائف المهمة، ووصل الأمر بهم إلى توليهم رئاسة النظار مثل نوبار والنظارات الهامة مثل الخارجية والتجارة ، ثم يأتى دور الشوام واشتغالهم فى التجارة والصحافة ، ثم الجاليات اليونانية واشتغالهم بكافة المجالات الاقتصادية ومساهمتهم فى إنشاء العديد من المدارس كذلك تميزهم فى مجال الصحافة بالإضافة إلى ، الأقليات الأخرى من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز وتمتع هؤلاء بالامتيازات طبقًا للاتفاقات المعقودة بينهم وبين الدولة العثمانية.

أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه عوامل نمو الوعى القومى فى مصر ممثلا فى العوامل الفكرية للحركة العرابية متخذاً رفاعة رافع الطهطاوى نموذجًا من خلال جهوده ، واهتمامه الشديد باللغة العربية وآدابها التى أصبح لها روحها الجديدة فى وقت وصلت فيه هذه اللغة إلى درجة كبيرة من الانحطاط . كذلك جمال الدين الأفغانى والذى كان له عظيم الأثر فى

الحركة الفكرية وأثر ذلك على الحالة السياسية ، وكان من شأن كل ذلك إلى ظهور الحزب الوطنى فى أواخر عهد الخديو اسماعيل . أما الشيخ محمد عبده فقد تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى وتأثر به ونادى بضرورة الإصلاح السياسى والدينى فى نفس الوقت، ثم كان دور عبدالله النديم خطيب الحركة العرابية الذى انضم إليها مدافعًا عنها، ثم تعرضت لتغلغل النفوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر منذ أن تولى محمد على حكم مصر ١٨٠٥ إلى نهاية حكم اسماعيل فى عام ١٨٧٩، مما مهد لقيام الحركة العرابية عام ١٨٨١، مما مهد لقيام الحركة العرابية عام ١٨٨١، وانتهى ذلك بالاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ . وما ترتب على ذلك

أرجو من الله الأعلى أن تكون هذه الدراسة أسهمت فى سد ثغرات قليلة وجدت فى جدار التاريخ الحديث كما أمل أن أكون قد أقتربت مما يرجوه لى أساتذتى وما يتمناه لى طلابى والله الموفق والمستعان .

اسبورتنج فى ١٥ / ٦ / ٢٠٠٠

دكتور صلاح أحمد هريدى



القسم الأول

الفصل الأول : محمد على وباشوية مصر (١٨٠٥-١٨٤٩)

الفصل الثانى : السياسة الاقتصادية

الفصل الثالث : الحرف والصناعات

الفصل الرابع : الصناعات الحربية والبحرية فى عهد محمد على

الفصل الخامس : الصناعات المدنية فى عهد محمد على



الفصل الأول

محمد علي وباشوية مصر
١٨٠٥ - ١٨٤٩

تولية محمد على باشوية مصر

ولد محمد علي في قولة بمدينة مقدونيا بإقليم الروملل عام ١٧٦٩ وتوفى والده عام ١٧٧٣ ، وقد تكفل به عمه طوسون ثم والى المدينة بعد وفاة عمه [١] وقد وفق في استهلال حياته العاملة إلى تحصيل الأموال التي امتنعت عن دفعها إحدى القرى المجاورة. وسرعان ما سطعت شهرته وعلا نجمه بعد هذا العمل الجرىء فرقى إلى رتبة اليوزباشي وبعد زمن وجيز عقد قرانه على أرملة واسعة الثراء، من بنات عمومة الحاكم، فأصبح مالكا لمتجر دخان وبهذا توصل إلى إنشاء علاقات مع تاجر فرنسي في مرسيليا يدعى المسيو ليون، وقد أخذ ليون يردد على مسامعه مآثر بونابرت معاصره، الذى أصبح واسع الصيت ، بعيد الذكر عظيم الأهداف مما حاك حول اسمه شتى الأقاصيص والأساطير وربما كانت مظاهر عطف محمد على نحو فرنسا راجعة إلى تلك الصداقة القديمة [٢].

وما كاد محمد على يهبط مصر حتى ظهرت مواهبه ، فرقى إلى رتبة أعلى ولم يلبث أن عيّن لواء بأمر باشا مصر ، خسرو ذلك الذى خلفه محمد على وناصبه العداء فتفاقم بينهما الأمر واستشرى الشر. وقد حدث غداة عصيان الألبانيين وشقهم عصا الطاعة على خسرو واغتيال طاهر، أن أرسل العثمانيون واليًا جديداً هو على الجزائرلى باشا الذى كان مصيره أيضًا الاغتيال فى فتنة عسكرية. وهكذا أصبح محمد على، بين عشية وضحاها فى مقدمة المتنافسين ، لكن سداد رأيه، وصواب تدبيره ومضاء فطنته كل هذا جعله يظل بعيداً عن المعمعة ، مترقبًا حلول ساعة الحظ المواتى والظرف الملائم .

١- R. R. Madden, Egypt and Mohamed Ali, p. 1 .

٢- رينيه قطاوى، جورج قطاوى، محمد على وأوربا ، نقله عن اللغة الفرنسية ألفريد يلوذ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص٤٤-٤٥ .

بدأ محمد على حركاته بالتحالف مع عثمان البرديسى فأوجس البريطانيون خيفة، وأوجدوا له منافسًا فى شخص الألفى، الذى لجا من مذبحة ١٨٠١م، ولجأ إلى لندن حيث قضى ثلاث سنوات، ثم نزل الألفى فى أبى قير فى الثانى عشر من فبراير سنة ١٨٠٤ واحبط الخطة المحكمة التى وصفها البرديسى لتعقبه ، وذلك بأن سار مع مجرى النيل ووصل إلى الوجه القبلى، واتخذ منه مركزاً لسلطته الإقطاعية [١].

وسرعان ما وقع الخلاف بين البرديسى والألبانيين، إذ أخذوا يلحون فى المطالبة بمرتباتهم مؤيدين من محمد على قائدهم ، وتمادى البرديسى فى طرق ظالمة كيدية لتحصيل الضرائب من التجار، وكان بينهم فريق من الشرقيين والأوروبيين مما أحدث اضطرابات فى القاهرة ، فانتهز محمد على من الشعب وتعلق به الجنود الألبانيون ، ثم طرد البرديسى من العاصمة ، فلجأ إلى الصحراء وتم الصلح بينه وبين الألفى، ومع ذلك ظل محمد على مسيطراً على الوجه البحرى، ومتمعا بثقة الشعب والجنود الألبانيين[٢].

وقد شاءت الظروف أن يعود خسرو باشا إلى وظيفته. فلم تمض ثلاثة أيام حتى أرغم على مغادرة القاهرة والإبحار إلى الآستانة. وهنا فكر الألبانيون فى عرض المركز الشاغر على محمد على لكنه تصرَّف تصرفًا حكيما، فعيَّن فى هذه الوظيفة خورشيد حاكم الاسكندرية واكتفى لنفسه بادىء بدء بأن يكون قائم مقام له.

وقد تبين لخورشيد أيضًا أن إبعاد الألبانيين المتمردين هو الحل المعقول الوحيد فأمرهم بالجلاء عن مصر. وتظاهر محمد على بالإذعان والرضوخ لكنه أمام إصرار الشعب الهائج بالبقاء فى القاهرة، وفى الثانى عشر من شهر مايو سنة ١٨٠٥، اجتمع المشايخ والعلماء فى المحكمة وانتخبوه واليا على مصر فأصبح ابتداء من هذا اليوم سيد البلاد الرسمى. ولكن كان ينقصه شيء واحد ذلك أن يلتف الجميع حوله، ويظفر برضائهم ، غير أن الألفى بك كان لايزال مؤيداً من الإنجليز، وعثمان البرديسى مالبث متعلقًا بأهداب فرنسا. وخورشيد مُصِرّ على استرداد حقوقه فقد لجأ إلى القلعة المشرفة على العاصمة واعتقد أنها حصنه المنيع الذى لاينال[٢].

١- رينيه قطاوى، جورج قطاوى، محمد على وأوروبا، ص٤٥ .

٢- رينيه قطاوى، جورج قطاوى، محمد على وأوروبا، ص٤٧ .

وفى اليوم التالى (الاثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد على واليًا مكانه وامتنع محمد على فى بادىء الأمر حتى لاينسب إليه أنه المحرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى قلداه خلعة الولاية غير أن محمد أظهر التمنع ، وقال أنا لاأصلح لذلك ولست من الوزراء ولامن الأمراء ولا من أكابر الدولة، وكان هذا القول رياءً ونفاقًا من محمد على حتى يتمسك الحاضرون به. وفعلاً قالوا جميعًا قد اخترناك لذلك برأى الجميع والكافة، والعبرة رضا أهل البلاد. وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية. وإقامة المذكور فى النيابة حتى يأتى المتولى أو يأتى له تقرير بالولاية ونودى فى المدينة بعزل الباشا وإقامة محمد على فى النيابة [١].

ويرى عمر عبد العزيز أنه من خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية [٢]:

١- أن السيد عمر مكرم هو الذى تزعم «انقلاب» مايو سنة ١٨٠٥ كما كان صاحب الاقتراح الخاص بعزل خورشيد وتولية محمد على بدلا منه .

٢- قرر المصريون مبدأ دستوريًا هامًا عندما قرر قادة الشعب بزعامة عمر مكرم حق الأمة فى اختيار وتعيين حاكمها.

٣- أن عمر مكرم كان يرى أن والى مصر يجب أن يكون عثمانيًا .

٤- أن يعين محمد على كان بصفة قائمقام (والى بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثمانى فرمانا بتعيينه أو تعيين عثمانى آخر واليا على مصر.

٥- قبل محمد على الشروط التى رفضها خورشيد من قبل ، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء فى شئون الدولة. وهكذا لم يفوض العلماء إلى محمد على السلطة المطلقة وإنما اختاروه واليًا «بشروطنا».

ويعتبر هذا الانقلاب «حدثًا فريدًا ويومًا مشهودًا فى تاريخ كفاح الشعب المصري ويقول الرافعى عن هذا اليوم بأن مصر وضعت فيه أساس حريتها واستقلالها ، وأعلنت عن حقها فى

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، الإسكندرية ١٩٧٢ ، ص١٠٠-١٠١ .

٢- نفسه، ص١٠١- ١٠٢ .

فى تقرير مصيرها . ولم يقنع العلماء بالدور التقليدى الذى كانوا يقومون به من قبل وهو بذل الوساطة بين الحاكم والمحكومين بل «تزعموا المحكومين وخاطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى». وتتمثل روعة هذا الحدث فى أنه كشف عن طبيعة الشعب المصرى الأبية فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتى «وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة» كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم فأسهموا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم فى مواجهة ومعالجة الأزمات التى تلاصقت بعد ذلك مثل أزمة نقل محمد على إلى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التى طلبها محمد على لإنهاء خصومة المماليك له. ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد على التخلص من الالتزام الذى يقضى بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم فى شئون الحكم، تمسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥، وأدى ذلك إلى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد على انتهى بالصدام بينهما [١].

وعندما علم خورشيد باشا بهذا الانقلاب ولما ذهب إليه من أنبأوه بتعيين خلف له أجاب «اننى والى مصر بمقتضى وثائق منحتها من السلطان . ولااعترف بعزل صادر من الفلاحين . ولن أنزل من القلعة إلا بأمر من الباب العالى».

ثم أمر بأن ينقل إلى القلعة الماء والقمح والخبز الجاف والمؤونة التى تسنى له جمعها، وأغلق على نفسه الأبواب ، بعد أن أحاط نفسه بقوة مكونة من ألف وخمسمائة رجل مخلصين، واستعد للدفاع . ثم اجتمع الجمهور المسلح فى ميدان الأزبكية ، وحرر المشايخ فى المحكمة إقراراً بالأسباب التى جعلتهم ينضمون إلى محمد على ضد خورشيد . ثم أرسلت هذه الوثيقة إلى الآستانة ، بعد التصديق عليها من القاضى وقد أخذ المشايخ يجوبون أرجاء المدينة، بهمة ساهرة ، ونشاط موصول لمقاومة الاضطرابات ، اسوة بما ضربه لهم السيد عمر مكرم ثم نشر محمد على، باللغتين التركية والعربية ، أمراً صادراً إلى الألبانيين بقضاء السهرات فى منازلهم وبعدم التعرض للشعب الهادىء المسالم وبعدم استعمال القوة كذلك إلا إذا أهينوا من الجنود المتمردين. وقد حدث شغب بين فريق من الألبانيين وفريق من العمال فى باب زويلة ، فاتخذت تدابير حازمة، مما حال دون تفاقم الخطر[٢].

١- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٠١-١٠٢ .

٢- رينيه قطاوى، جورج قطاوى، محمد على وأوروبا، ص٤٦-٤٧ .

أصبح هم محمد على هو الحصول على اعتراف بسلطته الفعلية من الباب العالى، وذلك بمحاولة إزالة خورشيد باشا من طريقه وقد أرسل الديوان إلى القاهرة صالح بك الكتخدا[١] الثانى مكلفا بمهمة إجراء التحكيم ، وتأييد سلطة الأقوى منهما فعين صالح بك محمد عليًا قائم مقام[٢] فى القاهرة ، وطلب إلى خورشيد باشا أن يرحل إلى حامية الإسكندرية فرفض ، لكن محمداً عليًا هدده باستخدام القوة وأخيراً غادر خورشيد القلعة بعد اعتصامه بها ، فى السابع من أغسطس إلى الإسكندرية ، ليبحر منها إلى الآستانة . ومنذ ذلك التاريخ أصبح محمد على سيد القاهرة غير منازع ، فبادر الباب العالى إلى تأييد انتخابه غير تردد ولاجل. ولم يبق أمامه إلا كسر شوكة المماليك ، مثار الاضطراب والشغب فى البلاد ، وقد كانت السياسة البريطانية تدفعهم دفعًا إلى هذه الفوضى[٣].

وبهذا أصبحت سيطرة العثمانيين مقصورة على مرفأ اسكندرية . وقد رأى المعتمد البريطانى ميلسيت، أن احتفاظهم به يعد ضمانًا للحيلولة دون نزول الفرنسيين، إذ هم تواطأوا مع محمد على. ورغم ذلك فإنه لم يستطع إخفاء القلق الذى أخذ يساوره من جراء سوء إدارة العثمانيين لهذه المنطقة ، التى ما فتىء الشغب ضاربًا أطنابه بها ، ووضح ذلك فى رسائله إلى اللورد كامون واللورد بلجريف ، يقرر أن خير وسيلة لمعالجة هذه الحالة هى التفكير فى نزول القوات البريطانية . وعندما شرع ميلسيت فى تبادل العلاقات الطيبة مع الألفى بك كان يعلل نفسه بهذا الأمل لاعتقاده أن الألفى هو الوحيد بين المماليك الذى يستطيع جمع شملهم وضم شتاتهم . وما زال الألفى يحلم بلقب «شيخ البلد»[٤] وها هوا أيوتنوت ، السفير البريطانى ،

١- كتخدا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، وفى التركية كتخدا من الفارسية كتخدا الكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت (وضا) بمعنى الرب والصاحب، فالكتخدا هو فى الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ويطلقها الترك على الموظف المسئول الوكيل المعتمد والأمين، فقد كان يقال مثلا وزراء كتخدا لرى (أى مديرو مكاتب الوزراء أو أمناؤهم ، وكان يقال كتخداس أى أمين الخزانة (انظر، أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، القاهرة ١٩٧٨، ص١٢٧ .

٢- قائمقام: وهو فى الواقع ليس من معاونى الباشا، ولكنه الشخص الذى يقوم بعمل الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته حتى قدوم باشا آخر (انظر ، ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨، ص١١٨ .

٣- رينيه قطاوى، جورج قطاوى ، محمد على وأوربا ، ص٤٨ .

٤- شيخ البلد: كبير الأمراء المماليك، وهو منصب استحدث فى القرن الثامن عشر ، وكان من أرفع =

يقوم بوساطة غير رسمية فى المفاوضة ، بل لقد ذهب به الخيال بأن الباب العالى سيستبعد محمداً عليًا ، نظراً لحرصه الشديد على تشجيع النفوذ الفرنسى [١].

ومن جهة أخرى كان دورفيتى Drovetti المندوب الفرنسى للشئون التجارية يعترف بلا تردد أن محمداً عليًا هو الرجل الوحيد الذى يستطيع إقرار النظام فى مصر، وأن تلك البلاد ستعود فيجرفها تيار الفوضى والاضطراب ، لو ترك أمرها للمماليك ينشرون فيها الفساد ويهلكون الحرث والنسل. وكان المندوب الفرنسى يقدر أيضًا لباشا مصر، ما يبديه من المقاومة العنيفة لأساليب انجلترا والألفى بك، تلك الأساليب الملتوية ، المشوبة بالموارية والرياء فى خداع ومخاتلة. ومما يضاعف فضل دروفيتى أن وزير الخارجية فى باريس كان ممتنعًا عن تزويده بأية تعليمات .

وفى هذه الأثناء تجلى عجز خورشيد باشا عن مزاولة سلطته فى الإسكندرية فاشتد خوف انجلترا من نزول الفرنسيين فيها مرة أخرى. وكان هذا هو الخطر الذى أشار إليه ميلسيت قبل ذلك ، لكنه أخذ يلتمس لنفسه العزاء فى مظاهر الصداقة التى كان يبديها الألفى نحو انجلترا ولاغرو فقد كان ميلسيت أقل فطنة من درفيتى، فكان يتشبث بأمل خيالى وذلك أن يرى غالبية المماليك يؤيدون ، فى نهاية الأمر الألفى الطامح فى الحصول على لقب باشا مصر من السلطان، وكان سفير انجلترا فى الآستانة يتصور أنه ما زال فى استطاعته التأثير على الديوان، لينتزع منه أمراً بخلع محمد على بعد أن أصبحت ميول الباشا لفرنسا ظاهرة للعيان[٢].

وفى ظل هذه الأحداث حصل محمد على على العفو الكامل من السلطان ، بعد أن يساعده القنصل الفرنسى دروفيتى صديقه وقبطان باشا الذى وضع الأسطول العثمانى المرسل إلى

= المناصب المملوكية ، ولذلك كان موضع تنافس شديد بين المماليك بعضهم بعضًا ، والواقع أن شيخ البلد كان يعتبر ثانى شخصية فى مصر بعد الباشا المخلوع حتى يأتى الباشا الجديد (انظر، أحمد السيد دراج، السيد رجب حراز ، دراسات فى التاريخ المصرى، القاهرة ١٩٧٦، ص١٤٣ ؛ ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة ١٩٧٨ ، ص٤٤٩) .

١- رينيه قطاوى، جورج قطاوى، محمد على وأوروبا ، ص٤٨ .

٢- رينيه قطاوى، جورج قطاوى، محمد على وأوروبا ، ص٤٩ .

الإسكندرية لتهديد محمد على- فى قبضته وملخص ذلك أن مسيو لالاند Laland كان قد أرسل مرشداً وضابطاً فرنسيًا على سفينة قبطان باشا- ليقوم ذلك المرشد الإنجليزى الأصل. وحصل منه على معلومات تفيد بأن البحرية الفرنسية قد هاجمت الأسطول العثمانى عند ساحل اسيا الصغرى ، كذلك أخبر قبطان باشا بموت السلطان وتولية خسرو باشا منصب الصدر الأعظم، كما أفاد بأن الضابط الفرنسى يعمل لصالح روسيا، وأن مصالح الإمبراطورية العثمانية محفوفة بالخطر الجسيم، وأنه لابد أن يلجأ الأسطول العثمانى إلى مصر. عند هذا تم عقد مجلس الضباط وانتهى الأمر أن يرسو الأسطول فى الإسكندرية ليكون تحت سيطرة محمد على [١].

ولم يكن الطريق سهلاً أمام محمد على ، فأوعزت الحكومة البريطانية إلى الباب العالى، بإبعاده عن السلطة والحكم لكى تعمل على تثبيت حكم المماليك، فأرسل فرمانا فى ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م بأن يكون واليا على سالونيك وتعيين موسى باشا بدلا منه الذى وصل بالفعل على بعض السفن العثمانية، ومعه أمراً أخراً بإعادة المماليك إلى مراكزهم وحصولهم على امتيازاتهم السابقة. ولكن محمد على أوعز إلى المشايخ والعلماء وبعض أمراء المماليك الذين انضموا إليه، وأرسلوا التماسًا إلى الباب العالى ببقاء محمد على فى الحكم واستدعاء موسى باشا وتم لهم ما أرادوا [٢]. وللمرة الثانية بتظاهر محمد على بالخضوع ويبيح لنفسه أن المشايخ والعلماء والجند قد اقنعوه بالبقاء فى مصر ثم يسترد عطف الباب عام ١٨٠٦م، بأن يدفع ٤٠٠٠ كيسا[٢] للسلطان [٣].

١- R. R. Madden, Egypt and Mohamed Ali . pp. 2-4 .

٢- الكيس : وحدة عثمانية فى التعامل النقدى، استخدم خلال القرن السابع عشر الميلادى، وإن اختلفت قيمته النقدية حسب الزمان والمكان ، ففى استانبول كان يتألف عادة من خمسمائة قرش ، ودعى بالكيس الرومى. أما الكيس المصرى فكان يساوى ستمائة من القروش التركية ويبقى الكيس يستخدم كوحدة نقدية حتى ألغى عام ١٨٦٢ . وقد ذكر محمد شفيق غربال (مصر عند مفرق الطرق، ١٧٩٨ - ١٨٠١م) ص١٢) أن الكيس المصرى يطلق على مبلغ ٢٥٠٠٠ نصف فضة . (انظر ، عبد الكريم رافق، الفتح العثمانى للشام ومصر حتى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨) على مصر، دمشق ، ١٩٦٨ ، ص٢٦١ هامش ٢ .

٣- جورج يانج ، مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل تعريب على أحمد شكرى، القاهرة ١٩٣٤ ، ص٦٠ ، R.R. Madden, Op. cit, p. 4 .

الصعاب التي واجهت محمد علي:

وفي بادئ الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية محمد علي ستظل فترة طويلة من الزمن . ففي مصر كان محمد علي تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصر العليا ، وكانت الدعامة العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها هي الحامية العثمانية عن رغبتها في استعادة سيطرتها الكاملة على إدارة مصر. ومن ناحية أخرى تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان سنة ١٨٠٢ قصيرة الأجل ومن الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة استراتيجية لكل من المتنافسين ، ولكن أمكن التغلب على هذه العقبات بالتدريج . فعزل السلطان المصلح سليم الثالث في عام ١٨٠٧ ، وبسقوطه توقفت إعادة تنظيم الإمبراطورية فعلا لمدة عشرين عامًا تقريبًا ، ماعدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم أجزاء روميليا والأناضول . وعند بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية. ولذلك كان التهديد الناشئ من التنافس الإنجليزي الفرنسي أكثر شدة وسرعة . ففي عام ١٨٠٦ نجح بونابرت - الذي بلغ أقصى مراحل نفوذه - في القضاء على التحالف الإنجليزي العثماني. وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوربا في غير صالح الإنجليز ، بسبب التقارب والتفاهم الذي حدث بين نابليون الأول والسلطان سليم الثالث . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على انجلترا وروسيا في ديسمبر سنة ١٨٠٦ ، ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوربا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبسفور في فبراير ١٨٠٧ [١]؛ وفي الثاني والعشرين من مارس سنة ١٨٠٧ ، نزل الإنجليز إلى شواطئ الإسكندرية واحتلوا المدينة وفي الحادي عشر من أبريل أرسل الكسندر فريزر ، القائد العام للجيش البريطاني ، إلى «اللواء نائب حاكم القاهرة كتابًا بعث به أمير البحر، يخبره بأنه حضر لكي يعمل على استتباب الأمن ومساعدة أصدقاء الإنجليز ويأمره بالحضور إلى الإسكندرية وإنه في انتظار وصول القوات الأخرى من صقلية ومالطة . وفي الوقت نفسه أصدر الديوان في استانبول إلى محمد علي بوضع حد لعملياته الحربية ضد المماليك، ويرد أملاكهم إليهم ثم بالاتحاد معهم في سبيل دفع كل محاولة لنزول الإنجليز مصر [٢].

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث ، ص١٠٨-١٠٩ .

٢- رينيه قطاوي، جورج قطاوي ، محمد علي وأوربا ، ص٥٨ .

واستولى الجيش الإنجليزى على مدينة الإسكندرية بفضل ما بذل من ألوان الخيانة والغدر والاتفاق مع الإنجليز . وخلال ذلك استمر محمد على فى حملته ضد المماليك فى الوجه القبلى، وغداة انتصاره بجوار المنيا ، بلغه خبر اجتياح البريطانيين الأراضى المصرية. فلم يجد الباشا أمامه متسعًا من الوقت للاستمرار فى القتال . وبعد الانتهاء من المعركة الأخيرة ضد المماليك فى أسيوط ، تلك المعركة التى لم تسفر عن نتيجة حاسمة ، رأى محمد على أن من المناسب أن يشرع فى مفاوضات الصلح مع البكوات المماليك ، حتى يتسنى له العودة إلى القاهرة ، وقد ارتكب فريزر عقب استيلائه على الإسكندرية خطأ جسيمًا سببه عدم التبصير ، فقد تسلل فى أزقة رشيد الضيقة آملاً أن ذلك سيسهل انضمام جنود الألفى إلى جيشه لكن الأمر جاء على غير هواه، وذهبت أمنيته ادراج الرياح[١] حتى أن محمد على باشا نفسه انحلت عزائمه[٢] ووضح ذلك فى صلحه مع المماليك عندما أدرك أن الإنجليز سيحتلون مصر، وعزم على العودة متلكئًا فى السير وهو يظن أن الإنجليز قد يدخلون القاهرة فيتابع طريقه إلى الشام فيكون ذلك عذراً لعدم اشتراكه فى التصدى للحملة[٣].

وتجلى تحرك الحركة الوطنية المصرية فى القاهرة بزعامة عمر مكرم بالتنظيم وتعطيل الدراسة فى الأزهر كى يتفرغ مشايخه وطلابه للجهاد . وكان دعوة عمر مكرم رجال الأزهر للمشاركة فى القتال دليلاً على أن الشعب لم يكن ينظر إليهم على أنهم علماء دين فحسب بل رجال سياسة أيضًا لهم دورهم الهام فى الدفاع عن البلاد. قام عمر مكرم بهذا الدور القيادى ومحمد على لايزال فى الصعيد ، يتلكأ فى العودة إلى القاهرة دون أن يكون له أثر فى توجيه الشعب أو استنفاره للقتال . والتصق المصريون بزعيمهم عمر مكرم واستجابوا لندائه، ومنهم من تطوع لحفر الخنادق حول القاهرة ، ومنهم من تطوع بالسفر إلى رشيد . وعندما وقعت المعركة الفاصلة فى الحماد كانت القوى الوطنية المصرية فى كل مكان تشارك فى التصدى للإنجليز وهزيمتهم [٤].

١- رينيه قطاوى ، جورج ، قطاوى، محمد على وأوربا، ص٥٨ .

٢- عصام محمد شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى، بيروت ١٩٩٢، ص١١٥ .

٣- عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص٥٢ .

٤- عصام محمد شبارو ، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى والغزو البريطانى ١١٥-١١٦ .

اعتقد الإنجليز بعد دخولهم الاسكندرية ، أنه فى مقدورهم امتلاك مصر كلها من هنا رأى ميلسيت قنصل انجلترا العام فى مصر أنه لابد من احتلال رشيد والرحمانية بهدف تدعيم سلامة مركز الحملة فى الإسكندرية ، وأكد أن الاستيلاء عليها سيكون بمثابة نزهة حربية للقوات الإنجليزية خاصة وأن محمد على مشغول فى صراعه مع المماليك.

وعلى هذا الأساس أرسل فريزر من الإسكندرية قوة تتألف من ١٤٠٠ جندى بقيادة الجنرال ويكون Wacop للاستيلاء على رشيد فى ٢٩ مارس ١٨٠٧م، رغم أن تعليمات الحكومة الإنجليزية لقائدها فى الإسكندرية كانت تقضى بألاً يحاول التوغل فيما وراءها وبألايتدخل فيما كان يجرى بين الأحزاب المختلفة فى مصر وتأهب الجيش الإنجليزى لدخول رشيد فى ٣١ مارس .

قرر محافظ رشيد على بك السلانكى مقاومة الجيش الإنجليزى معتمداً على الشعب وحامية المدينة وعددها ٥٥٠ جنديا . وأمر على بك أن تتراجع الحامية داخل المدينة وأن تعتصم مع الأهالى فى المنازل ، وأصدر الأمر بأن لايبادر الجنود إلى إطلاق النار إلا عند صدور الإشارة بالضرب، كما أمر بإبعاد السفن التى يستخدمها الأهالى فى عبور النيل إلى الضفة الشرقية حتى لايفكر أحد منهم أو من الجنود فى الانسحاب من رشيد كما فعل جنود حامية الإسكندرية . وأدرك سكان رشيد أن نهر النيل من ورائهم والإنجليز من أمامهم مما شجعهم على الاستبسال فى القتال [١].

تقدم الإنجليز دون أن يجدوا أثراً للمقاومة خارج المدينة فأعتقدوا أن حاميتها قد اعتزمت إخلاءها وتسليمها كما فعل أمين أغا حاكم الإسكندرية، فدخلوا المدينة وفى اعتقادهم أنها سقطت نهائيًا فى أيديهم ، وانتشروا فى طرقاتها وأسواقها يرتادون أماكن يلجأون إليها ويستريحون فيها ، ثم تجردوا من سلاحهم . عندها أصدر على بك أوامره بالتصدى للإنجليز بعد أن تأكد له أنهم أصبحوا فى المصيدة العسكرية التى نصبت لهم، وتحولت المدينة كلها إلى بركان قذف حممه ضد الإنجليز الذين امتلأت شوارع رشيد بقتلاهم ، ومن بينهم قائد الحملة والكثير من أركان حربه، أما من بقى حيًا فقد لاذ بالفرار. وقد حاول قائد الأسطول الإنجليزى الراسى فى البحر عند مدخل فرع رشيد أن يقتحم النهر بزوارق صغيرة لإنقاذ القوة المهزومة ،

١- عبد العزيز محمد الشناوى، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، القاهرة ١٩٦٧، ص١٨٧ ، عصام محمد شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى والغزو البريطانى، ص١١٧ .

ولكن قلعة رشيد المشرقة على الموقع وثلاث سفن مزودة بالمدفعية كانت تحت تصرف حامية رشيد التحمت بالأسطول الإنجليزى وصدته بعنف[١].

وبلغت خسائر الإنجليز فى هذه المعركة الوطنية حوالى ١٧٠ قتيلاً و٢٥٠ جريحًا و١٢٠ أسيرا سيقوا إلى القاهرة ، أما خسائر المصريين فكانت ٤٠ رجلا وحوالى ١٠٠ جريح . وكان لهذه الهزيمة وقع كبير على نفوس أهالى القاهرة فخرجوا «للفرجة» على أسرى الإنجليز عند وصولهم القاهرة يوم ٥ أبريل ١٨٠٧م.

أطاحت معركة رشيد بهيبة الإنجليز التى اكتسبوها فى أعين المصريين ، بعد انتصارهم الساحق على الأسطول الفرنسى فى معركة أبى قير البحرية وفى نجاحهم فى إجلاء الفرنسيين عن مصر. وقد قرر فريزر فى تقرير رفعه إلى وزارة الحرب أن هذه الهزيمة كانت بلاشك ضربة قاسية غير متوقعة أصابت الإنجليز . أما ميسيت قنصل انجلترا العام، قد علق على انتصار المصريين فى رشيد أن العالم بأسره ستعتريه دهشة بالغة حين يسمع أن مدينة رشيد استعصت على جيش أوروبى حديث[٢].

أراد الجنرال فريزر أن يمحو آثار هذه الهزيمة فأرسل حملة ثانية تتألف من ٢٥٠٠ جندى بقيادة الجنرال وليم ستيوارات William- Stewart ، وكانت مجهزة بالمدافع الثقيلة فاحتلت قرية الحماد التى تقع جنوبى رشيد بين النيل وبحيرة إدكو ، وكان الغرض من احتلالها تطويق رشيد ومنع وصول المدد إليها. كما احتلوا ربوة أبى مندور فى ضواحى رشيد ونصبوا عليها المدافع لدك مدينة رشيد.

وكان الإنجليز يعتقدون أن ضرب رشيد بالمدافع سيلقى الرعب فى نفوس الحامية والأهالى ويضطرهم إلى التسليم ، وقد أنذروهم أكثر من مرة بأن يسلموا المدينة لكنهم رفضوا[٣] وأرسل السيد حسن كريت نقيب الأشراف فى رشيد الرسائل إلى السيد عمر مكرم فى القاهرة يطلب منه إمداد المدينة بالرجال والعتاد ، فحض عمر مكرم الأهالى على التطوع فاستجابوا لندائه . وكذلك تطوع أهالى البحيرة والمناطق المجاورة لرشيد وأقبلوا عليها للدفاع عنها، ثم أرسل

١- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١١٧ .

٢- نفسه، ص١١٨ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٥١، ص٥٦ .

محمد على حملة تتألف من أربعة آلاف من المشاة وألف وخمسمائة من الفرسان تحت قيادة نائبه الكتخدا طبوز أو غلى[١] ودارت بين المصريين والإنجليز معركة فى الحماد يوم ٢١ أبريل ١٨٠٧ استمرت ثلاث ساعات وانتهت بهزيمة الجيش الإنجليزى الذى حاول الانسحاب ففشل وتعرض للإبادة، فمن لم يدركه القتل لم يسلم من الأسر[٢].

وهذه الهزيمة دفعت بالجنرال ستيورات إلى رفع حصاره عن رشيد والانسحاب إلى أبى قير، حيث انتقل منها منسحبًا إلى الإسكندرية عن طريق البحر.

استقر فريزر فى الاسكندرية وأخذ يحصنها ، فى حين أخذ محمد على يستعد للزحف على الإسكندرية لاجلاء الإنجليز عنها. لكن الحكومة الإنجليزية أمرت فريزر بالانسحاب[٣] وبعد الهزائم المتكررة ، وبعد أن اتضح لها أن وجودها منعزلة فى الإسكندرية وفى حالة الضعف التى هى عليه لايفيد سوى فائدة ضيئلة فى المجهود الحربى فى البحر المتوسط[٤] ولم يكن ذلك عدلاً عن تحقيق أطماعها الاستعمارية فى وادى النيل بل لأن الحالة السياسية فى أوربا كانت لاتمكنها من متابعة حملتها على مصر، بعد أن أصبح نابليون سيد القارة الأوربية وأخذ يستعد لغزو انجلترا نفسها[٥].

وقد سبق الانسحاب الإنجليزى من مصر توقيع محمد على باشا والجنرال شربروك Sher-brok والكابتن فيلوز Fellowes معاهدة للصلح فى معسكر محمد على باشا بالقرب من دمنهور فى ١٤ سبتمبر ١٨٠٧ [٦]، وهى تقضى بجلاء الإنجليز عن الإسكندرية مقابل استرجاع أسراهم وجرحاهم .

١- عصام محمد شبارو، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسى والغزو البريطانى، ص١١٨-١١٩ .

٢- نفسه، ص١١٩ .

٣- محمد شفيق غربال ، محمد على الكبير، القاهرة ١٩٤٤ .

٤- محمد أحمد أنيس ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث، ص٩٤ .

٥- عصام محمد شبارو ، المرجع السابق، ص١١٩ .

٦- كلوت بك لمحة إلى مصر، تعريب مسعود ، جـ١ ، ص١٠٦ .

ب- الزعامة الشعبية :

كان مخطط محمد على السياسى يرمى إلى إنشاء حكم وراثى فى مصر داخل نطاق الدولة العثمانية أى أن يستقل فى شؤون الحكم الداخلى[1] ويتطلب هذا المخطط القضاء على القوى الثلاث التى تهدد أو تمنع تنفيذه وهى القوة السياسية المتمثلة بالحركة الوطنية بزعامة عمر مكرم ، والقوة الفكرية المثقفة بزعامة الشيخ الجبرتى، والقوة العسكرية بزعامة المماليك . كما تطلب إيهام الدول الكبرى بمحاولة إقامة الدولة العربية الكبرى حتى يحقق محمد على غايته داخل مصر .

بالرغم من أن محمد على كان مدينًا إلى الزعامة الشعبية بوصوله إلى حكم مصر ، فقد عمل على التخلص من هذه الزعامة التى تمثل قوة الحركة الوطنية المصرية، وهذا يعنى الصدام المباشر مع عمر مكرم . وكان ذلك طبيعيا بسبب التناقض والاختلاف بين طبيعة كل من القوتين، محمد على كان يمثل قوة الدولة أى سلطة القمع والإرهاب الوحيدة فى المجتمع، وقوة عمر مكرم كانت ترتكز إلى قوة الشعب المصرى الذى كان يرى ضرورة الحد من سلطة العثمانيين والمماليك عليه .

من هنا كان التصادم بين القوتين ، فمحمد على يريد بناء الدولة الحديثة التى لاتعترف بالقوى المحلية، وعمر مكرم كان يريد بقاء المراقبة الشعبية على محمد على الذى يريد أن يكون هو وحدة الحكم والحكم فى الدولة الجديدة.

بدأ الخلاف بين الزعماء ومحمد على فى شهر أغسطس ١٨٠٨، حين فرض ضريبة قدرها أربعة فى المائة على كافة أنواع الحبوب والمأكولات التى تباع فى الأسواق والميادين والشوارع ثم أرهق الشعب المصرى بسيل متدفق من الضرائب والإتاوات والقروض الإجبارية ، عدا المصادرات والاستيلاء على قوافل التجارة واجبار أصحابها على افتدائها بالمال[2] فارتفعت أسعار السلع ارتفاعا فاحشًا وحدث أيضا من قبيل المصادفات أن القى رجال الشرطة القبض على أحد طلبة الأزهر وهو من أقارب أحد العلماء واقتيد إلى القلعة حيث اعتقل بها. فازداد سخط الناس وتوجهوا نحو الجامع الأزهر فى ٣٠ يونيو ١٨٠٩ للاحتجاج .

١- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٣ .

٢- عبد العزيز محمد الشناوى، عمر مكرم ٢٢٢ .

كما أرسلوا فى طلب مكرم الذى جاء معتقداً أن فى استطاعته إلزام محمد على برفع المظالم عن الشعب وحمله على التشاور معه ومع الزعماء الآخرين لما فيه مصلحة الشعب المصرى. ومن هنا رأى زعماء الشعب المصرى أن الوقوف فى وجه محمد على يحتم عليهم تجميد خلافاتهم الشخصية[١] وهذا ما تم فعلاً. ثم انطلقوا فى مجابهتهم لمحمد على فأرسلوا له مذكرة فى أول يوليو سنة ١٨٠٩، يطلبون فيها إلغاء الضرائب المستحدثة وإطلاق سراح الطالب الأزهرى المعتقل إلا أن محمد على تجاهل المذكرة رغم أنه أطلق سراح الطالب الأزهرى، وأخذ يرسم الخطط لبذر بذور التفرقة بهدف خلخلة الصف الوطنى المتحد لتحرير ما يريده هو لأهم من مشاريع مستقبلية لبناء الدولة الجديدة فى مصر، إنها السياسة القديمة «فرق تسد»[٢].

ولاحت لمحمد على هذه الفرصة حينما تنافس الزعماء على منصب ناظر الجامع الأزهر الذى جرت العادة منذ الحكم العثمانى أن يتقلده أحد الأمراء المماليك بسبب إيراده المالى، واستمر هذا الإجراء حتى ألغاه الفرنسيون ، وألحقوه بمشيخة الأزهر . لذلك عندما أراد الشيخ محمد الأمير فصله مجدداً عن مشيخة الأزهر انقسم العلماء إلى فريقين أحدهما يناصر محمد الأمير، والآخر إلى جانب شيخ الأزهر عبدالله الشرقاوى[٣] وازداد الانقسام حينما نصب العلماء أنفسهم واسطة بين جماهير الشعب والسلطة الحاكمة مقابل الثمن المادى الذى كانوا يتقاضونه من أفراد الشعب، وبذلك فقد عظم هؤلاء أهم صفات العلماء من التقوى والورع وضاعوا فى الملذات الدنيوية. بالإضافة إلى أن هؤلاء العلماء كانوا ينظرون إلى عمر مكرم نظرة الحقد لأن الالتفاف الشعبى حوله ألغى الكثير من امتيازاتهم السابقة [٤].

استغل محمد على هذا التنافس بين العلماء فيما بينهم من جهة، وبينهم جميعًا وعمر مكرم من جهة ثانية لصالح سياسته «فرق تسد» فشمل العلماء بالإعفاءات الضريبية على أملاكهم بهدف كسبهم إلى جانبه، وتم له ما أراد ثم استدار نحو عمر مكرم . وبذلك قضى

١- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٤ .

٢- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٤ .

٣- عبد العزيز الشناوى، عمر مكرم، ص٢١٥ .

٤- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٥ .

هؤلاء العلماء على أنفسهم بأنفسهم لأنهم ضاعوا فى الملذات التى قدمها لهم محمد على كطعم سياسى، واتخذ منهم وسيلته نحو غايته الرئيسية وهى القضاء على عمر مكرم الزعيم الشعبى الحقيقى. لذلك فإن محمد على سيعمل بعد القضاء على قوة العلماء إلى اتباع أسلوب الحوار السياسى مع عمر مكرم، فحاول استمالته ، إلا أن عمر مكرم رفض التعامل معه، واتهم العلماء بتراجعهم عن القسم الذى تعاهدوا عليه بأن لايتعاملوا مع محمد على.

ورد عمر مكرم على محاولة محمد على بأن اجتماعه مرهون بإلغائه للضرائب المستحدثة وأن يعنى عدم هذا الإلغاء هو الوقوف بوجه الشعب وتفجير ثورة شعبية تخلعه من الولاية وتحيل الأمر كله إلى الباب العالى.

إلا أن حسابات عمر مكرم اعتماداً على تجربة ١٨٠٥، لم تكن مطابقة على الظروف الجديدة، لأن الموقف سنة ١٨٠٩ كان يختلف عما كان عليه سنة ١٨٠٥ حينما حرك عمر مكرم والزعماء الشعب بالثورة ضد خورشيد باشا. ذلك أن حرارة تأييد عامة الشعب لعمر مكرم وللعلماء فى سنة ١٨٠٩ كانت قد تلاشت إلى حد ما، فهم رأوا أن لمصر سيداً واحداً كان بحكم الواقع هو محمد على بعد أن تلاشت هيبة هؤلاء العلماء بتقربهم إليه . لذلك سيجد عمر مكرم نفسه وحيداً فى المعركة ضد السلطة بعد أن سحب محمد على كل الأوراق من يده[١].

ثم انفجر الخلاف بين القوتين بعد ذلك وبصورة نهائية على أثر مطالبة الحكومة العثمانية محمد على بدفع المبالغ المتبقية لها على مصر . وقد استطاع محمد على التهرب من دفع هذه المبالغ بحجة إفلاس الخزينة المصرية نتيجة إنفاق الاعتمادات المالية الضخمة على مشاريع تعمير مصر، وتمويل الحملات العسكرية ضد المماليك. ووضع محمد على مذكرة بذلك، فوقع عليها المشايخ[٢] ثم أرسلت إلى عمر مكرم بصفته نقيبا للأشراف للتوقيع عليها ووضع ختمه فامتنع ، ولم يكتف بذلك بل راح يطعن فى صحة البيانات التى تضمنتها [٣].

١- عصام محمد شبارو، المقاومة الشعبية المصرية، ص١٢٥-١٢٦ .

٢- على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، طبعة بولاق ١٣٠٥-١٣٠٦هـ/ ١٨٨٧-١٨٨٨، جـ٣، ص٦٨ .

٣- عبد الرحمن الجبرتى ، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٩٨، عصام محمد شبارو، المرجع السابق ، ص١٢٦ .

عندئذ أرسل محمد على فى ٩ أغسطس ١٨٠٩ أمراً بعزل عمر مكرم من نقابة الإشراف ونفيه إلى دمياط وفى ١٢ أغسطس غادر عمر مكرم إلى منفاه واعتقد الزعماء أن الوقت قد صفا لهم بنفيه[١] فأنعم محمد على الشيخ محمد المهدى فى نظير اجتهاده فى خيانة عمر مكرم[٢] أما الشيخ محمد السادات فتولى نقابة الأشراف بعد عزل مكرم ، وبلغ مأموله[٣] لأنه كان يتوق إلى هذا المنصب منذ بعيد. وسمح بعد ذلك للشيخ محمد الدواخلى، بالتقرب إليه وعينه نقيبا للأشراف بعد وفاة الشيخ السادات [٤].

وهكذا تخلص محمد على من قوة العلماء المناوئة له بسياسته فرق تسد، وتمزيقه لوحدتهم والسياسيين بعد أن استخدم هؤلاء العلماء ضد بعضهم البعض [٥]، ومن ثم ضربهم بالزعيم السياسى عمر مكرم . وبذلك تقلص نفوذ طبقة المشايخ واختفى دورها السياسى فى الدولة المصرية الحديثة [٦].

وحينما تخلص محمد على من عمر مكرم انفتحت أمامه أبواب مصر كلها، رغم بقاء قوة المماليك، بالإضافة إلى المعارضة الفكرية المصرية التى واجهته والتى تزعمها الشيخ عبد الرحمن الجبرتى. إلا أن كل هذه العقبات لم تكن حواجز حقيقية فى وجه تأسيس دولته ، فالشيخ الجبرتى كانت معارضته صامتة ولم يعرف عنه تلك المعارضة العلنية[٧] القوية التى كانت لعمر مكرم. ورأى الجبرتى أن عهد محمد على لن ينه المظالم أو الإتاوات كما أنه لم يحقق التوازن المطلوب فى المجتمع المصرى وكان من الودافع التى حملت الجبرتى على النفور من حكومة محمد على والطعن بها ما كسبه من تجارب عهد استئثار البكوات المماليك بالسلطة والحكم فى مصر وأثناء احتلال الفرنسيين لها، ثم طوال المدة التى شهدها من حكم محمد على نفسه.

١- نفسه، جـ٤ ، ٢٩٥ ، عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٦ .

٢- نفسه، جـ٤ ، ص٩٩ ، نفسه، ص١٢٦ .

٣- عبد الرحمن الجبرتى، المرجع السابق، جـ٤، ص٢٣٤ ، عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٦ .

٤- نفسه، جـ٤ ، ص٢٣٤ ، عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٣ .

٥- محمد شفيق غربال، محمد على الكبير، ص٥٧ .

٦- عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق، ص٨٤ .

٧- عصام محمد شبارو، المرجع السابق، ص١٢٦ .

جـ - الزعامة الفكرية :

فانقلب الجبرتى على حكومة محمد على التى خالفت، فيما اتبعه من طرق لسد حاجته الملحة إلى المال، كل ما كان يدين به الجبرتى من مبادىء عن سياسة الحكم والدولة. كما أن محمد على من وجهة نظر الجبرتى خالف تعاليم الدين حينما قام بتجريد الشيوخ من امتيازاتهم والاستيلاء على إيرادات الأوقاف وانفراده بالسلطة لايسمع نصيحة ولايشاور هؤلاء العلماء بالأمر ، فتمنى الشيخ الجبرتى زوال هذا الملك الجديد[١] الظالم المستبد . لذلك فقد رأى محمد على بعد القضاء على مناوئية أنه من الأصلح لحكمه الحجر على آراء الشيخ وإسكاته حتى فى معارضته الصامتة التى كانت على صمته معارضة خطيرة وأوعز إلى صهره محمد بك الدفتردار ليفتك بخليل بن الشيخ الجبرتى، فقصم هذا البلاء ظهر الجبرتى وعزف عن التسجيل والكتابة. وبهذا الأمر توقف الجبرتى عن تسجيل الوقائع فى كتابة «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» فى ٢٧ سبتمبر ١٨٢١ . ثم اعتكف فى داره حتى توفى فى داره عام ١٨٢٥ أو ١٨٢٦ [٢].

د- المماليك :

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب . فخبرتهم الطويلة عن مصر وأساليبهم فى اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم ، وسيطرتهم على إيرادات مصر بسبب نظام الالتزام جعلتهم عدوا مخيفا ومتماسكا . وفى السنوات الأولى من حكم محمد على تحرك بعناية شديدة حتى يتفادى صدامًا مباشراً معهم . وساعده على ذلك الخلاف الذى استمر بين البيتين المملوكين الرئيسيين حتى بعد وفاة روسائها. فقد مات عثمان بك فى نوفمبر ومحمد الألفى فى يناير ١٨٠٧ وفى النهاية تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة القلعة . ففى أول مارس ١٨١١ دعا المماليك إلى القلعة لكى يحضروا الاحتفال بالحملة المصرية المتوجهة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين وعندما كان المماليك يسيرون فى الموكب أسفل ممر صخرى ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم، ونهبت منازلهم فى نفس الوقت وطورد المماليك الباقون

١- محمد فؤاد شكرى، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، جـ٣ ، القاهرة ١٩٥٨، ص١٩٥ .

٢- عصام محمد شبارو ، المرجع السابق، ص١٢٧ .

الذين لم يحضروا هذا الاحتفال . أما الجزء الأخير من قوات المماليك فى مصر العليا فقد تحطم كله تقريبا خلال الأشهر التالية على يد إبراهيم أكبر أبناء محمد على . وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية جنوب الشلال الثالث[١] .

وكان تنصيب طوسون مقدمة لإرسال حملة ضد الوهابيين الذين احتلوا مكة والمدينة. ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضى العربية، وعهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شئون الحجاز نائبًا العثمانيين. وقد كان تكليف محمد على بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقا لسابقة ثابتة. ويرى عمر عبد العزيز بالنسبة للاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب الباب العالى لانهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالى ومن المحتمل أن الباشا وجد فى الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يثيرون الشغب والاضطراب [٢].

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين، ففى المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١ ، كما استولت على المدينة فى عام ١٨١٢ ومكة فى العام التالى. وأعيد تأسيس الأسرة الهاشمية وقيام محمد على بالحج وفى عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهابيون بنجد وبعض أجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة، وأكدوا سلامة الحج. وبعد موت طوسون استؤنفت الحرب فى عام ١٨١٦ ، وتمكنت قوات محمد على- بقيادة إبراهيم- من التقدم صوب نجد. وحاصرت هذه القوات قلاع الوهابيين حتى سقطت فى أيديها واحدة بواحدة وفى النهاية تم الاستيلاء على الدرعية - العاصمة السعودية فى عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبدالله إلى استانبول حيث أعدم وعلى الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل القضاء على قوة الوهابيين واعادة نفوذ السلطان ، فإنها ، تمخضت عن تكوين قوة لمحمد على قد يستولى على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية فاحتل الإحساء على الخليج العربى. ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكنًا . ففى عام ١٨٢٤ أخليت نجد عندما استعاد تركى بن عبدالله بن سعود سلطته واستمر الوالى فى فرض حمايته على الحجاز وأراضى اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد على عام ١٨٤٠ [٢].

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث (١٧٩٨-١٩١٤، ص١١٠ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص١١١ .

٣- الحكومة والإدارة :

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التى قام بها محمد على فى مصر، فكانت معقدة وغامضة فى كثير من النواحى . فلقد استحوذ محمد على على السلطة بعد الفوضى التى سادت فى مصر عقب خروج الفرنسيين فى عام ١٨٠١ . وبعد تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من المماليك والعثمانيين ، ثم تفيد كل النظم الإدارية التى كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسى ومما يلفت النظر بالنسبة لنظام محمد على الإدارى هو حدوث تغيير فى الإصطلاحات الإدارية : فلقد اختفت أسماء الادارات والألقاب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد، كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها فى اللغة. ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك أصبح لقب «بك» كما كان الحال فى الفترة الأولى من تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، مجرد لقب فخرى ، وفقد قيمة بسبب كثرة منحه . ولقد ظلت ألقاب ووظائف الكشاف والدفترداريين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجة لإعادة تشكيل النظام المالى والإقليمى وتمثلت التطورات التى أدخلت فى إدارة الأقاليم فى ظهور لقبين جديدين هما لقب مدير أى رئيس المديرية وكان مسئولا عن تنفيذ أوامر الباشا فى مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب الضرائب والمتأخرات والمحافظة على الجسور والترع ، والإشراف على المصانع فى المديرية، وإصدار توجيهات فيما يتعلق ببذر المحاصيل وريها ، ولقب مأمور أى رئيس المركز، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال فى القرى الواقعة تحت إشرافه . كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هى كلمة «مديرية» وصلت محل إقليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حكمدار ، وأضفى هذا اللقب على حاكم سوريا المدنى فى عام ١٨٣٢ ، وعلى الحاكم العام للسودان المصرى فى عام ١٨٣٥ ، وكان حكمدار السودان يجمع فى يده السلطة العسكرية والمدنية [١].

وقد كانت أعمال الحكومة المركزية فى عهد محمد على تتم على مستويين: فهناك مجلس أو أكثر للمشورة برياسة نظار، وهناك أيضًا أدارات بيرقراطية (دواوين) يرأسها أيضًا نظار وكانت المجالس والدواوين يعاد تنظيمها دوريا ويختلف فى العدد لتلائم حاجات الإدارة . ورغم أن المسائل العامة كانت تناقش فى مجالس مشورة (تشبه فى طبيعتها المجالس التى نص قانون نامة على انشائها والمجالس التى أنشئت خلال فترة السيطرة المملوكية والفرنسية)

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص١١١ .

ورغم أن المناقشات كانت تجرى على قاعدة الأغلبية بالشكل الذى نصت عليه لائحة رسمية صدرت فى ١٨١٨ ، إلا أن هذه المجالس لم تكن تعمل دون موافقة الباشا الذى كان يجب أن تقدم إليه فى بداية الأمر لتنال موافقته ، بحيث بقيت السلطة النهائية بيده باستمرار(١) وفى عام ١٨٢٥م تم تمثيل الحكومة فى المجالس الآتية (٢).

١- الديوان العالى: وهو مجلس الحكومة ومقره القلعة . وفيه يتداول الأعضاء فيما بينهم بالنظر فى شئون البلاد قبل تنفيذها ، ويرأسه نائب الباشا (كتخدا بك أو الكخيا) وهو بمثابة رئيس النظار وناظر الداخلية وسمى هذا الديوان فيما بعد (الديوان الخديوى) وديوان المعاونة ، ثم تفرغ منه عدد من الدواوين الحكومية .

٢- المجلس العالى: ويتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين يمثلان كل طائفة من العلماء والتجار والمحاسبين وأعيان المديريات ومدة العضوية فيه سنة واحدة.

٣- مجلس المشورة: ويجتمع برئاسة إبراهيم باشا فى (القصر العالى) وأعضاؤه هم كبار موظفى الحكومة والأعيان ، يجتمعون فى شكل جمعية عمومية وعددهم ١٥٦ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ مأمور و٩٩ من الأعيان ويجتمعون مرة واحدة فى السنة لتقديم المشورة.

وفى سنة ١٨٣٧ صدر قانون (سياسة نامة) وهو القانون الأساسى وبموجبه انحصرت السلطة فى سبعة دواوين هى : -

١- ديوان الخديوى (نظارة الداخلية) كان هذا الديوان الهام يختص بالشرطة والشئون القضائية التى لاتدخل فى اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق ، وتموين الباشا: الشخصى والعام باستثناء الإمدادات العسكرية ، والمؤسسات الدينية وترعة المحمودية ودار سك النقود .

٢- ديوان الإيرادات (نظارة المالية) كان يشرف على الإدارة المالية المركزية ومقرها القاهرة، تحت الإشراف الشخصى لمحمد على . وكانت الروزنامة أحد دواوين الإدارة المالية المركزية

١- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، القاهرة ١٩٧١، ص١١٣ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١١٢-١١٣ .

وكانت مسئولة عن تسجيل الأراضى وجباية «الميرى» وكان يرأسها «الروزنامجى» رئيس الافندية» وهم هيئة من الموظفين المسلمين العاملين فى الإدارة المالية وكان «الافندية» يعاونهم عدد من صغار الموظفين يحفظون سجلات الأراضى ، ويسجلون كل التغييرات التى تطرأ على حيازة الأرض ، ويعدون السجلات السنوية للأراضى ، ويمسكون حسابات إيراد الحكومة ومصروفاتها. وبالإضافة إلى المكاتب الدائمة المالية، كانت تنشأ دواوين خاصة بصفة دورية لمعالجة مشاكل خاصة تتعلق بتوزيع الأرض أو ربط جباية الضرائب.

٣- ديوان الجهادية (نظارة الحرب) ومن أعمالها واجبات التجنيد ، وتدريب ونظام القوات وتوزيعها والإنفاق عليها ، وإدارة الخدمة الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية، وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته والإشراف على إمداد ورش الجيش ومخازنه، ومصنع البارود ومخازن العلف، والمخابز، وكان «المدير» مسئولا عن شراء جميع الإمدادات العسكرية وكان من المتوخى أن تنشأ داخل الوزارة إدارة للمالية يكون مقرها فى القاهرة ، ويديرها رئيس يكون تحت إشراف ناظر الحرب وقد صدرت إليه الأمر بدفع جميع المتأخرات للقوات وأن يدفع المرتبات الجارية بانتظام فى نهاية كل شهر .

٤- ديوان البحر (نظارة البحرية) كانت كل الشئون البحرية تقع تحت سلطة ناظر البحرية بما فى ذلك الإشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن والمخازن ومستشفيات البحرية وخدماتها الطبية، وخزانة الأسطول. كما وكلت إليها إدارة جميع ادارات الإسكندرية التى كانت تتولى دفع جميع النفقات التى لاتقع تحت اختصاص «ديوان الخديوى» .

٥- ديوان المدارس (نظارة التعليم والأشغال العمومية) كانت النظارة تتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية والمكتبات ومخازن الأدوات والمتاحف ، وقناطر الدلتا ، ومطبعة بولاق، والجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) والهندسية ومزارع الاسطبلات فى شبرا ، وحظائر أغنام المارينو والبرق.

٦- ديوان التجارة المصرية والأمور الأفرنكية (نظارة التجارة والشئون الخارجية) كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية ، وإدارة وحراسة مخازن الحكومة (الشون) وجباية الالتزامات والجمارك ومبيعات ومزادات منتجات الحكومة.

٧- ديوان الفاريقات (نظارة الصناعة) كانت مختلف المصانع فى القاهرة -كمصنع الطرابيش- وصناعات الأقاليم من اختصاص هذه النظارة .

ولمساعدة الوالى فى مهمته الخاصة بتنسيق الإدارة، ولتحريره من عبء التفاصيل عمل على إنشاء مجلس خاص (شورى خاصة) يضم ناظراً وسبعة موظفين، يقابلون عدد النظارات التى أنشئت ومعهم مساعدوهم وكتبتهم ، وكانت واجبات المجلس الخاص تشمل تقديم المشورة إلى الباشا حول مختلف المشروعات، وكان يقترح الاجراءات اللازمة لتحسين أحوال البلاد، ويصوغ أوامر الباشا، ويفحص تنفيذ جميع الأعمال الرسمية ، ويحسم المشكلات الإدارية والمالية التى تحول إليه، ويجمع البيانات المالية لتقدم إلى الباشا، وبالإضافة إلى ذلك كانت له سلطات قضائية خاصة، فيما يتعلق بانتهاك موظفى الحكومة للنظم الإدارية . لكن هذه السلطات الأخيرة تحولت فيما بعد إلى محكمة إدارية خاصة (الحقانية) أنشئت فى ٤ فبراير ١٨٤٢، لتتولى المسائل النظامية والإدارية ، التى كانت قبل ذلك داخله فى اختصاص «المجلس العالى» و«المجلس الكبير» والمجلس الخاص. وحتى تكون لدى الباشا صورة وافيه عن حالة البلاد كانت تلقى على أعضاء المجلس الخصوصى مسئولية إضافية هى دراسة التقارير الواردة من مختلف الإدارات ، والقرارات المتخذة فى الاجتماع السنوى للمجلس الاستشارى العام المكون من «مديرى الدواوين» والأعيان الذين يعنيهم الباشا ثم ينقل إليه أهم المعلومات .

النظام القضائى :

ورث محمد على النظام القضائى الذى كان سائداً فى مصر العثمانية، وهو يعتمد أساساً على الشريعة الإسلامية، وبالرغم من مرونتها وتطورها وغناها إلا أن القائمين عليها فى معظم الأحيان شابوها بطريقتهم وتصلبهم ورأى الوالى أن يشرك مع المحاكم الشرعية مجالس أخرى فى القضاء إذا اعتقد أنه بذلك يقضى على الفوضى القضائية الموجودة .

كانت أولى الخطوات إنشاء «ديوان الوالى» وشملت سلطاته الإدارية والتشريع والقضاء ومع أنه ضم أربعة من العلماء ممثلين للمذاهب الإسلامية إلا أنه لم يتقيد بأحكامهم . ونظر هذا الديوان فى مسائل المواريث والأوصياء والجنايات وفصل فيما يقع بين المصريين والأجانب ، وأنيط بتنظيم البلاد وبين اللوائح . ووكل إليه الأمن فى القاهرة . وما لبث الأمر أن أطلق عليه «اسم الديوان الخديوى» وأصبح له حق النظر فى جميع المسائل ، ولابد من أن تعرض أحكامه على محمد على ليصدر أمره فيها بما يشاء ، وكان هناك قرين له فى الإسكندرية.

١- لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤، لندن ١٩٨٢، جـ١، ص١٥ .

وأراد «محمد على» من أن يدنو من التخصص فأصدر أمره فى عام ١٨٢٤ باتباع إجراءات قضائية خاصة بالمداولة ، وعلى هذا تشكل مجلس من أعضاء الديوان «المجلس العالى الملكى» واعتبر هيئة قضائية عليا يحكم وفقا لما يراه بعد استيفاء التحقيقات التى يقوم بها الحكام والمأمورين فى الجهات التى تحدث فيها.

وفى عام ١٨٣٣ صدرت لائحة «ترتيب مجلس أحكام ملكية» نظمت طرق المرافعات والمداولات أمام المجلس، وتقرر تعيين موعد لحضور أعضائه ، وأشير إلى استعمال الروية والاستقلال فى نظر المسائل وبيان كيفية مطالعة الأوراق وواجبات الكتبة والمعاونين.

واتباعا لنفس السياسة أنشىء مجلس للنظر فى الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية فى الإسكندرية وآخر يماثله فى دمياط للبت فى جميع أنواع القضايا، وأحكامها ترفع إلى ديوان الوالى الذى يحيلها إلى المجلس العالى الملكى فيما لو رأى وجوب إعادة النظر فيها.

وبجوار ما سبق كان هناك مجلس عسكرى «مجلس شورى الجهادية» وواضح من اسمه وطبق فى أحكامه القانون العسكرى الفرنسى.

وبالرغم من الضغط والشدة لإنجاح هذا النظام إلا أن القضاء لم يستقر واحتاج الأمر إلى تنظيم جديد يشمل فروع الإدارة جميعها، فوضع قانون السياسة نامة فى عام ١٨٣٧ وبمقتضاه الغيت المجالس وحل مكانها سبعة دواوين، الديوان العالى الذى جمع الاختصاصات ومنها القضائية فعهد إليه النظر فى الدعاوى الجنائية والفصل فى الخصومات ومشاكل بيت المال ومسائل الأوقاف وقضايا مجلس التجار، أما الدعاوى الشرعية فكان يحيلها إلى المحاكم الشرعية، وتلاه ديوان الإيرادات وديوان الجهادية وديوان البحر وديوان المدارس وديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية وديوان الفارويقات[1].

وانبثق من الديوان العالى ما عرف باسم «مجلس المشورة» وتكون من مديرى الدواوين السبعة وبعض العلماء والذوات، وكانت سلطة الحاكم وإرادته ورأيه لها المكانة فيه .

وأخيرا استطاع «محمد على» أن يصل إلى ما كان يريده من الاقتداء بأوربا فى الميدان القضائى محاولة منه إلى توخى العدل والإنصاف بقدر المستطاع فشكل فى عام ١٨٤٢ أول

١- لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٧ ، لندن ١٩٨٢، جـ١ ، ص١٥

مؤسسة قضائية حديثة فى مصر «جمعية الحقانية» وخوّل لها حق التشريع وسن القوانين واللوائح ، واختصت بالنظر فى جميع القضايا المدنية والجنائية والعسكرية والإدارية التى لايتقيد فيها باحكام الشريعة الإسلامية، واعتبرت هيئة استثنائية عليا يحيل عليها الوالى القضايا التى صدرت فيها أحكام لإعادة النظر. وفى هذا الوقت كان مستحيلاً التخلص من سلطة الوالى على التشريع والقضاء.

وتتألف هذه الجمعية من رئيس وستة منتخبين اثنان من ذوات الجهادية واثنان من ذوات البحرية، واثنان من ذوات البوليس واشترط تفرغهم للعمل القضائى وواضح مما لايدعو مجالا للشك أن هذا النموذج هو بداية لشكل قضائى متخصص.

ولمواجهة الظروف الاقتصادية الجديدة التى عاشتها مصر فى ظل نظام محمد على، ولارتباط هذا بالأجانب أنشئت محكمة تجارية مختلطة بالإسكندرية وأخرى بالقاهرة.

أماالقضاء فى الأقاليم، فقد كان الكشاف والمأمورون ونظام الأقسام وحكام الأخطاط يفصلون فى المنازعات المختلفة مستقلين عن القضاء الشرعى، غير متقيدين بأحكام الشريعة بل يأتمرون بأوامر ديوان الوالى.

وفى النهاية يأتى ما عن لمحمد على فى هذا الميدان إذا أمر ١٨٤٧ بتشكيل ثلاثة مجالس، المجلس الخصوصى ، والمجلس العمومى بالإسكندرية ، ومجلس جمعية الإسكندرية، الأول تحت رئاسة إبراهيم واختص بسن اللوائح وإعطاء التعليمات لجميع الدواوين والثانى للنظر فى المسائل العمومية وعليه أن يرسل قراراته إلى المجلس الخصوصى ، فإذا وافق عليها تعرض على الوالى الذى بيده أمر التنفيذ والثالث مثل الثانى إلا أن قراراته ابتدائية بالنسبة له فيبدى برأيه ثم يرسلها إلى المجلس الخصوصى.

١- لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث (١٨٧٥-١٩١٤) ، جـ١ ، ص١٦ .

٢- لطيفة محمد سالم، النظام القضائي المصرى الحديث ١٨٧٥ - ١٩١٤ ، جـ١ ، ص١٦ .

الفصل الثانى

السياسة الاقتصادية

أما ذلك النظام الاقتصادى، كان من مكملات الخطة التى سار عليها محمد على لتشييد صرح الدولة الفتية التى اعتزم إنشاءها، والتى كانت الحكومة المركزية الأبوية طابعها من ناحية التنظيم والإدارة . وكما أن تلك الدولة كانت فى حاجة إلى اليد القوية ؛ فقد كانت كذلك فى حاجة إلى المال الوفير لسد مطالب الإدارة وانشاء الجيوش والأساطيل وتأسيس معاهد العلم ودور الصناعة وما إلى ذلك مما لاغنى عنه لأية دولة ناشئة . وكما أن محمد على أخذ نظام الحكومة المركزية عن العصر الذى عاش فيه ، فقد أخذ كذلك عنه مبدأ «الاكتفاء الذاتى» وهو شديد الارتباط بذلك النظام التجارى، وقد ترتب على العمل بهذا المبدأ أن صار الباشا يعتمد فى إنماء ثروة البلاد على ثلاثة مصادر أساسية، أولها الأرض وما يتصل بها من شئون الملكية والاحتكار الزراعى والعناية بالرى، وثانيها الاحتكار التجارى وما ارتبط به من ضرورة الهيمنة على وسائل النقل وطرق التجارة وثالثها الضرائب ويدخل فى هذا الباب ما جمعه محمد على من احتكاراته المتعددة وبخاصة احتكار البن والنيلة. ولما كان محمد على يبغى قبل كل شىء من احتكاره الصناعى أن يسد مطالب الجيش والبحرية بنوع خاص، فقد كان هذا الاحتكار فى الحقيقة من أبواب الإنفاق التى كلفت الباشا أموالاً طائلة، وإن كان فى الوقت نفسه جزءاً لايتجزأ من نظامه الاقتصادى الذى قصد به جمع المال للإنفاق منه على المطالب المتعددة لدولته الناشئة[1].

أ- الأرض :

وبالنسبة لملكية الأراضى الزراعية فقد أحدث محمد على إنقلابا فى ملكة الأراضى الزراعية فى مصر. وأنه وجد أن أطيان الرزق معفاه من الضرائب، وأن الملتزمين يأخذون لأنفسهم جزءاً من ضرائب أطيان الفلاحة، وأن سلطة الحكومة على الفلاحين تكاد تكون معدومة ، لأن الملتزمين حلوا محلها فى الريف، وسيطروا على الفلاحين، واستبدوا بهم. لهذا

١- محمد فؤاد شكرى وآخرين، بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية، القاهرة ١٩٤٨ ، ص٢٧-٢٨ .

ألغى محمد على الالتزام ، ووضع يده على أطيان الرزق، فأصبحت الأراضى الزراعية فى يده، وتمكن من تنفيذ سياسته الاقتصادية التى أدت إلى زيادة موارده المالية، كما بسط سلطته على الأهلين[١].

بدأ الانقلاب فى ملكية الأراضى فى سنة ١٨٠٨ ، وتم فى مساحة الأراضى التى بدأت فى سنة ١٨١٢ ، ففى أغسطس سنة ١٨٠٨ فرض محمد على على البلاد مبلغًا من المال باسم كلفة الذخيرة ، فكتب إليه الروزنامجى مبينا صعوبة تحصيل ذلك المبلغ وأن الخراب استولى على كثير من البلاد، فما كان من محمد على إلا أن أمره بتحرير البلاد القادرة على الدفع فى دفتر والعاجزة فى دفتر آخر، ولما تم ذلك أمره بتوزيع البلاد العاجزة عن الدفع وعددها مائة وستون بلدة على أولاده وأتباعه ، وكتابة تقاسيطها بأسمائهم ، فخرجت بذلك من اختصاص ملتزميها الأصليين. وكذلك حدث فى نفس السنة أن طلبت الحكومة الميرى من ملتزمى إقليم البحيرة ، فتظلم الملتزمون لسوء الحالة واعتذروا عن الدفع ، فأخذ محمد على حصص التزامهم ووزعها على أتباعه[٢].

وفى سنة ١٨١٢ أمر محمد على ابنه إبراهيم وكان حاكما على الصعيد بالاستيلاء على أطيان الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد والخيرات من مكاتب وصهاريج ووظائف المدرسين والمقرئين وغير ذلك ولم تنته السنة التالية إلا وكانت الحكومة قد أخذت أطيان الرزق بالصعيد المرصدة على المساجد وعلى الأهالى والخيرات والبر والصدقة وقد ذهب كثيرون من أهل الصعيد إلى القاهرة يشكون ما نزل بهم من جراء ذلك فإذا خاطبوا الباشا فى شىء من ذلك يعتذر بأنه مشغول البال لاهتمامه بالسفر إلى الحجاز وأنه قد أناط أمر الصعيد بابنه إبراهيم ، فإذا خاطبوا إبراهيم وقالوا له : «هذا على مسجد فيقول كشفت على المساجد فوجدتها خرابًا والنظار عليها يأكلون الايراد والخزينة أولى بهم ويكفيهم إنى أسامحهم فيما أكلوه فى السنين الماضية والذى وجدته عامراً أطلقت له ما يكفيه وزيادة وإنى وجدت لبعض المساجد أطيانا واسعة وهى خراب ومعطلة والمسجد يكفيه مؤذن واحد وأجرته نصفان وأمام مثل ذلك وأما فرشه وإسراجه فإنى أرتب له راتبا من الديوان فى كل سنة[٣].

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، الإسكندرية ١٩٦٧، ص٦٦ .

٢- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص٦٦ .

٣- أحمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، القاهرة ١٩٥٠ ، ٣٨-٣٩ .

وقد واجهت محمد على فى عام ١٨١٣ مشكلتان متشابكتان كان من نتيجتها الإسراع بوضع برنامج إصلاحى . فمن ناحية فرضت تكاليف الحرب فى الجزيرة العربية ضغطًا كبيرا على الخزانة لم يكن برمكان موارد البلاد العادية أن تواجهه، حيث نجد أن حرب الحجاز قد كلفت مصر ١٠٠ ألف رجل، و٥٠ ألف حيوان منها الخيول والهجين والجمال، كما كلفتها كميات كبيرة من القمح نقلت من مصر، وملايين من الريالات . ومن ناحية أخرى نجد أن أرباح تجارة الحبوب التى دعمت دخل محمد على لعدة سنوات قد تعرضت للخطر بسبب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين بريطانيا وروسيا، ولم يكن من الممكن تعويض الخسارة فى الدخل وهى الخسارة الناتجة عن الانخفاض الشديد فى صادرات الحبوب إلا بإيجاد وسائل لزيادة موارد مصر. وفى سبتمبر سنة ١٨١٣ قرر محمد على اتباع البرنامج التالى[١].

١- زيادة المساحة المزروعة لحساب الباشا خصوصا الأراضى التى عجز حائزوها عن زراعتها لافتقارهم إلى التمويل .

٢- الغاء جميع الإعفاءات التى كانت تتمتع بها الأراضى المملوكة للمساجد والمؤسسات الدينية.

٣- إلغاء الضرائب الإضافية التى كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين ودمجها فى الضريبة العادية على الأرض.

٤- الغاء الامتيازات الخاصة التى تتضمن إعفاء أنصار محمد على الذين كافأهم باعطائهم أرضا معفاة من الضرائب .

٥- تصنيف كل الأراضى طبقًا لنوع وطبيعة المحصول المزروع وتوحيد الأراضى بالنسبة إلى كل فئة .

٦- تبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل إلى الخزانة بدلا من ذهابها إلى جيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى، الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم.

١- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، القاهرة ١٩٦٨ ، ص٨٢-٨٣ .

وكان من أهم مستلزمات تنفيذ السياسة الجديدة استكمال مسح عملية الأراضى فى مصر كلها مسحًا شاملاً، وكانت قد بدأت عملية مسح أراضى الصعيد فى عام ١٨١٣، كما بدأ مسح أراضى الوجه البحرى فى أوائل عام ١٨١٤ . ولكن ما إن بدأ المسح فى الوجه البحرى حتى كان محمد على قد قرر اتخاذ إجراءات أكثر شدة مما كان قد قرره فى البداية. ولهذا كلف نائبه فى مصر، الكخيا بك بأن يعلن مصادرة كل «الالتزامات» القائمة فى الوجه البحرى على أن يستمر ملتزموها فى الحصول على الفايظ «من الخزانة . ولهذا زار وفد من المشايخ الكخيا بك وطلبوا منه تأجيل تنفيذ فرمان الباشا، ليتسنى لهم، تقديم العرائض إلى محمد على الذى كان فى الحجاز فى ذلك الوقت وبعد بضعة أيام قام بعض النساء بالتظاهر فى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة . ورغم أن الكخيا بك استدعى المشايخ واتهمهم بتدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق فى حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض. على أن كثيرا من الملتزمين وجدوا أن الفلاحين لايريدون العمل لحسابهم [١]. وحدث أن قدم ملتزم إلى فلاح أجراً للقيام بالعمل المطلوب فى أرضه، فأجابه الفلاح بخشونة : «روح انظر غيرى أنا مشغول فى شغلى ، انتم ايش بقالكم فى البلاد ، لقد انفضت أيامكم، احنا صرنا فلاحين الباشا» [٢].

وبمقتضى هذه الإجراءات أصبح محمد على «ملتزمًا» أو مالكا لمعظم أراضى مصر، ولم يسمح فى بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لايؤدى ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ، وظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة ، ولكن الأمر لم يستمر على ذلك، فبدأ محمد على يعدل من سياسته هذه فى أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعده وأخلصوا له، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالى نفسه، ولقد تأكد محمد على من عدم صلاحية نظام الإشراف المباشر على الزراعة، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدى مندوبين حكوميين . كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار الذى استحدثه فى عام ١٨١٢ ويخدع قناصل الدول الأجنبية الذين الحوا عليه فى الغاء ذلك النظام ، فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمتعوا عنه محصول ضياعهم الذى كان يأخذه بالثمن الذى يراه، وانتهى نظام الاحتكار على

١- هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص٨٢ ، ٨٣ .

٢- عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص٢٠٤ .

يد الحكومة ولكنه بقى بصورة أخرى. وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد على وأفراد أسرته وخاصة ابراهيم باشا بتكوين ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد على خلال العقدين الآخرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك (أو شفالك فى اللغة التركية ومعناها مقاطعات أو ملك) وأعفاها الباشا من الضرائب؛ وكانت تعطى بهذه الأطيان تقاسيط من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرير بالمحاكم الشرعية. أما عن إدارة تلك الشفالك فكان يجرى بعد الاستيلاء عليها حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ويعين الديوان ناظراً يكون فى العادة ضابطًا سابقًا فى الجيش أو الأسطول أو الفرسان . وكان من سلطة النظار ومشايخ البلد تفتيش القرى والمدن بحثا عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم وإجبارهم على العودة . وعلى العموم كانت أحوال الفلاحين وخاصة فى جفالك محمد على بالغة السوء[1].

ب- الزراعة والرى :

واتبع محمد على بالنسبة للزراعة نظامًا جديداً حيث أنه وزع الأراضى على الفلاحين لزراعتها كل حسب اقتداره نظير دفع الضرائب المقررة. وكانت مصر عند توليته تزرع نوع من القطن العادى الذى انتشرت زراعته وقتذاك فى الليفانت (حوض البحر المتوسط الشرقى)، ولم يفطن أحد إلى أن بمصر نوعا من القطن ذى التيلة الطويلة [2]، فظل الحال على ذلك مدة ، حتى إذا كان عام ١٨٢٢ قدر للمسيو جوميل Jumel وهو من أهالى ليون استقدمه الباشا لتنظيم مصانع النسيج، أن يعثر على شجيرة من هذا النوع الأخير بطريق المصادقة فى إحدى حدائق القاهرة، وهى حديقة محويك أحد حكام السودان الأوائل فى عهد محمد على، فلفت مسيو جوميل نظر الباشا إلى أهمية زراعته، وبلغ أول محصول من هذا القطن عشرين ألف بالة راجت سوقها وأتت بربح كبير فأقبل الباشا على زراعته حتى بلغ محصول هذا النوع من القطن فى العام التالى (٢٠٠,٠٠٠) بالة جاءت بايراد بلغ ثلاثين مليونا من الفرنكات [3]،

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ص١٣٥-١٣٦ .

٢- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٥٥ .

٣- محمد فؤاد شكرى وآخرون، المرجع السابق ، ص٣٩ .

غير أن محصول القطن الجديد لم يلبث أن أخذ يقل فى الأعوام التالية، لأن الباشا أكثر من تجنيد الفلاحين فى جيشه، فقلت الأيدى العاملة فى الزراعة ، ونقص محصول القطن تبعًا لذلك حتى بلغ (١٦٠,٠٠٠) بالة فى عام ١٨٣١، استهلك منها داخليا لحساب الصناعات الوطنية الناشئة (٥٠,٠٠٠) بالة ، وصدر الباقى وقدره (١١٠,٠٠٠) بالة إلى الخارج. وقدر متوسط محصول القطن فى السنوات الأخيرة على حسب تقرير عام ١٨٣٣ بنحو (١٥٠,٠٠٠) بالة ، وقدر ثمن كل بالة بمائة وستين فرنكا، وجد أن الباشا قد رفع قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من القطن إلى أكثر من السدس[١].

ومن الحاصلات التى كان الباشا فضل التوسع فى انتاجها النيلة والقرطم والخشخاش . أما زراعة النيلة فكانت معروفة فى مصر، ولكن الباشا لم يلبث أن جلب بذور النيلة الهندية فى عام ١٨٢٦ وقام بزراعتها اخصائيون من الهنود استحضرهم لهذا الغرض . وأما زراعة الخشخاش فكانت مجهولة قبل عهد محمد على، ولكن الباشا استقدم بعض الأرمن من أزمير لزراعته فى مصر وازدهر فحصوله فى عام ١٨٣٣ حتى بلغ (٣١٠٠٠ ألف) كيلو جرام قدر ثمنها بمليون فرنك [٢].

وكذلك عنى محمد على بالحاصلات الأخرى، فزرع قصب السكر وغرس أشجار التوت والزيتون ، واختار لتربية دودة القز وادى الطميلات بالشرقية، واستقدم حوالى ٥٠٠ من السوريين لتعهد تربيته، وكان الباشا بدأ يغرس شجرة التوت فى عام ١٨١٦ ثم لم يلبث أن أمر بتعميم زراعته فى عام ١٨٣٢ بجميع المديريات ، وبلغ محصول الحرير فى عام ١٨٣٣ (١٤٨٢٠ألف) كيلو جرام ، واستكثر الباشا من زراعة الزيتون فى الوجهين البحرى والقبلى بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على اقليم الفيوم وبعض حدائق القاهرة ، وكذلك اهتم بزراعة الفواكه كالأناناس والمانجو والموز، وشجع ابراهيم باشا فاستحضر أشجار الفاكهة من أوروبا ، وعنى الوالى بزراعة النخيل والكتان وكذلك القنب الذى استخرج الأهلون الحشيش

١- محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، ص٣٨-٣٩ ، هيلين آل ريفيلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢١١ .

٢- محمد فؤاد شكرى وآخرون، المرجع السابق، ص٣٩ ، أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١١٧ .

منه، هذا عدا الحبوب عامة كالأرز والذرة والعدس ، والفول وما إلى ذلك. وقد قدرت قيمة منتجات مصر الزراعية في عام ١٨٣٢ بمائة وخمسين مليونا من الفرنكات[١].

وقد اقتضى الاهتمام بالزراعة العناية بشئون الري ومن وسائله اقامة السواقي، فكان له الفضل في انشاء (٣٨٠٠٠ألف) ساقية جديدة أي أكثر من نصف السواقي الموجودة بالبلاد في عام ١٨٤٤ومن أعماله أيضًا اقامة الجسور على شاطىء النيل ومن جبل السلسلة إلى البحر المتوسط لمنع طغيان المياه على ضفتي النهر وبخاصة وقت الفيضان ، كما بنيت جسور أخرى صغيرة في مديريات بني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا [٢].

وقد شق الباشا عدة ترع في مختلف مديريات الوجهين البحري والقبلي ، وكان من أول أعماله سد الترعة الفرعونية التي كان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، فالحقت بالبلاد وبالأراضي الزراعية الواقعة على جانبي فرع دمياط أضراراً بليغة ، لهذا أمر الباشا في عام ١٨٠٥ بانشاء جسر من الأحجار يمنع انسياب المياه من فرع دمياط وشق الباشا ترعًا أخرى لري أراضي البحيرة التي كانت تستقي من الترعة الفرعونية كما عهد إلى المهندس الفرنسي قسطي Coste وكان قد استقدمه من فرنسا لاستخدامه في مصانعه منذ ١٨١٧، بحفر ترعة وادي الطميلات لري مزارع التوت بهذا الوادي، وقد بلغ طول الترعة خمسة وثلاثين كيلو مترا وعرضها احدى عشر مترا ، واستخدم قسطي ثمانين ألفا من الفلاحين حفروها في اسبوعين اثنين ، ومن الترع التي حفرها قسطي كذلك ترعة طنطا في عام ١٨٢٤ وترعة كفر طلخان بالجيزة عام ١٨٢٥ كما حفر في السنة نفسها ترعة طولها ثمانية وعشرون كيلو مترا من النيل إلى السنبلاوين ، ثم حفر على امتداد الضفة اليسرى لفرع رشيد ترعة طولها ثلاثة وستون كيلو متر في عام ١٨٢٦، وفي بداية العام التالي حفر ترعة الخليج المارة بين المدينة وبلاق وطولها ثمانية وعشرون كيلو متر، كما سبق له في عام ١٨٢١ بتنظيم أشغال الترعة السوهاجية. غير أن أهم الترع جميعا هي من غير شك ترعة المحمودية التي أمر بحفرها عام ١٨١٨م [٣].

١- محمد فؤاد شكري وآخرون، المرجع السابق، ٣٩-٤٠ ؛ هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في القرن التاسع عشر ، ص٢٢١ .

٢- محمد فؤاد شكري وآخرون، المرجع السابق، ص٤٠، هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق، ص٢٦٣ .

٣- محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص٤٠ .

على أن محمد على لم يقف عند حد انشاء الترع بل اقام عليها القناطر لضبط المياه وضمانا لحسن توزيعها ، وهناك عدد من هذه القناطر فى القليوبية والفيوم والجيزة وأسيوط وجرجا وقنا غير أن القناطر الخيرية أشهرها على الإطلاق [١].

جـ- التجارة (الاحتكار الداخلى) :

أما التجارة فكانت مورداً ثابتًا من الموارد الأساسية التى يعتمد عليها دخل حكومة الباشا ، وقد اتجه محمد على منذ البداية نحو تطبيق مبدأ الاحتكار، وكان الاحتكار على نوعين- احتكار داخلى- وهو الاحتكار الزراعى- الذى سماه الجبرتى «التحجير» وبمقتضاه كما يقول بوالكمت يقتسم الباشا مع الفلاحين جميع ما تنتجه الأرض من المحصولات الزراعية، وله النصيب الأكبر فى هذه القسمة، واحتكار خارجى- وهو الاحتكار التجارى- الذى استطاع محمد على عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية ، وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الباشا يسيطر على محصول البلاد بأجمعه ويهيمن على توزيع هذا المحصول فى الداخل والخارج.

ففى ميدان التجارة الداخلية قام الباشا باحتكار جميع الحاصلات الزراعية: وذلك وفق نظام قرره مجلسه العالى يقضى بشراء الحكومة لتلك الحاصلات على أن تقوم بتوزيعها على الناس بحجة الخوف عليهم من الوقوع فى دسائس المحتكرين الذين يبيعونها بأثمان غالية . وتفصيل ذلك النظام الذى شمل جميع الزراع بما فيهم زراع أراضى الأوسية أن الحكومة تشترى جميع الحاصلات الزراعية وتجمعها فى أشوانها بعد أن تعطى لأصحابها ما يكفيهم لمدة سنة أكلا وتقاوى بحسب عدد نفوسهم ودوابهم وذلك عن طريق مأمورهم الذى يعطيهم قائمة مختومة بختمه ويعطونه فى مقابلها قائمة مختومة باختامهم ويخصم دينهم للحكومة من قيمة الحاصلات ثم يصرف لهم الباقى منها حين صدور اذن عام للصرف [٢].

وعلى ذلك فقد خضعت جميع الغلات الزراعية لنظام الباشا الاحتكارى وتعرضت لصنوف شتى من مستلزمات ذلك النظام يتناسب مع أهمية كل منها ودرجة احتكارها ودوافعه .

وكانت تجارة القمح أول خطوة أوحت إلى محمد على أن يفكر فى الاحتكار وذلك أن تجارة القمح مع الإنجليز كانت من أهم موارده فى أوائل عهده، إذ حدث فى السنوات ١٨٠٩

١- نفسه، ص٤٣ .

٢- أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، الجزء الأول (١٨٠٠-١٨٤٠) القاهرة ١٩٩٤، ص١٩١ .

و١٨١٠ و١٨١١ قحط شديد فى ممالك البحر المتوسط ماعدا مصر، فانتهز محمد على تلك الفرصة ، وأخذ يبيع القمح المصرى للإنجليز على الرغم من معارضة الدولة العثمانية ، فربح من تلك التجارة ربحا وافراً حيث باع لهم أردب القمح بثمن يتراوح بين تسعين ومائة قرشا ، بينما كان ثمنه فى مصر عشرين قرشا .

وفى السنوات ١٨١٠ و١٨١١ و١٨١٢ جمع محمد على ضرائب الأطيان عينًا من نفس المحصول نظراً لقلة العملة وفقر أهل الريف ، وأخذ يتاجر فيما جمعه من محصولات وبخاصة القمح، فعاد عليه ذلك بالنفع والفائدة حتى أنه استمر فى جباية معظم الضرائب للأطيان عينًا.

وفى سنة ١٨١٢ احتكر محمد على القمح الزائد عن استهلاك أصحابه فى الوجه القبلى، فلم يدع أحداً يبيع شيئًا لغير الحكومة أو ينقله فى المراكب إلى جهات أخرى، بل أخذه وخصم ثمنه من ضرائب الأطيان فى السنة التالية، ثم نقله إلى الاسكندرية على سفنه التى بناها وأعدها لذلك، ومنها نقل القمح إلى سفن الأفرنج حيث باع لهم الأردب بمائة قرش[١].

وفى سنة ١٨١٦ احتكر محمد على حاصلات القمح والفول والشعير الزائد عن استهلاك أصحابها ، بحيث لايباع شيء منها لغيره . وبعد ذلك احتكر محمد على القيمة من الذرة الشامية فى الوجه البحرى بعد قوت أصحابها .

وفى سنة ١٨٣٠ قررت الحكومة ضبط بيع محصول الغلال فى تلك السنة وتوريده إلى الشون الأميرية بسعر عشرة ريالات للأردب من الفول والشعير والعدس، واضافة ربح على تلك الأسعار بنسبة ٥٠٪ عند بيع تلك الحاصلات من الشون الأميرية ، والزام التجار والموظفين شراء الغلال من تلك الشونة بالثمن المقرر، فإن خالف أحدهم ذلك عوقب .

وفى سنة ١٨٣٢ فرض محمد على قدراً معينًا على كل فدان من القمح والذرة والفول والشعير يأخذه بالثمن المحدد وما بقى بعد ذلك يتصرف فيه أصحابه بشرط عدم تصديره إلى الخارج .

هكذا احتكر محمد على بعض الحاصلات احتكاراً جزئيًا . وفضلاً عن ذلك احتكر محمد على بعض الحاصلات الأخرى احتكارا كليًا. وفى تلك الحالة كانت الحكومة تستولى على

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٦٢-٢٦٣ .

المحصول كله ولاتسمح لصاحبه بأخذ شيء منه ولو لنفسه، بل بورده باكمله إلى الشون الأميرية[١].

وقد طبق محمد على مبدأ الاحتكار لأول مرة فى سنة ١٨١٢، ففى تلك السنة احتكر الأرز، فعاد عليه ذلك بالربح حتى أنه استمر فى احتكاره، وفى سنة ١٨١٦ احتكر الكتان وبذره والسمسم والنيلة والقطن والقرطم والعصفر والحمص ثم احتكر بعد ذلك قصب السكر والتيل والخشخاش والفوة والسمار وبذر الحنس وبذر السلجم والزيتون ، والورد والحنا والصوف والحرير الخام وعسل النحل وشمعه [٢].

وكان طبيعيًا ألايقتصر احتكار الباشا على الحاصلات الزراعية وإنما امتد إلى كل السلع التى تدر ربحًا أو تقل عائداً أولها وزن وقيمة فى مجال الاقتصاد مثل الجلود، والملح ، والسكر، وملح البارود وفحم الكوك، والحصير ، والأقمشة، والصوف ، والخيوط والحبال ، والحرير ، والخمور، واللحوم والنشوق ، والبارود [٣].

هذا ولم يكتف الباشا باحتكار ما سبق ذكره، وإنما امتد احتكار ليشمل كل المنتجات المصرية بلا استثناء زراعية كانت أو صناعية ، فقد احتكر بجانب ذلك تجارة السمن والزيت والسيرج والشحم والسنامكى وسن الفيل وريش النعام والرقيق، والجبس والجير والنشادر والنحاس والخبز والبقسماط والأخشاب والقصب الفارسى والخضروات وغيرها حتى تجارة الخيش والحطب والرتم والكبريت .

وهكذا احتكر الباشا كل سلع التجارة الداخلية ولم يعد لحرية التجارة من وجود بعد أن قصر شراء الحاصلات الزراعية من الفلاحين على الحكومة وحدها وأمدهم بما يحتاجونه من المواشى والسواقى والآلات وبذور التقاوى وقيد ذلك دينًا عليهم. وطبق نفس الأسلوب على المنتجات الصناعية التى قصر الاتجار فيها وفى مواردها الأولية على الحكومة وسواء كان احتكار الحكومة للسلع مباشرا أو عن طريق الالتزام أو الامتياز فالحكومة فى كلتا الحالتين هى

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٦٣ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٦٤ .

٣- أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر ، الجزء الأول ١٨٠٠-١٨٤٠، ص٢٠٠-٢٠٤ .

هى صاحبة حق الاحتكار والأمر والنهى فى السلعة لأنها هى التى تمنع الالتزام أو الامتياز وتلغيه[١].

واتاح الاحتكار للحكومة فرصة الاشراف على التجارة الداخلية وتقييدها والحصول على ربح لايستهان به بلغ سدس الدخل تقريبا فى سنة ١٨٢١ . غير أن هذا النظام حرم الفلاحين من التصرف فى ثمرة كدهم ومن الحصول على الربح الكامل لحاصلاتهم ، وفرض عليهم ثمن البيع فرضا دون استشارتهم ، وجعلتهم عرضة لظلم موظفى الشون وغدرهم فى الكيل والميزان ورفع أسعار الحاجيات الضرورية لهم كالملابس وغيرها مما أدى إلى زيادة نفقة المعيشة عندهم. وكذلك أضر نظام الاحتكار بالضياع أيضا. أما التجار الوطنيون فقد اضمحل شأنهم نتيجة لتقيد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار .

هكذا قيدت الحكومة التجارة الداخلية بسبب الاحتكار وكذلك قيدت الحكومة فى سنة ١٨٤١ بيع الحيوانات المتعلقة بالزراعة ، إذ قررت بيع المريض منها فقط. وفى تلك الحالة يجب على صاحب الحيوان الحصول على تصريح ببيعه من قائمقام الناحية، كما يجب على الحكام والحملية بالأسواق الاطلاع على التصريح وفحص الحيوان فإن لم يكن مريضا يعاقب صاحبه[٢].

وتدخلت الحكومة فى عهد محمد على فى المعاملات التجارية بين الأفراد، فحرمت البيع بالنسيئة، إذ كان بعض التجار يعطون الفلاحون مبالغ من النقود مقدما لأجل شراء حاصلات الغلال التى لاتزال بالحقل والتى لم تتضح بعد، وبهذا يشترى هؤلاء التجار تلك المحاصيل بأبخس الأسعار ولذا قررت الحكومة فى سنة ١٨٣٨ ابطال ذلك البيع، وتأديب البائع ، وأخذ النقود التى دفعها التجار مقدمًا وخصمها مما لها على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من المحصول بعد الحصاد . وعلى الرغم من ذلك الاجراء، استمر بعض التجار فى شراء الحاصلات الزراعية قبل تمامها، وذلك بدفع مبالغ من المال مقدمًا لأصحابها ، فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى فى النزاع بين البائع والمشترى فى مثل تلك الحالة [٣].

١- أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، (١٨٠٠-١٨٤٠) ، جـ١ ، ص٢٠٤ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص٢٦٨ .

٣- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٦٨، ٢٦٩ .

وكذلك كان تجار الفواكه يعطون أصحاب الحدائق نقوداً بفائدة ، فإذا جاء محصول الفواكه أخذوا مبلغهم وربحه من المحصول ، مع بخس أصحابه في الثمن والوزن. ومن قبيل ذلك ما دأب عليه أصحاب الحدائق في مأمورية ميت غمر إذ كانوا يأخذون من التجار نقوداً بفائدة ٢٥٪ فإذا جاء موسم العنب تقاضى التجار مبلغهم وربحه عنبًا، مع بخس الثمن والوزن ، وإذا بقى شيء من النقود حرروا به سندا آخر على أصحاب الحدائق بفائدة ٢٥٪ وحسبوه على محصول العام التالى. وبذلك نال التجار ربحا من النقود، وربحا من العنب، ولذا قررت الحكومة في سنة ١٨٣٠ تحصيل مقدار الربا الذى أخذه تجار العنب هؤلاء ورده إلى أصحابه الفلاحين، مع الغاء مثل هذا الربا بعد ذلك [١].

وفضلا عن تحريم البيع بالنسيئة ، أمرت الحكومة المأمورين في سنة ١٨٢٨ بمنع بيع الغلال بأقل من أسعارها الحقيقية ، إذ كان التجار يشترون الغلال من الفلاحين بثمن أقل مما حددته الحكومة لها في حالة توريده للشون الأميرية وكذلك أمرت الحكومة في نفس الوقت التجار بشراء الغلال بالثمن المقرر لها ، وإلا اعتبرت عملهم بخلاف ذلك نصبا واحتيالا [٢].

كما أبقى الباشا على وظيفة المحتسب الذى كان يطوف بالباعة والأسواق ليلا ونهاراً يفتش عن السمن والجبن ونحوهما مما هو مخزون ، ويدفع الأثمان لأصحابه بالسعر المقرر، ثم يوزعه على أرباب الحوانيت فيبيعونه للناس بزيادة بسيطة ، وكذلك كان المحتسب يذهب إلى بولاق في آخر الليل لتلقى ما يرد من هذه المواد ، ثم يصاحبها إلى أماكن البيع ويباشر بيعها بنفسه أو بواسطة نواب، وأيضا كان يشترى جزء مما يرد للناس وأكابر الدولة من السمن والبطيخ والدجاج وتوزيعه على أصحاب الحوانيت ، ويسمح لأربابها بالجزء الآخر، وكذلك طلب من تجار الأقمشة الهندية قوائم مشترواتهم وأمر بكنس الأسواق ورشها بالماء وايقاد القناديل على أبواب الدور والحوانيت وأيضا عاقب من ينقص الميزان بالضرب بالسياط [٣] وكانت أغلب دواوين الباشا تعمل في خدمة التجارة فديوان التجارة وديوان الايرادات للإشراف على حسابات كافة

١- نفسه، ص٢٦٩ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى في القرن التاسع عشر، ص٢٧٠ - ٢٧١ .

٣- نفسه، ص٢٧١ .

مديريات الأقاليم والمصالح والجمارك المقاطعات والأقلام، وديوان البحر للإشراف على المخازن والخزينة البحرية وادارة سائر مصالح الصرف الموجودة بالاسكندرية ، والديوان الخديوى ليشرف على مجلس التجارة، وديوان المدارس يشرف على مخازن الآلات والأدوات، ويستحدث منصب مدير الأمور الأفرنجية بيشرف مع ديوان التجارة على ادارة التجارة المصرية والأمور الأفرنجية وبيع المحصولات المصرية[١].

أما الحوانيت والأسواق والوكائل، فقد كانت فى الأدوار الأرضية من المنازل الواقعة فى الأحياء التجارية بالمدن ، وهذه الحوانيت صغيرة مسطحها من ١٢ إلى ١٦ قدما عرضا فى مثلها طولا، وليس لها فى مقدمها مكان تعرض فيه البضائع .

وكان أصحاب الحرفة الواحدة يجتمعون عادة فى ناحية واحدة من القاهرة ، ولذا خصصت شوارع برمتها أو أقساما من هذه الشوارع مخصصة لصنف واحد من التجارة . وكان بالقاهرة تجار من المسيحيين واليهود والعرب والعثمانيين. فالمسيحيون يطالبون دائما بالأسعار العالية أثمانا لبضائعهم ولكنهم يضطرون بعد المساومة إلى الرضا بالثمن المعتدل أما العثمانيين فيحددون للمشترى الثمن ويتمسكون به ولايتنازلون عنه [٢].

وكذلك كانت الأسواق والوكائل فى المدن، كما كانت أيضا الأسواق إلا شوارع مغطاة بها حوانيت صغيرة . أما الوكائل فكانت بنايات مخصصة لحاجات التجارة، وهى عبارة عن أبنية مقامة حول فناء مربع يحتوى فى وسطه حوض ماء وحوله مخازن فسيحة مسقوفة بالحجر ليلا تؤثر فيها نار الحريق. أما الأدوار العليا مقسمة إلى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار. وكانت الحكومة تفرض عوائد الدخولية على بعض المتاجر عند دخولها فى مدن معلومة، مثل المأكولات والأغذية عند دخولها الاسكندرية ودمياط ورشيد ، والغلال عند دخولها فى القاهرة والمواشى المجلوبة إلى القاهرة، والمرسلة إلى الإسكندرية[٣].

وكذلك كانت الحكومة تفرض ضرائب على وكائل الصابون ووكائل الجلابة التى يقوم أصحابها بتجارة الرقيق التى كانت لها سوق، لم يستطع محمد على القضاء عليها بالرغم من

١- أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرون التاسع عشر، ص٢٠٦-٢٠٧ .

٢- أ.ب كلوت بك لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد بك مسعود ، جـ٢، القاهرة ص٤٩١ .

٣- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، H. Dodwell , The Founder of Modern Egypt . p. 240 .

اثارة دوهاميل قنصل روسيا هذا الموضوع معه فى عام ١٨٣٠ ، لالغاء هذه التجارة ووعده باتخاذ اجراء بشأن العبيد الذكور، لكنه لم يوعد بالغاء الجوارى حيث أبلغه «بأن للحريم مكان مقدس لايجوز للغرباء أن ينفذوا إليه»[١]، وأدى ذلك إلى اثارة المشاكل بينه وبين الأوربيين لأنه لم يكن لديه النية فى اصلاح هذا الموضوع . حيث كانت تجارة الرق منتشرة فى البلدان الخاضعة لحكمه ، إذ كانت قوافل الصيد تتجه من وقت لآخر إلى السودان وبلاد الجنوب، وتعود معها العديد من الرقيق. ورغم صعوبة الحصول على أية معلومات دقيقة فى هذا الشأن، إلا أن بعض الفرنسيين قد عرف من بعض الموظفين الذين كانوا يسجلون العبيد فى السجلات الخاصة بذلك، حيث ذكر أن عددهم لم يتجاوز ٤٠٠٠ سنويا . ولكن عندما استقر الأمر لمحمد على فى السودان ربما زاد عددهم بكثرة ويرجع ذلك لهدفه بانشاء جيشه منهم [٢]، وعلينا أن نذكر أن الحكومة هى التى احتكرت هذه التجارة فترة طويلة.

د- الاحتكار الخارجى :

أما الاحتكار الخارجى للتجارة فقد كان من نتيجة الاحتكار الداخلى أن صار الأجانب لايجدون غير شخص واحد هو الباشا نفسه، فى استطاعتهم أن يتعاملوا معه، وبذلك سيطر محمد على منذ حكمه على التجارة الخارجية سيطرة تامة استمرت ردحًا طويلاً من الزمن، ومما تجدر ملاحظته فى موضوع الاحتكار الخارجى، أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لإتاوات غير ضريبة (٣٪) وهى الضريبة المعمول بها فى الدولة العثمانية وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الأجنبية ، لأن الباشا كما كتب هدجسون Hodgson الأمريكى فى تقريره عام ١٨٣٥ كان يحترم جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى؛ ولذلك روعيت فى مصر جميع الاتفاقات التجارية مع الدول ، فكان محمد على يحصل ضريبة ٣٪ على البضائع المستورده ولاتدفع السفن ضريبة على حمولتها فى الموانىء المصرية . «ولا يعتبر مجرد اعطاء تذكرة تخليص من الجمارك، اتاوة أو فرضًا ماليًا له أية قيمة» كما كانت تعامل جميع الدول المتعاهدة مع الباب العالى على قدم المساواة [٢].

1- Dodwell , Op. cit, pp. 242-243 .

٢- محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية، ص٥٢-٥٣ .

ومن الملاحظ أن هذه المزايا لم تمنح إلا لرعايا الدول الأجنبية المقيمين بمصر. أما الوطنيون فكان المسلمون منهم يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤٪ بينما يدفع الذميون (الوطنيون المسيحيون) ٥٪ هذا عدا القروض والأتاوات الجديدة التى خضعوا لها، وعدا ضريبة النقل وغيرها مما أعفى «الأفرنج منه تمامًا. ولعل السبب فى هذا التفريق بين الأجانب والوطنيين أن أول اتفاق للامتيازات الأجنبية عقد فى عهد السلطان سليمان القانونى مع فرانسوا الأول الملك الفرنسى عام ١٥٣٤ ، كان ينص على تحصيل ٣٪ فحسب ، ولم يتغير هذا الشرط منذ ذلك الحين لعدة أسباب ، منها تأصل العادات والعرف القديم فى نفوس الأتراك العثمانيين ومبالغتهم فى إكرام الأجانب وعزوفهم عن العمل فى البحار والاشتغال بنقل المتاجر، هذا إلى ماذكره هدجسون الأمريكى من أن الدولة العثمانية فى اقتصادها السياسى كانت تؤثر حرية التجارة على نظام الحماية، ولو أن الأمراء الشرقيين على حد قوله كذلك ، كانوا على ما يظهر يعتبرون الضرائب المباشرة خير وسيلة لملء خزائنهم بالأموال[١].

ومع هذا فإن الأفرنج كانوا يجدون صعوبات عدة فى تجارة الصادر إذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلى مباشرة، وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثم من سبيل للحصول على منتجات البلاد إلا بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالأسعار التى يحددها الباشا نفسه . وكان القطن أهم السلع فى تجارة الصادر ، وقد بلغت قيمة ما يصدر منه سنويًا على حسب تقدير «بوالكمت» من ١٠ إلى ١٥ مليونا من الفرنكات . ويلى القطن فى الأهمية القمح . وكان سبب احتكاره تلك الأرباح الطائلة التى جناها الباشا من الاتجار فيه وتصديره إلى الخارج ابان الحروب النابلونية بين عامى ١٨٠٨ ، ١٨١٢، حينما اضطرت الروسيا إلى مجاراة نابليون الأول فى سياسة الحصار القارىء فازدادت حاجة انجلترا- وهى الدولة التى وضع الحصار لإذلالها وإرغامها على طلب الصلح والتسليم- إلى الحبوب كالقمح والشعير لتمون مالطة وصقلية وامداد الجيش البريطانى الكبير فى شبه جزيرة أيبيريا ، فصار الباشا يبيع غلاله لانجلترا بأثمان عالية[٣].

١- محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ص٥٣ .

٢- محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على، ص٥٣ .

٣- محمد فؤاد شكرى، وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على، ص٥٤ .

بيد أن تجارة الغلال الرابحة لم تلبث أن لحق بها بعض الأذى من جراء استئناف العلاقات التجارية بعد عقد صلح بوخارست (فى مايو ١٨١٢) بين الدولة العثمانية والروسيا، إذ نشطت تجارة الصادر الروسية فى العام التالى (١٨١٣) عندما تحطمت سياسة الحصار القارى، واستطاعت السفن الروسية المحملة بالغلال أن تخرج من البحر الأسود وتجتاز المضايق بسلام إلى البحر المتوسط وتمد أسوان الليفانت بالحنطة ، فنزلت أسعار الغلال ولكن محمد على كان قد أفاد من الفرصة التى سنحت له وبخاصة فى سنوات الحصار القارى، فدعم مركزه الاقتصادى وجمع المال اللازم للانفاق على اصلاحاته المتعددة . أضف إلى هذا أن الروسيا نفسها كانت فى الفترة التالية لاتصدر الغلال إلى الأسواق الخارجية بانتظام ، فظل الباشا يجنى أرباحًا طيبة من احتكار تجارة الغلال ، متمسكا بنظامه الاحتكارى على نحو أساء إلى انجلترا والروسيا والنمسا، فنقمت جميعها على احتكار تجارة القمح والقطن بصفة خاصة وسائر ما تنتجه مصر وممتلكات الباشا بوجه عام [١].

وقد اتبعت الحكومة فى مدة الاحتكار الطرق الآتية لبيع متاجرها :

١- البيع مباشرة للتجار الأجانب فى مصر ، اتبعت الحكومة فى أول الأمر طريقة البيع مباشرة للتجار الأجانب فى مصر، وكان عددهم قليلا ، ثم تزايد بانتشار زراعة القطن فى مصر، ورواج التجارة الخارجية حتى بلغ ٤٠٪ سنة ١٨٤٠ . ولم يكن مسموحًا للتجار الأجانب بالشراء من داخل البلاد، بل من الشون الحكومية الرئيسية فى الاسكندرية والقاهرة ورشيد ، كما أن النقل الداخلى كان فى يد الحكومة التى تملك مئات السفن فى النيل والتى تستولى على سفن الأهالى عند الحاجة إليها. وعندما زادت المعاملات التجارية مع التجار الأجانب انشأت الحكومة ديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية فى سنة ١٨٢٥ وجعلت مقره الاسكندرية ، وإليه يرجع النظر فى بيع متاجر الحكومة وفى شراء مشترواتها [٢].

٢- البيع فى الخارج لحساب الحكومة ، وفى البداية كان محمد على يعين وكلاء له فى البحر المتوسط ويرسل شحنًا لحسابه الخاص ، لكن سرعان ما علمته التجربة أن من الأرجح أن يبيع منتجاته إلى تجار يقيمون فى مصر. وعندما بشر محصول القمح بتحقيق أرباح كبيرة،

١- نفسه، ص٥٤-٥٥ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص٢٧٣ .

عاد إلى نظامه السابق على أمل أن يثرى على حساب التجار الأجانب الذين كان يعتقد أنهم يحققون أرباحًا ضخمة. وأحس كل من القنصل الفرنسي والبريطاني أنه لن يواصل هذه السياسة بمجرد أن يكشف أن الأرباح أقل مما يظن ، وأن المخاطر أكثر مما كان مستعداً لتقبلها. لكن محمد علي لم يخفف من حدة سياسته التجارية عن طيب خاطر واستمر في ارسال الشحن إلى أوربا لحسابه الخاص أو في بيع محاصيله لمجموعة صغيرة من التجار معظمهم من المشارقة الذين كان في امكانهم أن يحوزوا حظوته . وفي عام ١٨٢٩ دفعه تزايد الشكاوى إلى اعلان قراره الخاص بوضع حد للوسائل التي سبق له اتباعها ، وإلى بيعه المنتجات الزراعية المصرية لكل التجار في مصر ، ممن يدفعون الثمن الذي يحدده ويكونوا في استطاعتهم أن يقدموا ضمانات كافيه . وعرضت في السوق بعض السلع، والغلال النيلة بالذات ، لكن سرعان ما اتهم محمد علي بأنه لايبيع سوى جزء من محصوله للتجار، وبأنه يبيعه بأسعار من الارتفاع بحيث أنهم أحيانًا ما كانوا يتكبدون خسائر فادحة [١].

٣- البيع بالنسيئة : فلقد أدت حاجته الملحة إلى الأموال إلى أن يبيع محاصيله سلفًا وذلك في مقابل الوعد بالدفع عينا وقت الحصاد . وهو ما يوضحه الاتفاق الذي عقد مع كل من لوبين Lobin وثوربورن Thurburn الذي يقضي بأن يورد الأخير مبلغ خمسمائة ألف ريال فرنسي في قسطين في مقابل محاصيل سنة ١٨٢٧ من القطن والكتان والنيلة والغلال والأرز بشرط أن يتعهد لوبين Lobin بجلب مليون ريال فرنسي ونصف مليون آخر عند اللزوم ولقد ترتب على حصول الباشا بهذا الأسلوب السهل على النقود أن تورط في اتفاقات مع التجار لايستطيع الوفاء بها، الأمر الذي جعلهم يشكون إلى قناصلهم من عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها معهم[٢].

٤- البيع بالمزايدة : وقد كان أفضل الطرق جميعا حيث مكن الباشا من الحصول على أحسن الأسعار نتيجة المنافسة بين التجار الأجانب ، الذين ازداد عددهم إذ ذاك عما كان عليه

١- هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ص٢٦٤-٢٦٥ .

٢- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ٢٨٣، هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، أحمد محمد حسن الدماصي ، الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر ، ص٢١٩ .

من قبل. هذا فضلا عن أن المزاد كان علاجًا سريعًا لنوبات الضيق المالى الشديد التى كانت تؤرق نظام الباشا وتقلقه يصرِّف فيها حاصلاته التى تكدست بها أشوانه حتى كسد بعضها أوفسد[١].

ورغم أن التجار كانوا قد سعوا إلى هذا التغيير ، فقد وجدوا أن المضاربين كانوا يرفعون الأسعار ، إذ أنهم كانوا فى العادة ممثلى مؤسسات الأعمال من الدرجة الثانية التى كانت تعمل فى مصر وكانت على استعداد لتحقيق أرباح أقل . وكان هؤلاء المضاربون يشهدون المزادات العلنية ويزايدون ضد أحسن المؤسسات سمعة إلى أن ترتفع أسعار المنتجات المصرية، وخصوصا القطن، إلى أرقام لا علاقة لها بالأسعار التى يمكن الحصول عليها فى أوربا . وسرعان ما انسحبت من السوق المؤسسات الكبيرة التى لم تكن مستعدة للعمل على مدى ضيق أو لتحمل مخاطر لا لزوم لها، وفضلت أن تحقق أرباحها عن طريق ما اعتبرته وسائل أكثر أمنًا بكثير – فأضطلعت بدور المصرفيين وأخذت تخصم أوراق المؤسسات الصغيرة.

وعندما حلت الأزمة المالية العالمية فى عام ١٨٣٦، لم يكن بإمكان البيوت الصغيرة القائمة فى مصر أن تصمد للصدمة بسبب قلق وضعها المالى. ففى وقناة صحية ٩ أبريل ١٨٣٧ كانت قد اعلنت ست حالات افلاس ، كما وجدت البيوت الكبيرة نفسها فى وضع خطير ، فقد عهدت بكميات كبيرة من رأس المال للبيوت الصغيرة وبذلك قاسمتها مركزها المالى. وأوقفت المزادات ولم يبع غير الأرز. واكتظت المخازن بالمحاصيل ، وبخاصة القطن، دون أن يوجد من يشترى، وكانت كل سفينة تصل من أوربا تأتى بمزيد من الأبناء المثبطة للعزائم فيما يتعلق بأثر الأزمة على السوق الأوربية. وركدت الأعمال تمامًا لعدة شهور، لأن أحداً لم يكن يخاطر بأى رأسمال، وكثرت التفاليس[٢].

ولم تنج سياسات محمد على الاحتكارية من التحدى خلال تلك المرحلة التى شهدت التغيير الثورى فى اقتصاد أوربا، وهى المرحلة التى ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على التجارة الحرة. فقد أدت زيادة الانتاج فى بريطانيا إلى ظهور الحاجة إلى فرصة أعظم للتجارة ودفعت الحكومة البريطانية إلى دراسة شروط التجارة مع الدول فى كل أنحاء العالم بقصد اعادة النظر فى المعاهدات الامتيازات الأجنبية التى كانت تنظم العلاقات التجارية بين

١- هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٦٦ .

٢- أحمد محمد حسن الدماصى، المرجع السابق، ص٢٢٠ .

بريطانيا العظمى والإمبراطورية العثمانية . وقد جاء الاتفاق الإنجليزى العثمانى الموقع فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ فى بيت رشيد رضا فى بلطة ليمان على البوسفور حصيلة مفاوضات بدأت فى عام ١٨٣٥ حول إعادة النظر فى تعريفة ١٨٢٠ الانجليزية العثمانية والتى انتهى العمل بها فى أول مارس ١٨٣٤ . وانتهت باتفاق تجارى يستهدف تحطيم كل الأساليب الاحتكارية فى الامبراطورية العثمانية . كما لعبت الاعتبارات السياسية- - وبخاصة المنافسة الانجليزية الروسية والصراع العثمانى- المصرى دوراً فى المفاوضات ، وإن تكن تلك المفاوضات فى أساسها ذات طابع اقتصادى بحيث انصبت على مشكلة نظام الاحتكار التقليدى فى الدولة العثمانية التى كانت الحكومة بمقتضاه تبيع لفرد أو لشركة الحق الشامل فى بيع سلعة معينة من الانتاج أو فى الاشتغال بفرع معين من الصناعة . وطبقا لهذا النظام كان أحد الأفراد يحصل على «تذكرة» تحدد نوع الاحتكار الذى خول حاملها ممارسته، والسعر الذى يستطيع به شراء السلعة المعينة ، والكمية التى يستطيع شراءها . وكان من حقه أن يشترى السلعة التى منح حق احتكارها وكان حراً فى تصريفها كما شاء . ولم يكن هذا النظام الاحتكارى موجودا فى مصر، باستثناء الامتيازات Appatos التى كانت محددة العدد ولم تكن ذات أهمية كبيرة . فقد كانت الاحتكارات فى مصر من نوع آخر وكانت تنبع من سيطرة محمد على على الأرض ، واشراف الادارة الحكومية المباشر على الزراعة، واستيلاء الحكومة على أهم المنتجات الزراعية ، ومشاركة الباشا النشيطة فى التجارة وهو الذى كانت بيده كل الوسائل المالية والسلطة السياسية التى باستطاعتها القضاء على كل منافسة[١].

وكانت المفاوضات الانجليزية العثمانية تجرى ببطء فى البداية، لأن العثمانيين كانوا مترددين جدا فى انهاء النظام الذى كان يمد حكومتهم بمصدر هام للإيرادات الناتجة عن بيع حقوق الاحتكار . وجاءت الخطوة الهامة الأولى عندما وافق السلطان على اصدار تعليماته إلى محمد على بأن يلغى أمره الصادر فى يوليو ١٨٣٤، وهو الأمر الذى كان يقضى بحظر تصدير الحرير الخام من سوريا ، وعلى ذلك فقرب نهاية عام ١٨٣٥، أرسل السلطان فرمانا إلى الباشا يأمره بازاحة كل العقبات التى كانت تعترض طريق التجارة البريطانية فى سوريا رغم أن بعض الخوف قد ساد فى الدولة العثمانية وأوربا من أن محمد على قد يرفض الامتثال لأمر

١- هلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٢٦٨ .

السلطان، مما قد يترتب عليه تشوب أزمة دولية ، فإن الباشا سرعان ما وافق على الامتثال للفرمان الخاص بالتجارة البريطانية فى سوريا وكذلك الحال إلى فرمانات تالية منحت امتيازات مماثلة لدول أخرى. ولم يوافق السلطان بصفة نهائية على سياسة انهاء جميع الاحتكارات فى الامبراطورية، وهى السياسة التى فرضها عليه البريطانيون، إلا فى عام ١٨٣٨، وعندما وافق السلطان على الاتفاق الإنجليزى العثمانى ، كان مدفوعا بعدائه لمحمد على ، وكان قد امتنع بأنه يستطيع، بتحطيم أكبر مصادر ايراد محمد على، أن يقلل من قدرة الباشا على الاحتفاظ بجيش يمثل تهديداً مستمراً لسيادة السلطان، ومن المؤكد أن السفير البريطانى لورد بونسنبى Ponsonby كان يشجعه على هذا الاعتقاد كوسيلة للوصول إلى اتفاق[١].

وقد تبع عقد هذه المعاهدة مع بريطانيا عقد معاهدات مماثلة لها مع بلچيكا فى ٣٠ أغسطس ١٨٣٨ (عدلت فى ٣٠ أبريل ١٨٤٠) ومع فرنسا فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٣٨ واتحاد الهانسا (من لوبيك وبريمن وهامبورج) فى ١٨ يناير ١٨٣٩، وسردينيا فى ٢٠ سبتمبر ١٨٣٩ والنمسا فى ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ والسويد والنرويج فى ٣١ يناير ١٨٤٠ وأسبانيا فى ٢ مارس ١٨٤٠ واليونان فى ٣ مارس ١٨٤٠ (ولكن المعاهدة لم تصدق عليها الحكومة اليونانية) وهولندة فى ١٤ مارس ١٨٤٠، والدانمراك فى ٢٧ ابريل ١٨٤٠[٢] .

غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة والمعاهدات الأخرى المماثلة لها فى مصر وفى ممتلكات محمد على؛ إذ صادف صدورها ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩-١٨٤٠) . زد على ذلك أن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولاسيما القطن وقصب السكر كان يتسلمها محمد على بوصفه مالك الجفالك الواسعة : أو بوصفها جزءا من الضرائب المربوطة على الأراضى ذاتها ، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذراً من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقته، لأن محمد على كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه كما كان يسيطر تماماً على جميع الأسواق وطرق المواصلات فى بلاده[٣].

١- هيلين آن ريفلين، المرجع السابق، ص٢٦٩ .

٢- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على ، ص٦١ .

٣- محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ص٦١ .

هـ - الصادرات والواردات

أما بالنسبة للصادرات والورادات فقد نمت تجارة مصر الخارجية فى عهد محمد على فزادت تجارة الصادر بسبب زيادة الانتاج ، كما زادت تجارة الوارد بسبب استيراد ما احتاجت إليه البلاد من الخارج المصانع الحديثة ومنشآت الرى وبناء السفن وغير ذلك من الاصلاحات.

وكانت الواردات فى ذلك العهد متوازنة فى جملتها مع الصادرات على الرغم من اختلاف قيمتها من سنة إلى أخرى ، لأن النقص فى سنة ما توازيه زيادة فى سنة أخرى[(١)].

وكانت البيانات عن الصادرات والواردات غير صحيحة حتى عام ١٨٢٣ ، وبلغت قيمة الواردات من أوربا ٢،٨٨٨،٥٥٢ دولاراً أسبانيًا ، منها ١٣١٢٢٢ قيمة ما استوردته من انجلترا ، ٣٠٠١٥٧ من الأدرياتيك ، ٥٠٤٦٩٠ من الدولة العثمانية أما أكبر مقدار فهو ما استورد من ليفورنة وقيمة ٧٦٩٨٠١ . وأما الصادرات إلى أوربا فى نفس العام فبلغت قيمتها ٥٥١٨،٨٧٠ من الدولارات الأسبانية منها مبلغ ١٨٦٤٣٩ قيمة ما صدر إلى انجلترا و٥٩٣٢٨٦ إلى مرسيليا، و٧٣٦٧٢١ إلى سوريا و٩٤٩٥٢٠ إلى مرسيليا ، و٧٣٦٧٢١ إلى سوريا و٩٤٩٥٢٠ إلى ليفورنه أما أكبر مبلغ فهو ١٢٥٢٦٧٦ وهو قيمة ما صدر إلى استانبول . وقد مجموع الصادرات إلى العالم بأجمعه ٧٢٧٦٠٠٠ دولار ومجموع الواردات ٣٢٨٢٤٥٠ دولار [(٢)].

أما الصادرات والواردات التى تفى باحتياج الصناعة المصرية وغيرها فى تلك الفترة على أساس أن مصانع الكتان والقطن محور الصناعة المصرية، إذ أن مصانع نسج الكتان لاتكفى حاجة الاستهلاك المحلى فحسب بل إن جزء منها يصدر إلى الخارج ، ففى عام ١٨٣٣ انتجت تلك المصانع مليونا من قطع النسيج، وقد استهلك نصف هذه القطع محليًا وصدر النصف الآخر وأيضًا صدرت أقمشة قلاع السفن إلى الخارج[(٣)] كما كان الباشا يصدر إلى الخارج البفتة ويحرص على جودتها فى نفس الوقت ويجربها قبل التصدير[(٤)] وكان يصدر القطن المغزول إلى

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى، ص٢٨٤ .

٢- محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص٤٩٦ .

٣- نفسه، تقرير بوالكمت ، ص٢٢٩ .

٤- أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢ ، القاهرة ، ص٥١٥ .

موانىء تسكانيا وبحر الادرياتيك ، أما المنسوجات القطنية فكانت تستهلكها البلاد[١] ويصدر الكتان والمنسوجات إلى الولايات المتحدة الامريكية [٢]، ويصدر أيضًا إلى سنار والأقطار المجاورة القطن والكتان والسلع الصوفية والحرير المصرى ، السورى إلى بلاد الغرب والسجاجيد الصغيرة والخرز وأدوات الزينة والصابون والسيوف والأسلحة النارية والمصنوعات النحاسية وورق الكتان [٣].

وبالإضافة إلى تصدير الحاصلات المتعلقة بالصناعة ، نجد أن مصر كانت تصدر أيضًا الأرز والقرطم والأفيون والفول والعنب والنيلة والبن التوابل والصمغ والعاج وريش النعام[٤] والعبيد والجوارى [٥].

أما الورادات فكانت الثيران من أطنة والجياد من طرسوس وأخشاب السواقى من طرابلس وبيروت وأنوال النسيج من السويد والحديد من بطرسبرج واستانبول والصوف اللازم لملابس العسكر من الأناضول ومن تونس وأسبانيا وتقاوى شجر البلوط من انطاكية وأزمير وبذر القطن من جزيرة سيلان والنيلة من قبرص وأزمير والآلات التى تصنع المبارد والمدافع ومكابس القطن من انجلترا والحديدانى) والفحم الحجرى الأفرنجى والرومى والتصدير والتوتيا وسلك الحديد وصاج الحديد والصلب العادة والانجليزى والمبارد والسندانات والرصاص الخام وأحجار زناد البنادق والسيوف والواح النحاس ومقصات الرصاص وغيرها من لوازم مصانعه من أوربا [٦].

و- الطرق البرية :

أما الطرق البرية فكانت فى مصر مهملة ، حتى مطلع القرن التاسع عشر ؛ وكانت وسائل النقل عليها تتمثل فى الجمال والحمير. وكان السفر عليها مهددا بهجمات اللصوص والعربان؛ ولذلك فإن المسافرين عليها كانوا يتجمعون فى غالب الأحيان فى شكل قوافل حتى يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم .

١- أمين سامى باشا ، تقويم وعصر محمد على، جـ٢ ، ص٣٩٠ .

٢- نفسه .

٣- Edward Lane, An Account customes of the Manners of modern Egyptians, p.7 .

٤- محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، تقرير بورنج ، ص٤٤١ .

٥- Edward Lane , Op. cit, p. 8 .

٦- أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر، ص٢٢٥-٢٢٦ .

ومع بداية الاهتمام بالحياة الانتاجية فى مصر مع عصر محمد على، أخذت الطرق البرية فى التحسن شيئًا فشيئًا : ذلك أن الاهتمام بتقوية جسور النيل والجسور بين الحياض، ومن أجل الزراعة ، قد حوّل هذه الجسور إلى طرق برية متينة للمواصلات ؛ فتم تمهيد هذه الجسور، واستخدمت كطرق للمواصلات وساعد حفر الترع الجديدة ، وتعميق الترع القديمة ، على انشاء جسور لها ، تحولت بالتالى إلى طرق برية، زادت من طول الطرق البرية الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت، وجاء أستتباب الأمن فى البلاد ، لكى يساعد الأهالى على سهولة التنقل، دون خوف من هجمات اللصوص وقطاع الطرق[1].

وهكذا شهدت هذه الفترة اصلاح الكثير من الطرق القديمة؛ كما شهدت أيضًا انشاء الكثير من الطرق الجديدة، وكان أهمها ما يعرف بالطرق السلطانية، وهى التى كانت ترصف بالأحجار الجيرية، وقد تغرس الأشجار على جانبيها ، مثل الطريق من القاهرة إلى قصر محمد على فى شبرا. وكان وادى النيل يرتبط بالبحر الأحمر، فى ذلك الوقت، بطريقين: الأول من قنا إلى القصير والثانى من القاهرة إلى السويس وكان الطريق الأول هو الطريق المعتاد فى أول الأمر للوصول إلى البحر الأحمر، وعن طريق القوافل ومع زيادة قوة شركة الهند الشرقية البريطانية زاد حجم الموظفين والمسافرين والبريد والبضائع ، التى تستخدم هذا الطريق بين الهند وبريطانيا، فاهتمت الدولة بهذا الطريق ، وبحركة السفر والنقل عليه، واستتباب الأمن فيه، مما ساعد على زيادة استخدامه. أما الطريق الثانى من القاهرة إلى السويس ، فكان أقل استخداما فى أول الأمر، عن الطريق الأول، وذلك رغم قصره ؛ وكان هبوب الرياح الشمالية فى البحر الأحمر يصعب من أمر وصول السفن إلى السويس، ولكن اهتمام الدولة بميناء السويس زاد وضوحًا منذ عام ١٨١١، نتيجة لاتخاذها قاعدة بحرية للقوات المصرية فى شبه الجزيرة العربية ، كما جاءت عملية التوسع فى الأقاليم السودانية لكى تزيد من أهمية استخدام السويس كقاعدة للاتصال بشرق السودان ، وأخيراً فإن زيادة وضوح أهمية تجارة البحر الأحمر، وتجارة اليمن، وبخاصة البن زاد من أهمية السويس. وجاء استخدام البخار فى الملاحة منذ عام ١٨٣٠، وتحويل السفن إلى بواخر، واستخدام شركة الهند الشرقية البواخر فى الملاحة بين بومباى والسويس منذ عام ١٨٣٤ . لكى يزيد من أهمية السويس والحركة فى

١- جلال يحيى، مصر الحديثة (١٨٠٥-١٨٤٠) ، الاسكندرية ١٩٨٣ ، ص٢٥٩-٢٦٠ .

هذا الميناء وبصفتها قاعدة أساسية فى خط المواصلات بين انجلترا والهند، ودون أن تأبه هذه الحركة بالرياح التى تهب على البحر الأحمر(١).

ولقد أدى كل ذلك بالحكومة إلى أن تهتم بالطريق البرى من القاهرة إلى السويس: فنشرت فيه الأمن، وسيرت عليه القوافل، وخاصة قوافل الجمال، لنقل الفحم اللازم للسفن، مما أدى إلى انخفاض سعر الفحم فى السويس(٢).

ولقد ارتبط هذا الطريق بمشروع طرح فى عام ١٨٣٤، يقترح انشاء سكة حديد عليه من القاهرة إلى السويس تجنبا لمتاعب النقل بقوافل الجمال، ولكن هذا المشروع لم ينفذ؛ نتيجة لكثرة نفقاته ، وخوفا من زيادة النفوذ الانجليزى فى البلاد. وعلى العكس من ذلك، اتجهت نية الدولة إلى تحسين الطريق البرى بين القاهرة والسويس ، ولقد تم فى عام ١٨٢٧ انشاء ادارة النقل لاستخدام طريق السويس البرى، وبإشراف شركة الهند الشرقية ولقد أسست هذه الشركة ثلاث مكاتب لها فى الاسكندرية والقاهرة والسويس، ومنحها محمد على حق انشاء محطات على الطريق من القاهرة إلى السويس، وتسييرها لمدة عشر سنوات. وقامت الدولة من جانبها ، بتمهيد الطريق من القاهرة إلى السويس جعلته صالحًا لسير العربات ، كما انشأت ستة عشر برجًا على جانب هذا الطريق ، لاستخدامها فى نقل اشارات التلغراف، ونقل البريد، وتم انشاء محطات على هذا الطريق، وكل مسافة خمسة عشر كيلو مترًا من الأخرى؛ وأصبح هذا الطريق يشهد مرور المسافرين ، فى عربات كبيرة تجرها الخيل. ولقد وصل عدد المسافرين على هذا الطريق إلى ٢٧٥ فى عام ١٨٤٠؛ كما أن الرحلة من انجلترا إلى بومباى زصبحت تقطع فى أربعين يومًا فقط، بعد أن كانت تتطلب أربعة أشهر بالسفر حول رأس الرجاء الصالح، وبالسفن الشراعية؛ وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة سريعة فى النقل على هذا الطريق؛ وإلى اعادة طرح مشروع انشاء سكة حديدية من القاهرة إلى السويس(٢).

وكان النقل يتم فى ذلك الوقت ، عن طريق الدواب، وهى الجمال والخيل والبغال والحمير. وكانت الجمال وسيلة النقل للأحمال الثقيلة ، ولمسافات طويلة، وكان العرب يؤجرونها للرحالة والتجار، وكانت تستخدم بين الحقل والقرية ، وبين القرى وبعضها ؛ كما كانت القوات المسلحة

١- جلال يحيى، مصر الحديثة، ص٣٦٠-٣٦١ .

٢- جلال يحيى، مصر الحديثة، ص٣٦٢-٣٦٣ .

تستخدمها فى نقل المهمات وتموين الجنود . وكان الهجين وهو نوع صغير وخفيف من الجمال، يستخدم فى السفر، ويقطع مسافات طويلة ؛ واستخدمه محمد على فى السفر بين مصر والسودان وبينها وبين الحجاز، وفى الاتصال بالأقاليم السورية ، وأقام له محطات خاصة به على هذه الطرق[١].

وكان المصريون ، والطبقة العالية فى البلاد ، تستخدم الخيل فى الركوب ، وكانت هناك فرق للفرسان بالجيش المصرى. ولكن الغالبية العظمى من المصريين الموسرين كانت تفضل ركوب البغال، إذ إنها متزنة الحركة، وتقطع مسافات طويلة، ويمكنها أن تحمل الأثقال؛ فكانت هى مطية كبار موظفى الدولة والعلماء؛ وكان الجيش يستخدمها فى جر المدافع. وأما الحمير فكانت هى مطية الطبقة الوسطى من المعاصرين سواء فى القرى، أو فى المدن. وكان فى القاهرة بضعة آلاف من الحمير، يؤجرها المكارية لمن يرغب ، وفى الاسكندرية بضعة مئات منها؛ وكانت لها مواقف خاصة بها.

وكانت مصر لم تشهد من العربات قبل ذلك إلا عربة إبراهيم بك، التى احضرها من فرنسا وعربة الجنرال بونابرت ، مع مجىء الحملة الفرنسية إلى البلاد. ولقد زاد عدد العربات فى عصر محمد على، وأصبح الباشا وأفراد أسرته يستخدمونها ، وكذلك القناصل وكبار التجار وكبار موظفى الدولة. ولقد بلغ عددها ما يقرب من ثلاثين عربة فى القاهرة، وأكثر من ذلك بقليل فى الإسكندرية وذلك فى عام ١٨٤٠ .

أما عربات النقل ، فقد استورد محمد على أعداداً كبيرة منها فى ذلك الوقت ، لنقل المواد اللازمة لانشاء المصانع والمبانى ، ورفع الأتربة ، والنقل، وشاع استخدامها حتى أصبحت الوسيلة الرئيسية للنقل بين المصانع والورش والأسواق؛ وصنع الأهالى الكثير منها ، واستخدموها فى نقل المحاصيل والسلع وحتى كوسيلة للسفر[٢].

وقد كان نجاح الطريق البرى فى نقل البريد والمسافرين كبيرا حتى أن الانجليز أخذوا يفكرون جديًا فى انشاء سكة حديد بين السويس والقاهرة، وعندما نشر المهندس الانجليزى

١- جلال يحيى، مصر الحديثة، ص٣٦٢-٣٦٣ .

٢- جلال يحيى، مصر الحديثة، جـ٢ ، ص٣٦٢ .

«جون اسكندر جالوى Galloway فى عام ١٨٤٤ ملاحظاته عن «التحسينات المقترح ادخالها على الطريق البرى فى مصر ذكر أن النية كانت متجهة إلى سكة حديدية فى الصحراء من السويس إلى القاهرة منذ عشر سنوات ولم يحل دون ذلك سوى معارضة دولته معينة- هى فرنسا- لأسباب سياسية وكان «جالوى» من أكبر المؤيدين لانشاء السكة الحديد، وقد طلب من حكومته أن تؤازر هذا المشروع موازرة جدية. وكذلك أوصى «واجهرون» فى عام ١٨٤٧ بمد هذه السكة فى طريق السويس الصحراوى [١].

ولكن الباشا على الرغم من اهتمامه باحياء الطريق البرى ، كان فى الوقت نفسه شديد المعارضة لمشروع سكة الحديد، ولهذا رفض منذ ١٨٤٥ انشاء هذه السكة خوفًا من أن ينتشر النفوذ الأجنبى فى البلاد انتشارا يمس سيادة الدولة وينتقص من سلطان الحكومة، وهو على الأمرين جد حريص ، لأن الانجليز أرادوا أن يحصلوا من الباشا على حق انشاء محطات «عسكرية» على طول الطريق اليرى حتى يأمنوا على متاجرهم من اعتداءات العربان المتكررة، فكان جواب الباشا واضحًا حاسمًا أو قال «إذا كنتم تريدون ميناء على البحر الأحمر تأتون إليه بمتاجركم فيلكن ذلك لكم، وإذا كنتم تريدوون أن تنشئوا فى مصر مستودعات للفحم والمؤن، وتحصلوا على جميع ما من شأنه تسهيل عملكم فليكن ذلك لكم . لابد لأرتضى أن أهبكم من المنافع فوق ما تطلبون، وأجنبكم جميع مواطن الضيق والحرج، أما أن يكون لكم الحق فى انشاء مراكز مسلحة فى البلاد، فهذا ما يستحيل عليكم أن تنالوه بموافقتى».

وقد كان هذا الخوف من وقوع البلاد تحت النفوذ الأجنبى ، ومن العوامل التى دفعت محمد على إلى أن يرفض كذلك المشروع الفرنسى الخاص بشق قناة فى برزخ السويس، مادام الباشا لايستطيع الحصول على ضمان دولى يدرأ عن البلاد خطر التدخل فى شئونها ؛ ولهذا باءت بالفشل جهود القنصل الفرنسى، بعد أن ظل منذ ١٨٤٣ يلحف على الباشا فى موضوع القناة وكان من دواعى الفشل كذلك تلك المساعى الجدية المتواصلة التى قامت بها الحكومة الانجليزية فى الدولة العثمانية بتعطيل المشروع. ففى عام ١٨٤٧ بذل اللورد «كاولى» Cowley سفيرها فى استانبول كل جهد، حتى يحمل الصدر الأعظم رشيد باشا على أن يعد بأن يظهر الباب العالى لباشا مصر أنه يفضل مشروع السكة الحديدية وعندئذ وجد محمد على أنه لا علاج

١- محمد فؤاد شكرى، سياسة مصر محمد على، ص٧٠ .

لمسألة تعارضت فيها مصالح «فرنسا وانجلترا» على هذا النحو ، إلا أن يرفض التصريح بمد السكة الحديدية، وحفر القناة لاسيما وأنه لم يكن يرتاح إلى المشروعين كليهما ، وقد أعلن هذا الرفض فى سبتمبر ١٨٤٧ (١).

ز- الضرائب :

وإلى جانب الأرض والتجارة كانت الضرائب (من مباشرة وغير مباشرة) مورداً من الموارد الأساسية لثروة مصر فى عهد محمد على. وكانت ضريبة الميرى أهم الضرائب المباشرة ولاريب، وكانت قيمة الميرى تختلف تبعًا لجودة الأرض وسهولة ريها ، وكان الباشا يعين مقدار «الميرى» المطلوب وقت المحصول فى كل سنة حتى عام ١٨٣٤ بفرض الخراج على الأراضى سواءًا كانت مزروعة أم «بورا» ما دام يصل إليها قدر من الماء، يكفى لزراعة جزء منها على الأقل . ويلى الميرى فى الأهمية ضريبة الفرضة أو فرضة الرءوس ، وكان يدفعها الذكور متى بلغوا سن المراهقة، والجديد فى أمرها ، أن الباشا صار يجمعها من المسيحيين والمسلمين على السواء، بعد أن كان يدفعها المسيحيون وحدهم ، وكانت قيمة هذه الضريبة تختلف باختلاف حال الفرد ودرجة يسره ونوع عمله، فالموظفون فى خدمة الباشا مثلاً ، كانوا يدفعون «الفرضة» بنسبة مرتباتهم ، على أساس مرتب شهر واحد فى السنة، أما الفلاحون فقد تفاوتت فرضة الرءوس التى يدفعونها بين ثلاثين ومائة قرش فى العام ، وجبى الباشا «الفرضة» من الصناع ومن إليهم بنسبة نجاح أعمالهم واتساعها ، وكانت تتراوح الفرضة عمومًا بين خمسة قروش وخمسمائة قرش، ولم يستثن من دفع هذه الضريبة غير الأوربيين المقيمين بالبلاد(٢).

وإلى جانب هاتين الضريبتين الكبيرتين (الميرى والفرضة) كانت هناك ضرائب أخرى مباشرة باختلاف مناطقه، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية، وثقلها من ناحية أخرى، أن أهملت زراعته فى البلاد ، ولذلك قرر محمد على الغاء تلك الضريبة، ولكنه عاد فقرر جبايتها ، وكانت ضريبة النخل هذه تتراوح فى عام ١٨٣٧ بين عشرين ومائة بارة على النخلة الواحدة، ومن الضرائب المباشرة أيضًا ، ضريبة كانت تجبى من الغزالين والنساجين قدرها ستة وثلاثون قرشًا شهريا ، وضريبة أخرى وهى التى عرفت بالجزية على الذميين من الأهلين؛ وتعرف أيضًا باسم الخراج، وتتراوح قيمتها بين ثمانية قروش وعشرة على الشخص، وضرائب على بعض

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على ، ص٧١ .

٢- فؤاد شكرى ، المرجع نفسه، ص٧٣ .

الحيوانات بواقع ٢٠ قرشا على الرأس من الجاموس ، و٦٠ قرشا على الجمل، وقرشا على الشاة ، ٢٧,٥ بارة على الرأس من الماعز، و١٥ بارة على البقرة و١٥ على الفرس. وحوالى سنة ١٨٤٠ كانت الضرائب على الحيوانات بواقع ٢٠ قرشا على الرأس من البقر والجاموس و٧٠ قرشا إن كانت مخصصة للذبح ، على أن تبقى الجلود المسلوخة ملكا للحكومة [١].

أما الضرائب غير المباشرة فكانت كثيرة منوعة، أهمها الضرائب الجمركية ويحصلها الباشا من الجمارك «فى موانى البلاد الهامة كبولاق ، ومصر القديمة (وفيها جمرك القاهرة) ودمياط ورشيد والاسكندرية والسويس والقصير وأسوان وكان ديوان المكس «أو الجمرك» ، يعطى «للملتزم» بجمع المكوس والضرائب الجمركية ، وكذلك حصل الباشا قسمًا من ايراد الاحتكارات الحكومية ، كاحتكار الملح والفواكه والسوائل والنبيذ، وصيد السمك فى بحيرة المنزلة وبولاق وغير ذلك وكان الباشا يمنح هذه الاحتكارات لقاء قدر معلوم من المال، لمن يريدون الالتزام بها حتى يبيعوها للمتسببين.

وكانت ضروب أخرى من الالتزام (كالتزام حمل البارود) ومن الضرائب غير المباشرة أيضًا ، ما فرضته الحكومة من ضرائب على أهل الحرف الصغيرة، كالراقصات والموسيقيين والحواة والفراشين والحلاقين والخبازين ومن إليهم، إذ يصبح من حق كل جماعة منهم تدفع مبلغا للحكومة ، أن تحتكر مزاولة المهنة . وفضلا عن ذلك فقد كان الباشا يفرض الضرائب على وكالات أو وكايل الصابون ، ووكايل الجلابة (تجار الرقيق) وعلى السنامكى والمأكولات فى مدن الاسكندرية ودمياط ورشيد ، كما كان يفرض الضريبة على الماشية المجلوبة إلى القاهرة والمرسلة إلى الاسكندرية ، وعلى النطرون المصدر إلى الخارج وعلى النشوق والعرقى، ولما كانت حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الصناعات الصغيرة والحرف الصغيرة والوضيعة من الضآلة بحيث لاتتناسب مقادرها وما تقتضيه أعمال الجباية من جهود ونفقات فقد أصدر الباشا أمرًا بالغائها فى ١٢ يناير ١٨٣٧ [٢].

على أن الباشا استطاع بعد الغاء هذه الضريبة التافهة ، أن يجد احتكار البن والنيلة موردًا طيبًا للايراد . وإلى جانب هذه الايرادات الثابتة ، التى حصلها الباشا من الضرائب المباشرة

١- فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص٧٤ وأحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص٢٢٩-٢٣٠ .

٢- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٧٧-٧٨ ، أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق ، ص٢٣٠-٢٣١ .

وغير المباشرة واحتكار البن والنيلة تألف دخل الحكومة كذلك من الأرباح التى كانت تجنيها من تجار الصادر ، بفضل الاحتكار الداخلى، الذى مكن الباشا من بيع محصولات البلاد بأثمان عالية فى الداخل والخارج ، وكانت الأثمان التى يبيع بها الباشا المحصول فى الخارج، تزيد كثيرا على الأثمان التى يدفعها للفلاحين عند الشراء منهم، كما تزيد على تلك التى يبيع بها فى داخل القطر[١].

وقد تعرّض الشعب المصرى لبؤس لم يسبق له مثيل ، وسبب ذلك هو الضرائب الباهظة التى فرضها محمد على، وسياسة التدخل المباشر فى الشئون الزراعية . ويكاد المراقبون المعاصرون يجمعون على أن أحوال الشعب المصرى كانت أسوأ مما كانت عليه فى أى وقت مضى. فقد قال الكونت مدم Medem ، فى احدى المناسبات ، إن أحوال مصر رغم ما كان يعبر عنه محمد على من مشاعر خيِّره - كانت تسير فى طريق التدهور المطرد نتيجة لثلاثة أوبئة هى : التجنيد ، والاحتكار والضرائب الباهظة - على أن يضاف إلى هذه القائمة الطاعون الرملى الذى تفشى فى عام ١٨٣٥ والمجاعة التى حلت بالبلاد فى عام ١٨٣٧ . وقد قرر الكولونيل جاليس Gallice أن الفلاحين كانوا يعتبرون أنفسهم محظوظين إذ تركوا أحراراً بما يكفى لزواجهم وطلاقهم بحرية وذهب دوهاميل إلى أن التغيير لم يكن جوهريا فى أية ناحية برغم ما حدث من تغيير ظاهرى، وذهب البعض إلى مدى أبعد فقال لم يسبق فى تاريخ البشرية أن وجد نظام اقتصادى- سواء كان اقطاعيا أم عبوديًا - وصل به المدى إلى حد حرمان عماله من الطعام الذى يأكلونه ، إن لم يكن لأى سبب آخر فلتمكينهم من الاستمرار فى العمل. وكان الرجال والنساء والأطفال جميعًا ضحايا للنظام - فقد كتب هامون ما يلى: «اسمعوا ما قاله أحد الفلاحين حدث ذات يوم فى «ديوان» أحد حكام الصعيد أن قام أحد الفلاحين فجأة معلنًا غضبه على ما يقوم به موظفوا الحكومة من ابتزاز لانهاية له، فالقى على كتفه اليسرى بالعباءة القطن البنية التى تغطيه ، وصاح : «إن محمد على يحسد القمل الذى يمتص الفلاح «ولاشك أنه كان يوجد فى الحكومة رجال على علم بما تفشى فى البلاد من البؤس باختلاف الظروف فى بلاد أخرى. فمنذ عام ١٨٢٩ كان اثنان من الضباط المصريين - سبق لهما أن وقعًا فى الأسر أثناء الحرب فى اليونان - لاينفكان يتحدثان عن دهشتهما المستمرة.

١- محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص٧٨ .

لأحوال الفلاحين فى البلدان الأوروبية التى تجولا فيها، وهم فلاحون اضطروا إلى مقارنتهم بالطبقة المناظرة لهم- من شعب مصر- الفلاح البائس العارى؛ الذى يموت جوعًا فى الكوخ المبنى بالطين ، الذى يبلغ ارتفاعه خمسة أقدام ، ويخلو من الزم ضرورات الحياة [(١)].

الصحــة :

واحتلت العناية بالصحة العامة، مكانًا كبيرا من تفكير الباشا واهتمامه فى قطر كثرت به الأمراض والأوبئة ، وكان أكثرها ذيوعًا الرمد والدوسنتاريا والجدرى، هذا عدا الأوبئة الخطيرة مثل الكوليرا والطاعون ، فلقد أصيبت مصر فى سنة ١٨٣٠ بوباء الكوليرا وكان شديد الوطأة وقد نقل الحجاج جراثيم هذا الوباء عند عودتهم من الحجاز إلى السويس ، وظهر الوباء بعد ذلك فجأة فى القاهرة ، وطمعًا فى منع الوباء من الوصول إلى الاسكندرية استعان محمد على بالقناصل العموميين واضعًا تحت تصرفهم جميع الامكانيات . وقد لبى القناصل نداء الباشا، وإن كان يلوح أنهم قد داخلهم اليأس عن وقف انتشار الوباء أو كبح وطأته فانشأ القناصل «نطاقان صحيان» بين القاهرة والاسكندرية ولكن حدث ما كان يتتظر وهو أن أعراض الوباء ظهرت بين الجنود وقضى على عدد منهم. أما الأطباء والصيادلة فالبعض منهم قد فر من البلاد والبعض الآخر توفى[(٢)].

وهكذا دب الخلل فى كافة المصالح العمومية وأغفلت جميع وسائل الوقاية وقبل أن يتم التغلب على هذا الوباء كان قد ذهب ضحية له تسعة آلاف شخص فى القاهرة وما يزيد عن ١٥٠٠ شخص فى الاسكندرية وكان تعداد المدينتين وقتئذ يقدر على التوالى بنحو ثلاثمائة ألف والاسكندرية تسعين ألف [(٣)].

ولم تنتشر الكوليرا هذا الانتشار إلا فى النادر القليل ولم تصبح وباء مرة أخرى إلا فى سنة ١٨٤٩ ، ولما كانت الكرنتينة هى الوقاية الوحيدة التى كانت معروفة وقتئذ ضد الطاعون فإن الباشا قد لجأ مرة أخرى إلى القناصل بنشد معونتهم إذ لولاها ولولا مواقفهم لتعذر إن لم نقل

١- هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق، ص١٩٧-١٩٨ .

٢- هنرى دوويل ، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق بك، على أحمد شكرى، القاهرة، بدون تاريخ، ص٢٦٤ .

٣- نفسه، ٢٦٥ .

يستحيل تنفيذ لوائح الكرنتينات وتطبيقها على عدد كبير من السفن والملاحين الأوربيين. ومن ثم اجتمع القناصل وشكلوا من لجنة كانت تعرف فى أوقات مختلفة باسم مصلحة الصحة أو اللجنة الصحية. وانشىء حجر صحى بالقرب من الموضع الذى كانت تقوم فيه وقتئذ سكة كليوباتره على شاطىء البحر عند الميناء الجديد أو الميناء الشرقية بالاسكندرية وعند هذا المحجر كانت السفن الداخلة فى الكرنتية تلقى مراسيها (١).

وقد نبه على حكمدار بوليس الاسكندرية بأن يسهر على تنفيذ كل ما يمس أن يشير به القناصل من الاجراءات الصحية ولم يكن هذا بالأمر الهين . ذلك لأن الأهالى لم يكونوا ميالين إلى اطاعة الأوامر فى هذا الصدد لأنهم لم يفهموا العناية المقصودة بها من جهة ولأن معظمهم كان يعتقد أنها مما لايتلاءم مع أصول دينهم وقد أعلن الباشا فى طول البلاد وعرضها أن اجتناب العدوى لايتنافى مع الشريعة ووعد باستصدار فتوى من العلماء لتدعيم دعواه وقد ختم الباشا رسالته إلى رئيس ديوان يقول «إن الأهالى هم أشبه شىء بالعجماوات لايميزون الطيب من الخبيث (٢).

ثم تشكلت بعد ذلك بقليل لجنة أخرى برئاسة كامبل نفسه للسهر على تحسين الحالة الصحية العامة فى منطقة الاسكندرية وكانت باكورة أعمال هذه اللجنة ازالة عدد من العشش القذرة التابعة لصغار المصريين هذا إلى سد الخندق القديم الذى كان مملوءاً بالماء الآسن الذى يحمل جراثيم مختلف الأمراض . ثم تقرر نقل مدبغة الجلود الأميرية من وسط المدينة إلى طرفها وانشئت طريق واسعة لتفصل بين الحى الأوروبى والجمرك.

وقد تمكن كامبل فى سنة ١٨٣٧ بالرغم من مجىء الحجاج بلا إنقطاع من الجهات المصابة بالوباء أن يعلن أن الوباء قد انقطع وعزا نجاحه فى وقف الوباء إلى نظام الكرنتينة الذى طبق تماما على الجميع، وترك محمد على ذلك إلى لجنة القناصل ، ويقدم الدعم المادى لهم واستخدم فيه- الكرنتينة- عدد كبير من الموظفين . وخلف كامبل بعد ذلك هودجز ولكن كان كل همه الانصراف إلى جمع معلومات عن حصون الاسكندرية متظاهرا اهتمامه بالشئون الصحية وتشكلت لجنة صحية جديدة رشح محمد على ثلاثة من القناصل العموميين للاشتراك فى

١- هنرى دودويل ، المرجع السابق، ص٢٦٦-٢٦٧ .

٢- هنرى دودويل ، المرجع السابق، ص٢٦٨-٢٦٩ .

أعمالها ولكن لم يكن له حق الاشراف عليهم باعتبار وظيفتهم . ثم نشأ الخلاف حول تشكيل اللجنة تشكيلا صحيحا وكذلك بدأ الأطباء أنفسهم يتشككون فى كفاية الكرنتينة كوسيلة لمنع العدوى ويرجحون أن الطاعون قد يمكن انتقاله بوسائل أخرى عدا الاحتكاك الشخصى. ولهذا رؤى تخفيف وطأة النظام الصارم القديم تدريجيا إلى أن عدل عنه نهائيا ولكن هذا يعتبر بمثابة دليل لاسبيل إلى إنكاره على رغبة الباشا لاقتباس الأساليب الأوربية واتباع الأرشادات الأجنبية متى اقتنع أنها نافعة حقا [١].

التعليم :

كما أدى احتياج محمد على إلى موظفين مدرسين إلى تأسيس أول نظام تعليمى مدنى فى دولة اسلامية . ومن المعروف أنه عندما تسلم زمام الأمور فى مصر لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة، باستثناء الكتبة من القبط . ولم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب والقرى، ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها ، على أن الركود الذى ساد مصر فى العهد العثمانى قد أثر على الأزهر، فاقتصرت الدراسة فيه على قراءة القرآن الكريم وتعليم الكتابة والقراءة. أما محمد على فقد اهتم بتطوير التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإدارى الجديد[٢]. ولعل السبب الأكبر فيما احرزه الباشا من نجاح فى هذا المضمار ، احترامه العميق للأزهر الشريف ، وهو زعامة التعليم الإسلامى فى مصر والشرق، ولكنه إلى جانب عنايته بدعم الأزهر محافظة على الدراسات الدينية والفقهية واحياء للتراث الإسلامى التليد ، كان معنيا بانشاء المدارس والمؤسسات التى تكفل اعداد الرجال التى تحتاج إليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة والمنشآت العمرانية ، أى اعداد تلك الصفوة[٣].

وقد كان جل اعتماد محمد على فى تحقيق ما يرمى إليه من رفع المستوى العلمى والثقافى فى البلاد ، على انشاء المدارس وايفاد البعثات العلمية والفنية والصناعية إلى أوروبا وترجمة

١- هنرى دوديل ، المرجع السابق، ص٢٦٩ .

٢- عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢ ، الاسكندرية ١٩٩٠، ص٢٤١ .

٣- محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص٩٤ .

كتب العلوم والفنون وطبعها ونشرها وإصدار الوقائع المصرية؛ غير أنه وجه الشطر الأكبر من عنايته إلى نشر التعليم بين أبناء العرب «تحدوه الرغبة فى التوفيق بين اعداد من يتطلبهم العمل فى الحكومة و«تعليم العباد» أى تنوير أذهان المصريين ، ولك حتى يفسح أمامهم طريق الحضارة الحديثة ، فسيروا فيه بقدم ثابتة إلى جانب الدول الأوربية.

لذلك بدأ محمد على بانشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ، فوافق فى عام ١٨٢١ ، على ترتيب المدرسة الحربية، وفتح المدرسة الحربية فى أسوان، وأن يكون نظام المدرسة وفقا للترتيب السابق اعتماده وترتيب دروس المدرسة الحربية ، وأمر ناظر العسكرية بتعيين معمارى بمأمورية تجديد وبناء ثكنات بأسوان ، وأمر بتعين نظاراً لمدرسة أسوان الحربية فى عام١٨٢٢ . وكلفه بترتيب المدرسة وتعيين موظفيها ، كما أمر ناظر مدرسة فرشوط الحربية بوضع ترتيب وتشكيل النظام العسكرى بالاتحاد مع الاستعانة بنخبة من المعلمين الفرنسيين، وتم وضع جداول نظامية للتعليم وتأسيس النظام العسكرى، وأمر ابراهيم باشا فى عام ١٨٢٣ باعتماد التراتيب التى سُنت للمدارس الحربية والنظامات التى وصفت للعسكرية، كما أمره بتأسيس مدرسة وجاق النخيلة وأن يكون به فرقة طوبجية ، وفى عام ١٨٢٥ انشأ مدرسة حربية بالقصر العينى تسع لخمسمائة طالب وعين ناظر لها ، كما أسس مدرسة أركان حرب بالخانكة[١].

كما أنشأ «الدرسخانة الملكية» لإعداد موظفين يستخدمون فى دواوين الحكومة وأقلامها، ومدرسة الادارة الملكية لاعداد طائفة من الموظفين والمترجمين وفى فترات مختلفة أنشئت كذلك مدارس الطب البشرى والطب البيطرى والزراعة والمهندسخانة والألسن وغيرها. وكان تأسيس جميع هذه المدارس استجابة لدواعى الحاجة إلى سد مطالب الحكومة ، وقد ظلت جميعها تابعة لديوان الجهادية مدة طويلة ، وكانت مدرسة القلعة أول مدرسة انشأها الباشا، وقد جمع فيها أبناء المماليك وبخاصة بعد المذبحة المعروفة فى عام ١٨١١ ، ثم لم يلبث أن انشأ مدرسة حربية لإعداد ضباط مدربين على الأساليب الحديثة[٢] ، وأنشأ مدرسة عام ١٨١٦ كانت بالقلعة معدة لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم واللغة التركية والرياضة البدنية وفن

١- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر، ص٨-٩ .

٢- محمد فؤاد شكرى، المرجع السابق، ص٩٨ .

الحرب واستعمال السلاح وركوب الخيل للطلاب حديثى السن [١]، وفى عام ١٨٢٠ صدر أمر محمد على باشا إلى كتخدا بك مصر بتعيين أحد القسس لإعطاء دروس فى اللغة الايطالية والهندسة لبعض تلاميذتها وأن يخصص له مكان للتدريس فى القلعة وكان هذا أول أمر صدر بتعليم لغات أجنبية بمدارسه، كما صدر أمر آخر فى نفس السنة بتعين قسطى مدرسًا بمدرسة تسمى المهندسخانة وينتخب لها خمسة أو ستة من التلاميذ المستعدين فى الرياضة والرسم من مدرسة القلعة السالفة الذكر ليقوم بتدريس تلك المواد لهم رغبة منه فى تحصيل هذه الفنون الجميلة . وكلف قبوكتخذا بالاستانة باختيار أساتذة يجيدون اللغتين الفرنسية والتركية واختيار مهندس يكون من ذوى المعرفة بالأشغال الهندسية مع شراء كتب تواريخ وغيرها وارسالها أيضًا لتدريسها بالمدارس ، ثم انشأ مدرسة الهندسة التى أسسها فى القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبة مساحات الأراضى وقياسها بالأقصاب ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد على الخاصة باعادة تنظيم الأراضى الزراعية . وفى عام ١٨٢٧ أسس محمد على بناء على اقتراح كلوت بك Clot Bey أحد مستشاريه فى مجال الطب- مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش. كما لعب التراجمة دوراً مهمًا فى نظام التعليم، بنقل المحاضرات التى كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الأفرنجية فى مجال العلوم والآداب. ويرجع الفضل فى إنشاء مدرسة الألسن (أى اللغات) إلى الشيخ رفاعة الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) مؤسس نهضة مصر الثقافية فى القرن التاسع عشر، فبعد عودته من فرنسا اقترح على محمد على انشاد هذه المدرسة وتم تنفيذ هذه الاقتراح فى عام ١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة فى بادىء الأمر باسم مدرسة الترجمة . وفى العام التالى عهد محمد على بنظارتها إلى رفاعة الطهطاوى . ومدرسة الألسن درست أداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية. والتركية والفارسية ثم الايطالية والإنجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا والشريعة الإسلامية والشرائع الأجنبية . وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذى اختير لهذه المدرسة لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة فى مصر وفى عام ١٨٤١ عهد إلى رفاعة أيضا الاشراف على قلم

١- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر، القاهرة ١٩١٧ ، ص٧-٨ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص٢٤١ .

الترجمة الذى الحق بالمدرسة وقد قام هو نفسه بتعريب الكثير من الكتب[١] ولقد كان انشاء هذه المدارس مصحوبًا بانشاء مطبعة وجريدة فانشاء مطبعة بولاق عام ١٨٢٧م طبعت جريدة الوقايع المصرية وهى أول جريدة عربية صدرت فى مصر عام ١٨٢٧ م [٢].

وبلغ عدد التلاميذ فى عام ١٨٤٠ بالمدارس عموما ٩٠٠٠ تلميذ وكانت ميزانية ديوان المدارس فى عام ١٨٤٢ ٤٤٦١١ جنيه ٧٠٨٦كيسه.

أما عن انشاء المدارس الأهلية ، فنجد أن أول من انشأ من الطوائف الأهلية المستوطنة بمصر مدارس على النظام الأوروبى هى الطائفة الأرمنية فإنها أسست مدرسة كالوسيبان ببولاق وهى التابعة لبطركخانتها الأرثوذكسية وذلك فى عام ١٨٢٨ . ومن المدارس التى أسست مدرسة الريدكورد المجانية لجمعية ديڤيل ودى لاشارتيه الفرنسية سنة ١٨٤٤ بالاسكندرية وانشئت فى ١٨٤٦ ثلاث مدارس أخرى، وأسست جمعية باستير مدرسة دام ديبون باستير بشبرا وفى سنة ١٨٤٧ أسست جمعية الفرير مدرسة سانت كاترين بالاسكندرية ومدرسة أخرى بميدان سانت كاترين، .

وفى هذه السنة أسست الجالية اليونانية مدرسة توستسا بشارع جامع مسجد العطارين بالاسكندرية .

تعليم البنات فى عهد محمد على

وقد يرى بعض المؤرخين أن النهضة التعليمية اتجهت فى معظمها إلى البنين وأن قسطه فى تهذيب البنت وتعليمها قليل جدا إذا قيس بسهمه فى تنور الذكور وتكوين جيلهم والبلوغ به إلى أقصى ما يطمح إليه جيل من الرقى الفكرى والعلم الواسع والثقافة العليا ، ومحمد على معذور إذا هو لم يخلد أثره فى تعليم البنت كما خلده فى تعليم الولد، فإن تعليم الذكور فى عهده كلفة متاعب أهونها أن البيئة لم تكن يستسيغ هذا العلم الجديد وكانت تراه ذلاً أو تضيعًا للوقت لامبرر له، وقد كافح محمد على باللين والشدة لالزام الناس على التعليم، وكان يشرح صدره أن يرى شخصًا من الأشخاص وقد عاد من أوربا وخلق فى عمله وجوّد فى وظيفته، وكان يحزنه أن يرى شخصًا وتعديه فضيع الثقة فيه .

١- عمر عبد العزيز، المرجع السابق، ص٢٤٢ .

٢- هنرى دوديل ، المرجع السابق، ص٢٧١-٢٧٢ .

فإذا كانت التقاليد قد حاربت محمداً عليًا فى كفاحه من أجل تعليم الذكور وتثقيفهم فإن هذه التقاليد كانت أقوى منه فى تعليم البنات وتثقيفهن لأنه استطاع أن يتغلب عليها بالنسبة إلى الذكور بيد أنه هش لها وحاورها فى رقة ولين لنزع منها الموافقة على تعليم البنات المصريات فى حيز ضيق من ألوان التعليم ومبدأ سليم لنشأة النهضة النسائية فى مصر.

رأى محمد على أن بين المصريات من تخصصن لأعمال الولادة فى جهل يترتب عليه آثار خطيرة فى حياة الوالدات ثم رأى أن البيئة الاجتماعية فى مصر لاتحتمل الأطباء لمعالجة المصريات لأن فى ذلك الزمان، وهو قد فرغ من انشاء مدرسة الطب للذكور ثم وجد أن الحاجة ماسة إلى إنشاء مدرسة مماثلة للإناث وإن كانت دون مدرسة الذكور فى نظمها وبرامجها ففكر فى سنة ١٨٣٠ إلى انشاء تلك المدرسة . فرأى الغرض منها تطبيب النساء ومعالجة أمراضهن السرية فصدر أمر عال إلى حبيب أفتدى مأمور الديوان الخديو بأن يختار من حرم قصر القلعة بعض الأغوات المسلمين المسلحين بالقراءة والكتابة ليتعلموا باشراف كلوت بك الطب والجراحة ثم قرر الأمر العالى بأن يشترى عشر من الجوارى السوداوات ليتعلمن باشراف كلوت بك أيضًا صناعة التوليد والطب والجراحة، وكان هؤلاء الأغوات وأولئك الجوارى أول طالبات عرفتهم مدرسة الولادة الملحقة بمدرسة الطب البشرى بأبى زعبل [٢].

وإن اختيار محمد على لبعض الأغوات وشراء بعض الجوارى لايعطون فكرة مثالية عن انهاض المرأة المصرية ولكنه يريد أن يفتح مدرسة ليتعلم فيها المصريات بعض ألوان الطب وهو يخشى أن يلزم الآباء بتعليم بناتهم فيها وإنما يريد أن يجعل من الجوارى بعد أن تنجح التجربة مثالا طيبا يعزى المصريين على الحاق بناتهم فى مدرسته الجديدة، وهو لايريد أن يسوق الطالبات إلى مدرسة البنات سوقا كما كان يفعل فى مدارس البنين، لذلك اشترى الجوارى فقيرات أميات لاعائل لهن يعانده فيما أقدم عليه من تعليمهن.

وبعد ثلاث سنوات من دراسة متصلة لهؤلاء الجاريات تكونت أول باكورة لمدرسة الولادة فى عهد محمد على بيد أن هذه الدراسة كانت فى الواقع دراسة نظرية ينقصها التطبيق العملى،

١- درية شفيق، ابراهيم عبده ، تطور النهضة النسائية فى مصر، من عهد محمد على إلى الفاروق، القاهرة ١٩٤٥ ، ص٣٠-٣١ .

٢- درية شفيق، ابراهيم ، تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفاروق، ٣٢-٣٣ .

وأرادت الحكومة أن تعوّض هذا النقص فى خريجات مدرسة الولادة فانشأت الحكومة مستشفى صغيراً لأمراض النساء بقرب مدرستهن بأبى زعبل.

كان عدد التلميذات المصريات نادر جداً فى السنوات الأولى التى انشئت فيها المدرسة، وكان معظم تلميذاتها من الحبشيات ولكن أراد كلوت مدير المدرسة أن يمصّر هذه المدرسة ، فبدأ تجربته بتعليم البنات اليتامى اللاتى ليس لهن عائل وتقدم لمحمد على بهذه الفكرة ورحب بها ونجحت التجربة وأدى ذلك إلى زيادة عدد الطالبات فى المدرسة وخصوصا بعد اقبال هؤلاء الفقيرات .

وبدأت المدرسة بعشر حوارى فى سنة ١٨٣٦ كن ثلاث عشر جارية وست مصريات وقد تخرج بعضهن وبقيت أماكنهن شاغرة لم يلحق بها أحد إذا كانت عام ١٨٤٠ نقص عدد التلميذات إلى إحدى عشر تلميذة، ثم أعيد النظر فى نظم التعليم ولوائحه فى العام التالى وانقص عدد التلاميذ فى جميع المدارس إلا مدرسة الولادة إذ كان حظها خيرا من حظ المدارس كلها بل زيد عدد تلميذاتها إلى أربعين تلميذه وأحس المصريون بالمدرسة وخريجاتها لأن هؤلاء الخريجات أثبتن كفاية ممتازة وكان مجال العمل أمامهن واسعًا فلم تر الحكومة بدأ من توسيع المدرسة بحيث تستقبل ستين تلميذه وهو أقصى ما تتسع له المدرسة فى ذلك الزمان[1].

وكان أول مجال لخريجات المدرسة العمل فى المستشفى الصغير الذى أنشىء بأبى زعبل ثم وظف بعضهن مدرسات أو معيدات فى المدرسة كما عين البعض الآخر فى المحاجر الصحية بالإسكندرية ودمياط وخصص ثمان منهن لأقسام القاهرة الثمانية ليقمن بالكشف على الموتى من النساء وكان يعين لكل منهن ساع (بالطه جى) وحمار تركبه فى أعمالها كما كان بعضهن يقوم بوظائف التوليد والتطبيب [2].

ووجه محمد على همته إلى ايفاد البعثات التعليمية إلى أوروبا، فلم يكتف بأن يؤسس المدارس والمعاهد فى مصر. وابتدأ يرسل الطلبة المصريين إلى أوربا حوالى سنة ١٨١٣ وما

١- درية شفيق، ابراهيم عبده، تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفروق ، ص٣٦-٣٧ .

٢- درية شفيق ، ابراهيم عبده، تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفاروق ، ص٤٠ .

بعدها إلى ايطاليا ، فأوفد إلى ليفورن وميلانو وفلورنسا وروما وغيرها من المدن الايطالية طائفة من الطلبة لدرس الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون وفن الطباعة . ثم اتجه إلى فرنسا وأرسل إليها طائفة من الطلبة وكذلك أرسل إلى انجلترا بعض التلاميذ لتلقى فيه بناء السفن والملاحة ومناسيب الماء وصرفه والميكانيكا وأرسل الباشا أول بعثة من البعثات الكبرى سنة ١٨٢٦ إلى فرنسا والفنون الحربية واختارهم سليمان باشا الفرنساوى وكان بينهم أربعة من الأمراء منهم اثنان من أبناء محمد على وهما الأمير عبد الحليم والأمير حسين، واثنان من أبناء ابراهيم باشا وهما اسماعيل والأمير أحمد. وقد أوفد بعثة صغيرة سنة ١٨٤٧ إلى فرنسا من طلبة الأزهر لتلقى علم الحقوق فتعلم هؤلاء جميعًا بارشاد المسيو جومار وتحت رقابته ، وأرسل غير هؤلاء بعض التلاميذ إلى انجلترا أو النمسا[١].

١- عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد على، ط١ ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص٣٣٦ ، ٣٦٧ .

الفصل الثالث

الحرف والصناعات

وقبل التحدث عن الصناعات تنبغى الاشارة إلى طريقة تكوين الطوائف الحرفية وكيف ساهمت فى الحياة العامة للمدينة وما هى العلاقة بين هذه الحرف وبين الحكومة ، ثم نعرف التدرج الوظيفى للحرفى منذ كان الحرفى أو الصانع صبيا إلى أن يصل إلى «معلم» أو «أسطى» وما هى المدة التى يمكنها كل منهم ، وكيف يختار شيخ الحرفة ؟ وما هو نفوذه ؟ وما هى واجباته ؟

١- تكوين الطوائف الحرفية :

ترجع نشأة هذا النظام فى مصر فى العصر الرومانى ، إن لم يكن قبل ذلك بكثير . ويعتقد بعض الباحثين أن الطوائف كانت حصيلة بعض الحركات الثورية فى المجتمع الإسلامى، وقد عنى هؤلاء بابراز وجوه الشبه بين مراتب الصناع داخل الطائفة وبين مراتب الصوفية، وحللوا مظاهر الاحتفالات التى تقام بمناسبة الحاق الصبيان أو تدشين الرؤساء وربطها ببعض طقوس الصوفية واحتفالاتهم [١]، وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل . وقد زاد هذه الطوائف فى العصور الوسطى لأنها فترة امتازت بروح التضامن بين الأفراد والهيئات والجماعات المختلفة[٢].

وكانت الطوائف موجودة فى العالم الإسلامى قبل تأسيس الامبراطورية العثمانية وفى عهدها تطورت من «جماعة الفتوة» كما يمثلها أهل الأناضول ، ذلك أن هيئات الطوائف العثمانية شأنها فى ذلك شأن الدواوين، كانت لها فى البداية «طريقة» لاتختلف عن طريقة هذه الجمعية. ولكن بالرغم من أن معظمها قد تأثر بالطابع المدنى بحلول القرن الثامن عشر، فإن كثيرا من آثار تنظيمها القديمة كانت لاتزال تتعثر.

١- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، ص٣١، ٣٢ .

٢- راشد البراوى، ومحمد حمزة عليش وآخرون - التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص١٨ .

وهكذا كان لكل نقابة «راع» «ولى» «بيير»[١] وأحيانا راعيان وهؤلاء كانوا الشخصيات الدينية وتتراوح أهمية أكبرهم فى العادة بطريك عبرانى وأقلهم شأنا أحد الصحابة [٢].

وكان يعتقد أن أولئك الذين من النوع الأول هم مخترعوا الحرفة والتجارة التى تباشرها الطائفة المعينة. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان كل صاحب حانوت من المسلمين لايزال يضع على «تندته» جملة تذكر اسم «الولى» (البير) الذى يتبعه [٣].

وقد أصبحت الحرف كلها خاضعة لادارة «شيخ» أو كبير ، وكانت وظيفته انتخابية فى الاسم ، ولكنها وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة يعاونه جاويش . وكان التنظيم بأسره وراثيا إلى حد كبير لدرجة أن بعض الحرف المتخصصة قد اقتصرت- فى الواقع- على عائلة واحدة ، فمثلا كان طلاء الجدران بالألوان المذهبة مقصورا على اسرة واحدة، ولهذا أطلق عليها أسرة الذهبى[٤] ومن هنا بلغت الصناعة درجة كبيرة من التقدم والكمال بفضل نظام التخصص زمنا طويلا .

وكانت الطائفة المهنية عنصرا أساسيا فى الحياة المدنية، فقد كانت تمثل بالنسبة للسلطات اطارا يمكنها من الاشراف على معظم الشعب العامل بالمدينة من صناع وتجار ، وهذه الحقيقة بالغة الوضوح بحيث تستحق الوقوف عندها كثيرا، فعندما يتوسط شيوخ الطوائف المهنية فى المشاجرات التى تنشب بين أبناء طوائفهم ، وعندما ينظمون المنافسة ويعاقبون المسيئون على ما يرتكبون من أخطاء، فإنهم بذلك يسهمون فى ادارة المدينة، وفى حفظ النظام، وكانت الغرامات التى تجمع نتيجة لوساطة الشيوخ هذه ، تشكل مصادر مالية لايمكن أن تنكرها سلطات القاهرة[٥] وكان على الحكام أن يلجئوا لهذه الطوائف ولشيوخها عند حاجتهم لانجاز

١- وهؤلاء كانوا شخصيات ذات طابع دينى.

٢- هاملتون جب، هارولد بوون - المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، جـ٢ ، ص١٢٣ .

٣- المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٧ .

٤- هاملتون جب، هارولد بوون- المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، جـ٢ ، ص١٣٧ .

٥- اندريه ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، ص١٥ .

بعض أعمال البناء مثلما حدث فى عام ١٨٠٢م عندما دعيت طوائف الحرف بالقاهرة للاشتراك فى بناء دار الباشا تبعا للقوائم التى كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية ، لذلك نجد أنه دعيت الطوائف القبطية أولا ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى وأخيرا دعيت طوائف المسلمين[١] أو النظافة أو عندما يحتاجون لتأمين خدمات معينة لم يكن ثمة جهاز متخصص كمكافحة الحريق على سبيل المثال [٢].

وبصفة عامة كانت الطوائف رابطة ادارية من تلك الروابط القليلة، التى أتيح لها أن تقوم بين السلطات وبين الشرعية وقد ظلت تلعب هذا الدور إلى أن نجحت السلطات المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر أن تنشىء جهازا اداريا قادرا على الحلول محل هذه الطوائف ، ومع ذلك فكلما كانت الحكومة تجد نفسها عاجزة عن خلق جهاز جديد للقيام بوظيفة ما، فقد كانت تجد نفسها ملزمة باللجوء إلى نفس الوحدات التقليدية ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتكون بمثابة الصلة بينها وبين تلك الأعمال الادارية التى كان يتعين عليها القيام بها وهكذا واصل الشيوخ ممارسة وظائفهم فى تبليغ أوامر الحكومة إلى اعضاء طوائفهم[٣].

ومع ذلك فإن الدور الذى لعبته الطوائف الحرفية فى جهاز الادارة العامة كجهاز توصيل تلجأ إليه السلطات الحاكمة، لم يكن يخص بطريقة نوعية القاهرة كمجتمع حضرى بل أن هذا الدور قد مضى لأبعد من ذلك إذا نظرنا للطوائف المهنية من ناحية المظهر فحيث أن معظم الحرف فى القاهرة تتركز فى قطاع محدود من المدينة وينطبق ذلك أيضا على بقية المدن المصرية. فقد كانت للطوائف المهنية قاعدة جغرافية بالغة التحديد تستمد اسمها أحيانا من اسم تلك الطائفة ، بل كان الأمر ليس على الدوام صحيحا فى هذه النقطة فبينما نجد طائفة «لعمال حى باب الشعرية» وأخرى لتجار «حى الغورية» نجد أن الأمر واضح بالنسبة لطائفة «بائعى النحاس» بالقاهرة ، إذ كان كل النحاسين بالقاهرة متجمعين فى سوق يحمل الاسم نفسه وفى ضواحيه القريبة ، كذلك الأمر بالنسبة «لصناع الخيام بالقاهرة» وكما كان الأفراد الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهنة ما يتجمعون فى حى واحد، هو غالبا شارع معين، فإنه من

١- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ٣ ، ص٢٢٥ ، ٢٢٦ .

٢- المرجع السابق، ص١٥ .

٣- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ٣ ، ص١٧ .

من الممكن الافتراض أن الطائفة المهنية التى ينتمون إليها كانت تمارس داخل هذا القطاع عملا اداريا محليا ، بالإضافة إلى اختصاصاتها العادية فى المسائل الحرفية كالأجور والأثمان(١).

وقد وجد أيضًا كثير من الأسواق والأماكن المسماة باسماء الطائفة التى تقطن فيها مثل بائعى الصابون (٢)، وبائعى الأقمشة (٣)، وتجار البهارات ، والبن وتجار الغلال (٤)، ولما كان تجار كل سلعة يتجمعون معا عادة فى الأسواق، فقد كان لهم شيخ(٥) وكانت تنظيماتهم تشبه تنظيمات الطوائف الأخرى. ويقول بعض الباحثين أنه لاتوجد معلومات عن احتفالات قبول المرشحين فى هذه الطوائف ، تماثل التى كانت تجرى فى نقابات الحرف ، وقد تكون هذه الطوائف مجرد تجمعات ادارية (٦). وكان رئيس الهيئة وهو عادة أغنى التجار يعرف فى القاهرة باسم «الشهبندر» وكانت مهامه أن يباشر سلطاته على كل التجار وأرباب الحرف وتجار التجزئة بصدد منازعتهم وتنظيماتهم الداخلية(٤).

وبرغم أن التجار لم ينجوا بأى حال من الابتزاز والمغارم ، فإنهم كونوا قطاعا من المجتمع الإسلامى ينعم بالثراء والاحترام، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب عدة، منها عدم وجود نظام اقطاعى حقيقى، والروابط التى تقوم بين التجار والمشايخ والعلماء، النفوذ الذى كان يعود عليهم من ثروتهم ، والارتباط بين التجارة والحج، بالإضافة إلى أن التجارة تعتبر من الأعمال الكريمة فى الإسلام، حيث مارسها النبى- صلى الله عليه وسلم- ولهذا العامل أهمية خاصة، لاتقل عن سابقيه .

وقد كون التجار مع الكتاب وبعض العلماء طبقة وسطى حقيقية وكان لهم دور هام، ظهر فى امكانهم الضغط على الادارة .

١- عبد الرحمن الجبرتى ، جـ٣ ، ص١٠٧ .

٢- عبد الرحمن الجبرتى، جـ٣ ، ص١٠٧ .

٣- عبد الرحمن الجبرتى ، جـ٢ ، ص٢٢٤ .

٤- عبد الرحمن الجبرتى، جـ٢، ص٢٥١-٢٥٢ .

٥- عبد الرحمن الجبرتى، جـ٤ ، ص٢٥٠ .

٦- هاملتون جب، هارولد بوون، جـ٢ ، ص١٥٠ .

٧- عبد الرحمن الجبرتى، جـ٤ ، ص١٩٩ .

وكان كبار التجار يعتبرون من أعيان مدينتهم ، وقد أمكن لكثير من أسر التجار فى القرن الثامن عشر، أن تحصل على ثروات ضخمة ، وإن تصاهر البكوات والأرستقراطية العسكرية وأسر المشايخ(١).

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها ، فكان أفراد الحرفة الذين يعتنقون ديانة واحدة يكونون طائفة خاصة بهم، وكان للمسلمين حرف مقصورة عليهم والأمر نفسه للمسيحيين ، لذلك نجد أن صناعة الخمور وتجارتها وبيع العرق كانت قاصرة على اليهود والمسيحيين، وفرضت الحكومة عليهم ضرائب بلغت ٣,٥٠٠,٠٠٠ بارة فى السنة خلال القرن الثامن عشر، كانت تجمع عن طريق الانكشارية (٢)، كما كانت حرفة البزازون قاصرة على المسلمين فقط، كما أنه كان أحيانا تقتصر حرف معينة على أبناء منطقة معينة دون غيرها، فقد كانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وأبريم ، كذلك اقتصرت طائفة الصاغة على المسيحيين واليهود ، كما أن معظم تجار الخمور كانوا من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص (٣).

ومما هو جدير بالذكر أن بعض الحرف كان يقوم بها مسلمون وذميون معا مثل طائفتى البنائيين والنحاتين المسيحيين ، وطائفة ذابحى الحيوانات من اليهود فى حلب. والواقع أن طائفة البنائيين فى حلب كانت تضم المسلمين والمسيحيين وكان صانعوا الأحذية ينقسمون انقساما خاصا حسب ما ينتجونه من أحذية، فيتوزعون طبقا لاقسام الصنعة فكان بعض أنواع الأحذية لايصنعه إلا المسلمون وبعضها الآخر لايصنعه إلا المسيحيون ، وبعضها الثالث يصنعه كلا من الفريقين إلى جانب اليهود أيضا. ولكن من الواضح أن هذه الأقسام كلها كانت تكون طائفة واحدة من الطوائف . ومن الطوائف المشتركة الأخرى طائفة الكتاب والخطاطين وطوائف الصاغة والنحاسين والنجارين. وهناك طائفة مختلطة عجيبة جدا، يعتبر وجودها نموذجا للأحوال الاجتماعية التسامحية فى المدن الإسلامية ، وهى طائفة المشعوذين والطفيليين فى دمشق ولها شيخ مسلم وآخر مسيحى، واحتفال هزلى خاص بقبول أعضائها الجدد(٤).

١- هاملتون جب، هارولد بودن ، جـ٢ ، ص١٥٢ .

2- Stanford, J. Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution , p. 158 .

٣- رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ، ص٢١ .

٤- هاملتون جب، هارولد بوون ، المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٨ .

وبرغم أن السلطان محمد الفاتح قد نظم الأنواع المختلفة، من الذميين فى طوائف أمم تحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالشئون الدينية، فإن طوائف الحرف المسيحية الموجودة فى الآستانة قد اندمجت بالفعل فى طوائف الأتراك العثمانيين. ولكن العلاقات القائمة بين القسمين أصبحت أقل مدة منذ القرن السابع عشر، حيث جمعت الطائفتان الدينيتان فى أماكن منفصلة، ثم حصل الذميون -بعد ذلك- على حق انتخاب اليكيت باشيه (الرفيق الأعظم) الخاصة بهم[١] وبعد ذلك منح منصب الكواخى لغير المسلمين .

وفى خلال القرن الثامن عشر تقدم الذميون إلى الديوان طالبين السماح لهم بالقيام باحتفالاتهم فى مواسمهم على حده، لأن زملاءهم المسلمين فرضوا عليهم أن يتحملوا كل نفقات الاحتفال وذلك بصفتهم الخاصة لتكوينهم الانكشارى [٢].

ولم يكن الدين هو سبب الانقسام الظاهر، ولكن حدث انقسام بين التجار وأرباب الحرف مثل عدم استخدام كلمة «كديك» فى الاشارة إلى طوائف التجار، إلابعد أن فقدت هذه الكلمة ارتباطها بادوات احدى الحرف، بالإضافة إلى ذلك أن تمرين الصبى فى حرفة التجارة كان يلعب دورا أقل أهمية، لأنه كان يعتمد على المهارة التى قد تحددت كثيرا اشراف الحكومة .

وبالإضافة إلى ذلك توجد طائفة خاصة عند بعض العمال المثقفين كالكتبة والاطباء ، والمداحين، ولكل فئة من هذه الفئات منظمتها، التى لها راعيها، وموظفوها، واحتفالاتها وسواها ، والأمر كذلك بالنسبة للفلاحين [٣].

وإذا كانت الحرف تضم الحرفيين والصناع والطوائف وحرفا أخرى، منها حرف دنيئة ، وتضم باعة الحلوى، وطهاة الأطعمة، وباعة الأسماك المملحة والخمارين[٤] ومنها حرف مشينة واجرامية تنظم أيضا بالطريقة نفسها، ومن أمثلة ذلك طوائف خاصة بالشحاتين والبغايا ، والنشالين واللصوص وسواهم من الأشرار وعلى الرغم من أن المجرمين لم يكن لهم رؤساء تعترف بهم السلطات ، مع أنهم كانوا يؤدون الضرائب للبوليس ، فقد كانوا يفتخروا برعاية

١- المرجع السابق ، جـ٢ ، ص١٣٢ .

٢- المرجع السابق، جـ٢، ص١٣٣ .

٣- هاملتون جب، هارولد بوون ، المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٥ .

٤- عبد الرحمن الجبرتى، جـ١ ، ص١٧٤ .

بعض الأوليا ء[١] بالإضافة إلى ذلك الراقصات والرفاعية والمهرجون ولاعبو القمار وغير ذلك. وكان تفرض عليهم ضرائب ، تجبى عن طريق أمين الخردة[٢] وإن كانت هذه الضرائب يجمعها المحتسب قبل ذلك وكانت من ضمن سلطاته جمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيوت ، الاسماك، الخضروات ، اللبن ، الشمع [٣].

وإذا كانت السلطات العثمانية لم تعترف برؤساء طائفة المجرمين» إلا أنها اعترفت بهم فى الفترات الأخيرة ويرجع ذلك إلى الفوضى التى سادت اسيا الصغرى عقب الغزو المغولى فى القرن الثالث عشر والتى كان ضمن أهدافها تنظيم معارضة لكل أعمال الحكومة ، وهو الذى أدى إلى سيطرة السلطات العثمانية على كل نشاط الطوائف[٤] ولذلك نجد أيضا أن دباغى الجلود فى العاصمة وأدرنة قد أبقوا على عادة أخرى بارزة من عادات جماعات الفتوة ، فإنهم إذا ما وقع فى أيديهم قاتل أو لص- يقومون بتدريبه على حرفتهم أى يصبح واحدا منهم، بدلا من تسليمه إلى السلطات[٥] .

وكانت قدرة كل طائفة على ممارسة حقوقها متفاوتة، فطائفة الدباغين والسروجية كانت واسعة النشاط إلى حد كبير، فى حين أن عضوية الطوائف الأخرى كانت ضعيفة نسبيا ، وعلى أية حال، فقد ازدادت أهمية بعض الطوائف التى كانت تقوم بحرف أو أعمال تجارية متقاربة لكونها منظمة فى مجموعات مثل صانعى الأحذية الذين كانوا مرتبطين ببائعى الأحذية . وكان «كخيا» صانعى الأحذية فى السوق الكبير هو المشرف ، أى رئيس الطوائف الثانوية كلها ، بالإضافة إلى طائفته، كما أن بائعى التبغ لم تعترف الحكومة العثمانية إلا فى عام

١- هاملتون جب، هارولد، بوون ، المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٤ .

2- Stanford, J. Shaw, The Financial and Administrative organization and development of Ottoman Egypt, p. 121 .

أمين الخردة : أنشئت هذه الوظيفة عام ١٥٢٨م وكان من حقه الإشراف على الطوائف التابعة له، والأسواق التى لاتدخل تحت إشراف المحتسب مثل سوق الجمال وصباغى الحرير والفنيين والحدادين وباعة الخردة وكانت تجبى هذه الضرائب عن الضباط وكانت تجمع ضرائب سنوية مقدارها ٩٨٤ و٨٦١ بارة سنويا (كل ٤٠ بارة = قرشا واحدا) .

3- Starnford , J. Shaw, Op. cit., P. 119 .

٤- هاملتون ، هارولد بوون ، المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٤ .

٥- المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٤ .

١٧٢٥م، وإن كانوا يمارسون حرفتهم منذ زمن طويل سواء سرا أم علنا لأسباب تتعلق بالدين الإسلامى نفسه[١].

على أن اشراف الحكومة اشرافا صارما على شئون الطوائف لم يكن موجها بأسره إلى الحد من ميلها إلى الفتنة ، إذ أن هذا الاشراف كان يهدف إلى شىء آخر هو حماية العمال أنفسهم، ولذلك أصبحت طوائف الحرف المختلفة من التجار والجلابين (تجار العبيد) تحت سيطرة الحكومة، وأصبحت ادارة ادارية فى يدها وتأثر تصنيفها بالحاجات الادارية الثابتة وبالتغييرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة ، ومن هنا كانت كل طائفة تخضع لضابط معين من الانكشارين، وكانت مهمة هؤلاء الضباط حماية طوائفهم وجمع ضرائبهم ، بالإضافة إلى الضرائب المنتظمة التى كانت تجبى عن طريق المحتسب، وأمين الخردة ، طبقا للطوائف التابعة لكل منهم[٢] وفى ابان الغزو الفرنسى فرض مينو عام ١٨٠٠ م ضرائب على مختلف الحرف فى جميع البلاد المصرية فى ذلك الوقت، وكانت أكثر الضرائب تجبى من القاهرة بأحيائها المختلفة مصر القديمة وبولاق ١,٠٥٠,٠٠٠ فرنك فرنسي والاسكندرية ٣٠,٠٠٠ ورشيد ١٥,٠٠٠ فرنك، والمحلة الكبرى ١٥,٠٠٠ فرنك وطنطا ١٠,٠٠٠ فرنك ، وأسيوط ١٠,٠٠٠ فرنك والمنيا ٦,٠٠٠ فرنك ومنفلوط ٨,٠٠٠فرنك ، وبنى سويف ٤,٠٠٠ فرنك. وكانت هذه الضرائب تجمع عادة عن طريق شيخ الحرفة، والذى يقوم بدوره إلى تسلميها لشيخ البلد حسب مقدار ما دفعته كل حرفة حسب نصيبها وكان مشايخ الحرف مسئولين عن جمع هذه الضرائب وإلاتعرضوا لسجنهم[٣].

وهكذا وجدت فى القرن الثامن عشر ثلاث مجموعات من الطوائف فى القاهرة خضع كل منها لاشراف أمين الخردة والمحتسب [٤]، والمعمارجى [٥].

١- المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٥ .

2- Stanford , J. Shaw , Ottoman Egypt in the Age of the French revolution , p. 160 .

3- Stenford, J. Shaw, Op. cit. p. 160 .

٤- المحتسب : وكان يتولى الإشراف على الأسواق ومراقبة الموازين والمكاييل والأسعار ، وكان يسير ومعه حاملوا الموازين والمكاييل حتى يستطيع أن يتأكد بنفسه من عدم الغش والسرقة ، ومّن يضبط يعاقبه إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، كما أنه - فى خلال القرن السابع عشر- كان يشرف على هذه الأسواق ويجمع الضرائب من الخبازين والجزارين وبائعى الزيت والسمك والسردين والخضروات واللبن، وكان يجمع الضرائب أيضا على البلح والبرتقال والليمون والشمام والسكر والباذنجان والبقر والفول والجبن.

٥- المعمارجى باشا (المعمار باش) كان بمثابة كبير المهندسين ويتولى الاشراف على طوائف البنائين =

وبعد تولى محمد على الحكم ألغيت وظيفة المحتسب، وبقيت مجموعتان من هذه المجموعات الثلاث، وقد تحولت وظيفة المحتسب بعد ذلك إلى حكمدار الشرطة ، وكونت طوائف السقايين وباعة الخشب والوقود مجموعة خاصة بهم خلال ذلك القرن ، وكان شيوخهم يختارون عن طريق المحتسب ولكن بعد أن ألغيت وظيفة المحتسب أصبحت بمعرفة حكمدار الشرطة . وكانت المجموعة التى تكونت خلال القرن التاسع عشر تضم البنائين، وسائر الطوائف المعمارية ، فاشتملت على الحفارين وقاطعى الأحجار وضاربى الطوب، ونحاتى الرخام والأحجار، والنجارين ، والنقاشين، وغيرهم وقد كان شيوخهم يختارون بمعرفة حاكم القاهرة وكانت الطوائف تصنف إلى ثلاثة أنواع هى: طائفة أصحاب الحرف، وطائفة التجار، وطائفة متعلقة بالنقل والخدمات، وقد خضع لنظام واحد، ولذلك لم يكن تاريخ الطوائف فى القرن التاسع عشر هو تاريخ الطوائف الحرفية بمعناها الضيق، ولكنه كان نظاما عاما يضم سكان المدن بما فيها من الموظفين كالكتبة وجباة الضرائب، بينما بقيت البيرقراطية الكبرى خارج النظام وكذلك العلماء، برغم أن الأزهر كان يستعمل مصطلحات الطوائف (طائفة ، شيخ نقيب) [1].

وقد كانت الطائفة تخدم عدة أغراض ، فهى توفر الوسيلة التى تمكن أقل المواطنين شأنا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته فى النظام الاجتماعى[2]، بل من المظاهر البارزة التى يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية أن ولاء الفرد داخل المجتمع كان موجها نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذى ينتمى إليه ، فاختفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) فى مثل هذا الوضع، وانقسم المجتمع الاقطاعى فى مصر على هذا النحو إلى طوائف مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدتها فاعليتها، وعندما انهار النظام الاقطاعى وتقدمت وسائل الاتصال فى مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالى تحول المصريون من مجموعة من الطوائف إلى أمة ذات قومية متكاملة [3].

= وصانعى الطوب والنجارين وغيرهم، من الطوائف المشتغلة بأعمال البناء ويتولى جمع ضرائبهم والتى كانت تتراوح ما بين محبوب واحد أو ١٨٠ فضة يوميا عن كل عمارة من العمارات السلطانية .

1- Stanford, J. Shaw , Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution , p. 137 .

٢- هاملتون جب ، هارولد بوون ، جـ٢ ، ص١١٥ .

٣- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ، ص٧ .

ولذلك كان الفرد المنتمى إلى طائفة ما لايستدعى إلا نادراً ، لكى يلعب أى دور فى السياسة الخارجية وكان انضمامه إلى أى من الحرف يؤدى إلى عدم تدخل حكامه السياسيين فى شئونه إلا بشكل طفيف ، لأنهم- أى الحكام- كانوا يحترمون استقلال الطوائف ، وطرائقها التقليدية، وكانت احدى الطوائف بل معظمها لها ارتباطات مع احدى الطرق الدينية الكبرى.

وكان الأثر الأدبى لهذه الشخصية الدينية واضحا ، فصفات الأمانة والاتزان التى اتفق المراقبون على خلعها على صاحب الحرفة المسلم، كانت تزكيها ، وربما يرجع ذلك أيضا إلى التماسك الملحوظ الذى اتصفت به الطوائف على مر العصور، وقد وفر هذا كله الأساس الروحى والدينى لذلك الضبط الذى باشرته منظمات الحرف على أعضائها وعلى الرغم من وجود اختلاف فى الثروة وأحيانا فى الأحوال إلا أنها ساعدت على قيام التضامن الاجتماعى وأكدت الواجب الاجتماعى[١].

وقد حافظت الطوائف بهذه الطريقة على مستوى الحرف، وأوقفت المنافسة الخفية، وخدمت أغراض مجتمع يقوم على تأمين أفراده، وأقامت العلاقات بينهم، ولكن على الجانب الآخر وحدت من حرية العامل .

ومن جهة نظر الحكام، فإن للطوائف قدرة خاصة على التأثير فى الحكم حتى أنهم كانوا يرجعون إلى المشايخ للضغط على الطوائف. وكان للكخيا دور رئيسى فى تحصيل الضرائب، ولذلك كان شيخ كل طائفة يدير شئونها الداخلية، ويقوم بالتحكيم بين أعضائها ، ويحسم المنازعات بينهم ويقيم النظام ، ويعاقب المسيئين ، وكانت الشكاوى ضد أى عضو فى الطائفة توجه إلى الشيخ الذى نادرا ما كان يفشل فى انزال العقوبة بالمعتدى - حتى فى طوائف المجرمين، ولكن سلطاته لم تكن أوتوقراطية بأى حال من الأحوال فاذا تجاوز عن ما جمعه من المال عن الحدود المعقولة، وإذا ما ثار أعضاء الطائفة على ادارته لأى سبب م الأسباب ، أبعدوه عن وظيفته ، واختاروا شيخا آخر مكانه ، ولهذا ففى نطاق الحدود التى يفرضها الدين والتقاليد والعادات ، كانت الطوائف حرة نسبيا ، وتتمتع بحكم ذاتى، وهذا أدى إلى تميز الصناعة فى البلاد الإسلامية برغم تأثرها بالظروف الاقتصادية العامة، وبالإجراءات المحلية[٢].

١- هاملتون جب، هارولد بوون، مرجع سابق ، جـ٢، ص١١٥ .

٢- المرجع السابق، جـ٢ ، ص١١٦ .

وقد أثر التنظيم المادى للمدينة فى التكوين الاجتماعى، وفى ظل الوحدة الخارجية للمدينة التى يحدها سورها، ووحدة العمل التى تمثلها أسواقها الرئيسية، كانت منطقة المدينة تقسم إلى عدد كبير من الاحياء المنفصلة ويسمى كل منها حارة، وكل منها مكتف بنفسه ، وله مبانيه العامة والخاصة كالمسجد والحمام والسوق ، وبوابته الخاصة، ويؤكد هذا الكيان المستقل ، وكان كل حى يكون وحدة ادارية يرأسها «شيخ الحارة» وتسكنه أسر وجدت بينها بعض الروابط الطبيعية، كالأصل ، والمهنة أو الدين ، ومن هنا كانت هذه الأسر تكون مجموعة متجانسة . ولما كان عدد الحارات (الأحياء) أقل من عدد الطوائف المنفصلة ، فإنه يبدو أن نظام الحارات قد استفاد من نظام الطوائف ، وإن لم يتعارض معه. وكان لشيخ الحارة مهام بوليسية وعسكرية إذا استلزم الأمر. وفى القاهرة كان يوجد شيخ لمشايخ الحارات له مركز معترف به بصفته زعيما لسكان المدينة ، وناطقا باسمهم [١].

ولاريب أن الغزو الأجنبى الذى واجهته مصر العثمانية فى أواخر القرن الثامن عشر متمثلا فى الحملة الفرنسية قد وجه صدمة عنيفة للنظام الاجتماعى، فقد كانت مصر تشكل - رغم النزاع- الحزبى- مجتمعا راسخا، تسيطر عليه بالضرورة الصفوة العسكرية، والعلماء فى تحالف ضمنى مع طبقة الحرفيين والتجاريين الحضريين تحمى مزاياها عن طريق نقاباتها وروابطها مع الهيئات العسكرية[٢].

ولاشك أن الثوار قد استعانوا بهذه الفئة فى اقامة المتاريس عندما نشبت ثورتا القاهرة الأولى والثانية، واستعانوا أيضا بالحدادين فى صنع القنابل، وتشغيل المدافع.. كما ظلوا يقومون بأدوارهم الاجتماعية التى عهدناها ، فيخرجون مع موكب المحتسب احتفالات برؤية شهر رمضان، وأمامهم مشايخ الحرف بطبولهم وزمورهم[٣].

وشاركت الطوائف فى الأحداث السياسية والاجتماعية ، فحين خرج الناس فى ثورة فى الثالث من شهر صفر عام ١٢١٣هـ (السابع عشر من شهر يوليو عام ١٧٩٨م) التحموا معهم، وأخذت كل طائفة من الطوائف تجمع الدراهم ، ونصبوا الخيام، وأقاموا بمكان قريب، أو فى

١- المرجع السابق، جـ٢، ص١١٧ .

2- P.M. Holt, Egypt and the Fertile creseent, p. 160 .

٣- عبد الرحمن الجبرتى، جـ٣ ، ص١٤٤ .

مسجد ورتبوا من يقوم بصرف الدراهم التى جمعوها . وقام بعضهم بتجهيز جماعة من المغاربة والشوام بالسلاح والمؤن، ولم يبخل أحد منهم بمال، وبذل كل ما فى وسعه فى سبيل أهدافه الوظيفية ، على أنه سرعان ما تدهورت فنون أصحاب هذه الصنائع ، وأصاب انتاجهم الكساد ، وذلك لعدم وجود عمال يطلبونها ، وانقطاع الأصناف المجلوبة التى يعتمدون عليها فى صناعتهم ونتج عن ذلك انحدار أصحاب هذه الصنائع إلى احتراف الحرف الدنيئة كبيع الفطائر ، والأسماك، وطهى الأطعمة فى المحلات والمقاهى .

أما أرباب الحرف الدنيئة الكاسدة، فأكثرهم عمل حمارا مكاريا حتى صارت الأزقة - خصوصا المطلة على جهات مساكن الجنود- مزدحمة بالحمير التى تؤجر للتردد فى شوارع القاهرة[١].

وهنا يبرز أيضا دور الطوائف فى المحافظة على الأمن، فقد حدث بعد بضعة أيام من نهاية ثورة القاهرة الأولى أن توجه شيوخ وتجار «حى الغورية» إلى بونابرت ، وقدموا تعهدا كتابيا بأنهم سوف يحافظون على الأمن، ووعدوا بالقبض على أبناء الحى الذى يرتكبون ما يخل بالنظام، وأن يرشدوا السلطات عن الغرباء الذين قد يقيمون بالحى، كما أنهم أعلنوا أنهم مسئولون شخصيا عن أى اضطراب قد ينشأ فى منطقتهم [٢]، وواضح أن الأمر هنا أمر سلطة قضائية محلية لطائفة ما أخذت على عاتقها القيام بها فى منطقة نشاطها الاقتصادى.

ومع ذلك ، فإن هذا النص شديد التفرد ، كما أنه صدر فى ظروف غير عادية لدرجة شاذة ، لانستطيع إلا أن نعتبره دليلا على ما كان يمكن للطوائف المهنية أن تلعبه من دور فى الادارة المحلية، وقد كان لمشايخ الطوائف والنقباء نشاط سياسى ملحوظ ، وبخاصة فى الأحداث التى أدت إلى تولى محمد على مقاليد الأمور، وكان أيضا لمشايخ الطوائف حق الدخول على الباشا فى أيام محمد على [٣].

١- حكمت أبوزيد، المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية ، ص٣٥٣ ، «عبد الرحمن الجبرتى فى دراسات وبحوث باشراف أحمد عزت عبد الكريم .

٢- اندريه ريمون : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، ص١٧ .

٣- محمد فؤاد شكرى، وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على، ص٦١٨ .

وقد ازداد أثرهم فى الادارة وفى اتجاهات الحكام، وكذلك الطابع الثورى الذى كان يعزى عادة أعضائها فى فترة الحكم العثمانى، بسبب اندماج الانكشارية والأوجاقات المحلية الأخرى فى طوائف الحرف. ويشبه هذا التطور نفسه الذى كان موجودا فى استنبول نفسها ما حدث فى التسلسل التدريجى لأوجاقات القاهرة والمدن الصغرى، فى الحرف المحلية واستطاعتها فى حالات كثيرة أن تسيطر على الطوائف أو تحتكرها .

ونستطيع أن نؤكد أن طوائف القاهرة فى أوائل القرن الثامن عشر كانت تقوم فى معظمها على الجند وأبنائهم. وبرغم أن هؤلاء الصناع كانوا يسمون بالاسم التركى «يولداش» الذى تحرف فى اللغة العربية إلى «ايلضاش» ، فإنهم كانوا معافين من «الخدمة العسكرية» مع أن أسماءهم كانت مدرجة فى سجلات «الأوجاقات» ، وكانوا ينعمون بنصيب مما يوزع على القوات المسلحة ، ويحتفظون بحق حماية فرقهم لهم .

ومن الواضح أنه كانت ثمة عادة منتظمة لدى القوات العثمانية حين دخولها احدى المدن، وهى أن يرتبط الجندى بعضو مجلس من أعضاء حرفته ، وأن يعده بحمايته ، فى مقابل نصف أرباحهم الأمر الذى كان يغضب أرباب الحرف والتجار المحليين أشد الغضب[1].

ولقد كان عقاب المخالفين من أعضاء الطوائف كان معقدا جدا بسبب تسجيل عدد كبير منهم فى فرقة الانكشارية، فهناك قانون قديم كان ينص على عدم معاقبة الانكشارية إلا على أيدى ضباطهم ، وكان هذا القانون لايزال ساريا رغم أن رجال الطوائف من الانكشاية لم يكونوا جنودا إلا بالاسم ، لهذا كان القاضى يضطر إلى أن يسلمه إلى ضباط الانكشارية من يمثل إمام محكمته متهما ببعض المخالفات وقد قلل هذا التسجيل بعض الشىء من سلطة الكواخى والاختيارية، فهم طبقا لتعليماتهم الأصلية كانوا يخولون ايقاف مزاولة الأعضاء المخالفين لحرفتهم دون الرجوع إلى أية سلطة عليا.

وكانت المخالفات الصغرى تعاقب بالضرب إذا ما بحثها موظفون آخرون ، ومن ثم كان المتهمون يجلدون أمام حوانيتهم ، وفى المخالفات الكبرى، وبخاصة إذا ما تكرر حدوثها كانت العقوبة هى السجن مع الأشغال الشاقة. أو بدونها لمدة شهرين ، أو ثلاثة أشهر ، أو أجل غير

١- هاملتون جب، هارولد بوون- مرجع سابق، جـ٢ ، ١٤٠ .

مسمى وكان الواجب أن يسرى ذلك على الانكشارية وعلى أعضاء الطوائف العاديين ، وذلك رغم أنهم كانوا يسجنون فى سجون مختلفة، وفى الحالات التى يكتشف فيها بيع أعضاء الطوائف سلعا رديئة الصنع أو صنعت بطريقة خاطئة يتم الاستيلاء على هذه السلع واتلافها[١].

العلاقة بين العلماء والحرفيين :

كانت لهذه النقابات صلات وثيقة بالعلماء ، وبالنظم الصوفية ويقال أن بعض النقابات مارست حرفتها داخل حرم المسجد ، وكانت الاجازة التى تمنح للصيغ تصاغ فى قالب دينى، وغالبا ما كان العلماء وشيوخ النقابات يتقابلون . ولجأ الشيوخ مرارا إلى العلماء لطلب المساعدة حتى فى حرفتهم الخاصة، فعلى سبيل المثال ، ساعد والد الجبرتى (الشيخ حسن) فى تصويب الموازين والمكاييل ، وكان ضليعا فى فن رصع الرخام، كما كان كثير من أفراد النقابات أيضا أعضاء فى النظم الصوفية شأن كثير من العلماء، لأن الأزهر صار- منذ القرن السادس عشر- مركزا للصوفية ، وعلى ذلك فإن الرابطة بين الجماعات الحضرية ذات التنظيم العالى كالعلماء والنقابات كانت رابطة جلية، وقد أصبح من السهل على العلماء أن يدعوا جماعات كبيرة من الأهالى للتعرف على النقابات والنظم الصوفية، خاصة وأن الأزهر كان بالقرب من شريان تجارى للمدينة وهو «حى القصابة» .

وكانت اشارة الخطر تصدر من احدى مآذن الأزهر وقد أمكن سماع صوتها فى نطاق واسع. ولما كان معظم النقابات تتقارب وتبعد على خطوط طبوغرافية مع السقايين القاطنين بشارع واحد مع النحاسين بشارع آخر وهكذا، فإن السوق بأكمله يغلق حينئذ أبوابه التى توصل إلى مختلف الأحياء ذات المتاريس ، وتغلق أبواب الأزهر ، ويجتمع الرعاع وهم مسلحون بالهراوات الغليظة أمام الأزهر فى انتظار العلماء.

كان هذا هو صوت الرأى العام، وكان يمكن لهذا الرأى العام أن يخرج عن النظام وينخرط فى جمهرة «الرعاع» ويمكن أيضا أن يصير نواة لحركات المعارضة الشعبية كما حدث ابان الاحتلال الفرنسى، ولكن من خلال السكان الحرفيين استطاع العلماء كبح جماح السلطات، كما لجأ السكان إليهم عندما رغبوا فى ايصال ندائهم لهذه السلطات[٢].

١- المرجع السابق، جـ٢ ، ص١٣٢ .

2- A.L. El-Sayed, The role of the Ulame in Egypt during the nineteenth century, PP. 266-267 , in P. M. Holt, ed. political and social change in modern Egypt.

ومن الملاحظ أيضا وجود علاقة بين علماء الأزهر والحرفيين، إذ أنه فى عام ١٧٠٤م لحق أهل الأسواق «غبن فى تزييف العملة، وطلبوا من علماء الأزهر التدخل فى الأمر، وكتبوا عرضحال إلى الباشا الذى أمر باجتماع عام من كبراء القوم، واستقر الأمر على بحث الشكوى، والعمل على اجابة مطالب الحرفيين[١].

وقد وجدت علاقة بين الصوفيين والحرفيين، لذلك نجد أن جانبا كبيرا من سكان المدينة فى العصر العثمانى ، قد انضموا إلى الطرق الصوفية وإلى الطوائف ، فإنه كانت ثمة علاقة بين النظامين، ولذلك كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الاشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة شبهية بطقوس الالتحاق بالطريقة، وليس صحيحا أنه كان من الضرورى أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينه، فلم يكن من الضرورى أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضم أناسا من المسلمين وغير المسلمين وكان هناك اختلاف بين النظامين ، فالطائفة نظام ادارى ، له طابع اقتصادى بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الاشباع الروحى، فهى ذات طابع دينى وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة، فمعظم الناس ينتمون إلى النظامين، إذ أن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة ، ولما كانت الطوائف تضم معظم السكان فيما عدا الحكام والعلماء- على ما بينهم من تباين المستوى المادى والاجتماعى ، فإنه لم يكن ضروريا أن يكون كل أفراد الطوائف أعضاء فى الطرق الصوفية[٢].

وبنهاية القرن الثامن عشر أصبحت أوامر الدراويش من القوة والنفوذ على جميع الناس ، وظهر نفوذهم قويا، بل أصبح ممتزجا بالاقتصاد ومجتمع الحرفيين فى المدينة وأوامرهم الروحانية ، وكانوا -أحيانا- يقفون ضد الطغاة والفساد من الحكام، ويعترضون على فسادهم، كما كان الجنود والرتب العالية أيضا- بالإضافة إلى التجار- منضمين إلى الطرق الصوفية[٣].

١- عمر عبد العزيز عمر : مرجع سابق- ص٨ .

٢- رؤوف عباس حامد محمد : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ، ص٢٧ .

3- Stanford , J. Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French revolution , pp. 103-105 .

وقد وجد ترابط بين الحرفيين والصوفيين ، وخاصة فى الحركات الشعبية ، ويتضح ذلك فى العلاقة التى كانت بين الطريقة البيومية وطائفة الجزارين بحى الحسينية بالقاهرة، وبرز من الجزارين قادة الحركات الشعبية التى قامت بحى الحسينية، فى نهاية القرن الثامن عشر، كما كانت طائفتهم هى النواة التى تتجمع حولها حركات التمرد، بل كانت هناك علاقات مصاهرة بين المشايخ والجزارين . ونجد أحد شيوخ اليومية والذى كان يدعى «أحمد سالم الجزار» قد ثار الحى من أجله مرتين الأولى فى عام ١٧٨٦م، والثانية عام ١٧٩٠م[١].

وكما ساهمت الحرف والطوائف فى جميع المجالات سواء العسكرية أم السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، فإننا نجد طوائف الحرف وقد ساهمت فى الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب العامة والخاصة : فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب العامة بعربة تحمل نموذجا من صناعتها، وكان أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل، ووصلة الحج والاحتفال برؤية هلال رمضان ووفاء النيل. واقتصر الاشتراك فى كل احتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلا فى احتفال الرؤية كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب باعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية فى رمضان ، بينما كانت الطائفة التابعة «للمعمار باش» تشترك فى الاحتفال بوفاء النيل، لأن «المعمار باش» كان يرأس ذلك الاحتفال الذى تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء[٢]، وهذه الصلة توضح لنا مدى ارتباط الطوائف بالادارة الحكومية، وخضوعها لها .

وإذا نظرنا إلى تطور هذه الطوائف منذ العصر العثمانى حتى قيام الحرب العالمية الأولى نجد أن وظيفة هذه الطوائف قد امتازت بتحديد عدد أفراد الشعب الذين يمارسون حرفة بعينها، وفى حرف كثيرة كانت النقابات - التى حلت محل الطوائف بعد ذلك- تحتفظ باحتكار تجارتها حتى العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٣].

ولم تهتم الحكومة بصون نظام النقابات ، ولذلك لم تبق طويلا ، بالإضافة إلى النزاع الطبقى بين الأعضاء على اختلاف مراتبهم، وعدم وجود نظام ثابت للصبية ، وتمييز الصبى عن الأجير ، وكانت المسألة يسيرة نسبيا للصبى، أو الأجير ليصبح سيدا[٤].

١- أندريه ريمون : مرجع سابق، ص٢٧٧ .

٢- رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر، ص٢٧ .

3- G. Baer, Social Change in Egypt, 1800-1914 , p. 143 , in P.M. Holt, ed., political and Social change in modern Egypt .

4- G. Baer, Social change in Egypt. 1800-1914 , p. 143, in P.M. Holt, ed., Political and Social .

ولهذا ، فإن ظهور أشكال جديدة بين التنظيم الاقتصادى لتحل محل النقابات التقليدية قد تأخر لمدى طويل . ولم يشكل التجار غرفا تجارية وصناعية قبل العقد الثانى من القرن العشرين، وأنشىء أول اتحاد للعاملين بالتجارة فى عام ١٨٩٩م، وفى عام ١٩١١م، لم يكن هناك أكثر من أحد عشر اتحادا، بعضها به عضوية للأجانب ، وكان الانهيار والاختفاء النهائى للنقابات أساسا نتيجة لتدفق السلع الأوربية.

وقد اختلفت الآراء حول انهيار الطوائف الحرفية فى مصر فيرى بعض الباحثين أن النظام الجديد الذى وضعه محمد على للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذى يمتاز بمجموعة الأجزاء ، وتحطم نظام الطائفة وفقد ما بقى منها ما كان له من نفوذ قديم. وفى عهد سعيد ألغى حق «الشيخ» فى فرض الغرامات على أعضاء الطائفة ، وأخيرا تم الغاء ما بقى من الطوائف عام ١٨٨٢م[١].

والواقع أن «نظام الطوائف» بدأ يفقد استقلاله أثناء الحكم العثمانى لمصر بوقوعها تحت إشراف «أمين الخردة» و«المحتسب» و«المعمار باش» ، ولم يغير الغزو الفرنسى كثيرا من وضعها ، لأن عهد الحملة الفرنسية قصير حتى أنه لم يسمح بادخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادى ، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها فى حكم البلاد ، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاها نابليون أهمية سياسية حين أشرك شيوخها فى الديوان، كما التحق عدد من الحرفيين والتجار الذين كانوا يمثلون أنواعا مختلفة بخدمة الفرنسيين[٢]، كما أن نشاط الطوائف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بنفس ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن محمد على قد وجه إليها ضربة قاضية ، لأن عدد أفراد الطوائف ظل أكثر بكثير من عدد العمال الذين التحقوا بالمصانع الجديدة كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع لم يسبق ادخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف المران الكافى عليها. ولكن هذا لايعنى أن مصانع محمد على لم تضم أفرادا من طوائف الحرف ففى بعض الحالات أستفيد بالطوائف فى المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنائين، كما أدت صناعة النسيج التى أدخلها محمد على إلى الحاق الضرر بطوائف النساجين فى مختلف أنحاء البلاد نتيجة اتباع الحكومة لنظام الاحتكار.

1- Germain , Martin, Les bazers du Caire et les petits metiers Arabes, le Caire , pp. 45-46 .

2- S.J. Shaw, The Finencial and administrative Organization and development of Ottoman Egypt, (1518-1798); p. 24 .

وإذا كان التطور الذى أدخله محمد على على وسائل الانتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية ، فإنه كان أقل كثيرا على طوائف التجار، والطوائف التى تعمل بالنقل والخدمات ، وكان هؤلاء وأولئك يحتلون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها ، فلم يلجأ محمد على إلى تسخير طوائف النقل فى خدمة الجيش واكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه اهتم - بصفة خاصة- باحتكار التجارة الخارجية كذلك لم تعمر تجربة محمد على الصناعية طويلا وبذلك لم يقدر لها أن تغير من أسلوب الحياة فى مجتمع المدينة كما أن نظام الطائفة استمر فى العمل فى ظل حكومة محمد على، فالزم الشيوخ بالاشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب ، فلم يكن باستطاعة محمد على أن يقيم جهازا اداريا يحل محل الطوائف فى وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف واقامة ادارة حكومية تتولى أمورها ، ولهذا لم يكن باستطاعة محمد على الاستغناء كلية عن الطوائف .

ولاريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على احلال النظام الادارى الحديث محلها ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الاشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة ، وكانوا مسئولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسئولين عن جمع الضرائب من أفراد طوائفهم وظل رأيهم يؤخذ فى الاعتبار عند فرض الضرائب حتى عام ١٨٨٠م كما أنهم ساعدوا الحكومة فى تحديد الأسعار حتى الستينات من القرن التاسع عشر [١].

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية فإن الأخيرة تأثرت إلى حد بعيد بالتغييرات التى طرأت على عادات الاستهلاك، كما تأثرت بالتدفق المستمر للبضائع الأوروبية على الأسواق المصرية، وقد بدأت هذه الظاهرة فى الظهور فى منتصف القرن التاسع عشر ثم أخذت فى احتلال مركز الأهمية تدريجيًا وبينما أدى تدهور الحرف التقليدية إلى اختفاء معظم الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغيير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى خلال القرن التاسع عشر ، فقد بدأ نظام السوق ينحل تدريجيا

1- G. Baer , Social change in Egypt , 1800-1914 , pp. 129-133 , in P.M. holt; ed., polittical and social change in modern Egypt.

وانتشرت التجارة فى المدن، وعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفا على التجار المصريين دون غيرهم من ناحية، وما ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولا كاملا ، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية ، والعربية، والشرقية، وكانت القاهرة مركزا من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوربا واستيراد البضائع الأوربية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوربيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين، وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون بحكم الامتيازات الأجنبية (١).

وقد أعيد تنظيم الادارة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة ، وأخذ عدد الموظفين المدربين فى الازدياد، وأصبحت الدولة تدريجيا قادرة على حكم الشعب مباشرة. وأجرى فى عام ١٨٧٩م أول احصاء رسمى ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف وبالتدريج أخذت طوائف الحرف فى الضعف ، وتداعى نفوذها المالى والاقتصادى، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(٢).

ومما تجدر الاشارة إليه أن نظام النقابات الطائفية فى مصر كان يختلف عن النظام الموجود فى أوربا فى ذلك الوقت، إذ أن الطوائف فى مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ولم تتدخل لتقييد المعروض من السلع، أو لتحديد الأجور وكذلك لم ترهق أعضاءها بالجبايات الثقيلة، أو بفرض رقابة تعسفية على الانتاج (٣)، كما كانت مثيلاتها فى أوربا فى العصور الوسطى إذ طغت معايبيها على حسناتها ، وبمرور الوقت استقلت سلطتها الاحتكارية وأهملت مسئوليتها عن تأمين جودة الصنف ، وزيادة عدد العمال الفنيين، واجتناب الافراط فى الانتاج أو قصوره عن الطلب ، ولم تكن النقابات الطائفية فى مصر من عوامل تأخر

1- G. Bear , Sociel change in Egypt, 1800-1914 , pp. 138-139 , in P.M. Holt, ed., politticel and social change in modern Egypt.

2- G. Baer , Op. cit., p. 144 .

3- M. Clerget , Le Caire, vol . LL. , p. 227 .

الصناعة فى مصر، بل كانت عاملا هاما فى صمود الصناعات اليدوية من الضعف والانحلال[١].

كما أن النقابات لاتلزم أعضاءها بأن يتتلمذوا على يد معلم فى الصناعة، لاتجوز مفارقته، بل تترك لكل شخص الحرية فى أن يفارق من يشتغل عنده كلما أراد ذلك، هذا كما أنها لاتتدخل فى مسائل الأجور ولافيما يقع من المنازعات بين الشراه والبائعين تاركة جميع المسائل المتعاقد عليها حرة من كل قيد[٢].

وحتى وصول الحملة الفرنسية كان الحرفيين ينقسمون إلى ثلاث طبقات من حيث أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، فالطبقة الأولى كانت أكثرهم بؤسا وتضم عشرة آلاف شخص[٣] ويستخدمون فى أعمال ثانوية وكانوا يحصلون على أجر بالغ التواضع يكاد يف لمعيشتهم ويرتدون قميصا أزرق اللون، من الصوف ويحزم بحبل عند وسط الجسم وتغطى رءوسهم بلبدة بيضاء، أما الطبقة الثانية وتضم حوالى ثلاثة آلاف عامل يومية، وظروفهم ليست أقل من ظروف الأولين مدعاة للشكوى رغم أنهم ليسوا على الدرجة نفسها من البؤس ويرتدون قميصا أو ثلاثة فى بعض الأحيان، والطبقة الثالثة وهى حوالى ألفين من العمال، وحالتهم أكثر يسرا من سابقيهم قليلا ويعمل هؤلاء رؤساء ورش، ويرتدون ملابس أكثر فخامة ، وهى عبارة عن شال من الموسلين، أو الصوف حول طربوش ليشكل عمامة، وملابسهم الداخلية من التيل[٤].

العناصر المكونة للطائفة الحرفية :

بعد أن تحدثنا عن الطوائف الحرفية وتطورها فى مصر وكيف أنهم حافظوا على رقى الصناعة وتقدمها ، وبينا أثرهم فى الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتهم بالطرق الصوفية وعلماء الأزهر وغير ذلك، ينبغى أن نتعرض للعناصر المكونة للطائفة الحرفية وهى:

1- M. clerget , Op. cit., p. 227 .

٢- محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة محمد على، ص٦١٨ .

٣- ج. دى. شابرول ، دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين «وصف مصر» الدولة الحديثة- ترجمة زهير الشايب، ص٢٩١ .

٤- المرجع السابق ، ص٢٩٢ .

١- شيوخ الرابطة :

لقد استعملت كثير من الألقاب ، وكان لقب «شيخ المشايخ» أكثرها شيوعا فى مصر أثناء الحكم العثمانى، أما «عريف العرفى» فإنه لم يكن مستعملا ، «وكبير الحرفة» فقد كان مستعملا قليلا، أما «مقدم» أو الريس» فقد ورد كثيرا فى النصوص التاريخية ، ومستندات المحكمة ، واستعمل فى الطب ، فنجد «ريس» الحكماء، ريس الأطباء وغيرهما ، أما المدير فهو رئيس الرؤساء، وكان الشيخ روح الرابطة ، وعند تنصيبه فى الحفلة كانوا يقومون «بشد» خصوصى إذ كانوا يعقدون العقدة الثالثة باسم حسن البصرى الذى كانوا يعتبرونه كبير المشايخ.

وكان شيوخ الروابط يعينون عن طريق الحكومة ، وذلك فى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد أدى ذلك إلى هبوط تقاليد الرابطة ، وكان من حق أعضاء الرابطة الاعتراض على تنصيب شيخ غير مرغوب فيه، أما الخدم (النوبيين) فكانوا يختارون الرئيس بأنفسهم وكانت الحكومة تتدخل أحيانا فى هذا التنصيب[١].

٢- شيخ الحرفة وأعماله :

كانت وظيفته انتخابية فى الاسم، ولكنها كانت وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة ، وكان يعاونه جاويش ، وينتخب الشيخ بالاتفاق ولم يحدث اطلاقا أن انتخب حسب أغلبية الأصوات. وفى حالة عدم امكان الاتفاق بين الرؤساء ، كان شيخ المشايخ يعيّن أحد المرشحين، وكان يلى الانتخاب احتفال لتأكيده يحلف فيه الشيخ يمينا. كما أن الحرفه كانت تقوم أيضا بانتخاب الجاويش وكان يقوم بدور مندوب الشيخ ومبعوثه ، وإن لم تكن له سلطة قانونية. وكانت مهام الشيخ كما حددت أن يعقد اجتماعات أعضاء الحرفة، ويحافظ على تماسك الهيئة، ويجد عملا لأرباب الحرفة، ويعين عليهم الرؤساء ويبحث مع السلطات كل المسائل المتعلقة بالحرفة[٢]، وهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الأعضاء، وكانت الحكومة تفرض ضرائب سنوية على طائفة بأكملها ويقوم الشيخ باعادة توزيعها على الأعضاء كل

1- A. Raymond, Artisans et commercents au Caire ai XIILc siecle, Tome 2 , pp. 551-552 .

٢- هاملتون جب، هارولد بوون ، المجتمع الإسلامى والغرب جـ٢، ص١٣٧ .

حسب موارده [١]، فمثلا كانت طائفة ناسجي الكتان في الفيوم تدفع ما مقداره ٢٠,٠٠٠ بارة سنويا، وأحيانا كانت هذه الضرائب لاتحصل إلا بناء على أمر الباشا كما حدث في عام ١٨٣٦ [٢].

وكان الشيخ مسئولا عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء نقابته من اتاوة أو فروة الرأس ، أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصيا أمام الحكومة، كما أنهم بمأمن من أعمال الابتزاز التي كان من الممكن أن يتعرضوا لها لو أنهم لم يكونوا أعضاء في النقابة نتيجة لجشع موظفي الحكومة .

وبفضل هذا النظام سيطر على جماعات كثيرة من الأفراد عن طريق الشيوخ ، فإذا حدث ما يستدعي الشكوى من صانع أو أي فرد ينتمي إلى احدى النقابات ، فإن أيسر الطرق التي يرد بها الحق إلى نصابه أن يرفع الأمر إلى الشيخ. وكان من حق الشيوخ أن يتصلوا بالباشا وهم يمارسون هذا الحق إذا وقع أمر ذو بال. وإذا حدث لاحدى النقابات أن تناقص عدد أعضائها إلى حد لايسمح باستمرارها سواء أكان ذلك التناقص راجعا إلى الوفاة أم التجنيد أو أي سبب ، فإن للشيخ أن يقبل أعضاء جددا من بين الفلاحين أو المشتغلين بالزراعة الذين يتوقعون الحصول على حماية هذه الهيئات المنظمة أو المشاركة في عضويتها ، فقد جرت عادة الفلاحين أن يشتغلوا بالزراعة وإلا فبالصناعة وإلا فبالملاحة ويدعوهم إلى الإلتحاق بأي من هذه الأعمال، أما قلة الأيدي العاملة في احدى تلك الحرف ، أو زيادتها في أخرى [٣]، وحتى عام ١٨٨٠م كان مشايخ النقابات يحددون أجور أعضاء النقابات، ويساعدون السلطات في تحديد أسعار المأكولات [٤]. ومن مهمته أيضا مراقبة المقاييس والموازين، والمكاييل ، ومنع الغش ، وتقدير الثمن ، وكلما رأت الحكومة تعديل هذا النظام، فإنها تخاطب شيخ الحرفة [٥].

١- رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ، ص٢٦ .

٢- دفتر ٧٤ معية تركي الوثيقة رقم ٧٩٥، ٥ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ ، ١٨٣٦م ، من الجناب العالي إلى حبيب أفندي.

٣- محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر محمد علي، ص٦١٧ .

4- G. Baer , social change in Egypt, 1800-1914 , p. 143 .

٥- دكتور راشد البراوي وآخرون، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص١٨ .

وكان الشيخ يمنح بعض سلطات قضائية، فيقوم بفض ما ينشب بين أفرادها من منازعات ، ويعاقب من يخالف العرف والتقاليد المرعية. وبرغم أن سلطته القضائية لم يؤكدها القانون ، فإنها كانت محترمة من الجميع . وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو اغلاق المحل، أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة[١].

وفى عام ١٨٨٢ كانت قد ألغيت كافة الضرائب على النقابات وآخر الوظائف المالية للمشايخ كما منعت احتكارات نقابات معينة خلال عامى ١٨٨٧-١٨٩٠ وفى عام ١٨٩٠ أعلنت الحرية الكاملة للتجارة وكان آخر وظائف مشايخ وأهمها وهى وظيفة توفير العمالة، قد اختفت ابان العقد الأول من القرن العشرين.

ومهما يكن الأمر ، فإنه فى هذا الوقت لم تبق كثير من النقابات فى أية وظيفة فى الحياة العامة فى مصر، بينما توقفت الحكومة المصرية عن تعيين مشايخ النقابات قبل الحرب العالمية الأولى.

وهناك اختلاف أساسى بين سلطة الشيوخ الادارية وسلطتهم القضائية ، فالأولى تنبع من رغبة الحكومة فى أن تنفذ تعليماتها بواسطة جميع القاطنين فى المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينهما وبين المحكومين ، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة، ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة ، ولما كانت تلك القوة لاسند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لابقاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[٢].

ويلاحظ أن بقاء شيخ الحرفة فى منصبه متوقف على رضاء الحرفيين عنه، وإذا لم يكن كذلك لأى سبب من الأسباب أبعدوه عن وظيفته واختاروا شيخا آخر مكانه [٣]، كما أنهم إذا

١- رؤوف عباس حامد محمد: الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ، ص٢٥ .

2- G. Baer , social change in Egypt, 1800-1914 , p. 144 .

٣- هاملتون جيب، هارولد بوون ، المجتمع الإسلامى والغرب، جـ٢ ، ص١١٦ .

رغبوا فى الاحتفاظ به، فإن الكخيا المتولى لايستطيع فى نهاية العام أن يبدله كما أنه ليس فى مقدور هذا الأخير زيادة مبلغ الالتزام، ويضطر الكخيا المتولى لتعيين شيخ آخر، ويطلب إلى الطائفة أن تحدد له شخصا بعينه ويتم ذلك بطريق النداء وبدون أية صيغة أخرى، وبدون اللجوء إلى طريقة الاقتراع، على الرغم من معرفة الاتراك لهذه الطريقة، ولكن عندما يريد الكخيا أن يرغم الحرفيين على اختيار شيخ معين، فإنهم يرفضونه ويعترضون على ذلك، ويضطر فى النهاية إلى الموافقة على طلبهم، وهذا ما حدث فى طائفة الحمامين عندما أراد الكخيا تعيين شيخ عليهم، ولكنهم رفضوا تعيينه، وقد اضطر فى النهاية إلى الموافقة على تعيين شيخ عليهم طبقا لموافقتهم[١].

مراحل تدرج الحرفيين:

ما دمنا قد تكلمنا عن شيخ الحرفة وأعماله والشروط التى يجب توافرها لانتخابه والأعمال التى يقوم بها، ينبغى أن نعطى فكرة عن المراحل التى كان يمر بها الحرفىّ حتى يصل إلى رتبة المعلم أو الأسطى. ولقد كان يمر بثلاث مراحل هى الصبى (Apprentics) ، والعريف (Jour-neymen) ، والمعلم أو الأسطى (Master Crafts man) وسنتحدث عن كل واحد من هؤلاء بالتفصيل.

(أ) الصبى :

وهو يعيش عند المعلم، وعليه الطاعة والاحترام، وعلى المعلم أن يعلمه أصول حرفته ودقائقها ، والمدة التى يجب أن يمكثها عند المعلم حوالى سبع سنوات على حسب استعداده الفطرى، كما كان الحال فى أوربا فى القرون السابقة للانقلاب الصناعى، يراعى فيها تعويض المعلم عما تحمله من نصب، وعن المواد التى يتلفها الصبى وعندما يأتى الوقت الذى يشعر فيه الصبى بأنه بلغ درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص، كان يعرض نماذج من عمله على شيخ الحرفة[٢]، وفى أيام الفتوة كان الصبية الذين يدخلون الطائفة يعطون «أبويين فى الطريق» و«أخويين فى الطريق» مهمتهم الاشراف على تدريبهم وسلوكهم . وكانت العلاقة

١- دفتر ٨٧٥ ديوان خديوى تركى مكاتبة رقم ٨٦ بتاريخ ٢٢ صفر عام ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٢ من المجلس العالى إلى ديوان الخديوى .

٢- محمد فهمى لهيطه: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص٣ .

بين «المعلم» وصبيه تشبه العلاقة القائمة بين الدرويش المتمرس ومريديه ، وهكذا قامت عاطفة تضامن قوية جدا بين أعضاء الطائفة التى أصبحت بؤرة الولاء، تفوق فى ذلك الدولة أو الدين، وبقيت هذه العاطفة بعد تحول الطوائف إلى العلمانية، ولابد أن انتماء عدد كبير من أرباب الحرف إلى الانكشارية قد شتت هذا الولاء بشكل ما ، ولكن تضامنهم كان ينمو بسبب تقارب حوانيتهم [١]، ويلاحظ أنه لم يكن يسمح للصبى بترك معلمه إلا بعد الحصول على موافقة شيخ الحرفة، وإلا كان من العسير عليه الحصول على عمل مناسب ، ومع ذلك فلم يكن ترك المعلم إلى سواه أمر صعب المنال[٢].

وكان قبول عضو جديد باحدى الطوائف الحرفية يتم على مراحل تبدأ كل مرحلة بحفلة معينة:

١- حفل الالتحام :

ويتم عند انضمام الصبى إلى الطائفة ، وفى ختامه يصبح الطفل صبيا لدى الأسطى ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة وبذلك يكون قد مرّ بأولى مراحل الالتحاق بالطائفة.

٢- حفل العهد :

وفيه يلقى الأسطى بأسئلة يجيب عنها الصبى، ثم يلقى عليه بعض النصائح، ثم يتلو عليه القسم وينتهى الحفل بتلاوة آى الذكر الحكيم والصلاة على النبى (صلى الله عليه وسلم)[٣].

٣- حفل الشدّ :

ويقام هذا الحفل عندما يبلغ الصبى حداً من الكفاءة فى الحرفة ويدخل الصبى سياج الطائفة أو مشدود حيث يمر بحفل الشد، الذى يحزم فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفى هذا الحفل يقوم «الكبير» أى المعلم ، بتقريظ تلميذه أمام شيخ الطائفة مبينا مدى مهارته فى اتقان الصنعه، ثم يليه الجد وهو كبير الكبير ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير، لتصفية ما قد يكون بينه وبين الطالب من منازعات ، وبعد ذلك

١- هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، جـ٢ ، ص١٣٦ .

٢- Jomard, Description de L'Egypte, vol. 18 , p. 273 .

٣- اندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب،ص١٦٢-١٦٣ .

يعقد اجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليمة ، ويفتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة الكبيرة ويهدى كل منهم إلى الشيخ عودا أخضر، ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره ، ويلحقه بحمايته ، ويقبله عضوا بالطائفة ، فإذا اعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته ، وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ويصلى، ثم يعقد فى حزامه أربع عقد واحدة لكبيرة هو، وواحدة لكبير كبيره (الجد) وثالثة للطائفة والرابعة لأمام العلوم على بن أبى طالب، ثم ينصح الحاضرون المشدود بأن يكون عفيفا ، خيرا ، وإلا يقدم على فعل ما يغضب الله، وأن يتمسك بالشريعة ، وكان حفل الشد يكلف الصبى مصاريف باهظة خلاف الهدايا التى كان يقدمها إى النقيب وكبير الاسطوات الحاضرين وكانت عبارة عن أقمشة وصابون [١].

ب- العرّيف :

أما العريف فهو يعمل عند المعلم نظير ايوائه واستخدامه ويجوز للمعلم أن يستخدم لديه اثنين أو ثلاثة، والمدة التى يمكثها عند المعلم من سنتين إلى خمس سنوات، ولايجوز للعريف أن يترك معلمه دون انقضاد المدة المذكورة ، والمعلم نفسه لايجوز له ترك العريف لأى سبب [٢].

وإذا أراد العريف أن يرقى إلى معلم لابد له أن يتفنن ويتقن عملا، ويوافق عليه المعلمون والشيخ ، وكان يعقد احتفال ثان «للشد» ولكن هذا الاحتفال كان أقل تفصيلا، إذ كان الأمر يقتصر على أن يعد المرشح بمراعاة الطرائق التقليدية التى جرت عليها الحرفة[٣].

جـ- المعلم أو الأسطى:

أما المعلم ، فلابد أن يكون ملما بدقائق الحرفة، وينتخب المعلمون من بينهم شيخ الحرفة، أو شيخ الطائفة وكان يستخدم لديه عددا من الصبية ، لايجوز التجاوز عنهم، ويعرفهم أصول المهنة وأسرارها، وإذا أراد أى صبى ترك معلمه لايجوز له ذلك، إلا بإذن من معلمه الخاص

1- A. Raymond, Artisans et commercent au caire au xille siecle, 2 vol. p. 550 .

٢- محمد فهمى لهيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص٣ .

٣- هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب ، جـ٢ ، ص١٣٨ .

٤- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٦ .

وإذا نشب خلاف بينه وبين صبيه بخصوص أسباب مادية، فإن الشيخ يتدخل ويلحقه بخدمة معلم آخر. وإذا كان الخلاف بسبب تشاجر، فإن عملية الصلح تتم بواسطة الشيخ [١].

ولكى يحصل الصانع على ترخيص بمزاولة تعليمه الحرفة ، ويصبح بذلك «أسطى» يقام له حفل «الأذن» ثم تقام له حفلات أخرى، يترقى بعدها فى مراتب الطائفة وهى مرتبة البيرويش، ثم مرتبة النقيب الثانى أو الوسطانى، ثم مرحلة النقيب أو النقيب الكبير وأخيرا مرتبة الشيخ[٢].

ونتيجة للاعتبارات الدينية كان الأعضاء غير المسلمين، والطوائف غير الإسلامية توضع فى موضع شاذ، على أنه لم يحرم عليهم الاشتراك فى احتفالات الحرفة وتنظيمها ، وكان يعين للأعضاء غير المسلمين فى الطائفة المختلطة «آباء» مسلمون «للحرفة» ومن ناحية أخرى كانت تحترم عاداتهم الدينية، فستبدل «صلاة الرب» مثلا بالايمان الاسلامية فى حالة قبول مرشح مسيحى .

مزايا نظام الحرف ومساوئه :

وإذا نظرنا إلى هذا النظام نجد العديد من المزايا والمساوىء نجملها فى دقة الصناعة وارتقاء الفن، فضلا عن أنها توجد روحا من الاخاء والتعاون بين أعضاء المهنة الواحدة، ومنع المنافسة غير الشريفة بين الأعضاء [٣].

وكانت الطائفة تخدم عدة أغراض ، فقد كانت توفر الوسيلة التى تمكن أقل المواطنين شأنا من التعبير عن غرائزه الاجتماعية والاطمئنان إلى مكانته فى النظام الاجتماعى ، ومن ناحية أخرى كان الحرفى فى مأمن من أن يتدخل حكامه السياسيون فى شئونه إلابشكل طفيف، إذ كانوا- بوجه عام- يحترمون استقلال الطوائف وطرائقها التقليدية[٤].

١- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٣٠ .

٢- اندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ص١٦٣ .

٣- عبد المنعم فوزى : مذكرات فى تطوير مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص٢٣ .

٤- هاملتون جب، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، جـ٢ ، ص١١٥ .

ومما كان ينمى الوظيفة الاجتماعية لبعض الطوائف ، وخاصة طوائف الحرف مالها- عادة- من ارتباطات مع احدى الطرق الدينية الكبرى، وكان لهذا الارتباط أثره فى الأمانة والاخلاص والواجب ، وخاصة عند الحرفى المسلم(١).

كما أن هذا النظام يخرج الأفراد الذين لايستطيعون مواصلة العمل فى الحرفة ، ولذلك نجد أنه يخدم الصناعة لطرد الدخلاء عليها ، أو الذين ليس لديهم استعداد شخصى ليتعلم أصول وفن المهنة ودقائقها. وقد يبدو أن هذا النظام مقيدا للحرية الشخصية ، ولكنه كان مفيدا للصناعة فى ذلك الوقت، لأنها كانت صناعة يدوية ، وتتطلب شيئا من المهارة والدقة ، وكان الحد من انشاء المصانع ، والمدة التى يمكثها كل من العرفاء والصبيان يجعل الصناعة دقيقة، لأن صاحب العمل فى هذه الحالة لايهمه سوى الحصول على أكبر ربح ممكن، وبالتالى يؤدى إلى دخول كثير من العمال غير المهرة المهنة ويدخلون فى زمرة الحرفيين. ويترتب عليه تدهور الصناعة وعدم دقتها ، ولكن يختلف الحال تماما فى نظام الحرف والمراحل الثلاثة التى يمر بها الصبى ، حتى يصل إلى المعلم ، وطول المدة التى يمكثها كانت كفيلة باتقان مهنته ويترتب عليه اتقان الصناعة ورقيها .

على أن هذا النظام أصابه الضعف بعد ذلك ، نظرا لاتباع نظام الاحتكار واغلاق الباب أمام الابتكار والفن. ولم يكن هذا موضع سخط فى مصر فقط بل كان فى فرنسا أيضا، ومن أجل الخدمات التى قدمتها الثورة الفرنسية الغاء النقابات الطائفية فى فرنسا(٢).

وقد أدى تدخل الأتراك العثمانيين فى نظام الحرف فى مصر إلى تحولها عن الغرض الذى من أجل انشئت ، فبعد أن كان هذا النظام يعمل على الرقى بالصناعة ، وفنونها والمحافظة على مصالح الحرفيين تحول إلى ادارة يتحكم بها فى الصناع وارادتهم ، طبقا لرغبات وطلبات الحكومة(٣).

وقد أخذ هذا النظام يتلاشى شيئا فشيئا منذ عهد محمد على، ويرجع السبب فى ذلك إلى ادخال الصناعات الكبيرة من جهة ، وتدخل الحكام فى تقليل سلطة المشايخ للحرف من جهة

١- محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص٣٠ ، ٣١ .

٢- على لطفى، التطور الاقتصادى فى مصر وأوروبا، ص٢١٩ .

٣- محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص٣٠ .

أخرى حتى قضى على الطوائف قانونيا على أثر الأمر العالى الصادر فى ٩ يناير عام ١٨٩٠م، وقد قرر حرية احتراف أية مهنة، ولم يشترط أن يكون المحترف صبيا متمرنا، فمهد بذلك السبيل لقيام الجماعات الاختبارية بين أهل الحرفة الواحدة، وكذلك نقابات العمال الحالية[١].

كما أن قيام الحكومة بوضع الطوائف تحت اشرافها المباشر، جعل عمل شيخ الطائفة بعد أن كانت مهمته الاشراف الدقيق على رقى الحرفة ودقتها- جمع الأموال التى كانت تفرض عليهم بمنتهى القسوة والاعجاز الأمر الذى جعل كثير من الحرفيين المهرة يعجزون عن الدفع ، وترتب على ذلك تركهم للحرف. ولنا أن نتصور مدى الضرر الذى أصاب الصناعة نتيجة ترك أمهر العمال لها.

ولقد أصبحت وظيفة شيخ الحرفة مع مرور الأيام عرضة لمن يشتريها بثمن أحسن، ولنا أن ندرك أثر ذلك على رقى الصناعة وتقدمها ، فبعد أن كان شيخ الحرفة ملما بأصول الحرفة أصبح كل همه جمع الكثير من الأموال والعمل على أرضاء رجال الحكومة [٢]، وبعد أن كان دور شيخ الحرفة أن يعمل على اجابة مطالب أعضاء مهنته أصبح- بعد ذلك- هو جمع المال للحكومة، وأصبح هذا النظام يشبه نظام الالتزام فى الزراعة.

وكان لهذا أثره السىء على الحرفيين والصناعة معا[٣].

كان عمل شيخ المهنة - الحرفة- فى البداية معاقبة أفراد طائفته إذا خرجوا عن تقاليد الحرفة، ولكن حين أصبح عمله اداريا أهمل هذه الناحية وترتب على ذلك أن تهاون الكثيرون فى أعمالهم، بالإضافة إلى ضعف حماسهم وباحوا بأسرار مهنتهم ، وأصبح نظام الحروف اداريا محضا، الأمر الذى أدى إلى تكوين طائفى لغير الصناع كالحمالين والسقايين والممثلين والمغنيين وغيرهم. وهذه كانت تعتبر حرفا وضيعة ودنيئة ، ومن هنا فقد نظام الطوائف مما كان له من تقدير[٤].

١- أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى، والمالى فى العصر الحديث ، ص٩٦ .

٢- المرجع السابق، ص٩٦ .

٣- محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص٣٢ .

٤- محمد فهمى لهيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص٣٢ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكان التجار المصريون كالحرفيين - مثلا- يعانون من رسوم ضرائب فادحة، فى حين أن التجار الأجانب قد أعفوا منها بمقتضى الامتيازات الأجنبية ، ومن هنا فقد وجهت الضربة القاضية للنقابات فى نهاية القرن التاسع عشر ، وأهمل الأوربيون أمر المشايخ باعتبارهم ممولين للعمال، وساعد على ذلك ظهور المدن المصرية، وخاصة فى خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بالإضافة إلى تدفق الناس إلى المدن مما أدى زيادة الذين لم يكونوا أعضاء فى النقابات[1].

أما موقف محمد على من الحرف التى كانت موجودة فى عهده لم تكن الظروف الموضوعية التى خلقها لاحتكار الانتاج الصناعى فى صالح نظام الطوائف أو يمكن «أن تسهم فى اضمحلالها بل على العكس؛ فقد كان الاحتكار الصناعى ضربة قاصمة للطوائف ، شلت حركتها وفاعليتها طوال حكم محمد على؛ وذلك لعدة عوامل، فمن ناحية احتكرت الحكومة توزيع السلع بالسعر الذى تحدده هى لتبيعها للتجار أو المستهلكين ، وإذا كان الصناع قد احتفظوا بدكاكينهم ومعداتهم فإن النظام الاحتكارى فقدهم حريتهم فى شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتهم .

ومن ناحية ثانية حتم انشاء الصناعات الكبيرة التى أقامها محمد على لخدمة الجيش والأسطول استخدام اعداد ضخمة من أعضاء الطوائف ، وخاصة من طبقة الصبيان والعرفاء، الأمر الذى هدم جانبا هاما من بناء الطوائف ، ولما كان هذا الاستخدام يتم بصورة جبرية تعسفية فى أغلب الأحيان فقد عمد كثير من الرؤساء والشيوخ إلى الهروب من القاهرة نحو الريف وترك مسئولياتهم نحو طوائفهم .

ومن ناحية ثالثة درج محمد على أحيانا كثيرة على جمع الأطفال والصبيان من القرى والأحياء الوطنية بالمدن وادخالهم عنوة فى بعض المصانع للتدريب على العمل بالصناعات الكبيرة ، وقد أدى ذلك إلى تقويض «نظام الصبية» الذى كان الضمان لاستمرار نمو الطائفة والحفاظ على تقاليدها المرعية[2] وكانت الحرف الرئيسية مركزة فى بعض أحياء القاهرة، وظلت

1- G. Baer, Social change in Egypt, 1800-1914 , p. 144 .

٢- أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، ص٣٥ .

هكذا حتى انتقلت مقاليد الحكم إلى محمد على؛ فقد جمع أربابها فى صعيد واحد؛ حتى يسهل مراقبتها، وأنشأ أماكن خاصة بهم، وخاصة للحرفيين الذى استقدمهم من بلاد الافرنج للاستعانة بهم فى النهضة الصناعية وخصص أيضا لكل حرفة وصناعة مكانا لاستخدام آلاتهم فى بعض الصناعات كصناعة الحرير والقطن والأقمشة والمقصبات [١]. كما أنه أمر أصحاب الأعمال والحرفيين السابقين بدخول الورش التى انشأها لصناعة الغزل والنسيج ، بعد أن أغلق ورش الأهالى ، باعتبارهم عمالا مأجورين، وقد حاول دروفتى عبثا أن يقنع محمد على عن ذلك ؛ لأن مثل هذا النظام ، قضى على طبقة كاملة من العمال الراسخين ذوى التراث .

وكان يقول - أى دروفتى- أن فرض الضرائب على الحرفيين بدلا من اجبارهم على العمل لصالح الحكومة لايتمشى فقط مع العدالة ، بل يعود بالربح على المدى الطويل ، ولكن محمد على لم يأخذ بذلك[٢].

هكذا قضى محمد على على الحرفيين ، فعندما تولى حكم مصر لم تقف جهوده عند النهوض بالزراعة بأساليبه الخاصة بل عمل على ادخال الصناعة الحديثة فى مصر. وكانت الصناعة الموجودة فى مصر قبل ذلك صناعة يدوية متأخرة[٣] ولذلك فكر فى تنظيم بعض الصناعات الصغيرة وزيادة انتاجها لتزويد الجيش ببعض حاجاته.

ويدأ محمد على بالتحجير (الاحتكار)[٤] على صناعة النشوق وفرض ضرائب على المشتغلين بصناعته وتجارته، وجمعهم فى مكان واحد خصص لهم وحدد سعرا معلوما له، كما

١- عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص١٥٦ .

٢- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، ص٢٧٩ .

٢- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، ص٢٧٩ .

٣- عبد المنعم فوزى، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص٤٨ .

٤- الاحتكار : وهى أن يجبر محمد على المزارعين على أن يبيعوا محصولات الأراضى التى يزرعونها للحكومة بالأثمان التى تحددها ، فكانت الحكومة تجمع تلك المحصولات فى مخازنها لتصديرها إلى الخارج، أما إذا احتاج الفلاح إلى شىء منها لغذائه أو للاستهلاك المحلى، ففى استطاعته أن يشتريه بالأثمان التى =

أنه عين ناظرا للإشراف عليها[١]، وحدد سعر على فى الحصول على أرباح كثيرة من تطبيق نظام التحجير على بعض السلع الشائعة الاستعمال وقد أغراه ذلك بتعميمه على سائر الصناعات الصغيرة ، وشمل صناعة الأقمشة القطنية وسائر المنسوجات ، وعين «ديوانا» للاشراف على صناعة النسيج وأرسل الوكلاء إلى القرى ليشتروا لحساب الحكومة الخيوط التى تغزلها النساء وعين مشايخ فى كل قرية ، ليقوموا باحصاء مغازل القرية، وليضمنوا استمرار تشغيل نساجى القرية، وكان يرسل الموظفين الحكوميين إلى القرى والمدن لشراء المنسوجات المجهزة بأسعار حددتها الحكومة [٢]، كما أن حكومة محمد على استولت عام ١٨٢١ على صناعة الخيش والقصب والتلى الذى يصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمناديل والمحارم وخلافها[٣].

كما كانت معاصر الزيوت تحت إشراف الحكومة اعتبارا من عام ١٨٣٣، ولايصرح بانشاء مصنع جديد إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة ، كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص[٤]، وأن الحكومة لم تكن تسمح للأفراد بتقطير ماء الورد لحسابهم ، وأنها الزمت منتجى الورد ببيعه للحكومة بسعرا محددا [٥].

وقامت النساء فى القرى بغزل الكتان الخام تحت اشراف وكيل يتكفل باحضار ما يلزمهم[٦].

= التى تعينها الحكومة على أن هذا الأمر لم يقف عند هذا الحد فقد كان الباشا يستقطع من الأثمان التى تشترى بها الحكومة محصول الفلاح يقبض الثمن نقدا وإنما كان يأخذ بقيمة «رجعة» أن «تذكرة» قد يجد صعوبة فى صرفها من القسم أو المديرية ، فيضطر إلى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها حتى يستطيع شراء ما يلزمه من نفس محصولاته التى قدمها إلى مخازن الحكومة ويدفع ثمن ما يشتريه نقدا. وقد جنت الحكومة ارباحا هائلة من عملية الاحتكار .

١- عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص١٥٨ .

٢- أمين سامى باشا : تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢ ، ص٢٩٠ .

٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على جـ٢ ، ص٢٩٠ .

4- F. Mengen, Historie de L'Egypt Sous M. Ali, T.2., pp. 375-377 .

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على- السياسة الداخلية، ص٤٢٣ .

٦- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر مستهل القرن التاسع عشر ص٢٨٠ .

هكذا طبق محمد على نظام التحجير على عدد من الصناعات التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وأثبتت التجارب أن هذا قليل الجدوى نظرا لسهولة التهرب منه، ولذلك أدى التقدير الجزافى من جانب الموظفين الحكوميين إلى ايقاع الضرر بالصناع ، كما كانت تشترى السلع التامة الصنع بثمن يقل كثيرا عن سعرها فى السوق، وإذا ما رغب الصانع فى شراء بعض المنتجات عليه أن يشتريها بسعر السوق [١]. ووضعت الحكومة «معدلا» للحرف المختلفة ، تتم على أساسه المحاسبة ، ومن ذلك تحديد مقدار الغزل الذى ينتج من رطل القطن، ومقدار النيلة اللازمة لصباغة المتر القماش؛ كما أن معاصر الزيوت تأخذ البذور وتعصرها وتحاسب بعد ذلك الذين قاموا بالعصر [٢]. وفضلا عن تدخل الحكومة؛ فقد كانت تفرض ٧١ نوعا من الضرائب على أرباب الصنائع وغير ذلك [٣]، وكانت النقابات القائمة وعددها ١٦٤ تقريبا هى التى تتولى توزيع الضرائب بين الأعضاء تبعا للمقدرة على الدفع، كما أن محمد على كان يستعين بالنقابات لتحقيق أهداف الحكومة ، وزيادة الانتاج من السلع اللازمة للقوات المتحاربة كما حدث فى صناعة كميات من البقسماط لحساب الحكومة من مخابز القاهرة ، وعاقب محمد على الخبازين الذين عجزوا عن الوفاء بديونهم بالسياط [٤].

وقد تعرض أرباب الحرف الصغيرة للاضطهاد وعلم محمد على بذلك فأمر مفتش المصانع بمنع الظلم الواقع عليهم[٥] ونتيجة لاحتكار الحكومة للصناعات الصغيرة لم تحقق الأرباح الطائلة التى كانت تنشدها ، وبذلك أضر نظام الاحتكار بصالح الشعب، وحرم الصانع ثمرة عمله، وقضى على مصدر الثروة[٦] كما أن تعرض أرباب الحرف للاضطهاد وحرمانهم من

١- الوقائع المصرية : العدد رقم ٥ بتاريخ ٢٦ رجب عام ١٢٤٤هـ ١٣ فبراير عام ١٨٣٨ .

٢- الوقائع المصرية : العدد رقم ٧٨ بتاريخ ٧ جمادى الآخرة عام ١٢٤٥هـ ٤ ديسمبر عام ١٨٢٩م.

٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٣٠٥ .

٤- دفتر ٧٧٧ تركى ، وثيقة ٨٩ ، بتاريخ ٩ ربيع الآخر عام ١٢٤٩هـ. ١٦ أغسطس ١٨٣٣م. من الجناب العالى إلى ناظر الشونة الكبرى.

٥- دفتر ٦٩، وثيقة رقم ٣٢٥ ، بتاريخ ١٨ شوال عام ١٢٥١هـ. ٦ فبراير عام ١٨٣٥م من الجناب العالى إلى مفتش المصانع .

6- F. Mengin, Histoire Sommeire de L'Egypté sous M. Ali , p. 214 .

أرباحهم المشروعة لم يشجعهم على الانتاج والتوسع مما جعلهم يتركون صناعاتهم هربا من اضطهاد مندوب الحكومة ؛ فقد هرب كثير من النساجين والصباغين[١] كما أن تحديد الأسعار بطريقة تضر بالمنتج أضر بالصناعة مثلما حدث عندما خفضت الحكومة أسعار الورد ، الأمر الذي جعل المنتجين يحجمون عن زراعته ، وأدى ذلك إلى اضمحلال هذه الصناعة[٢] كما أنه أضر بالصناعات الأخرى مثل النسيج والنيلة.

وكان من الطبيعي أن يؤدي التدخل الحكومي في صورة الاحتكار إلى قتل روح الابتكار لدى الصناع[٣] . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يكن لدى الصناع حافز لزيادة الانتاج، كما أنه لم يحدث أي تغيير يذكر في طرائقه الانتاجية البدائية في الصناعات الصغيرة بل بقيت الطريقة القديمة البدائية على ما هي عليه [٤].

وفضلا عن الضرر الذي لحق بالصناعات الصغيرة من جراء نظام الاحتكار فإن التوسع في انتاج المصانع الحكومية حرم صغار الصناع من المواد الأولية ومن الأسواق وكان ذلك التوسع إلى حد كبير على حساب الصناعات الصغيرة ؛ كما أن الطلب من منتجات الصناعات نقص بسبب المنافسة الأجنبية ، وظهور سلع أجنبية حديثة رخيصة الثمن ، فأقبل المستهلكون على تلك المنتجات الحديثة واعرضوا عن منتجات الصناعات الصغيرة [٥].

وقد أدرك محمد علي في أواخر حكمه عاقبة الافراط في فرض الرقابة على الصناعة الصغيرة، فعدل عن ذلك واكتفى بفرض ضرائب عليها ، ولذلك عادت صناعة الأحذية والأدوات المنزلية إلى أربابها لعدم حصوله على ربح منها[٦] وصرح لعمال الحصر عمل حصر لحسابهم الخاص بعد دفع حسابها [٧]، وعادت صناعة الحرير إلى أيدي الأفراد[٨].

1- Mouriez, Histoire de M. Ali , p. 106 .

٢- محمد فؤاد شكري ، بناء دولة محمد علي ، السياسة الداخلية ص٤٢٣ «تقرير بورنج».

3- F. Mengin , Histoire de L'Egypté sous M. Ali, p. 178 .

4- P. N. Hamont , L'Egyptee sous M. Ali, p. 178 .

٥- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص١٥٨ .

6- P. N. Hamont, L'Egypté sous M. Ali M. Ali , p. 39 .

٧- دفتر ٨١ معية تركي وثيقة ١٣١ بتاريخ ٧ ربيع الثاني عام ١٢٥٢هـ . ٢٢ يوليو ١٨٣٦م .

8- P. N. Hemont , L'Egypté Sous M. Ali , p. 38 .

وصرّح بالاشتغال بصناعة النسيج لمن يشاء من الأفراد لقاء ضريبة شهرية معينة، وكان ذلك في عام ١٨٣٧م[١]، ومع هذا فقد استمر تدهور الصناعات الصغيرة نتيجة لصعوبات التمويل وازدياد المنافسة الأجنبية .

وبعد أن تم لمحمد على احتكار الصناعات الصغيرة بدأ فى ادخال نظام المصانع الكبيرة (Facory System) وأنشأ المصانع الكبرى برؤوس أموال حكومية وعيّنت الحكومة الصناع للعمل فى المصانع الحكومية الجديدة بالأجور التى تقررها ، وكانت معظم المصانع تدار بالثيران وذلك لغلاء الفحم المستورد من الخارج [٢]، ولقد بحث عن الفحم فى منطقة «المجال الحيوى» وبخاصة فى بلاد الشام؛ كما أمر باجراء تجارب باستخدام بعض أصناف الوقود المحلية ، كما أنه استخدم كسب الكتان فى ادارة مصنع النحاس [٣].

ولم يقنع محمد على بما استورده لشعبه من العلوم والفنون والحربية فأدت نصيحة بعض الأوربيين له إلى محاولة لإدخال نظام التصنيع إلى مصر عام ١٨١٩م، وعند تنفيذ هذا خدعته حسابات خاطئة، واقتنع محمد على أنه يستطيع - مستعينا بما حدث فى فرنسا وسويسرا- أن يجعل من القاهرة مانشستر الثانية، فشرع فى العمل بسرعته المعهودة، واستخدم عمالا وحرفيين من ايطاليا وفرنسا ومالطة ، وأغراهم بالمرتبات العالية واستورد الآلات الحديثة من الدول الأوربية التى عرفت الثورة الصناعية[٤].

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أمر محمد على بجمع الآلاف من الصبيان والحاقهم بالمصانع ، ليتعلموا فنون الصناعة على أيدى الخبراء الأجانب الذين استقدمهم [٥]، وبذلك لم تكن المصانع التى أنشأها محمد على مصانع للانتاج فقط، وإنما كانت كذلك مدارس صناعية تلقن

١- الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٠٥ بتاريخ ٥ذى الحجة عام ١٢٤٤هـ ٨يونيو ، ١٨٢٨م.

٢- عبد المنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص٤٩ .

٣- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٤٧٠ .

4- J. Augustus, Egypt and M. Ali or travals in the vally Nile , vol. 2 ., P. 409 .

٥- عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص٣١٢ .

فيها العمال أسلوب الصناعة الحديثة، ولم يكتف بذلك ، بل قام بإرسال البعوث العلمية والعملية إلى الخارج ، ليقفوا على أحدث ما وصلت إليه أساليب الانتاج الصناعى[١].

وكان محمد على يهتم بالعمال والفلاحين على اعتبار أن الأثنين يجندان لخدمة الجيش، وسد احتياجاته ، والشعب بانتاجهما الزراعى والصناعى. بل كان يجند الفلاحين فى الجيش ، وكان لهذه السياسة الجديدة الخاصة بالتجنيد أثر عميق على حياة الفلاحين المصريين بحيث استنزفت فى النهاية امكانيات البلاد من أفضل عمالها الزراعيين[٢] ، ولكن الفلاحين عارضوا هذه السياسة ، ولذلك نجدهم يعلنون الثورة فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة فى عامى ١٨٢٣ ، ١٨٢٤م[٣] وعلى أي حال فإن الفلاحين المصريين لم يرضوا- على الاطلاق- عن سياسة التجنيد وذلك لنفورهم من الخدمة العسكرية لارتباطهم الوثيق بنيلهم المحبوب وقراهم وأرضهم .

ولقد كان التجنيد سخرة حقيقية، تتبع فيها أساليب وحشيه لتجنيد الفلاحين الذين لم يكونوا يقبلون على التجنيد، فكان الأمر يصدر إلى موظفى الحكومة فى المدن والقرى لجلب العدد اللازم من الرجال وكانت الرشوة والمحسوبية توفر للأثرياء أو ذوى النفوذ فرصة لاعفائهم من التجنيد ويلاحظ أن التجنيد لم يكن مقصورا على الفلاحين ، وإنما شمل التجار أيضا ، وكان للفلاحين أساليب خاصة للتهرب منه كهجر بيوتهم إلى عكا والصحراء وفى بعض الأحيان كانوا يشوهون أنفسهم، ولكن حكومتهم كانت تلحقهم للعمل بالمصانع [٤].

ولاشك أن محمد على أراد بذلك احداث انقلاب صناعى شامل، يكمل اقتصاديات البلاد ، ليكسب الأمة حرفة جديدة بجوار حرفة الزراعة فتصبح الصناعة زاوية من الزوايا الهامة التى يشاد عليها البناء الاقتصادى القومى.

وبدأ محمد على تجربته الصناعية فى حى الخرنفش الواقع فى وسط القاهرة وكان هذا الحى عبارة عن بيوت حقيرة ، وأزقة ضيقة ومشهورة بأنواع القتل والجرائم المروعة، وأخلى من

1- J. Augustus, Egypt and M. Ali Or travels in the Velly Nile, vol . 2 . , P. 403 .

٢- على طلفى ، التطور الاقتصادى فى أوربا ومصر، ص٢٢٤ .

٣- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٩١ .

٤- المرجع السابق، ص٢٩٣-٢٩٥ .

السكان وتحول إلى وكر للصوص والسفاحين ، وتغير إلى مصانع وجلبت له الماكينات من أوربا دون اعتبار لما تكلفت من نفقات؛ ثم بنيت بعد ذلك المخازن والطواحين وركبت الماكينات الفرنسية والايطالية، فأصبح مسيو موريل مديرا لهذه المؤسسة الضخمة كما عين مسيو جومويل الفرنسي مديرا آخر في بولاق . وقد بلغ عدد العاملين بهذه المصانع ثمانمائة مواطن(١) وأول المصانع التى أنشئت بحى الخرنفش هو مصنع الحرير (٢)، وبدأ بعد ذلك بالصناعات الأخرى مثل صناعة الصوف والأقطان والحراير ، ودبغ الجلود ، وتقطير ماء الورد ... الخ وبدأت مختلف فروع الصناعة تلعب دورا هاما في حياة الشعب المصرى وسعدت كل أسرة لأن أبناءها ونساءها التحقوا للعمل بهذه المصانع بالاضافة إلى المديرين والمحاسبين والموظفين والمراقبين (٣).

ويلاحظ أن محمد على وجه الشطر الأكبر من عنايته إلى الصناعات التى تمت إلى الحرب بصلة وثيقة، كما أن كثرة عدد المجندين والمشتغلين بالصناعات الحربية كانت تحرم ضروب الانتاج الأخرى من موارد كانت فى مسيس الحاجة إليها؛ ولذلك كان انشاء مصانع الأسلحة والذخيرة فى القاهرة سببا فى انشاء المسابك وانشاء الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن وقام حولها عدد كبير من الصناعات الفرعية الملحقة ، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول ، وكان توسع صناعة الغزل والنسيج نتيجة لازدياد حاجة القوات المتحاربة إلى الملابس القطنية والصوفية والأغطية والسجاجيد ، وخصص الجزء الأكبر من انتاج مصنع الطرابيش للاستعمال العسكرى كما ألحق بها مصنع ومصبغة. وكانت هذه المصانع تزود القوات المتحاربة بالإضافة للمدابغ ، وكان الانتاج الحربى يزداد فى فترات الحروب ويتناقص عندما تنتهى الحروب، كما كانت المصانع تابعة لإشراف الدواوين الحربية مثل مصنع المدافع، ومصانع الأسلحة الصغيرة ومصنع الجوخ، وفى أواخر عهد محمد على تناقص عدد القوات المحاربة تناقصا كثيرا واختفى الطلب الحربى فجأة ومن ثم شارت الصناعة إلى الاضمحلال بخطى سريعة كما سنرى فيما بعد .

1- J. Augustus, Egypt and M. Ali or Travels in the vally of the Nile , vol . 2 ., p. 409 .

٢- حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عهد محمد على بك الكبير، ص٢٧ .

3- F . Mengin , Histoire Sommaire de L'Egypté sous M. Ali , pp. 375-376 .

الصعوبات التى واجهت محمد على فى الصناعة وكيفية التغلب عليها:

واجه محمد على صعوبات كثيرة لقيام الصناعة فى مصر مثال ذلك كره الفلاحين على انتظامهم للعمل كعسكر للجهادية بالقوة كما رأينا وكان التعليق الذى أدلى به بورنج صادقا إذ يقول : «أن الباشا يأخذ الأيدى العاملة من الحقول حيث يخلقون الثروة ليستخدمهم فى المصانع حيث يضيعونها » وقد قيل أنه انفق ١٢ مليون جنيه استرلينى على هذه المصانع وما زودت به من آلات هباء دون هدف [١].

العمال :

كما أن محمدا عليا واجه صعوبة فى ارسال العمال إلى المصانع ومما يوضح ذلك ما قاله أحد ضباط محمد على من أن المشايخ عجزوا عن توفير العمال من الفلاحين، ويرجع هذا إلى تكاسلهم وتباطئهم، الأمر الذى جعل هذا تكاسلهم وتباطئهم، الأمر الذى جعل هذا الضابط يقوم بعملية جمع العمال بنفسه ومعه ستة من «البلطجية» وأنه أثناء سيره فى الطريق لجمع العمال رأى شابا قويا سليم الصحة يعيش على التسول، وتقدم بطلب الاحسان منه ولكنه أخذه بالقوة إلى العمل فى المصانع[٢] وكان محمد على يعين لهم أجرا نظير عملهم فى المصانع، فيدفع للعامل الكبير ٢٥ فضة وللصغير ٢٠ فضة وللأصغر ١٥ فضة، وبعد أن يتعلموا الصنعة يرتب لهم الأجر باليومية[٣] وكان مديرو المصانع يقبلون المتسولين مرضين [٤]، كما أن محمد على كان يستخدم المساجين والمشوهين الذين أصيبوا فى الحرب كما حدث بالنسبة لاستخدامهم فى مصانه السكر بالوجه القبلى، بالإضافة إلى استخدام النساء فى المصانع ، وكان يفرض عليهم رقابة شديدة خوفا من وقوع أحداث أخلاقية [٥]، واستخدم العبيد السود فى الصناعة بجانب استخدامهم فى الزراعة [٦]، وكان لحرصه الشديد على اجابة مطالب

1- H. Dodwel; The Founder of Modern Egypt, p. 171 .

2- J. Augustus, Egypt and M. Ali or travels in the vally of the Nile, vol. 2 . P. 246 .

٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢ ، ص٣٧٤ .

٤- الوقائع المصرية العدد رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٤٥ هـ . ١٩ يناير ١٨٣٠م.

٥- على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن (١٩)، ص١١٠ .

6- G. Douin, Le mission du Baron de Boislecomt, P. 91 .

المصانع من العمال اللازمين لتشغيلها حظر استخدام بعض العمال مثل البنائين والحجارين والفعلة والنجارين والنشارين إلا بتصريح خاص منه [١].

ويمكن القول بأن أفراد الشعب المصرى كانوا يعملون مكرهين لأنهم يعلمون بأن الناتج والفائدة تكون للباشا وليس لهم؛ بالإضافة إلى منافسة البضائع الأوربية للبضائع المصرية، من حيث الجودة ورخص أسعارها [٢].

كما كان الفلاحون المشغلون بالحرف المختلفة يكرهون العمل بدرجة كبيرة ولما كانوا مساقين إلى المصانع، فقد اضطروا إلى تأدية العمل كرها. وكان هؤلاء عند بدء دخولهم المصنع أصحاء، إلا أن طبيعة عملهم وما بها من قيود السجن، مع ضآلة الأجر وقلة ما لديهم من امكانيات بجانب الرذائل البشعة التى يتعلمونها من كبارهم بسرعة، هذا كله كان سببا فى انحلال صحتهم وتدهورها؛ فهم لايزورون زوجاتهم وأولادهم وليس لديهم وقت حتى لتناول الطعام، أو الوضوء أو القيام بالواجبات الدينية [٣].

وكان الاهمال وسوء التصرف فى العمل تتبعه العقوبة المباشرة ، إذ كان الناظر تصاحبه هيئة تنفيذ أحكام الجلد بالكرباج ، وكان أمرا عاديا أن يجلد المخالف من مائتى جلدة حتى خمسمائة ، وكانت عقوبة بشعة تفوق التى تطبق على العبيد بالهند الغربية [٤].

وكان العمال يتحينون الفرص للفرار من العمل فى هذه المصانع، وقد حدث أن فر الكثير من عمال ورشة القليوبية [٥]؛ كما هرب الكثير من مسابك الحديد [٦]، وكان المشايخ يتسترون

١- الوقائع المصرية العدد رقم ٦٤ بتاريخ ٨ ربيع الثانى عام ١٢٤٥هـ. ٧ أكتوبر عام١٨٢٩م.

2- J. Augusts, Egypt and M. Ali or travels in the vally of the Nile, vol , 2 ., p. 422 .

٣- المرجع السابق، جـ٢ ، ص٤١٢ .

٤- المرجع السابق، جـ٢ ، ص٤١٢ .

٥- دفتر ٧٦٦ ديوان خديوى تركى ص١٧١ مكاتبة رقم ٤٠٨ بتاريخ ٢٥ شوال عام ١٢٤٥ هـ ، ١٨٢٩، من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى.

٦- دفتر ٧٨٤ ديوان خديوى تركى، ص١٣٧ مكاتبة رقم ٢٨٣ بتاريخ ٢٩ رمضان عام ١٢٤٧هـ ١٨٣١م من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى .

على الهاربين لقاء رشوة وكانوا بدلاء لهم غير صالحين للعمل [١]، وقد كان الباشا يغرى العمال على الالتحاق بالمصانع نظير اعفائهم من الضرائب وأعمال السخرة [٢]، ويطلب من مديرى المصانع معاملة العمال معاملة طيبة [٣].

الأيدى العاملة المدربة :

كما أنه واجه مشكلة الأيدى العاملة المدربه تدريبا حديثا على الآلات التى استخدمها واستوردها من أوربا ، وكان ذلك يستغرق وقت طويلا لتدريب العمال واستقدام الخبراء الأجانب لهذا الغرض وأدى ذلك إلى توقف بعض المصانع فترة طويلة، وترتب على ذلك خسارة فادحة ، ولكن هذه المشكلة قد تمكن من حلها، وخاصة بعد انشاء مدرسة الصنائع عام ١٨٣٠م، والمدارس التكميلية للكيمياء والمعادن والعمليات الهندسية عام ١٨٣١م وكان يستعين ببعض الأجانب لتدريب التلاميذ[٤].

وبالإضافة إلى ذلك أرسل العديد من البعثات إلى مصانع انجلترا وفرنسا لكى يتعلموا أحدث طرق الصناعة المستخدمة فى هذه البلاد وادارة المصانع[٥]. كما أرسل بعثات أخرى إلى إيطاليا وخصوصا إلى ليجهورن وميلان وفلورنسا لتعلم صناعة بناء السفن والطباعة [٦]، أرسل أيضا العديد من البعثات العلمية للحصول على درجات علمية من جامعات أوربا ، ولكن جهل المبعوثين باللغة كان يؤدى إلى طول مدة البعثة؛ ومع ذلك فإن الأفراد العائدين من البعثات لم يستخدموا فى المكان المناسب على حسب تخصصهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانوا يتعرضون لاضطهاد رؤسائهم [٧].

١- الوقائع المصرية العدد رقم ١٥٣ بتاريخ ٢٢ ذى الحجة عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م .

٢- دفتر ٣ معية تركى وثيقة ٧٦٤ بتاريخ ٢٥ ذى الحجة عام ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١م. أمر من الجناب العالى إلى مأموريات وميت غمرة ومأمور أشغال المحروسة.

٣- دفتر ٢٥ معية تركى وثيقة رقم ١٤٠ بتاريخ ٢١ جمادى الأولى عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣١ م. امر كريم إلى مأمورى الادارة.

٤- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى عهد محمد على، ص٣٧٧-٣٨٠ .

5- J. Heyworth - Dunne, An introduction to the history of education in Modern Egypt, pp. 221-222 .

٦- المرجع السابق، ص١٠٥-١٠٦ .

٧- دفتر ٦٢ معية تركى وثيقة ٣٣٠سلخ شعبان عام١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م . أمر كريم إلى ناظر الجوخ .

ولم يكتف محمد على بذلك؛ بل استعان بالخبراء والمهندسين والكيميائيين من الخارج، وكان يطلب منهم جلب الآلات والمعدات حتى يسهل البدء فى انشاء المصانع مثال ذلك استعانته بخبير صناعة الطرابيش من تونس [١]؛ كما أنه كان يشجع الحرفيين الأجانب على الاقامة فى مصر ونشر اعلانا فى مالطة بأنه سيقدم شروطا طيبة للصناع والحرفيين الذين يقبلون الاقامة بمصر، ويمارسون مهنتهم وحرفهم، وأرسل وكلاءه إلى أوربا لاستقدام طبقة من العمال ذوى الخبرة ، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت مساعدته فى استخدام عمال بريطانيين، وحظرت الهجرة ، كما حاولت الحكومة الفرنسية منع هجرة عمالها، لكن الوكلاء المصريين نجحوا فى اقناع عمال فرنسيين ذوى الخبرة دون موافقة حكومتهم ، وكان استقدامه للعمال الأجانب أكثر نجاحا فى جنوبى أوربا حيث كانت الأحوال الاقتصادية سيئة بالإضافة إلى ذلك استعان بحوالى ٦٠٠ عامل من الآستانة عام ١٨١٢م، و٢٠٠عامل أرمنى، كما أنه كان يستعين بالأسرى فى مختلف الصناعات بالترسانة [٤]، وكان نتيجة استعانته بالعمال الأجانب تكلفة نفقات باهظة من أجور عالية، وبدلات انتقال وغيرها، لتشجيعهم على الاقامة فى مصر [٥]، وكان يجهز للعمال الأجانب العمال المصريين ليتدربوا على أيديهم ، ويصدر الأوامر بذلك كما حدث فى عام ١٨١٨م[٦].

وقد أعطى محمد على هؤلاء العمال سلطات واسعة وأصدر أوامره إلى مديرى المصانع أن يستجيبوا لطلباتهم ، ونجح بعضهم فى تقديم الخدمات الجليلة لمصر ولمحمد على، مثال ذلك سيريزى ومعاونوه الذين أدخلوا أحدث الطرق الحديثة فى بناء السفن فى ترسانة الاسكندرية[٧].

١- دفتر ١١ معية تركى وثيقة رقم ٢٧٠ بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م . من الجناب العالى إلى الخواجه بوغوص .

٢- هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٨٤ .

3- Clerget, the Caire, p. 261 .

٤- دفتر ٥٩ معية تركى وثيقة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٤ شعبان عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. من الجناب العالى إلى مختار بك.

٥- محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر على، ص٧٣٤.

٦- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص٢٩٢ .

7- Mouriez, Histoire de M. Ali , Vice Roie d'Egypté . T.3. p.p. 126-127 .

ولكن إذا كان بعض الخبراء الذين استقدمهم محمد على قد نجحوا فى بعض المجالات، إلا أن بعضهم لم يكن يعرف شيئا عن التخصص الذى من أجله قدم إلى مصر، فعندما عمل أحد الأتراك بنظارة صناعة الحبال ، لم يكن يعرف شيئا عن هذه الصناعة[١]، كما أن ابرام أسطى مصنع السكر لم يكن على خبرة تامة بصناعة السكر وأن مساعد المصرى هو الذى كان يقوم بعمل كل شىء [٢]؛ بالإضافة إلى ذلك كان بعض هؤلاء الأجانب يسرقون بعض أجزاء الآلات من النحاس ومن المفروض أن يوقع عليهم غرامة تعادل ثلاثة أضعاف الثمن، ولكنه كان يتسامح معهم لكونهم من الأجانب [٣]، كما كان يصرف لهم أجورا ، وهم فى بيوتهم، نتيجة لانتشار بعض الأمراض[٤].

وكان محمد على حريصا على تعليم المصريين أصول الصناعة من الأجانب فكان يعدهم بالمرتبات والمناصب ؛ حتى يستغنى عن الأجانب ، مثلما حدث فى صناعة الطرابيش [٥]، ولكن هؤلاء الأجانب قد تباطؤا فى تعليم المصريين الصناعة أو سر الآلة التى يعملون عليها، وقد اضطره ذلك إلى فصل الأجنبى كما حدث فى «فابريقة رشيد»[٦].

وننوه هنا إلى أن بعض الأجانب كانوا عرضة للدسائس والوشاية ضدهم مثال ذلك سريزى الذى كان يلقى الدسائس ضده ومعارضة من مرؤسيه ؛ كما لقى أدهم بك الكثير من الاضطهاد

١- دفتر ٤٩ معية تركى وثيقة رقم ٩١ بتاريخ ٢٤ شوال عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م . من الجناب العالى إلى المأمور.

٢- دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة رقم ٩٣ بتاريخ ٢١ محرم عام ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢م. أمر إلى الكتخدا بك.

٣- دفتر ٥١ معيه تركى وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤ . من الجناب العالى إلى مختار بك .

٤- دفتر ٥٩ معية تركى وثيقة رقم ٤٣٣ بتاريخ ٢١ ذى القعدة عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. من الجناب العالى إلى مختار بك.

٥- دفتر ١٩ معية تركى وثيقة رقم ١٥٥ بتاريخ ٣ ذى الحجة عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م . من الجناب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس.

٦- دفتر ١٨ معية تركى وثيقة ٤٤ بتاريخ ٤ شعبان عام ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣ . أمر إلى ناظر الفابريقات .

فى ترسانة القاهرة[١]، وكان محمد على يتوقع نتائج باهرة من هؤلاء الخبراء وكان يتخبط فى سياسته عندما ترامى إليه أن صناعة السكر فى الولايات المتحدة متقدمة عنها فى انجلترا فيستبدل المهندسين والآلات الانجليزية بآلات ومهندسين أمريكيين[٢].

ولنا أن نتصور مدى النفقات الباهظة نظير ذلك التغيير، هذا من ناحية الوقت، وطول مدة تدريب العمال، وتشغيل الماكينات ، واستبدل الامريكيين بعد ذلك بمالطيين جهلاء، بل أن بعضهم كان يرعى الخنازير أو يشتغل ببيع الكحول والسجاير[٣].

الأجــور :

وكانت معدلات الأجور بالقطعة فى مصانع الغزل والنسيج ٧ بارات لعمليتى التنظيف والتمشيط و٤بارات عن الرطل من الغزل السميك ، ١٠ بارات للرطل من الغزل الرفيع[٤]، وكان هذا الأجر بالنسبة للأجور التى كانت تدفع للعمال الأجانب حتى أن الزيادة كانت ضيئلة، وكانت الأوامر بزيادة قرش واحد كما حدث فى مصانع النيلة[٥]، وكان نظام الأجور فى بعض المصانع غير مقيد بما ينتجه العمال، بل أنهم- على اختلاف طوائفهم- يقيدون بفئات ثابتة، يحددها الناظر أو من يليه فى المرتبة، وقلما تقوم المنافسة بين العمال، لأن المتفوق لايلقى على تفوقه جزاء؛ أما العقوبة البدنية والسجن فهى توقع طبقا لنظام المصنع ، وتتراوح أجور العمال فى مسابك الحديد من قرش وثمانية قروش فى اليوم [٦]، كما أن مرتبات نظار (المديرين) المصانع تتراوح بين مائتى قرش وثلاثمائة قرش شهريا لناظر مصنع الحرير[٧].

ومن هذا يتضح أن مستوى الأجور فى مصانع محمد على كان منخفضا بالنسبة إلى مستوى المعيشة فى ذلك الوقت، مع أنه كان يراعى عند تحديد الأجر للعامل مقدار ما يعولهم من أولاد؛ مثلما حدث مع عمال مصانع الترسانة بالاسكندرية ؛ فقد كانت زوجاتهم

1- Hamont , L'Egypté sous Mehemet Ali , vol . 2 ., p. 74 .

2- Hamont, Op. cit., vol. I. p. 182 .

3- Hamont, Op. cit., vol . I., p. 183 .

4- F. Mengin , Histoire sommaire, p. 196 .

٥- دفتر ٦٤ معية تركى وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م . أمر كريم .

٦- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على ، السياسة الداخلية، تقرير يورنج، ص٤٥٩ .

٧- الوقائع المصرية العدد رقم ١٣ بتاريخ ١٠ رمضان عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م.

تحصل على جرايات وأيضا أطفالهم[١] وكان العمال فى هذه الترسانة يحصلون على أجور تفوق المتوسط العام، وهذا يرجع لعظم نفوذ سريزى وحظوته لدى الباشا[٢].

وكان نظار (مديرو) المصانع يجدون الوسيلة الوحيدة لضغط النفقات تحت الحاح الباشا وهى تخفيض أجور العمال، كما أن العمال تعرضوا للقسوة والاضطهاد من جانب الرؤساء بالرغم من أن أوامره كانت بمعاملتهم معاملة حسنة ، كما أن العامل ذا الحظوة يتقاضى مرتبا أعلى من رئيسه [٣]، وكانت الترقية فى الترسانة على أساس الجدارة[٤].

ويلاحظ أن العمال كانوا يتقاضون جزءا من أجورهم عينا، سواء كانت زراعية أم صناعية من المنتجات التى يصعب تصريفها الأمر الذى يؤدى إلى بيع هذه السلع بثمن بخس[٥].

وبالرغم من هذا فإن العمال لم يكونوا يحصلون على أجورهم النقدية فى مواعيدها المحددة وكثيرا ما تراكمت أجورهم [٦]، وقد كان العمال يضطرون أحيانا للتنازل عن جزء من مرتباتهم يصل إلى الربع أحيانا فى نظير أن يحصلوا على المبالغ الباقية لهم[٧]، ولاشك أن هذا التأخير كان يثير ثائرة العمال ويقلل من اقبالهم على العمل فى المصانع .

ولجأ محمد على إلى تحديد الأجر على أساس الانتاج؛ أى أن يأخذ العامل أجره على أساس ما ينتجه من قطع ، وشجع ذلك العمال على انتاج الكثير ورقى الانتاج ، وأصدر أوامر بصرف مرتبات شهريا ، وعدم التكاسل وسوف يعاقب من يتباطىء فى صرف مرتبات العمال شهريا[٨]، وطبق هذا النظام أيضا على رؤساء وبحارة القوارب الذين ينقلون الغلال والاقطان

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، تقرير بورنج، ص٤٨٤ .

2- Mouriez, Histoire de M. Ali, Vice Roie d'Egypté, p. 124 .

3- F. Mengin, Histoire sommaire, T.2., p. 379 .

4- Mouriez, Histoire de M. Ali, vice Roie d'Egypte p. 125 .

٥- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٣٣٣ .

٦- أمين سالم باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، ج٢، ص٣٣٥ .

٧- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر، محمد على ، ص٧٣٥ .

٨- دفتر ٨٥ معية تركى وثيقة رقم ٦٨ بتاريخ ١٨ جمادى الأول عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٦م. من الجناب العالى إلى مفتش الأموال بالوجه القبلى .

من شون الحكومة وموانىء التصدير ، وقد طبق هذا النظام مع الاشتراك فى الأرباح للعمال الاجانب فى مصانع القطن[١].

الاضاءة فى المصانع :

وقد قابلت محمد على مشكلة أخرى وهى مشكلة الاضاءة فى المصانع وعلى هذا فإن المصانع لم تكن تعمل ليلا، نظرا للتكاليف الباهظة وعلى هذا فقد كانت المصانع تعمل ثمانى ساعات فى الشتاء ، وعشر ساعات فى الصيف[٢] ولذلك لم يستطع التغلب على مشكلة الاضاءة وبخاصة فى فصل الشتاء.

وكان سكن العمال البعيد عن المصانع يترتب عليه اضاعة الوقت بالإضافة إلى تحول الطرقات فى الشتاء إلى مستنقعات.

ولم يخل الأمر من حدوث الشغب والاضطرابات فى المصانع وغيرها مثلما حدث بين العمال الوطنيين والعمال الأوربيين فى الترسانة ، نتيجة لدسائس التجار الأوربيين بعد انتظام العمل فى الترسانة الذين فقدوا الربح الوفير بعد انشاء هذه الترسانة [٣]. وحدثت أيضا ثورات فى معمل الحديد فى رشيد ولكن محمد على كان حريصا على البحث عن مدبرى هذه الفتن[٤] كما كانت المصانع الصغيرة تتعرض للشغب وكانت الحكومة تتدخل لفض المنازعات بين العمال ومشايخ الحرف حول الأجور[٥].

١- دفتر ١١ أوامر وثيقة رقم ١ بتاريخ ١٥ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٥م . امر كريم إلى عموم الفابريقات .

٢- عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر جـ٣، ص٤١١ .

٣- المرجع السابق ، جـ٣، ص٤١١ .

٤- دفتر ٨٢ معية تركى وثيقة رقم ٦ بتاريخ ١٥ ربيع الثانى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦ من الجانب العالى إلى محافظ رشيد .

٥- دفتر ٨٣٧ ديوان خديوى وثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٣ جمادى الأول عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧ / ١٨٢٧م امر كريم إلى ناظر الفاوريقات والعمليات والوابورات .

بالإضافة إلى ذلك لم يفلت مصنع واحد من مصانع غزل القطن البالغ عددها ثلاثة وعشرين من الحريق المدبر أو محض الصدفة ، وكان الذى يشرع فى حرق مصنع يحكم عليه بالسجن المؤبد ويرسل إلى الليمان، وقد احرق مصنع أسيوط وكان ذلك عن عمد ، وفى أواخر عام ١٨٣٢م اشتعلت النار فى مصنع نسج النول الآلى بخان المرود، وكان الحريق متعمدا وقدرت الخسائر فى هذا المصنع بـ ٣٥ ألف جنيه، وفى اليوم التالى لهذا الحادث طعن أحد الفلاحين نفسه فى ثلاث مواضع مختلفة من جسمه ، مات على أثرها ، بينما هو مساق إلى حبل المشنقه[١].

وبمجرد ادخال الصناعات الأوربية إلى مصر أبدى حاشيته من الأتراك كما أبدى عامة الشعب استيائهم فى أحاديثهم المتبادلة ، وكان الأتراك من الجرأة بحيث أنهم واجهوا الباشا علنا فى الديوان؛ ولذلك فقد احتقر الباشا آراءهم وهى آراء لم تصدر عن بعد النظر، وإنما هى نزعة الاعتراض على كل جديد، وكان ضروريا أن تسود ارادته وتتحقق رغبته ، وشجعته طلائع الانتاج الأولى لمصنع الخرنفش على انشاء مصانع فى المحلة الكبرى والمنصورة[٢].

كما أن بعض آلات الغزل والنسيج التى استوردت من أوربا لم يكن لها جهاز واحد مستورد لغزل القطن ، وفى الوقت نفسه وجد فى المخازن العديد من العدد والآلات والمخارط ، منها مخارط سن القلاووظ ، وآلات لقطع «مجره» وفتح تروس العجلات، وآلات التجهيز، وكلها وارد فرنسا وانجلترا بأثمان باهظة، وعلى هذه النماذج قام النجارون والحدادون والخراطون والبرادون بعمل آلات التجهيز تحت اشراف «جوميل» الذى كان محترفا لصناعة الغزل والنسيج .

وقد كان محمد على ينظر إلى هذه المصانع بعين الاعتبار، بحيث أنه حرصا منه على سير المنافسة فى طريق التقدم واحتراما لرجال الفن من الاسطوات والمعلمين- كرم النظار بمقعد فى مجلس المشاورة بل ميزهم بنياشين ماسية يلبسونها على صدورهم، وأصبح لكل واحد من النظار العلميين على السواء يقوم بالإشراف على أحد المصانع شارة الشرف[٣].

1- J. Augustus, Egypt and M. and M. Ali, vol. 2 , p. 412 .

2- J. Augustus, Op. cit., vol . 2 , p. 410 .

3- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol. 2., p. 211 .

الفصل الرابع

الصناعات الحربية والبحرية فى عهد محمد على

وبدأ محمد على يعمل تسليح جيشه وأسطوله ومن أجل ذلك شيّد المصانع والترسانات ، واستقدم الخبراء وأرسل البعثات إلى الخارج بالإضافة إلى ذلك كان يستورد ما لم يستطع صناعته فى مصر، وكان يريد أن يعتمد اعتمادا كليا على الصناعة المحلية، بدلا من الاعتماد على الدول الأوربية وحتى لايقع تحت سيطرتهم؛ لأنه كان يدرك أنه لو اعتمد على الدول الأوربية فى ذلك الوقت لحاربته وقضت عليه عن طريق منع توريد بعض الأجزاء الضرورية لبعض الأسلحة أو السفن الحربية ، واعتمد اعتمادا كليا على تصنيع جميع ما يحتاجه جيشه وأسطوله واستيراد ما يستطيع استيراده من الخارج.

ولكن كيف استطاع محمد على أن ينظم جيشا كبيرا بل جيوشا كبيرة وأساطيل ضخمة سواء أكانت حربية أم تجارية، لقد أقام الكثير من الصناعات الحربية واستمر فى ذلك دهرا دون الاقتراض من الخارج، معتمدا على مرافق البلاد وقواها الاقتصادية دون سواها بالأساليب التى تعرضنا إليها سابقا.

ويبدو أن هذه السياسة يرجع تاريخها إلى عام ١٨٢٠م وهى بداية اصلاح الجيش ، ومن الواضح أن ادخال أساليب التنظيم والتدريب الأوربية احتاج إلى ضباط أكفاء لتدريس العلوم العسكرية الأوربية، والهندسة والرياضيات ، وأول ما يشير إلى تنفيذ هذه السياسة هو تعيين كوستى الايطالى لتدريس الرسم والرياضة بالقلعة، يجىء الأمر بعد ذلك بتدريس اللغة الايطالية ، واللغات مما يدعو إلى طلب مدرسين للغة التركية بالإضافة إلى مهندس من الأكفاء[(١)].

كما أن محمد على انشأ فى عام ١٨٣٧ مدرسة للعمليات أو الفنون والصناعات، وأصبح يدرس فيها كثير من الصناعات كالخراطة والبرادة والحدادة والنجارة واشغال البواخر وغيرها ،

1- H. Dodwell, The founder of Modern Egypt. A study of Muhmmed Ali, p. 238 .

وبعض العلوم كالكيمياء والميكانيكا[١] وكان محمد على يتابع بنفسه الذين يدرسون اللغة التركية [٢].

وكان العمال لايعرفون الآلات التى يستخدمونها ، ولا المواد التى تستخدم معها ، فهم- فى الأصل- عمال زراعيون عاديون، ولكن كان محمد على يستعين بعدد من الصناع الفرنسيين والايطاليين والمالطيين فى تعليم الوطنيين مختلف الصناعات مثال ذلك ما حدث عند انشاء ترسانة الاسكندرية[٣] ولكن عندما يتعلم هؤلاء العمال، فإنهم يأتون بالعجائب وبخاصة من يشتغلون بصناعة السفن، فأصبحوا يضاهون العمال الأوربيين[٤] كما حدث فى ترسانة الاسكندرية.

وسوف نتعرض للصناعات الحربية بالتفصيل وللأجور، ومهارة العمال والكميات التى تنتجها ومدى جودتها وغير ذلك.

المصانع الحربية والأسلحة :

١- مصانع القلعة

وقد بنيت عام ١٨٢٠م لصناعة الأسلحة، وسبك المدافع تحت إشراف المسيو «جونون» Gonon ، وكان يعمل بها ٦٠٠ عامل [٥]، وبدأت بداية متواضعة ، ثم ازداد انتاجها الحربى بعد تعيين «جيمان» Guillemen - من مراقبى مصنع سلاح فرساى سابقا- بادارتها عام ١٨٢٣م وأنتجت عددا وفيرا من البنادق، ذات الابرة العادى كالتى كانت مستعملة فى المشاة الفرنسية[٦].

١- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى عصر محمد على، ص٣٨٢ .

٢- المرجع السابق، ص٣٨٢ .

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، (تقرير بورنج) ، ص٤٨٤ .

٤- المرجع السابق، ص٤٨٥ .

5- F. Mengin, Histoire de L'Egypté sous le government du Mohammed Ali ; vol . 2., p. 379.

٦- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، ص٢٥٣ .

وكانت تنتج ثلاثة أنواع من الأسلحة وهى البنادق ، والمدافع والأسلحة وكان لكل نوع من هذه الأنواع قسم خاص يجهز بالآلات والصناع والمهندسين وقد استعانت حكومة محمد على بخبراء فى الأسلحة من فرنسا أمثال «رى» Rey والبارون «بواتيه» والكولونيل «جودان» و«بـارون» (Parron) و«كانتريك» Cantrelle «وكاديه» Cadet «ودى فـو» De Vaux وغيرهم[١].

٢- معمل البنادق فى الحوض المرصود:

وقد تأسس هذا المعمل عقب تأسيس معامل القلعة فى عام ١٨٣١م وكان هذا المكان معدا ليكون مصنع نسيج، وقد أشرف على ادارته المسيو «مارنجو» الايطالى الأصل، والذى سمى- بعد ذلك- بعلى أفندى- وقد عمل بجد وعزم، كما تخرج على يديه طائفة من الصناع المهرة فى صنع البنادق على اختلاف طرازها [٢]، وعمل محمد على على توفير الآلات اللازمة لهذا المصنع [٣].

وقد بلغ عدد العمال فى المصنع ١٢٠٠ عامل، ويشتمل هذا العدد على الرئيس، والعمال والصبيان وانتاجه فى الشهر ٩٠٠ بندقية، وتبلغ تكلفة البندقية الواحدة ١٤٠ قرشا[٤].

ويلاحظ أنه فى عام ١٨٣٣ زاد عدد العمال إلى ١٥٠٠ عامل تحت اشراف أحد الضباط الفرنسيين الذى كان يدعى أدهم باشا، وقد كان هناك مصنع آخر يصنع زنادات البندقيات، وسيوف الفرسان، ورماحهم، وحمائل السيوف، والسروج ، وملحقاتها من صناديق المفرقعات ومواسير البندقيات ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التى تستخدم لوقاية السفن الحربية[٥].

وقابل محمد على عقبات فى سبيل ايجاد العمال المهرة، فأرسل البعثات إلى كل من

١- المرجع السابق، ص٢٥٣ .

2- F. Mengin , Histoire de L'Egypté sous le government du M. Ali, vol. 2 ., p. 133 .

٣- كحفظة ٤ معية تركى وثيقة رقم ٢٩ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م . من الجناب العالى إلى مختار بك.

4- F. Mengin , Histoire de L'Egypté sous le government du M. Ali, vol . 2 , p. 133 .

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٦٠ .

ايطاليا ، وفرنسا ، وانجلترا؛ ليتعلموا صناعة الأسلحة هناك ، وصب المدافع [١]؛ كما أنه كان يدرب العمال فى مصنع القلعة، ويوزعهم على المصانع الحربية الأخرى؛ كما كان يجمعهم عن طريق مشايخ الحارات ويدربهم على الصناعات ، وبعد تدريبهم يسجل عناوين اقامتهم حتى يسهل معرفتهم للرجوع إليهم عند الحاجة[٢].

وكان أهم مصانع الترسانة هو مصنع صب المدافع ، وكان انتاجه ثلاثة أو أربعة مدافع شهريا ، من عيار أربعة وثمانية أرطال ، وتنتج مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات ، ومدافع قطرها ، ٢٤ بوصة[٣] ، وقد كان محمد على على متابعة صرف المهمات اللازمة لهذا المصنع[٤] .

أما انتاج الترسانة من الأسلحة ، فقد كانت على درجة كبيرة من الجودة وتضاهى الانتاج الفرنسى، كما يشهد بذلك الخبراء الأجانب الذين زاروها فى عام ١٨٣٤[٥] .

أما عن أجور العمال، فقد كانت تتراوح ما بين قرشين ونصف وستة قروش[٦] وكان يعتنى بالعمال ، ويعمل على ترضيتهم حتى الذين يصابون يصرف لهم تعويضا مناسبا سواء كان للمصريين أم الأجانب[٧].

وكانت تجرى تجارب أسبوعية للمدافع المنتجة، وعندما يكون الحديد المستخدم من النوع الردىء يستغنى عن خمس المدافع، أما البنادق بصفة عامة فقد كانت جيده الصنع، كما رأينا،

١- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى عصر محمد على، ص٤٣٩ .

٢- دفتر ٧٧٦ خديرى تركى وثيقة رقم ٩٢ بتاريخ ٢ شعبان عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٧م . من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية.

3- F. Mengin , Histoire de L'Egypte sous le government du M. Ali , vol. 2., p. 133 .

٤- دفتر ٧٢٩ تركى ديوان خديوى وثيقة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٣٠ محرم عام ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٦ من الديوان الخديوى إلى سعيد أفندى ناظر معمل الحديد .

٥- عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير، ص٣٥٣ .

٦- محمد فؤاد : شكرى : بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٦٠ .

٧- دفتر ٧٢٩ تركى ديوان خديوى وثيقة رقم ٤٨٤ بتاريخ ٧ محرم عام ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٦م من الديوان الخديوى إلى مدير الخزينة.

كما أن رداءة الانتاج لاترجع إلى مهارة العامل المصرى، ولكنها ترجع إلى رداءة المواد المستخدمة فى الصناعة.

كما أنه وجد مصنع آخر فى ضواحى القاهرة تنتج بنادق. وتنتج المعامل الثلاثة حوالى ٣٦,٠٠٠ بندقية فى السنة، بالإضافة إلى السلاح الأبيض والطبنجات[١].

وكما كان محمد على يعتنى بإعداد العمال الفنيين وتدريبهم كان فى الوقت نفسه يعمل على تجهيز كل شيء للمعامل مثل احضار الثيران ومعاقبة كل من يتهاون فى عدم ارسال الثيران مهما كانت وظيفته[٢] ، ولم يكتف بما تنتجه هذه المعامل من البنادق من حيث جودتها ودقتها، بل كان يستورد من الخارج مثل بلجيكا ، ويقارن بينها وبين الانتاج المصرى، وكان يعمل كل ما فى وسعه على أن تصل هذه الصناعة إلى درجة تضاهى الصناعة البلجيكية ويعمل على تحسين هذه الصناعة[٣].

٣- معامل البارود :

بدأ محمد على صناعة البارود فى عام ١٨١٦م بجزيرة الروضة وبلغ انتاجه من الجودة ، حتى أصبح يضاهى ملح البارود الذى كان يستورد من انجلترا فى ذلك الوقت[٤]، وكان يستعين بالكيمبائيين الأوربيين[٥]، وقد أدخل كثيرا من التحسينات عليها. وانشأ معملا آخر للبارود فى القلعة فى عام ١٨٢٤م[٦]. وقد أشرف عليه أحد الفرنسيين ويدعى «المسيو مارتل» من مصنع سان شامون (St. Chammond) وتحت اشرافه تسعون عاملا موزعين عدة أقسام كالآتى [٧]:

١- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٦٠ .

٢- دفتر ٨٠ معية تركى الوثيقة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٩ رمضان عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م من الجناب العالى إلى مدير المنوفية وصورة منه إلى الملاحظ عبد الله .

٣- أمين سامى باشا تقويم النيل . عصر محمد على، جـ٢، ص٤١١ .

٤- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٢٥٦ .

٥- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٣٠ .

٦- محمد محمود السروجى: الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، ص٢٥٥ .

7- F. Mengin , Histore de L'Egypt, p. 224 .

عدد	
١٨	عاملا يعملون بأيديهم فى مركبات الكبريت والفحم النباتى.
٢٢	عاملا يشتغلون بتحريك المسحوق فى المطاحن .
١٠	عمال يشرفون على البغال التى تدير الآلات .
٤٠	عاملا يشتغلون فى تحويل المسحوق إلى حباب .

وبذلك يكون مجموعهم تسعين عاملا .

وكان المعمل ينتج ٥٠ قنطارا من البارود فى اليوم الواحد.

وقد تعدد معامل البارود فى مصر وبلغ انتاجها فى عام ١٨٣٣م من البارود ١٥,٧٨٤ قنطارا، وكانت موزعة كالآتى [١]:

القاهرة	٩,٦٢١ قنطارا
البدرشين	١,٦٨٩ قنطارا
الاشمونين	١,٥٣٣ قنطارا
الفيوم	١,٢٧٩ قنطارا
اهناس	١,٢٥٠ قنطارا
الطرانة	٤١٢, = قنطارا

وبذلك تكون الكمية المنتجة = ١٥,٧٨٤ قنطارا

وكان محمد على حريصا كل الحرص على زيادة انتاج البارود ويكرم المشرفين عليه بمكافآت سخية إذا انتجوا الكمية المطلوبة، أما إذا لم ينتجوا المطلوب، فإنه لايكافئهم كما حدث مع المشرف على معمل البدرشين [٢] وقد عمل فى الوقت نفسه على احضار المواد الخام لمصانع البارود والمواد المستخدمة فيه [٣].

1- F. Mengin , Histoire de L'Egypté, p. 224 .

٢- دفتر ٣ معية تركى وثيقة رقم ٣٤٨ محافظة ابحاث رقم ١٠١- بتاريخ ١٣ شوال عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨ من الجناب العالى إلى أوسطى فابريقة البدرشين.

٣- دفتر ١٥٨ شورى المعاونة ص١٠٧ وثيقة رقم ٥٠٧ بتاريخ ٢٧ رمضان عام ١٢٥٣هـ/ ١٨١٨ أمر عالى إلى مديرى الوجيهن القبلى والبحرى.

٤- مصانع سبك الحديد:

أنشأ محمد على مسبكا للحديد فى بولاق وتكلف انشاؤه ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك أى ستة آلاف من الجنيهات الاسترلينية . والذى وضع تصميم هذا المسبك مهندس انجليزى يدعى جالوية، يعاونه معلم وخمسة عمال من الانجليز، وثلاثة من المالطيين وأربعون عاملا من المصريين ، ويساعده ناظر (مدير) مصرى وله نفس سلطات المهندس الانجليزى إن لم تزد عليه[1]. ونظام الأجور غير مقيد بما ينتجه العمال بل إنهم على اختلاف طوائفهم يقيدون فى المصنع بفئات ثابتة وقلما تقوم المنافسة بين العمال، لأن المتفوق لاينال مكافأة لتفوقه ، أما المهمل فقد قضى نظام المصنع أن يعاقب بدنيا، وبالسجن أيضا ، وبلغ انتاج المصنع ٥٠ قنطارا من الحديد المصهور ويستخدم ٥٠ قنطارا[2].

وكان محمد على يعمل بكل السبل لتوفير العمال الفنيين لهذه الصناعات ويكثر منهم ، وخاصة النجارين والنشارين والخراطين ، والحدادين، والسباكين المرتبطين بعمل الحديد وبفن الصناعات الأخرى[3]؛ كما كان يرسل البعثات المختلفة لتعلم هذه الصناعة إلى أوربا ، وخاصة إلى انجلترا [4]. وقد استطاع عمال هذا المصنع صناعة بعض الآلات المستوردة ، فصنعوا آلات لكبس القطن، وآلات بخارية لأحد المصانع، وآلات لعصر وتكرير السكر[5].

٥- مصنع النحاس بالقلعة :

وأنشأ محمد على مصنعا لعمل ألواح النحاس التى كانت تبطن بها السفن ويديره أيضا المهندس جالويه، يعاونه أربعة رؤساء للعمل، وكان يعمل معه عشرون عاملا .

١- كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، جـ٢، ص٤٥٣ .

٢- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٥١ .

٣- محفظة أبحاث - دفتر ٣ معية تركى، الوثيقة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٨ شوال عام ١٢٣٤ هـ/ ١٨١٨م الكتخدا بك.

٤- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٥٠٠ .

٥- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص١٦٥ .

وعملية السبك تبلغ ٣٥٠ قنطارا من النحاس ، والاسطوانة ، وينتج كل يوم من سبعين إلى مائة لوح من النحاس[١].

وكان يعمل فى هذا المعمل الألواح النحاسية - كما قلنا- والتى كانت تبطن بها السفن الحربية، وقد قابلته عقبات فى هذا المعمل مثلما قابلته عقبات أخرى فى المصانع المماثلة، مثل حداثة العمال بالعمل به، بل كان يستقدم الخبراء له من انجلترا ، ويرسل أيضا العمال إلى هناك للتدريب على هذه الصناعة، كما أنه كان يعمل على اتباع الطريقة الأوربية فى هذا المعمل وتدبير الوقود اللازم والمواد الخام[٢].

وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك مصانع أخرى كانت تمد الجيش والأسطول بما تحتاج إليه باستثناء الأسلحة، مثل مصنع الطرابيش ، ومصنع الجوخ اللذين كانا يمدان الجيش والأسطول بالملابس والأغطية الصوفية ، ووجد أيضا مصنع لدباغة الجلود الذى كان يمد الجيش والأسطول بما يحتاجه من أطقم الخيول والسروج ، ومعامل الحبال وقلاع المراكب، وغير ذلك من الصناعات الأخرى التى تمد الجيش والأسطول باحتياجاتهما وإننا اعتبرناها صناعات حربية لأنها ارتبطت ارتباطا كليا بالجيش والأسطول معا .

٦- صناعة الطرابيش :

أنشأ محمد على مصنعا للطرابيش بفوه عام ١٨٢٤ لتزويد الجيش بحاجته من أغطية الرأس[٣]، وكان هذا المصنع ينتج نوعا ممتازا من الطرابيش يضاهى طرابيش تونس [٤]، وقد استعان بالتونسيين لتعليم المصريين هذه الصناعة، وكان مبنى المصنع مرتبا ومنظفا ، وتستخدم الثيران فى ادارته وتستخدم أجود أنواع الصوف الذى كان يستورد من أسبانيا[٥].

١- دفتر ٧٢٩، ص١٣٤، ورقة رقم ٨٥٨ بتاريخ ٢٣ صفر عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م. من الديوان الخديوى إلى مقام ولى النعم.

٢- دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٤ شوال ١٨٢٩م. من الجناب العالى إلى حسن بك مأمور الجيزة.

3- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol. I., p. 84 .

٤- عبد الرحمن زكى، ملابس الجيش المصرى في عهد محمد على الكبير، ص٣٤ .

5- Hamont, L'Egypté sous M. Ali, vol. 2., p. 248 .

وكان محمد على يرسل أعوانه- وخاصة إلى تونس- لاحضار الخبراء المشهورين من الخارج فى صناعة الطرابيش وكان يحضره بآلاته وعدده وكان يعلم أن القائمين بغزل خيوط الطرابيش امرأة ، فيرسل باستدعائها هى وزوجها وأولادها[١].

وكان يعمل بالمصنع ٢٠٠٠ عامل . ويبدو أنهم كانوا أحسن حالا من العاملين بمحالج القطن؛ وكانت تنتج ٥٠٠ طاقية فى الأسبوع. وفى أغلب الأحوال كان محمد على يطلب دائما طلبات تصل إلى ٣٠,٠٠٠ ألف أو ٤٠,٠٠٠ ألف غطاء رأس للجيش ، كما أنه يوجد قسم «الزعبوط» أو الصوف الخشن لصنع بلاطى الجيش[٢] وكان يحث على تعليم العمال المصريين صناعة الطرابيش ، وخاصة على أيدى الخبراء الذين استقدمهم من بلاد تونس وفاس بالمغرب الأقصى ، لأنه كان يدرك أهمية هذه الصناعة بالنسبة لجيشه [٣].

وكان يصنع فى فوه أيضا نوعا ناعما من الطرابيش لأسواق القاهرة، ويصنعها التونسيين، وكانت قبل ذلك تصدر لأسواق القسطنطينية. وهى مرتفعة وسميكة أكثر من التى ترتدى فى مصر[٤].

وعمل أيضا على توفير المواد الخام سواء الخاصة بالمصنع أم لعمل الانشاءات[٥] بها وكان يصدر الأوامر دائما باحضار العمال اللازمين من الرجال والنساء والبنات للعمل فى هذه الفابريقة ويتابع الحاقهم بالعمل هناك [٦]. وعندما يشعر أن العمال زائدون عن حاجة أحد المصانع يحوله إلى مصنع آخر اجباريا ، حتى لايتوقف العمل هناك[٧].

١- دفتر ١١ معية تركى وثيقة رقم ٢٨٩ بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م . من الجانب العالى إلى أحمد العزبى وكيل تونس .

2- J. Augustus , Egupt and M. Ali, vol. I., p. 84 .

٣- دفتر ١٩ معية تركى وثيقة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٦ ذو القعدة عام ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤م من المعية إلى محمد العزبى ناظر فابريقة الطرابيش بفوة.

4- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol. I., p. 84 .

٥- دفتر ٢١ معية تركى وثيقة رقم ١٩١ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ من المعية إلى شاكر أفندى ناظر الترسانات .

٦- دفتر ١٩ معية تركى وثيقة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م . من جانب الخديوى إلى أحمد اغانا ناظر فوة.

٧- محفظة ٢ ملكية تركى وثيقة رقم ٦٥ بتاريخ ٢٥ صفر عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥ من الجناب العالى إلى مختار بك.

ونتيجة لاعتناء محمد على بهذه الصناعة أن تقدمت لدرجة أنه كان يستخدمها ويتفاخر دائما بانتاجها[١] ويهدى منها إلى أصدقائه[٢]، بالإضافة إلى ذلك كان يتابع الانتاج، ودرجة جودته، والصبغة المستخدمة فيه.

٧- صناعة الجوخ :

وانشأ محمد على أيضا صناعة أخرى تتعلق بامداد الجيش باحتياجاته وأغطيته ، ألا وهى صناعة الجوخ. وبالرغم من أنه انشأ مصنعا ضخما لصناعة الجوخ ببولاق، إلا أنها لم تأت بالنتيجة المرضية لها ، ولكنه استعان بالعمال الفرنسيين الذين استقدمهم من معامل الجوخ فى مقاطعة لنجدوك بفرنسا ، وتمكنوا من تدريب الغزالين والنساجين والكياسين والقصاصين والصباغين من الأهالى، ولم يكتف بذلك، بل أرسل بعض العاملين فى هذه الصناعة إلى فرنسا[٣]. وقد صنع الجوخ الملون المتعدد الألوان[٤] كما أن الجوخ كان ينسج فى مصنع دمنهور ويرسل إلى مصنع بولاق لدهنه وكبسه وصبغه [٥].

وكان يعمل كل ما فى وسعه على توفير العمال لهذه الصناعة، بل أننا نجد أنه فى أحد أوامره اشترط على العمال الذين يعملون فى صناعة الجوخ ألا يكون لديهم أطيان[٦] ولاندرى سبب هذا الشرط الغريب. بالإضافة إلى ذلك كان يتابع أسماء العمال الأجانب الذين كانوا يعملون فى مصنع الجوخ ويدقق فى اختيارهم[٧] وكان يمنح العمال أيضا الكثير من الهايا

١- دفتر ١٠ أوامر ص٧٩ وثيقة رقم ٢٠٤ بتاريخ نهاية ربيع الثانى عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦م من باشمعاون جناب داورى إلى على القرباتى ناظر فابريقة الطربوشى بفوة .

٢- نفس المصدر السابق .

٣- كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ترجمه محمد مسعود، جـ٢، ص٤٤٨ .

٤- عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص١٦٧ .

٥- أمين عفيفى عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص٩٤ .

٦- دفتر ٧٥٠ تركى ، ص١٦١ وثيقة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩ ذى القعدة عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م . من الديوان الخديوى إلى على برهان أفندى مأمور أشغال مصر.

٧- دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ١٢٧ بتاريخ ٢٥ محرم عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م من الديوان الخديوى إلى المعلم واصف مباشر التجارة.

والرتب وكان يتابع انتاج الجوخ أولا بأول [١]، ربما يرجع ذلك إلى أهمية هذه الصناعة بالنسبة للجيش والأسطول معا .

ولم يكتف محمد على بمنح العمال الذين يعملون فى هذه الصناعة بالداخل بل منح العمال الذين تعلموا نسج الجوخ بالخارج مكافآت عينة ونقدية [٢]؛ بالإضافة إلى ذلك كان يطلب خبراء فى نسج الجوخ من أوربا ، ويعمل على توفير المواد الخام لهم [٣].

وقد لقيت هذه الصناعة اهتمام محمد على لأنها - كما قلنا- ارتبطت ارتباطا وثيقا باحتياجات الجيش من أحرمة وسجاجيد، وأغطية ، وغير ذلك، وكان يعمل بكل جهده لتوفير خيوط الصوف لهذه الصناعة وتدبير المبالغ اللازمة لتمويلها [٤]، كما كان يقارن انتاج كل سنة بأخرى حتى يضمن جودة الصنف، ويتابع ذلك بنفسه[٥].

٨- دباغة الجلود:

وهى أيضا صناعة ترتبط بالجيش ، لأنها تمده بالأحذية والسروج وغير ذلك وقد انتشرت الدباغة فى مصر وأتبعت فيها أساليب خاصة فى دبغ جلود الماشية والأغنام والماعز[٦]، ويبرع الأهالى فى تحضير جلد السختيان ، والتى كانت لاتستخدم فيها إلا جلود الماعز مصبوغة

١- دفتر ١١ أوامر ص١ ١ بتاريخ ٥ ربيع الأول عام ١٢٥٢ هـ. من الجناب العالى (أمر كريم) إلى سعادة ناظر مجلس عالى ملكية مصرية.

٢- محفظة أبحاث (١٠١) ومحفظة ٢٣٩ الوثيقة ١١ جمادى الأولى عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م . من محمد أمين المعلو إلى المعية السنية. وكان هذا الشخصان هما (عبد الرب ومحمد) ارسلا إلى فرنسا واتقنا الصناعة وكافأهم محمد على بشراء بعض الآلات والكتب وفصل لهما بدلتان وأعطى كل منهما ٥٠ فرنك.

٣- دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٦ ذو القعدة عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م . أمر عالى من المعية إلى الخواجه بوغوص.

٤- دفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى ص١١ وثيقة رقم ٥١٦ بتاريخ أول رمضان عام ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧م أمر عالى إلى مدير النصف الثانى الوسطى.

٥- دفتر ٢٨ تركى شورى المعاونة ص٢٨ وثيقة رقم ١٨٦ بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م من الجناب العالى إلى الباشا الكتخدا .

6- M. Clerget , Le Caire , Etude d'Geographé Urbain, p. 29 .

باللون الأحمر أو الأصفر وغيرهما[١]. وكانت الجلود تورد بمعرفة أحد الملتزمين إلى المدابغ لتصنع هناك .

ولم يقتصر الانتاج على الأحذية ، وإنما كان يصنع أيضا الحقائب الخاصة بعساكر الجهادية[٢]، وحرص محمد على على أن يجعل من الصداعة المصرية تضاهى الصناعة الأوروبية، ومن أجل ذلك أرسل بعض العمال إلى فرنسا ليتعلموا صناعة الأحذية هناك[٣]، ويلاحظ أنه كان يمتحن العائدين من أوربا الذين تعلموا هذه الصناعة فى فرنسا[٤]؛ ولم يكتف بذلك بل أنه أرسل إلى النمسا يطلب استقدام أحد الخبراء فى صناعة الجلد هناك ، وحضر ومعه ستة من المساعدين وأصدر أوامره بتكريمهم والاعتناء بهم[٥]، وكان يعين بعض الأوربيين فى هذه المدابغ مثل تعيين المسيو «روس» رئيسا للمدابغ ، وكان يهدف من ذلك العمل على تقدم واتقان هذه الصناعة[٦].

ونشير هنا إلى أن محمد على كان يستخدم الأساليب الحديثة المتبعة حاليا مثل اعطاء امتياز للاجانب بانشاء المدابغ ومشاركتهم فى الارباح بنسب يتفق عليها على أن يؤل المصنع بعد مدة معينة- خمس سنوات مثلا- إلى الحكومة، ويصبح ملكا بعد انقضاء المدة المذكورة ، وهذا ما حدث بالفعل عندما تقدم اثنان من الأجانب هما «روس» وروفائيل» لانشاء مدبغ لدباغة الجلود ، إما فى رشيد أو بولاق أو دمياط على أن يتوسعا بعد ذلك، ووافق محمد على ذلك [٨].

١- ج. دى. شابول ، دراسة فى عادات وتقاليد المصريين المحدثين «ترجمة زهير الشايب»، ص٢٥٧ .

٢- دفتر ٧٦٦ تركى ديوان خديوى ص١١١ وثيقة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٩ شوال عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى.

٣- أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢ ، ص٤١٦ .

٤- المرجع السابق، ص٤١٦ .

٥- دفتر ١١ معية تركى - الوثيقة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢١ ذى الحجة عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢ من جناب الخديوى إلى البك الكتخدا.

٦- أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢ ، ص٤٠٨ .

٧- محفظة ابحاث ١٠١ - دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة رقم ٣٨١ بتاريخ ٨ ذى القعدة عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م . ومن الجناب العالى إلى بوغوص بك .

٨- كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، جـ٢ ، ص٤٤٧ .

٩- معامل الحبال وقلاع المراكب :

وبعد أن بنى محمد على ترسانة بولاق بدأ بانشاء معامل للحبال وأشرعة المراكب عام ١٨٢٠م[١]، وكان يستخدم القنب وترسل مصنوعاته إلى ترسانة الاسكندرية [٢]، كما كان يتابع بنفسه عملية ارسال الحبال إلى ترسانة الاسكندرية ، ومتابعة انتاجها أيضا[٣].

وانشأ لأجل هذا الغرض مصنع لانتاج قلاع المراكب، وبها مصانع للحدادة لعمل الحدايد اللازمة للسفن[٤]، وكان محمد على يؤجر بعض الأنوال للأهالى لينسجوا قماشا وشجعهم على ذلك[٥].

بالإضافة إلى هذه الصناعات المتعلقة بالجيش والأسطول كانت تنتج عجلات وعربات للمدافع ، وكذلك صناديق الذخيرة، وحدوات الخيل، والحراب والسيوف والبلط ، وركائب السرج ، والابازيم والآلات التى يستخدمها حملة البلط (البلطجية) والنساخون (اللغمجية) ، ويبلغ عددهم حوالى ٨٠٠٠ عامل عندما يكون العمل قائما على قدم وساق .

وثمة قسم آخر لصنع المسامير والأقفال، والأمشاط وعربات النقل، وحدوات الخيل، ومحكاتها، والصفائح وصناديق الأدوية وغيرهما ، ويعمل فى ذلك ٦٠٠ عامل، كما أنه توجد ورشة قائمة بذاتها لصنع المسامير ، ويعمل بها حوالى ٢٠٠ عامل يعملون فى ٦٠ مسبك للحديد. ويوجد قسم آخر لصنع السرج، وقرب الماء، واطقم الخيل وصناديق الخراطيش وغيرهما ، ويعمل فى هذا القسم ١٠٠٠ عامل، ويقوم حوالى أربعين عاملا يصنع نحو خمسين زوجا من الأحذية للجيش فى اليوم الواحد.

١- أمين سامى باشا ، تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢، ص٤٥٨ .

٢- كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، جـ٢، ص٤٤٧ .

٣- دفتر ٤٢ معية تركى وثيقة ٣٢١٠ بتاريخ ٢ شعبان عام ١٢٤٦ هـ/ ١٨٣٠م. من الجناب العالى إلى على اغا مأمور محلة والى مأمورى ميت غمر.

٤- عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٣، ص٥٦١ .

٥- دفتر ١٥٥ شورى المعاونة تركى، ص١٥٨ وثيقة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٢ شعبان عام ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٦م أمر عالى إلى مدير الغربية.

ولكل قسم مراقب وموظفون ؛ كما أنه كان يوجد مراقبون ومراجعون للحسابات ويمنحون جميعا رتبا عسكرية وكانت الأجور تدفع عادة بحساب القطعة الواحدة ومتوسط ما يكسبه العامل فى اليوم ثلاثة قروش ، وأن الحد الأدنى قرش واحد ؛ أما الحد الأقصى فستة قروش.

وكان يوجد على تلال المقطم معمل يضم حوالى ٢٠٠ من العسكريين، ٤٠ من المدنيين وهم من مهرة الصناع يعدون لحساب الحكومة جميع صنوف الأسهم النارية والخراطيش والصواريخ والقذائف وما إليها [١].

الأسطول المصرى والصناعات البحرية[٢]

يرتبط انشاء الأسطول المصرى فى عهد محمد على، بالدوافع الاقتصادية والسياسية ، والتى ازدادت بمرور الزمن ، وأنها كانت فى نظره أمراً جوهريا لاغنى عنه إذا أراد ادخال الحضارة والعمارة إلى البلاد ، واستغلال مواردها ، وايجاد أسطول قوى يحقق أهدافه مع الباب العالى، ويدعم صلاته بالأمم المتحضرة ، ويسهل تصدير المنتجات المصرية التى كانت من مصادر ايراد الدولة، كما أن وجود أسطول قوى يساعد على حمايته من الباب العالى.

ولم يكن انشاء الأسطول القوى بالشىء اليسير؛ فقد كان أمامه الكثير من الصعاب مثل عدم وجود العمال الماهرين من رجال الصناعة، وعدم توافر المواد اللازمة لبناء السفن واصلاحها، هذا إلى جانب أن الاسكندرية وهى أكبر ثغور مصر لم يكن مدخلها يصلح للسفن الكبيرة، وحتى أن السفن الثقيلة (من نوع الغليون) كانت تضطر إلى انزال ما تحمله من المدافع ، حتى تستطيع الخروج من الميناء إلى عرض البحر. واستطاع محمد على ازالة بعض هذه العقبات بعزيمة وقوة صادقتين.

ومن المعروف أن البحرية المصرية مرت بثلاث مراحل وهى شراء السفن من البلدان الأوربية، ثم التوصية على صنعها فى الموانىء الأوربية لحسابه الخاص، ثم انشاؤها فى دار الصناعة التى شيدت بالاسكندرية [٣].

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٨٣ .

٢- لقد رجعنا فى هذا المجال إلى رسالة الماجستير الخاصة بالسيد/ محمود عبد العال وعنوانها «أسطول مصر الحربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وقد أفدنا منها فائدة كبرى فى هذا الفصل.

٣- جميل خانكى: تاريخ البحرية المصرية، ص٢٢٤ .

ولذلك نجد أنه بدأت محمد على باحياء البحرية المصرية، وخاصة فى البحرين الأحمر والمتوسط ، كما أن حاجته الملحة لوجود أسطول فى البحر الأحمر لم تلبث أن ظهرت واضحة عندما طلب إليه السلطان العثمانى -بعد توليته بسنتين على مصر، أى فى أواخر ديسمبر عام ١٨٠٧- أن يرسل حملة لمحاربة الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية ، ولكنه كان يعتذر للسلطان بحجة محاربة المماليك ، ولكن السلطان جدد طلبه مرة أخرى فى عامى ١٨٠٨، ١٨٠٩ [١]. ولما انتهى من محاربة المماليك أمره السلطان العثمانى ليجهز الحملة إلى الجزيرة العربية. ولم يجد محمد على العذر بعد ذلك ، وخاصة أن نجاحه فى مثل هذه الحملة سوف يوطد مركزه بعد فشل الحملات السابقة التى أرسلها السلطان العثمانى .

١- نشأة الأسطول فى البحر الأحمر :

استرشد محمد على بالفرنسيين ، بخصوص صنع المراكب الحربية فى ترسانة بولاق[٣]، وأرسل يستأذن السلطان فى بناء السفن الحربية فى الترسانة المذكورة[٤] كما أنه أرسل فى الوقت نفسه كشف بالأشياء المطلوبة لصناعة هذه السفن ، والتى لاتوجد إلا فى الدولة العثمانية [٥]، وعلى هذا انشأ محمد على بساحل بولاق دارا للصناعة وجمع لها أمهر الصناع والعمال وبخاصة من الاسكندرية وأصدر أوامره بهذا الخصوص لإرسالهم إلى ترسانة بولاق[٦]، وجمع الأخشاب لها. وكانت السفن تصنع على هيئة ألواح، وتحمل على ظهور الجمال إلى

١- المعية السنية رقم ١ وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى عام ١٢٢٣ هـ/ ١٨١٧م. صورة ماحرره إلى الدولة العلية من طرف محمد على.

٢- المعية السنية رقم ١ وثيقة رقم ٢٣ بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٢٢٤ هـ/ ١٨١٨م . السيد عثمان نائب السلطان إلى محمد على.

٣- دفتر ٤٢ معية تركى وثيقة رقم ٣٥٠٠ بتاريخ ١٩ شعبان عام ١٢٢٤هـ/ ١٨١٨ من الجناب العالى إلى محافظ دمياط.

٤- عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص١٠٩ .

٥- المعية السنية محفظة رقم ١ وثيقة رقم ٢٣ بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٢٢٤هـ/ ١٨١٨م . من محمد على إلى الباب العالى.

٦- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص١٠٢ .

السويس ثم تركب وتنزل إلى البحر ، واستخدم عددا كبيرا من الجمال ويلاحظ أن أعداد السفن المطلوبة لتجهيز الحملة إلى بلاد العرب هو عشرون مركبا، وكذلك ثلاث سفن حربية كبيرة، كما أمر باحضار الأخشاب لها من الوجهين البحرى والقبلى، ومن آسيا الصغرى ولاسيما اقليم كرمانيا [١].

وقد تم صنع الأخشاب اللازمة لإحدى وعشرين سفينة من السفن اللازم اعدادها بالسويس وارسلت إلى هناك ، وتتراوح أطوالها من ثمانية عشر ذراعا أو تسعة عشر ذراعا إلى احدى وثلاثين ذراعا[٢].

أما بخصوص السفن الحربية الثلاث، فإنه تم صنع سفينة بترسانة بولاق وأرسلت لتجمع فى السويس ، والثانية تم صنعها فى الاسكندرية، أما الثالثة فقد كان مطلوبا شراؤها من مالطة، ولكنه وجد صعوبة فى شراء هذه السفينة، لأنها كانت تتبع السفن الانجليزية الموجودة هناك وعرضت انجلترا أن تضع تحت تصرف محمد على احدى السفن الانجليزية ولكن السلطان العثمانى ومحمد على رفضا هذا العرض ، لأنه يتنافى مع مصلحة الدولة العثمانية[٣]، ولذلك اضطر إلى أن يكتفى بما لديه من سفن فى البحر الأحمر فى ميناء السويس [٤]، ومعنى هذا أن يستغنى عن السفينة الثالثة.

ولكن كان دائما ينقصه الكثير من المعدات اللازمة لبناء السفن[٥] ، وقد أرسل إلى الدولة العثمانية قائمة بالمعدات التى يحتاجها مثل الصوارى والأعمدة وغير ذلك[٦].

١- المعية السنية محفظة رقم١ وثيقة ٢٨ بتاريخ ٧ محرم عام ١٢٢٥ هـ / ١٨١٩م . من محمد على إلى الباب العالى.

٢- محفظة بحر برا رقم ١ وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٣ محرم عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٩م. رسالة من عبده سليمان الصدر الأعظم إلى محمد على والى مصر .

٣- محفظة بحر برا رقم١ وثيقة رقم ٢٣ بتاريخ ١٠ صفر عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م. رسالة من السيد عثمان نائب السلطان إلى محمد على والى مصر.

٤- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص١٣٢ .

٥- المعية السنية محفظة رقم١ وثيقة رقم ٤٨ بتاريخ ٥ شوال عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م رسالة من محمد على إلى الباب العالى.

٦- المعية السنية محفظة رقم ١ وثيقة ٢٨ بتاريخ ٧ محرم عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م . رسالة من محمد على إلى الباب العالى.

ولم يكتف محمد على بذلك ، بل أرسل مندوبه إلى رودوس لشراء اللوازم المطلوبة وأيضا نوع من البراميل المشدودة بنطاق من الحديد لكى يوضع فيها البارود اللازم للسفن المذكورة[١]، كما أنه أرسل كشفا آخر يحدد فيه المدافع والمهمات اللازمة للسفن التى أنشئت بالسويس[٢]، وقد حرص على تعيين مأمورين لتنظيم الأصول الكتابية، كما أنه كان يعين معاونين ذوى دراية ويباشرهم بنفسه يوميا[٣] .

وكان من نتيجة انشاء الأسطول فى البحر الأحمر أن تبين له مزايا الأساطيل البحرية، فعقد العزم على انشاء أسطول فى البحر المتوسط وأخذ يتحين الفرصة لانشاء هذا الأسطول .

البحرية المصرية فى البحر المتوسط :

من المؤكد أن تكوين البحرية المصرية بدأ فى تاريخ مصر الحديث فى عام ١٨١٠م [٤]؛ وكان الهدف الحقيقى لانشاء الأسطول فى البحر الأحمر هو الحماية فقط ، لأنها لم تعد الاعداد الكافى لكى تشتبك فى معارك بحرية لأنها كانت من الأنواع القديمة ، كما أنها لم تكن من الطراز المستعمل فى ذلك الوقت عند الدول البحرية الكبرى[٥]، وعلى هذا فقد كان هدفه الأساسى لانشاء أسطول بحرى فى البحر المتوسط هو الناحية الاقتصادية؛ إذ كان يسيطر على تجارة الصادر، وأدى ذلك إلى احتكاره للنقل النهرى داخل البلاد، كما استبعث محاولة الاستئثار بفوائد النقل البحرى جلها، إن لم يكن كلها، ولذلك نجد أنه فى عام ١٨١٠م اتفق مع الانجليزى على بيع الغلال لهم، وانشأ بيتا تجاريا فى مالطة، لكى تمر به تجارة الصادر وقد جنى أرباحا هائلة نتيجة للحصار القارى، ومع اقرار السلام فى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م إلا أن انتهاء الحروب النابليونية فتح أمامه ميادين أخرى لنشاطه التجارى فى مختلف الموانىء

١- المعية السنية رقم ١ وثيقة رقم ٥١ بتاريخ ٧ محرم عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م. صادر من محمد على إلى الباب العالى.

٢- المعية السنية محفظة رقم١ وثيقة رقم ٤٦ بتاريخ غرة رمضان عام ١٢٢٥هـ/ عام ١٨١٠م. صادر من محمد على إلى الباب العالى.

٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٤٥٦ .

٤- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٣، ص٤٠٠ .

٥- عمر طوسون ، صفحة من تاريخ مصر، الجيش المصرى البرى والبحرى، ص٣٣ .

الأوربية، وأدى ذلك إلى انشاء مراكز للتجارة المصرية فى تريستا ومرسيليا وليفورنه، وبناء على مشورة بوكتى (Bokty) قنصل السويد العام أن توسع فى نشاطه التجارى إلى البلدان الشمالية مثل استوكهلم وباريس ولندن وهمبرج وكلف بيت توسيزا Toossizze وأنسطاسى Anstazzy وغيرهما من البيوت التجارية الأجنبية أن يبيعوا له سفنا للنقل ، وخاصة فى بحر الأرخيل[١].

مرحلة شراء السفن :

وعلى هذا يمكن القول بأن أسطول محمد على بدأ فى البحر المتوسط بسفينتين أهداهما له السلطان محمود بعد حرب الوهابيين ثم أصبح فى عام ١٨١٢م يتألف من «أفريقية» التى بنيت بترسانة الاسكندرية القديمة، وكان الهدف من انشائها هو انضمامها إلى الحملة المجهزة لإرسالها إلى حملة الحجاز، وقد أشرف على بنائها محافظ الاسكندرية محمد أغا[٢]، ويتألف أيضا من «واشنطن» ، وكانت مركبا أمريكيا، وثمانى مراكب تجارية كبيرة، وأصبح عدده فى عام ١٨١٧م خمس عشرة مركبا تجاريا كبيرا بالإضافة إلى مركبين اشتراهما من النمسا [٣]، وقد كانت معظم هذه السفن من نوع مستعمل ومن طراز قديم جدا[٤]، وبعملية الشراء من الخارج وقع محمد على ضحية التجار والسماسرة ، وهذا يرجع إلى عدم وجود الخبرة السابقة فى البحرية، وكما يقول هو نفسه أنه لم تكن هناك أية بحرية أو نواة للبحرية فى العهد السابق له ... وأنه لم يكن فى استطاعته خلقها من رمال الأهرامات[٥].

١- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر- محمد على ، ص١٣٤ .

٢- المعية السنية محفظة رقم١ وثيقة رقم ٢٣-٢٥ بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٢٢٤هـ/ ١٨١٨م من السيد عثمان نائب السلطان إلى محمد على والى مصر) .

٣- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر- محمد على، ص١٣٤ .

٤- المعية السنية دفتر رقم ١١ رقم مسلسل ٣٣٥ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م من المعية السنية إلى الخواجه بوغوص .

5- G. Douin, Les fremier Fregates De M. Ali, P. 22 .

مرحلة بناء السفن فى الخارج :

وبدأ محمد على يشترى - بعد ذلك- من ترسانات أوربا ، ويبنى لحسابه السفن، وبدأ ببناء السفن فى فرنسا بعد الزيارة التى قامت بها بعض السفن الفرنسية لميناء الاسكندرية فى شهر ديسمبر عام ١٨٢١م، مثل جان دارك ، وكيرازييه ، وقد قام محمد على بزيارتهما وأعجب بهما ، وطلب من القنصل الفرنسى دروفتى Drovetti أن تبنى فى فرنسا له سفينتين من طراز جان دارك وكيرازييه ، ووافق القنصل الفرنسى، ولكن وزارة البحرية الفرنسية رفضت ، ذلك رغبة منها فى الوقوف على الحياد بين الدولة العثمانية والثوار اليونانيين- ولكن ضغط الأوساط التجارية جعل الملك العثمانية والثوار اليونانيين- ولكن ضغط الأوساط التجارية جعل الملك شارل العاشر يوعد ببناء السفنيتين ، وخاصة وأن هذا امتداد لنفوذها فى مصر[١]، وبعد أن تم بناء السفينتين طلب محمد على بناء سفينة أخرى وقد وضع لهذا الغرض تحت تصرف الجنرال ليفرون Livron - وكان من ضمن أعضاء بعثة عسكرية فرنسية برياسة الجنرال بوايبه - جميع الأموال اللازمة لذلك، ثم اتجه بعد ذلك إلى دور الصناعة الايطالية مثل ترسانة ليفورنة والبندقية لبناء سفن لحسابه الخاص هناك[٣]. وقد كانت من القوة والمتانة الأمر الذى أدى لترسانة ليفورنه إلى التوسع والتزود بالمعدات اللازمة لهذا الأمر[٤].

بالإضافة إلى ذلك بنى سفينتين بخاريتين فى انجلترا ، إحداهما فى ليفربول ، والأخرى فى لندن عام ١٨٣٥م[٥]، وبنى سفينة أخرى بميناء الجزائر بالغرب ، وقد أطلق عليها اسم «واسطة جهاد» وبنى سفينة أخرى فى ميناء جنوه ، وقد أطلق عليها اسم «جهاد بيكر» وبنى سفينة أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أطلق عليها اسم «بادىء جهاد»[٦] .

1- G. Douin, Une Mission millitaire Francais aupres de M. Ali , p. 81 .

٢- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر ، محمد على، ص١٣٦ .

3- G. Douin , Les Premieres Fregates de M. Ali , p. 65 .

4- G. Douin , Op. cit., p. 66 .

٥- المعية السنية دفتر ٢٠ ص١٥ بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ م. من المعية السنية إلى الخواجه بوغوص .

٦- اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ٢، ص ٢٥٣ .

وبعد بنائه هذه السفن فى موانىء أوربا بدأ باختياره لها القواد البحريين من سفن التجارة الأتراك والاسكندريين وأخذ ملاحييها من المتطوعين ، وأحضر لهم المعلمين من الفرنسيين والطليان لتعليمهم وتدريبهم ، وأنشأ على الشاطىء الشرقى من الميناء الغربى بالاسكندرية مصانع الحدادة والنجارة والجلفطة ، وغيرها ، وعهد بادارتها إلى شاكر أفندى المهندس ، والحاج عمر المصرى الخبير المشهور بعمارة السفن وانشائها : ثم أحضر إلى مصر الخبير المشهور بعمارة السفن ويدعى «بيسون» وعينه مراقبا على انشاء السفن التى أوصى على صناعتها فى أوربا مع الحاج أحمد أغا ، وعيّن لامارة الأساطيل صهره محرم بك محافظ الاسكندرية مع بقائه فى وظيفة المحافظ ، ولذلك فقد كان أول أمير وناظر للبحرية[١].

وأصبح عدد قطع الأسطول احدى وثلاثين قطعة بحرية ، ولكنه - بدخوله- معركة نفارين البحرية عام ١٨٢٧- تحطم الأسطول ولم يبق إلا القليل[٢] وقد صمم على بناء ترسانة على أحدث النظم، وبالفعل بدأ بانشاء ترسانة الاسكندرية.

مرحلة بناء السفن فى مصر (ترسانة الاسكندرية) :

لم يعتمد محمد على هذه المرة على شراء السفن من الموانىء الأجنبية بل أنه عقد العزم على بناء هذه السفن فى مصر، ذاتها وبامكانياتها واعتمد على ذلك على جودة مناخها ، والذى يساعد على حفظ الأخشاب سليمة من العطب مدة طويلة ، هذا فضلا عن وفرة الأيدى العاملة، ولذا قرر فى عام ١٨٢٧م أن يصنع ما يريده فى مصر، وكان الأمر يستلزم المهندسين البارعين ، والمعلمين الماهرين والمدرسين للاشراف على بناء السفن، وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية، ووفرة الأخشاب؛ فقد كان محمد على كعادته يعطى هذه المسائل من العناية الكافية حتى أنه ذلل العقبات التى اعترضت مشروعه ، وقد استعان بمهندس فرنسى يدعى (ســريـزى) (Cerisy) عرف عنه فنون البحرية، وخاصة فى بناء السفن والأحواض والترسانات [٣].

١- عمر طوسون ، صفحة من تاريخ مصر الجيش المصرى البحرى والبرى، ص٦٦-٦٧ .

2- G. Douin, Les Premieres Fregates de M. Ali , p. 86 .

٣- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٣، ص٤٠٥ .

وكان يعاونه الحاج عمر الذى كان قد عهد إليه بعملية الكشف على السفن المعروضة للبيع، والتى ترغب مصر فى شرائها من التجار الأجانب ، وكانت له خبرة عظيمة فى بناء السفن ، ومعرفة صلاحيتها ، أو عدم صلاحيتها ، وظهرت براعته ومهارته عند الكشف على إحدى السفن الواردة من ميناء ليفورنه، لمحاولة معرفة عدم سرعة السفينة، وعرف أن ذلك يرجع إلى خطأ فى التصميم فى مؤخرتها ، ووافقه على ذلك المهندسان اللذان توليا الكشف عليها بميناء رودوس أحدهما يونانى، والآخر من مهندسى ترسانة الآستانة[١] كما ظهرت براعته أيضا أثناء كشفه على سفينة أخرى، وأثبت عدم صلاحيتها حيث أنها كانت قديمة ، وأنها تم تعميرها حديثا وأنها من طراز قديم [٢]. كما كان يعاون سيريزى أيضا شاكر أفندى الذى كان لايعرف شيئا وفصل بعد ذلك [٣].

ويلاحظ أن عمق الميناء بميناء الاسكندرية غير كاف لوصول السفن التجارية إلى البر، ولذا أمر محمد على بجلب الكراكات من الدول الأوربية للعمل على تعميق الميناء تمهيدا لمشروعه . كما قام بشراء بعض الأماكن الجانبية لتوسيع رقعة الميناء ومن هذه الأماكن جزء من خط الصيادين وذلك فى عام ١٨٢٩م[٤].

وقد كان نتيجة لانشاء ترسانة الاسكندرية أن أدى ذلك إلى نهضة عمرانية واجتماعية ، ويكفى أن نعرف أن عدد سكانها عند قدوم الحملة الفرنسية كان يقدر بحوالى ثمانية آلاف، بلغ عددهم فى عام ١٨٣٠م مائة وثلاثين الفا[٥].

أما عن ورش الصناعة ، فقد كانت عبارة عن مظلات بسيطة من الخشب وأنها كانت تحتوى على مبنى صغير للجمارك ، أو قهوة عمومية ومحل ومسجد ومبنى للورشة ، وأرضية تستخدم لانشاء السفن، ومظلة من الخشب لآلات الحدادة، ومظلة أخرى لصناعة البراميل ، ورصيف قديم من الخشب للنزول من السفن وبعض المخازن الحكومية[٦].

١- المعية السنية دفتر رقم ١١ وثيقة رقم ٣١٢ بتاريخ ٩ جمادى الأولى عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢ من المعية السنية إلى الخواجه بوغوص.

٢- المصدر السابق وثيقة رقم ٣٣٣٥ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢ .

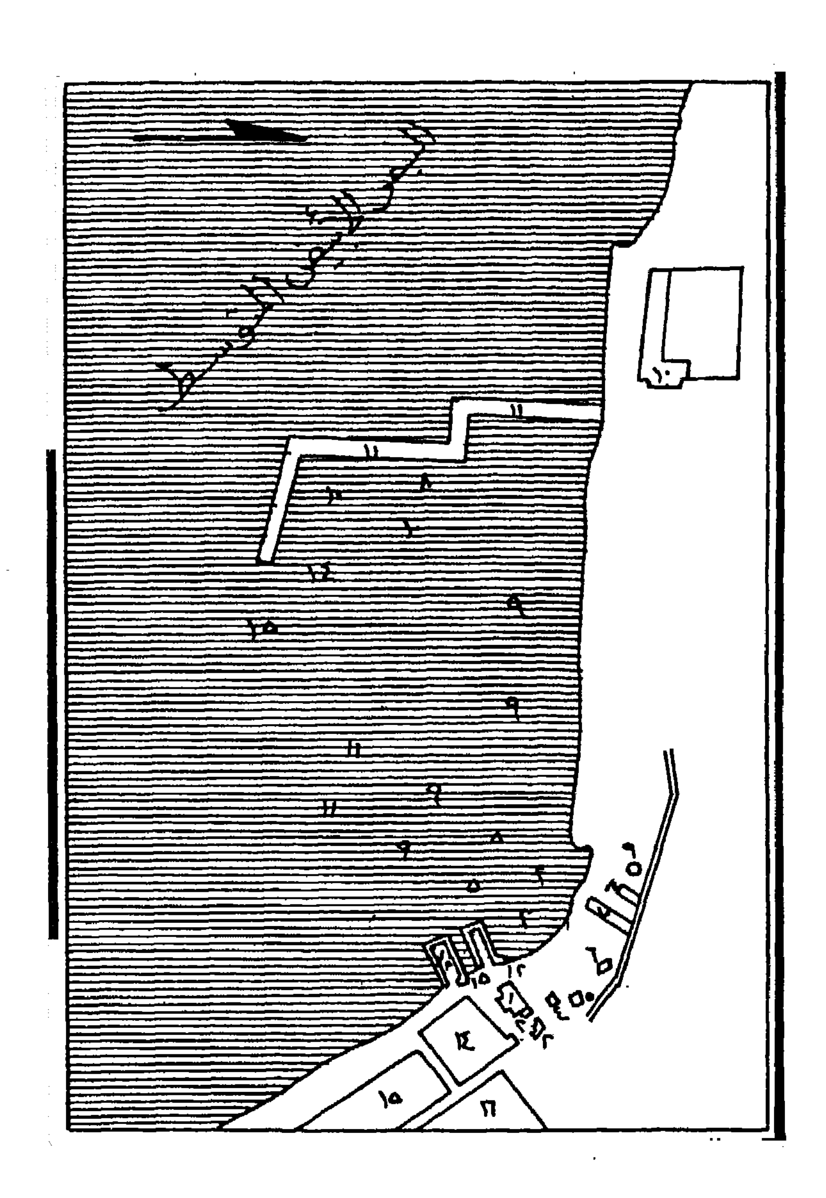
٣- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٣٥٤ .

٤- على مبارك: الخطط التوفيقية، جـ٢، ص٣٥٦ .

٥- المرجع السابق، جـ٧، ص٥٠ .

٦- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٢٥٧ .

ترتيب أقسام ترسانة الأسكندرية بحسب تصميم سنة ١٨٢٩



من كتاب لمحة عامة إلى مصر تأليف كلوت بك

بدأ سيريزى عند وصوله بدراسة مشروع انشاء ترسانة جديدة وعمل ليلا ونهارا لوضع الرسوم الخاصة بالترسانة الجديدة، وقد قدم لمحمد على تصميمين أحدهما لم يوافق عليه (مرفق الرسم) وكان يتكون من ستة عشر جزءا هى :

١- الجمرك ٢- قهوة عمومية ٣- دكان (محل) ٤- مسجد

٥- ورشة البناء ٦- أرضية مستعملة لانشاء السفن

٧- مظلة من الخشب لآلات الحدادة ٨- مظلة من الخشب لصناعة البراميل

٩- مسجد ١٠- مخازن ودكان للزجاج

١١- الرصيف القديم ١٢- رصيف من الخشب للنزول من السفن

١٣- مكاتب مستخدمى الجمارك ١٤- مخازن عمومية

١٥- مخازن خصوصية ١٦- جزء من مدينة الاسكندرية

ولكن محمد على لم يوافق على هذا المشروع، ووافق على المشروع الثانى (حسب المرفق) بتاريخ ٩ يونيو عام ١٨٢٩، وبدأ فى حفر الأساسات لمشروع الترسانة الجديدة. وقد استمرت عملية البناء والانشاءات فيها إلى عام ١٨٣١م والتى تتكون من إحدى وأربعين هى كالآتى:

١- مدخل الترسانة، وسيكون بعد انتهاء العمل فى غرة ٢٤ .

٢- قواعد مائلة ومبنية بالحجر لانشاء السفن عليها .

٣- قواعد مائلة ومبنية بالحجر لانشاء الفرقاطات والسفن الصغيرة .

٤- ورشة مد الزوارق وغرف قوالب السفن ونماذجها .

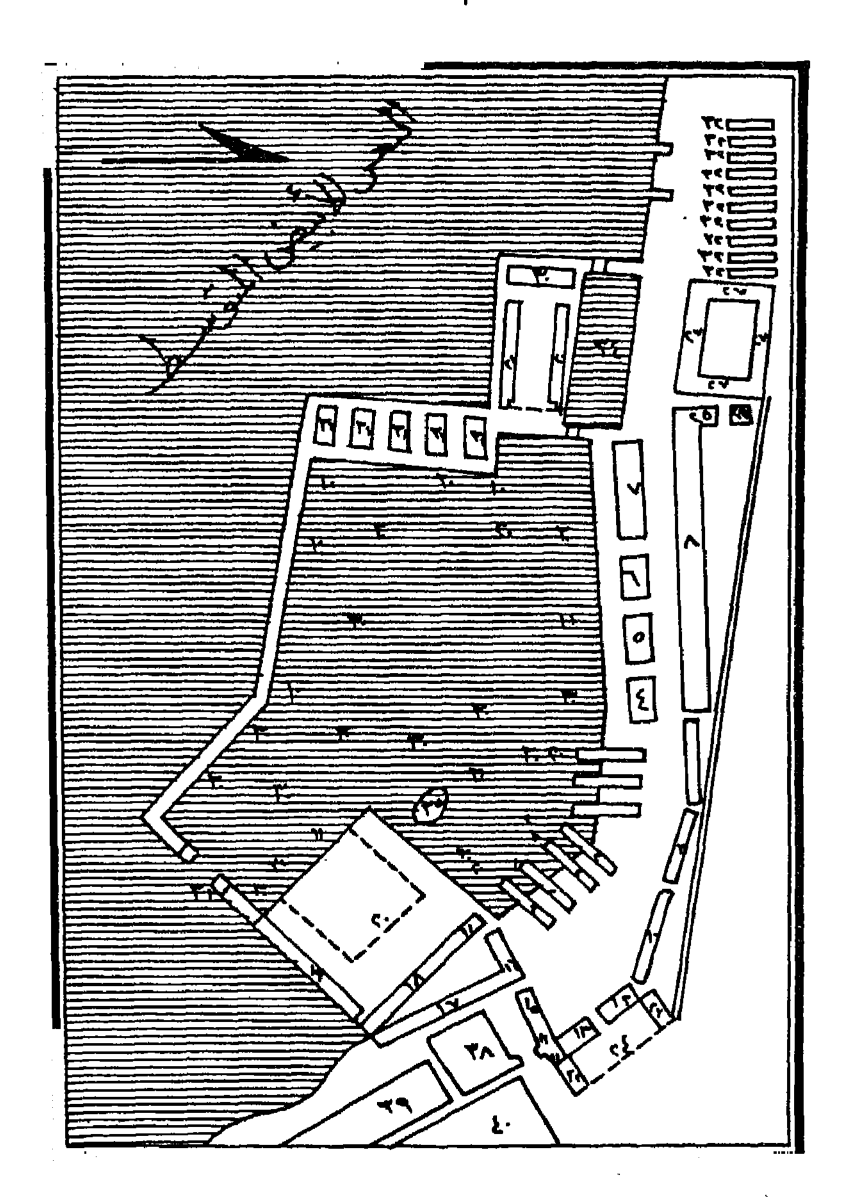
٥- ورشة الساريات والقلاع [1].

٦- ورش البكرات والخراطة.

١- دفتر ٣٩ معية تركى وثيقة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٢ ذى القعدة عام ١٢٢٤هـ/ ١٨١٨م من الجناب العالى إلى محافظ رشيد. وكانت تحت ادارة الأسطى فرانسجتو (فرانشيستو) المالطى وهو الذى وكل إليه أيضا الاشراف على تنظيم تلك الصناعة بمدينة رشيد .

تصميم ترسانة الأسكندرية

قدمه المسى ليفربول دوسريزى يوم ٩ يونية ١٨٢٩ ووافق عليه سمو الوالى



من كتاب لمحة عامة إلى مصر تأليف أ.ب . كلوت بك

٧- مكان أدوات السفن وأطقمها.

٨- محل ابرام الحبال وبالدور الأول مكاتب الادارة ومدارس مختلفة.

٩- ورشة البراميل ودقات السفن وآلات رفع وجذب الأثقال .

١٠- ورشة الآلات البحرية والمعادن والصفيح والرصاص والنجارة.

١١- المخزن العمومى.

١٢- الادارة الهندسية .

١٣- ادارة الميناء .

١٤- ورشة الحدادة الكبرى.

١٥- معمل المزاليج والبرادة.

١٦- المسبك .

١٧- ورشة حدادة الأحواض .

١٨- ورشة اشتغال ترميم السفن فى الأحواض .

١٩- ورشة نجارة العمارات والثقب والجلفاطة.

٢٠- موضعا للحوض .

٢١- مكانة اذابة الزفت والقطران .

٢٢- ليمان .

٢٣- ثكنة.

٢٤- صحن المدخل الأصلى.

٢٥- آلات ابرام الحبال[١].

١- دفتر ٣٩ معية تركى وثيقة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٦ شوال عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م. من الجناب العالى إلى الخواجه بوفوص.

وكانت آلات ابرام الحبال تحت اشراف الجنرال ليدون الفرنسى .

٢٦- المخازن .

٢٧- مساكن المديرين والضباط وموظفى الترسانة.

٢٨- ورش المعادن للمدفعية.

٢٩- ورش الخشب للمدفعية.

٣٠- مخزن إدارة المدفعية.

٣١- مخازن خاصة بالسفن التى لاتنزع سلاحها.

٣٢- مستودعات لأخشاب السفن.

٣٣- آلات وسطوح مائلة لسحب الأخشاب.

٣٤- ترسانة الزوارق .

٣٥- مكان ترميم الفائض من السفن.

٣٦- حراس الميناء .

٣٧- فرقة الحراس .

٣٨- مخزن الحكومة ومطبعتا الحجر والحروف والمكاتب .

٣٩- جزء من المدينة يسكنه بعض المستخدمين .

٤٠- جزء من المدينة .

٤١- الرصيف المحيط.

وفضلا عن تلك الأقسام ، توجد ورشة للحدادة ومسبك صغير للنحاس(١) بالإضافة إلى مصانع لأشغال الحديد فى رشيد والقاهرة تحت اشراف مهندسين انجليز(٢)، كما أنه توجد أيضا فى الترسانة ورشة للخراطه ، ويوجد فيها قليل من البرادين والنحاسين، كما توجد بها ورشة ممتازة تصنع فيها ساريات السفن، وورشة للنجارة ، وأخرى لصنع القلاع، ومستودعات لما

١- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص٤٨٦ .

٢- دفتر رقم ٧٦ معية تركى ، ص٧ بتاريخ٥ ذى الحجة عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م من المعية السنية إلى مطوش باشا .

يستخدم فى الأقسام المتعددة من مختلف الأدوات كما أن هناك مصنعا للحبال ، وتصنع فى الدار ملابس البحارة كذلك، أما الأحذية والطرابيش فتقوم بصنعها مصانع أخرى كما عرفنا سابقا.

أما الأخشاب اللازمة لصناعة السفن، فقد كان محمد على يدرك ضرورة توفير الأخشاب فى الوقت المناسب ، وبالتالى يعمل على توفير نفقات الشحن على السفن الأجنبية، كما أنه حصل على إذن من حكومة الآستانة بقطع الأخشاب من الأناضول[١] ، بذلك إلى طائفة من العمال والصناع برئاسة كل من الحاج حسن بك كبير تجارى الترسانة والسيد أحمد أحد عمالها[٢].

وكانت الأخشاب التى ترد من جهات انطاكية من النوع العريض الذى يصلح لانشاء المراكب الكبيرة ، ولذا نجد زن هذه الأخشاب استخدمت أيضا فى انشاء السفن التجارية من نوع القرويت[٣].

كما أنه كان لايعتمد على مصدر واحد للأخشاب ، فقد استولى على مواطن الخشب فى سوريا وكليكيا ، وهى من أهم العوامل التى عجلت بوقوع الحرب الشامية الأولى، بالإضافة إلى أنه اتجه إلى ليفورنه وانجلترا وفرنسا[٤] كما أنه كان يرسل العمال للاشراف على قطع الأخشاب، بالإضافة إلى ذلك كان يعين فى تلك الجهات وكلاء ويعطيهم المال اللازم تحت تصرفهم لقطع الأخشاب المطلوبة واعدادها للشحن[٥].

ولكن بالرغم من هذا الاهتمام والعناية باختيار أنواع الأخشاب ، فإن الأخشاب التى ترد من بلاد الأناضول والكرمان ، وبلاد ايطاليا كلها من الأنواع الجيدة ولكنه غير مستوف

١- دفتر معيه تركى ٣٩ وثيقة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٢ شوال عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م . من الباب العالى إلى الخواجه بوغوص .

٢- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٣، ص٤٠٩ .

٣- دفتر رقم ٢٦ معية تركى وثيقة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م . أمر كريم إلى مطوش بك .

٤- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص١٤١ .

٥- دفتر ٤١ معية تركى مسلسل ١١٢ (بتاريخ أول رمضان ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م . من الباب العالى إلى« مصطفى ناظر الأخشاب .

للشروط المطلوبه ، فقد كانت السفن التى تصنع منه سرعان ما يصيبها العطب وتصبح فى حاجة إلى الاصلاح والترميم[١].

العقبات التى واجهت المشروع:

لم يكن الطريق سهلا هينا فى سبيل انشاء ترسانة بحرية؛ سواء كان ذلك بالنسبة لمحمد على أم سريزى؛ فقد واجهتهم الكثير من المشاكل والعقبات؛ وأدى ذلك إلى تعطل العمل عدة مرات فى الترسانة وذلك بسبب الظروف الصحية : فقد انتشر الطاعون عام ١٨٣٥م وأدى إلى كثرة عدد الوفيات فى الترسانة مما ترتب عليه تعطيل العمل عدة مرات [٢]. بالاضافة إلى ذلك كان التجار والسماسرة الأوربيين يذيعون عن سيريزى الأحاديث المفتراه، مالاحصر له ونصه بما يروق لهم اختراعه من التهم الشائنة ضده [٣]؛ ولم ينظر محمد على إلى هذه الوشايات[٤] كما انتهز الأتراك الفرصة ووضعوا العراقيل أمام سيريزى ، ودبرت ضده المؤامرات ، كما أدى استقدام العمال الأوربيين لتعليم العمال المصريين إلى ازعاج البيوت التجارية الأجنبية، التى كانت قبل ذلك تقوم بعملية شراء السفن، واتصلوا بالعمال الأوربيين وحرضوهم على الثورة ضده، وقامت فعلا بعض الثورات ضده فى بعض الورش ، بل تحاول أكثر من ذلك إلى اتلاف احدى السفن قبل نزولها إلى البحر وذلك بقطع أحبالها [٥]، ولكنه قابل دسائسهم بجنان ثابت وارادة قوية، فكان يعالج ذلك بحكمة ، واهتم بمنع السرقات التى كانت تحدث وحسم ما يقع من الشقاق بين العمال المصريين والأوربيين ومعاقبة المقصرين فى أعمالهم ، وكان يتحمل المشاق فى سبيل تعليم العمال المصريين حتى إذا علم أنهم حذقوا الصنعة استغنى عن الأوربيين، وساعده على ذلك امتثالهم وانكبابهم على العمل[٦].

١- اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢، ص٤٦ .

٢- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص١٤٣ .

٣- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود ، جـ٢، ص٣٦٤ .

٤- عبد الرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٣، ص٤١١ .

٥- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود جـ٢، ص٣٦٤ .

٦- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود ، جـ٢، ص٣٦٤ .

ولم يكتف التجار الأوربيين بذلك، بل أنهم حاولوا -بشتى الطرق- صرف محمد على عن مشروعه لبناء السفن بالاسكندرية ، وذلك خوفا على مصالحهم من الضياع ، ولكنه لم يلتفت إليهم، بل إنه أنشأ مجلسا خاصا لشراء لوازم السفن، وجعل رئاسته إلى سيريزى[١].

كما أن دسائس التجار الأوربيين لم تنته إلى هذا الحد بل إنهم كانوا يوردون بعض الأصناف التى تدخل فى صناعة السفن مثل الأخشاب والحديد والنحاس ، أما أن تورد غالية الثمن أو رديئة الصنف[٢].

ويلاحظ أن طلبات سيريزى كلها كانت تجاب بدون رقيب، ولذلك كان محمد على يراجع طلباته التى يريدها لصنع السفن سرا مع ناظر البحرية وبيسون بك[٣] ، وبعد مراجعتها يصدر أوامره لتجاب له بسرعة فائقة[٤].

وإزاء هذه العقبات والعراقيل والمعوقات طلب سيريزى بك من بوغوص بك أن يرفع استقالته إلى محمد على، ولكنه كان يقدر أمانته، وعهد إليه بأعمال أخرى، ومع ذلك أصر على الاستقالة ، وأضطر محمد على لقبولها فى ٢ فبراير عام ١٨٣٥م[٥]، وعهد إلى المسيو هنرى وكان فى عمله ماهرا ولكن لم يكن يصلح لادارة قسم بأكمله ، وقد عاد إلى فرنسا فى أوائل عام ١٨٣٧م، وخلفه محمد أفندى وهو تركى وتعلم الهندسة وبناء السفن فى احدى دور الصناعة الحكومية بانجلترا ، ولكن لم يعط له الفرصة لاظهار مواهبه ثم عهد إلى لطيف بك. وبرغم من أنه لم يكن لديه الخبرة فى بناء السفن إلا أنه استطاع أن ينظم الترسانة[٦].

١- اسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ٢، ص٤٦ .

٢- جميل خانكى: تاريخ البحرية المصرية، ص٢٦٦ .

٣- دفتر ٤٥ معية تركى ص٦٣ بتاريخ ١٧ رجب عام ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤م. أمر صادر من المعية السنية إلى مطوش باشا .

٤- دفتر ٤٥ معية تركى ص٦٤ بتاريخ ٢٤ رجب عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. أمر صادر من المعية إلى مطوش باشا.

٥- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على ، ص١٤٣ .

٦- المرجع السابق : ص٤٨٧ .

ولم يكتف محمد على بانشاء ترسانات داخل القطر المصرى بل إنه شيد بالسودان ترسانة كبيرة بالخرطوم تشمل مسبكا للحديد ومعملا للنجارة وبنيت فيها السفن النيليه التى أخذت تنقل التجارة والمتاجر على النيل[١] وكان يتابع بنفسه انشاء هذه المراكب والجهات التى تصل إليها[٢].

الأحواض الجافة :

على أن محمد على لم يفته أن يعنى بانشاء الأحواض اللازمة لترميم السفن واصلاحها بالاسكندرية ، وكان سيريزى قد قدم إليه قبل سفره مشروعا بانشاء حوضين ولكن هذه الأعمال كانت فى حاجة إلى المهندسين البارعين ، وقد أصدر محمد على أوامره إلى مطوش باشا ناظر البحرية بجمع مهندسى الترسانة للمعاونة فى العمل واتخاذ أقرب الطرق لاتمام العمل فى أقصر مدة ممكنة[٣]، كما أصدر أوامره إلى شاكر أفندى بالشروع فى العمل ولكنه فصل من الخدمة،[٤] ولكن أرسل محمد على «هنرى» إلى طولون لبحث النظام المتبع فى الموانىء الفرنسية، وأعطته الحكومة الفرنسية التسهيلات اللازمة ، وأوفدت إليه موجيل عام ١٨٣٨م، وبدأ العمل فى بناء الحوض إلا أن العمل قد توقف بسبب الحرب السورية الثانية، ولم يتم بناء الحوض إلا فى عام ١٨٤٤م واشترك فى بنائه المهندسان المصريان محمد مظهر ومصطفى بهجت[٥].

وفى أثناء بناء الحوض ظهر أن عدد العمال المخصصين لهذا العمل غير كاف لاتمامه بالسرعة التى يرغب فيها محمد على، ولذلك أصدر أوامره بتشغيل أفراد الغليون رقم ٥ فى عملية انشاء هذا الحوض ، وأوصى بترتيب أفراد الغليونات الأخرى لاتمام هذا العمل[٦].

١- جميل خانكى : تاريخ البحرية المصرية، ص٢٥٧ .

٢- محفظة رقم ٤ معية تركى ورقة ١٢٠ بتاريخ ١٥ شوال عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. أمر من المعية إلى مطوش باشا .

٣- دفتر ٧٦ معية تركى ص١٠ بتاريخ ٢٤ ذى الحجة عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م أمر من المعية إلى مطوش باشا .

٤- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ، ص٤٨٨ .

٥- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٣٨٠ .

٦- دفتر ٧٦ معية تركى ، ص١٠ ، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. أمر من المعية إلى مطوش باشا .

وكان محمد على يهتم أشد الاهتمام بعدم حدوث أى تعطيل فى بناء الحوض المذكور، وأن يراعى أن يكون متين البناء وأصدر أوامره إلى ناظر المبانى بهذا الخصوص[١].

وقد صار العمل على انشاء هذا الحوض بهمة وعزيمة صادقتين، واستحضرت الأخشاب والمواد اللازمة له، وكذلك الآلات البخارية التى استعان بها لتفريغ الماء من الحوض ، وركبت فى المكان المعد لها وقامت الكراكات بحفر القاع كما وضعت الأوتاد بواسطة الآلات وقد تم انجاز هذا العمل بسرعة رغم صعوبته البالغة[٢].

عمال الترسانة وأجورهم :

أما عن العمال المصريين وأجورهم فى الترسانة، فإن محمد على عندما بدأ العمل فى الترسانة ، كان عدد العمال والصناع بها غير كاف لهذه المهمة العاجلة ، ولذلك فقد أصدر أوامره، بجمع العديد من العمال والصناع من سائر المدن والسواحل المصرية[٣]، وكان يطلب أيضا تخصصات معينة مثال ذلك عندما طلب من محافظ دمياط ستة وسبعين عاملا فى (قلفطة السفن) العثمانية والمصرية التى كانت تطارد القرصان فى البحر المتوسط[٤]، كما أنه كان أحيانا يطلب العمال بالاسم ؛ نظرا لما تخصصوا به فى فن وخبرة ومهارة معينة، ولذلك فقد كان يصدر أوامره إلى محافظ دمياط بارسال الحاج على غنيم الاسكندرانى وسالم بن درويش وهما من العمال الممتازين فى أعمال القلفطة بالاضافة إلى أنه كان ينبه بضرورة حضور العمال ومعهم آلاتهم للعمل[٥]، بالاضافة إلى ذلك فقد طلب مائة عامل من مصر القديمة،

١- دفتر ٧٦ معية تركى ص٧ بتاريخ ٩ ذى الحجة عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. أمر من المعية السنية إلى مطوش باشا.

٢- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٣٨٠-٣٨٣ .

٣- المعية السنية دفتر ٧ تحت رقم ٢٤٤ بتاريخ ٢٩ رمضان عام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠م من محمد على إلى الصدر الأعظم بالاستانة ، من محمد على إلى الأفندى قبوكتخدا بالاستانة.

٤- المعية السنية دفتر رقم ٩ وثيقة ٥٠٥ بتاريخ ٦ شعبان عام ١٢٣٧هـ/ ١٨٢١م من الجناب العالى إلى محافظ دمياط.

٥- المعية السنية دفتر ١١ وثيقة رقم ٢٨٧ بتاريخ ٣ جمادى الأول عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢ م . مكتبة محررة إلى محافظ دمياط.

وبولاق من عمال القلفاط، وذلك لسد الشقوق بالسفن ، وطلب أيضا أربعين فردا من النجارين على أن يكون من بينهم مسعود الجعراني ، وحميده زلطه، ومحمد الطحان، ودرويش الطحان وكانوا مشهورين بفن النجاره، وخبرتهم الطويله في هذا العمل، وطلب سرعة ارسالهم إلى الاسكندرية[١].

وكان يستغل الحبال القديمة في أعمال القلفطة، وذلك بتفكيك فتلها وتحليلها وارجاعها إلى أصلها [٢]، ولم يأل جهدا في تنشيط العمل وتشجيع العمال، فكان كثيرا ما يحضر بنفسه إلى دار الصناعة، ويستحث العمال على العمل ، ويعطيهم المثل في الجد والمثابرة ، كما أنه نظم الورش اللازمة للتعليم ، وانشأ المدارس الصناعية والحربية ، وجمع لها التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة والعشرين، وكانوا أصحاء الجسم، ويعرفون القراءة والكتابة[٣]، وكانوا يتعلمون في هذه المدارس فن بناء السفن والعلوم المتصلة به، كما أنه أشرفوا على بناء السفن الحربية في عام ١٨٣٣م تحت اشراف سيريزى [٤]. ومنهم من تعلم الخدمة في الأسطول ومنهم من كان يعد للوظائف الادارية [٥]، وأرسل البعثات إلى انجلترا لتعلم فن تجارة بناء السفن[٦] وأرسل العديد من البعثات إلى ايطاليا وفرنسا ، لتعلم فنون بناء السفن والفنون البحرية، ولم يكتف بذلك، بل انشأ مدارس على ظهر بعض السفن يتعلمون فيها الصناعة وبعد ذلك يعينهم في مصانع الحكومة[٧].

١- المعية السنية دفتر ١١ وثيقة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٧ جمادى الأولى عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢ . مكاتبة محررة إلى الاغا ناظر السفن.

٢- المعية السنية دفتر رقم ٢٦ وثيقة رقم ٦٤ بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ .

من الديوان الخديوى إلى وكيل ناظر الترسانات مصطفى أفندى.

٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٢٤٨ .

4- J. Augustus , Egypt and M. Ali, vol. 2 ., p. 405 .

5- Herman Muskau, Puckler , Egypt and M. Ali, pp. 54-55 .

٦- اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢، ص٢٥٦ .

٧- دفتر ٢٢ مدارس عربى بن رقم ٩٩٧ الوثيقة رقم ٨٢ بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ صادر من ديوان المدارس .

كما اتجه إلى ارسال عدد من الفلاحين المصريين للتدريب على انشاء السفن فى الخارج [١]، ولكن يبدو أن هذا الاجراء لم ينفذ لأنه استعاض عنه بتعليم الجنود البحريين صناعة النجارة ، واستخدامهم فى انشاء القوارب والمراكب وأعمال النجارة الأخرى[٢].

وقد خصص لهذا الغرض ألف جندى من جنود البحرية، وأرسل منهم مائتين للعمل بالنجاره بترسانة بولاق، ومائة آخرين إلى ترسانة دمياط وستين إلى ترسانة رشيد ، وأرسل الباقى إلى ترسانة الاسكندرية ليتعلموا فيها تلك الصناعة[٣].

ويلاحظ أن الحاج عمر هو الذى كان يشرف على المناصب الرسمية فى تلك الفترة وكان مصطفى مطوش ناظرا للسفن بالاسكندرية بصفة عامة وبلال أغا ناظرا للسفن الصغيرة[٤].

وقد تفوق العمال المصريون بطريقة أدهشت الخبراء الأجانب الذين زاروا الترسانة فى ذلك الوقت، وشهدوا لهم بكفاءتهم ومهارتهم وحسن استعدادهم وقد قال عنهم كلوت بك[٥].

«إن العمال المصريين هم الذين ينجزون أعمال انشاء السفن وقد أظهروا فيها من الأهلية والدرايه ما يوجب الدهش، وكان يشتغل منهم بالترسانة من ستة آلاف إلى ثمانية آلاف عامل، أما العمال الأتراك فلم يبد منهم ما يستوجب ارتياح المسيو سيريزى ورضاه عنهم لأنهم كانوا من الازدهاء بنفوسهم والنزوع إلى العصيان والتمرد بما يحول دون صلاحهم لاجادة ما يناط بهم من الأعمال فكانوا على هكذا الوجه نقيض من المصريين الذين كانوا يدركون - بسهولة- سر الصنعة ، مما كان ينجز أمامهم من الأعمال ويتفهمون دقائقها، بما عهد فيهم من

١- دفتر رقم ٢٦ معية تركى وثيقة رقم ٣٦ بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ أمر كريم إلى مطوش باشا.

٢- دفتر رقم ٢٦ معية تركى وثيقة رقم ٤٠ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ أمر كريم إلى مطوش باشا .

٣- دفتر رقم ٢١ معية تركى وثيقة ٦٨٤ بتاريخ ٢ رجب عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م. من الجناب العالى إلى مطوش باشا ناظر السفن.

٤- دفتر رقم ٢١ معية تركى وثيقة رقم ٧٢٠ بتاريخ ١٦ رجب عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م . من الجناب العالى إلى أغا ناظر الجروم ومطوش أغا ناظر السفن .

٥- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود، جـ٢ ، ص٣٧٨-٣٧٩ .

الذكاء ودماثة الأخلاق والامتثال للرؤساء، هذا فضلا عن أنهم فطروا فى فهم ما يعجز عليهم، فهمه على تحكيم النظر أكثر منه على الذكاء والعقل حتى أن الرسم البسيط يرشدهم إلى فهم حقائق الأشياء بمجرد النظر إليه قبل امعان الفكر والروية فيه، إلا أن المصرى مع هذا سريع النسيان لما يتعلمه فضلا عن أنه إذا بلغ من التعلم درجة ما لايرغب فى تجاوزها إلى ما بعدها وهذا النقص يحول بلاريب دون سعيه إلى الكمال».

«وهم أميل إلى مزاولة الصناعات التى أساسها تقليد الأشكال والنماذج الثابتة ، ومن ثم تراهم يجيدون صناعة البكر وقماش الأشرعة والحبال والبراميل والنجارة الدقيقة، ويحسنون ثقب الثقوب وقلفطة المراكب ، وإنما لايمكن الاعتماد عليهم فيها إذا مست الحاجة إلى تغيير الأحجام، واستنباط أشكال تخالف ما عهدوه عليه من المثل ، كما يتفق أحيانا فى مصانع الآلات والحدادة والسبك مالم يراقبهم أثناء أدائهم إياها الرؤساء الأوربيون، فإنهم فى هذه الحالة يقومون بما هو مطلوب منهم على خير ما يرام».

«وترسانة الاسكندرية - التى يصنع فيها كل شىء بأيدى المصريين تناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا- دليل ناطق على مبلغ ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين، ويقينى أن عامة الشعب فى أوربا لايستطيعون أن يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون مثل الوقت القصير الذى يقومون بها فيه».

أما الماريشال مارمون فقد قال عن كفاءة العمال المصريين :

«قد رأيت المصانع التى تصنع فيها الآلات الخاصة بالملاحة مثل البوصلة وآلات قياس المسافات وغيرها ، وشاهدت الصناع الذين يصنعونها بدقة عجيبة وهم لم يقضوا فى تعلمهم غير عامين، فكان عجبى من ذلك عظيما ، لأن العامل الأوربى من أى جنسيه كان لايمكن أن يصل إلى هذه الدرجة المدهشة خصوصا إذا أخذ من الفلاحين كما هو الحال مع هؤلاء العمال المصريين»[١].

ثم يضيف قائلا:

«وجدت عمالا ماهرين فى الصناعات الخاصة بالأعمال البحرية ، وكلهم مصريون ، وكان كل ما وقع عليه نظرى إلى هذه النتائج العظيمة وقد تمت بهذه السرعة الفائقة فى بلد ليس فيه

١- عمر طوسون : صفحة من تاريخ مصر «الجيش المصرى البحرى والبرى» ص٧٩ .

خشب ولاحديد، ولانحاس ، ولاصناع، ولا ملاحون ، ولاضباط بحريون، ولا أى مادة من المواد التى يمكن منها إعداد أسطول ، سلمت معى بأن التاريخ لم يذكر حادثة غريبة مثل هذه فى أى عصر من العصور».

وقال بورنج عن مهارة العمال المصريين[1]:

«على الرغم من أن العمال الوطنيين لايمكن الموازنة بينهم وبين زملائهم الأوربيين، إلا أننا إذا راعينا المدى الذى بلغوه من حيث التربية والتعليم ادركنا أنهم يأتون بالعجائب ، وبخاصة من يشتغلون منهم ببناء السفن، فهؤلاء أقرب إلى العمال الأوربيين ممن يعملون فى نواحى الصناعة الأخرى».

أما عن أجور العمال فى ترسانة الاسكندرية ، فالنجارون من الجنود ٢٠٠ أجرة كل منهم ٥قروش فى اليوم، بما فى ذلك الغذاء والكساء.

وصغار النجارين من الجنود ٣٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم، بما فى ذلك الغذاء والكساء .

وصغار النجارين من الأوربيين أجرة كل منهم ١٥ قرشا فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

وصغار النجارين من الأوربيين «البدنجية» لثقب الأخشاب من العسكريين ٣٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

القلافطية ٤٥٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما ذلك الغذاء والكساء.

صانعوا الحبال ٢٠٠ أجرة كل منهم ٥قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

الحدادون ٢٥٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

البرادون ٦٥ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

الخراطون وصانعو النظارات وصانعو الادوات البحرية والسمكرية وصانعو المراجل ١٠٠، أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

النحاسون ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

١- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص٤٨٠ .

صانعو القلاع ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساد.

صانعوا البكرات لرفع الأثقال ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء.

عمال مهمات السفن الحربية ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم.

الخياطون ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم.

صانعوا الأحذية ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم.

النقاشون والسباكون ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم.

صانعوا البراميل ١٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم.

النشارون ١٥٠ أجرة كل منهم ٥ قروش فى اليوم .

حراس وسقاءون لآلات اطفاء الحريق ١٠٠ أجرة كل منهم ٤ قروش فى اليوم.

الحمالون ٢٨٠ أجرة كل منهم ٣ قروش فى اليوم.

سجناء الليمان «ليمناجيه» يستخدمون فى مختلف الأعمال ٢٠٠ ، أجرة كل منهم ٤ قروش فى اليوم.

طهاة للعمال ٥٠ أجرة كل منهم٥ قروش فى اليوم .

الكتبة الأقباط ٥٠٠ أجرة كل منهم ٦٠٠ قرش فى الشهر .

المتعبدون وما إليهم ١٠٠ أجرة كل منهم ٥٠ قرشا فى الشهر.

عمال الكراكات بما فيهم الموظفون ٥٠ أجرة كل منهم ٤ قروش فى اليوم.

الموظفون المحالون إلى المعاش وغير اللائقين بالخدمة ٢٠ أجرة كل منهم ٤٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية .

طبيب ١ أجرة ١٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية

جراحون من (أبناد العرب) ٤ أجرة كل منهم ٥٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية .

معلمون أوربيون ٤ أجرة كل منهم ٥٠٠٠ فرنك فى العام عدا الجراية.

معلمون أوربيون من الردجة الثانية ٤ أجرة كل منهم ٣٠٠٠ فرنك فى العام عدا الجراية.

بسبك ١ أجرة ٩٠٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية.

قائمقام ١ أجرة ٣٥٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية

بكباش ٢ أجرة كل منهما ٢٥٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية.

صاغ قول أغاسى ٣ أجرة كل منهم ١٥٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية.

صاغ قول أغاسى ٨ أجرة منهم ١٢٥٠ قرش فى الشهر عدا الجراية.

يوزباشى ٢ أجرة كل منهما ٦٠٠ قرش فى الشهر عدا الجراية.

أما عن عدد العمال بالترسانة ، فقد قدرها كلوت بك بعدد يتراوح ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف [١]، ويتفق معه فى هذا العدد اسماعيل سرهنك واتفق على أن ١٦٠٠ عامل منهم يشتغلون بصناعة انشاء السفن [٢]، أما بورنج فيقدر عددهم بحوالى ٥٥٠٠ عامل، ومائة من الكتبه بينهم ثلاثون من المسيحيين والأقباط[٣].

هذه هى ترسانة الاسكندرية وغيرها من الترسانات التى أنشأها محمد على وأنشأ الكثير من الصناعات الحربية والبحرية لأجل انشاء جيش وأسطول قويين ولكن عندما انتهت أزمة الحكم السياسية الكبرى، وفقد محمد على ممتلكاته فى بلاد العرب والشام وكريت، كان من المنتظر أن تقل عنايته بالبحرية وبرغم من أنه تنازل عن بسط سيطرته على البحر الأحمر، بل أنه ظل معتنيا بأسطوله بل لقد كان يريد زيادة ما لديه من سفن تجاريه فى ذلك البحر كما كان واضحا على الرغم من قيود الفرمانات . وعمل على العناية بأسطوله ، ودار الصناعة بالاسكندرية ، ولكن الأزمة المالية التى كانت تعانى منها البلاد فى تلك الفترة اضطرته إلى أن يحدد نشاطه البحرى واستمر العمل بها وكان قواد الأسطول فى ذلك الوقت موظفين فى دار الصناعة مدة اقامة الأسطول [٤].

وكان رجال الأسطول يتدربون للعمل فى الأعمال المختلفة ، واستمرت عملية انشاء السفن قائمة، وإن كانت قد تحولت من الاتجاه الحربى إلى الاتجاه التجارى ، ولذلك فقد أصدر أوامره إلى ديوان البحرية للسماح للمهندس «مرجيل» بشتغيل بعض الآلات اللازمة لمشروع القناطر

١- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود ، جـ٢، ص٣٧٨ .

٢- اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢، ص٢٤٢ .

٣- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة محمد على، ص٤٨٠ .

٤- المرجع السابق، ص٤٨١ .

الخيرية بالاسكندرية[١] وأنشأ الكثير من السفن البخارية لحمل البريد والركاب بين مصر والآستانة. وانشأ مخازن لحفظ أمتعة الركاب، وأصدر أوامره بذلك إلى مدير البحرية[٢]. وانشأ شركة لهذا الغرض.

وقد استمر العمل بهذه الشركة، إلا أنه فى عهد سعيد باشا انشأت شركة أخرى على أنقاضها ، وسميت بالشركة المجيدية، وقد قامت دار للصناعة فى عهد ابراهيم باشا القصيره بناء ٢٥٠ شلدية تحمل كل منها مدفعين لحفظ البوغازات والاشابتم[٣]، ولكن العمل تعطل فيها فى عصر عباس باشا ، وأهملت الشئون البحرية وانحطت إلى درجة كبيرة إلى أن حدثت حرب القرم عام ١٨٥٣م قد عادت دار الصناعة إلى النشاط مرة أخرى وجمع لهذا العمال والصناع للقيام باعداد السفن التى سترسل لنجدة الدولة العثمانية ولكنه كان نشاطا مؤقتا سرعان ما عاد الإهمال مرة أخرى [٤].

١- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٥٣٢ .

٢- المرجع السابق، جـ٢، ص٥٣٣ .

٣- اسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، جـ٢، ص٢٥٤ .

٤- المرجع السابق، جـ٢، ص٢٦٣ .

الفصل الخامس

الصناعات المدنية فى عهد محمد على

كان اهتمام محمد على موجها فى المحل الأول إلى الصناعات الحربية، غير أنه لم يهمل الصناعات المدنية، فقد كان لانشاء بعض الصناعات الخفيفة أمراً لازما بوصفها مكملة للصناعات الحربية، كما أنه كان يرى فى زيادة الانتاج المحلى وسيلة لتوفير المبالغ الطائلة التى يتطلبها الاستيراد من الخارج ، وخاصة أن الوسطاء الذين عهد إليهم باستيراد السلع كانوا يستغلون حاجته الملحة ويتقاضون أثمانا باهظة ، ولايتورعون عن الغش والاحتيال. وكان استيراد الأسلحة والسفن يستغرق وقتا طويلا، وكان يعمل على ضرورة تصنيع البلاد بحيث يسير التوسع الصناعى جنبا إلى جنب مع التوسع الزراعى، وبحيث تصبح الصناعة مصدرا آخرا من مصادر الدخل ، يغذى الخزانة بالأموال اللازمة للانفاق على مشروعات الدفاع والتعمير. ولاشك أنه استمد بعض هذه الأفكار فى خلال مناقشاته مع أصفيائه أمثال بوكتى قنصل السويد العام فى مصر، ولاسكاريس التاجر اليونانى، ودروفتى القنصل الفرنسى.

وفضلا عن ذلك استتبع التوسع الزراعى وزيادة الصادرات انشاء مصانع على الطراز الحديث لتجهيز الحاصلات نظرا لتعذر الاعتماد على المحالج البدائية ومضارب الأرز العتيقة ، ومعاصر الزيوت البالية. ومن ثم أدخلت التحسينات والتجديدات على الصناعات التجهيزية ، كحلج القطن وكبسه باستخدام الآلات الأمريكية والانجليزية. كما أدخلت الآلات البخارية فى مضارب الأرز، ومصانع السكر مما نجم عنه وفر كبير فى النفقات. وقد أضطر محمد على إلى التوسع فى بناء السفن لنقل المحصولات إلى مراكز الاستهلاك، ومرافىء التصدير[1].

وقد أدرك محمد على أنه لايمكن أن تقوم للصناعة قائمة ما لم يقترن انتاج سلع الاستهلاك بانتاج بعض الآلات والمعدات ، وثم كانت المغازل والأنوال - حتى المعقد منها- تصنع محليا، وكثيرا ما نصح أعوانه بالعمل على زيادة الانتاج المحلى من الآلات . وكان من مظاهر

١- على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص٣٩ .

السياسة التجارية أيضا تشجيع بناء السفن. ولقد أراد محمد على من وراء كل ذلك تشجيع الانتاج المحلى، ولو بتكاليف مرتفعة أملا فى أن يحدث التوسع الصناعى أثره فى خفض ثمن تكلفة الوحدة، ونمو الصناعات الفرعية[١].

ونذكر فيما يلى وصفا للصناعات الجديدة التى أدخلها محمد على التى تتمثل فى :

١- حلج القطن وكبسه :

لقد كان حلج القطن يتم لدى صغار الزراع بقوس المنجد ، ولدى كبارهم بآلة بدائية تدار بالأرجل، وقد كان ما يحلجه العامل قبل عام ١٨٢٠م بما لايزيد عن ستة أرطال يوميا من القطن [٢]. وبعد عام ١٨٢٠م اضطر إلى ادخال بعض التجديدات على آلات الحلج واستيراد آلات حديثة من الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. وقد كانت عملية كبس القطن تتم بالأرجل ، ولكن محمد على استورد مكابس لكبس القطن من بريطانيا العظمى ، ونتج عن ذلك وفر كبير فى نفقات الانتاج، ومصاريف النقل [٤]. وقد انشأ محمد على فى بولاق ستة مكابس، ويدير كلا منها ثلاثة عمال يعبثون فى اليوم الواحد من ١٨ إلى ٢٠ بالة[٥].

ويلاحظ أن العامل الذى يحلج القطن عند المزارع كان أجره حوالى ٥ فرنكات فى اليوم[٦]، أما أجر العامل الزراعى فى الصعيد فقد كان ما بين ٢٠ ، ٣٠ بارة فى اليوم، أما فى الوجه البحرى فيتراوح بين ثلاثين وأربعين بارة[٧]. وكان يستعلم عن مقدار ما ينتج من بذرة القطن التى يمكن استخراجها عن طريق الآلات التى كانت تدار بالخيول [٨]، بالإضافة إلى ذلك كان

١- على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص٤٥ .

٢- نفس المرجع السابق، ص٥٢ .

٣- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص٢٠٦ .

٤- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد بك مسعود، جـ٢، ص٢٨٢ .

٥- محمد فؤاد شكرى، وآخرون: بناء دولة مصر محمد على، ص٤١٤ .

٦- قيمة الفرنك = قرش ، وكل ٤٠ بارة = قرشا واحدا.

٧- محمد فؤاد شكرى، وآخرون: بناد دولة مصر محمد على، ص٣٢٧ .

٨- دفتر ٢١ معية تركى وثيقة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٦ ربيع الثانى عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ من الجناب العالى إلى حبيب أفندى .

يصدر أوامره بضرورة الاهتمام بعملية كبس القطن ومعدل انتاجه اليومى، أما إذا نقص عن هذا المعدل فسوف يعاقب المتسبب فى ذلك[١].

٢- تبييض الأرز :

ووجدت مضارب الأرز فى رشيد ودمياط وفوه، وكانت تدار بالثيران [٢]. أما مضارب الأرز فى الريرمون فقد كانت تدار بالبخار. واستطاع أحد الأهالى فى رشيد أن يعدل فى مضارب الأرز ، ويقلل من نفقاتها ، فبدلا من استخدام أربعة ثيران استخدم ثوران فقط، وكافأه محمد على على ذلك[٣]؛ وتوسع محمد على فى استعمال الآلات البخارية فى مضارب الأرز لما فى ذلك من وفر فى النفقات بالقياس إلى الآلات القديمة[٤]. وقد اقترح عليه نجل المهندس جالواى أن يستبدل المضارب القديمة كلها بثلاثة مضارب بخارية وقد بدأ محمد على ذلك بانشاء أول مصنع لضرب الأرز برشيد عام ١٨٣٣م وبدأ انتاجه [٥]. وقد استقدم أحد الأمريكيين خصيصا لادارة هذا المضرب [٦]، وعمل على سرعة انتشار ضرب الأرز بالبلاد ، وأصدر الأوامر بانشاء مبيضة للأرز كما أنه كان يتابع بنفسه عملية ضرب الأرز، ويحث الموظفين على بذل أقصى جهد للمحافظة على مستوى الانتاج[٧]. كما كان يستعلم من حين لآخر عن استلام تشغيل معدات الأرز فى رشيد [٨]. وكان يحدد برامج انتاجية ؛ لكى تسير

١- دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١١ محرم عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م . من الجناب العالى إلى مختار بك.

٢- محمد فؤاد شكرى، وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، ص٣٢٧ .

٣- نفس المرجع السابق، ص٤١٤ .

٤- أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص١٦٦ .

5- G. Douin , Les Premier Fregates de M. Ali, p. 93 .

٦- أمين سامى باشا: تقويم النيل، وعصر محمد على، جـ٢، ص٣٢٩ .

٧- محفظة ٢ ملكية تركى والوثيقة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م . من الجناب العالى إلى مختار بك.

٨- دفتر ١٠ أوامر ص١١ وثيقة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٨ ربيع الثانى عام ١٢٥٢هـ . من السيد أحمد العزبى سر تجسار الاسكندرية إلى كاشف افندى وكيل المجلس .

عليها مضارب الأرز، ولذلك كان يستعلم عن ذلك من حين لآخر ، وكان أحيانا يعدل من برامج انتاجها ويستفسر عن ذلك[١].

٣- صناعة النيلة :

من المعروف أن حكومة محمد على احتكرت النيلة فى عام ١٨١٦ واستدعى لها الكثير من الأرمن من جزائر الهند الشرقية ، وذلك لتعليم المصريين الطريقة التى تتبع فى اعدادها. وكان من أثر ذلك انشاء مصانع للنيلة فى شبرا وشبين ومديرية قليوب وفى العزيزية والشرقية ومنوف واشمون والمحلة الكبرى، وبركة السبع والفيوم ويعين لها ناظر (مدير) ، يدفع الأجور، ويرسل النيلة إلى مخزن عام بالقاهرة ؛ بالإضافة إلى بعض معامل النيلة بالوجه القبلى[٢]. وكان انتاج النيلة من الجودة ، وبخاصة فى قريتى قبالة واشليم بالغربية والذى كان يستخدم فى صبغ الحرير [٣]، وقد كان يستخدم النساء فى خلط النيلة كما حدث فى معمل النيلة بقنا[٤] وكان يتابع انتاج النيلة بنفسه، ويجتمع بنظار معامل النيلة ويتباحث معهم عن الأسباب التى تؤدى إلى خفض الانتاج من النيلة، بالرغم من توفر حشيشها والموردة للمعامل. وأنه كان يظن أن ذلك ناشىء إما عن عدم المام صناع النيلة بصناعتها ، وإما أن يكون ذلك ناتج عن سرقتها بعد صنعها. وإذا كان السبب الأول، فيجب استبدال بغيرهم فى صناعتهم أما إذا كان السبب الثانى فيجب اتخاذ الاجراءات لمنع سرقتها ، وكان يطلب كذلك أوسال كشف بيان بمقدار حشيش النيلة الواردة إلى معاملهم والمقدار المصنوع منها ومقدار نفقاتها[٥].

١- محفظة ٢ ملكية تركى ورقة ١١٢ وثيقة ١١٢ بتاريخ ٢٢ ربيع الثانى عام ١٢٥٢هـ. من الجناب العالى إلى ناظر المجلس.

٢- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر ، محمد على، ص٤٢٠ .

٣- دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى تركى ص٨٠ وثيقة ١٩٣ بتاريخ ١٤ محرم عام ١٢٤٦ هـ/ ١٨٣٠م. من مأمور ديوان خديوى إلى واحد وعشرين ناظرا من نظار ومأمورى معامل النيلة.

٤- دفتر ٧٦٤ ديوان خديوى تركى ص١٢٤ وثيقة ٣٨٥ بتاريخ ٢٢ محرم عام ١٢٤٦ هـ/ ١٨٣٠ .

٥- دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى إلى واحد وعشرين ناظرا من نظار ومأمورى معامل النيلة.

أما النيلة الخاصة بالصباغة باللون الأزرق ، فقد كانت لاتنتج ولذلك تستورد من الخارج[١]. وكان محمد على يعمل دائما على تشجيع هذه الصناعة ويصدر أوامره دائما بضرورة استخدامها فى مصنع طرابيش فوة[٢].

ولكن حدث عند خروج الخبراء الذين استقدمهم أن تدهورة جودة الصبغة وعين فرنسى لادارة المعامل لكنه كان عاجزا عن اصلاح الوضع، واضطر فى عام ١٨٣٥م إلى ترك تشغيل معامل النيلة لحسابه لارتفاع تكاليف تشغيلها. وكانت الصبغة غير صالحة للتصدير لعدم نقاوتها وتبقى غالبا دون بيع فى شون الحكومة، لهذا قرر محمد على أنه من الأفضل أن ينزل المعامل ليقوم بتشغيلها مشايخ القرى المجاورة، بشرط أن يسلموه كل ما ينتجونه من نيلة بسعر ثلاثين قرشا للاقة بغض النظر عن الجودة[٣].

وقد أدخل نبات الفوه إلى مصر عام ١٨٢٥ لتوفير الصباغة المطلوبة لصناعة الطرابيش[٤].

٤- الصناعات الزيتية:

كان استخراج الزيوت فى مصر فى ذلك الوقت يتم فى نطاق ضيق، وعلى رغم من انتشار مزارع الزيتون وكبر حجم الثمر إلا أنه لايحوى المادة الزيتية[٥] وقد احتكر محمد على صناعة الزيوت عام ١٨١٦م وارتفع سعره نتيجة لهذا الاحتكار بل اختفى وجوده فترة من الوقت[٦]، وكما رأينا فإن كل منطقة تخصصت فى انتاج نوع معين من الزيوت ، فالوجه البحرى متخصص فى انتاج الزيوت من بذرة الكتان والسمسم ، أما الوجه القبلى فكان متخصص فى انتاج الزيت من الخس[٧] . كما أن حكومة محمد على كانت تستفسر وتتابع انتاج الزيت

١- دفتر ٧٦٤ ديوان خديوى ص١٢٤ وثيقة ٣٨٥ بتاريخ ٢٣ شعبان عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

٢- محفظة ٢ ملكية تركى الوثيقة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م . من الجناب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس .

٣- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٢٢ .

٤- نفس المرجع السابق، ص٢٤١ .

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٢٢ .

٦- عبد الرحمن الجبرتى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص٢٧٦ .

٧- كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٤٥١ .

وتحدد ثمنه [١]. وكان يتابع بل يعمل على توفير وارسال بذرة الكتان إلى معاصر الزيوت[٢]. وكان يعفى اصدقاءه الذين يملكون معاصر الزيوت من الرسوم ، ويحدد ثمن قنطار زيت الزيتون بمائة وثلاثين قرشا[٣]. بالإضافة إلى أنه كان يعمل على توفير العمال الذين لهم دراية وخبرة بعصر الزيوت، ويصدر أوامره من حين لآخر بهذا الخصوص[٤] كما كان يتابع درجة جودة الزيت من وقت لآخر وكان يستفسر عن سبب رداءته [٥].

وكان يوجد بالوجه البحرى ١٢٠ معصرة لبذرة الكتان، وبالقاهرة ٤٠ معصرة لزيت القرطم، غير أن استعمال الآلات فى معاصر الزيوت لم يلق نجاحا يذكر[٦].

٥- صناعة الغزل والنسيج:

توسعت حكومة محمد على توسعا كبيرا فى صناعة المنسوجات بأنواعها وكانت صناعة المنسوجات القطنية أهم الصناعات المدنية من حيث عدد العمال ومقدار الانتاج ومدى استعمال الآلات ، ولذلك نجد أنه فى عام ١٨٣٧ بلغ عدد فابريقات الغزل والنسيج ٢٩ فابريقة موزعة على مختلف جهات القطر، ويعمل بها ٣٠,٠٠٠ ألف عامل ، وكان الانتاج ضخما إذ بلغ ما تم صنعه عام ١٨٣٧م لسد حاجة الجيش فقط ٦,٧٤٥,٢٦٩ ثوبا من الأقمشة القطنية [٧]، وكان يستخدم النساء فى صناعة الغزل ويأمر بسرعة توردهن إلى الفابريقات[٨]، كما كان

١- دفتر ٢١ معية تركى ص١٠٩ وثيقة رقم ٥٣٤ بتاريخ ٩ ربيع الأول عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م . من المعية إلى حبيب افندى.

٢- دفتر ١ / ١٠ أوامر ص٥٨ وثيقة رقم ٢٢٨ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م.

٣- دفتر ٧٦٩ معية تركى وثيقة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٦ محرم عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م من مأمور ديوان خديوى إلى حسن أغا مأمور الفيوم .

٤- دفتر ١ / ١٠ أوامر معية تركى ، وثيقة رقم ١١٣ ص٤٥ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

٥- دفتر ٧٦٦ ديوان خديوى تركى ص١٣٥ وثيقة ٤٢٠ بتاريخ ٢٦ شوال عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦ . من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى .

٦- على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص٥٤ .

٧- على لطفى، التطور الاقتصادى فى أوروبا ومصر، ص٢٤٤ .

٨- دفتر ٢٥ معية تركى ص١٠ الوثيقة رقم ٢٥ بتاريخ ٩ رجب عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م. أمر كريم إلى نظار الاقاليم بالوجه البحرى.

يعمل على توريد الغزل لفابريقات النسيج [١]، ويخزن القطن حتى يتم انتاج القطن الجديد، وحتى لاتتعطل المصانع بالإضافة إلى ذلك كان يتابع ويستفسر دائما عن تكلفة قنطار القطن المغزول وعدد أيام غزله وأجور عماله[٢].

وتوسع محمد على فى انشاء الكثير من مصانع الغزل والنسيج لسد حاجة الجيش والشعب معا والعمل على تصدير الفائض إلى الخارج. وسوف نتحدث عن بعض الفابريقات التى انشأها ، وانتاجها ، وأجور العمال فيها وغير ذلك.

أ- فابريقة الخرنفش :

احتكر محمد على صناعة النسيج عام ١٨١٥، وأصبح جميع العمال بها يشتغلون فى مصانع محمد على بالأجرة ، وكان انتاجها يباع بأغلى الأثمان[٣]. ثم احتكرها فى جميع انحاء البلاد عام ١٨١٧م[٤]. وكانت فابريقة الخرنفش أولى الفابريقات التى انشأها محمد على عام ١٨١٦م[٥] تحت اشراف المهندس النساج الفرنسى جوميل (Jumel) وأخصائيين من فرنسا وايطاليا [٦]. وكان انتاجها فى أول الأمر الحرير والساتان الخفيف وما إلى ذلك من أنواع النسيج التى يستعملها الأهالى ، ولكن بعد قليل من الزمن نقلت الأنوال الخاصة بصناعة الحرير وحلت محلها مغازل للقطن وماكينات لصنع الأقمشة القطنية[٧] ونذكر هنا أن محمد على عندما بشرت زراعة القطن بدخل وفير اقتصرت فابريقة الخرنفش على تصنيع القطن[٨].

١- دفتر ٢٥ أوامر ، ص١١٦ وثيقة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م. أمر كريم إلى نظار ولاية الشرقية.

٢- دفتر ١٧ معية تركى وثيقة رقم ٥٣٨ (٢٢ ربيع الأول عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م من الجناب العالى إلى ناظر القسم الثالث والرابع بالغربية.

٣- عبد الرحمن الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٢٠٥ .

٤- نفس المرجع السابق، جـ٤، ص٢٨٣ .

5- F. Mengin , Histoire de L'Egyptè, p. 195 .

6- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol. 2., p. 410 .

٧- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٣٦ .

8- J. Augustus , Egypt and M. Ali, vol. 2., p. 410 .

وكان يوجد بها مائة دولاب ، منها عشرة للغزل الرفيع ، وتسعون للغزل السميك وقد ألحق بها أمشاطا لتهيىء القطن قبل غزله. وكان انتاج العامل فى فصل الشتاء سبعين رطلا فى اليوم، أما فى فصل الصيف فبلغ انتاجه مائة رطل وهذا يرجع إلى طول النهار فى فصل الصيف . أما النسيج فينتج العامل من ٣,٥ إلى ٤ ذراع بلدى شتاء وخمسة صيفا. وكانت منتجاتها تصبغ فى بولاق وكان بها ورش حدادة ونجارة . وكانت آلة الغزل السميك تحتوى على ٢٠٠ مغزل وآلة الغزل الرفيع على ٢١٦ مغزل .

ويتقاضى العامل أجره طبقا لفئات محددة فيأخذ سبع بارات عن الرطل المشط، وأربعا عن الرطل من خيوط الغزل السميك الذى تنتجه الدواليب وعشرا عن الغزل الرفيع من نمرة ٢٠، وخمس عشرة بارة من نمرة ٣٠ وعشرين من نمرة ٤٠ وفضلا عن ذلك فإنه ينسج القطن والموسلين والتيل الرفيع، وكان أجر العامل عشرا عن الذراع من نسيج القطن ، و١٥ بارة عن الذراع من التيل الرفيع، وما بين ٢٠ إلى ٢٦ بارة عن الموسلين، وذلك تبعا لطريقة نسجها . وكانت تصنع من أنواع الموسلين مناديل تصدر إلى القسطنطينية حيث يتخذها النساء غطاء للرأس وتصدر المنسوجات أيضا إلى تركيا- وسوريا [١].

ب- فابريقة مالطة ببولاق :

وقد تم انشاء هذه الفابريقة فى بولاق وسميت بهذا الاسم نسبة إلى العدد الكبير من العمال المالطيين الذين يعملون بها، وهى مخصصة لانتاج الصوف ، غير أن التجارب التى أجريت قد فشلت، وهذا يرجع إلى عجز النظار (المديرين) ورداءة الصوف المحلى، مما جعل محمد على يتحول إلى المنسوجات القطنية. وعهد أيضا إلى المهندس جوميل (Jumel) بادارة هذه الفابريقة[٢]. وكان فيها من دواليب الغزل ٢٨ دولابا ، ٢٤ آلة تمشيط لتجهيز القطن ، ١٤ ساقية تديرها آلة بخارية ، يعمل عليها ثمانية ثيران وكانت بها مبيضة عظيمة تطبع ٨٠٠ ثوب شهريا. ويبلغ عدد الأنوال ٢٠٠ نول تنسج خيوط القطن ، وتصنع فيها «اليافتة» ، و«الباتست» والموسلين. وبالإضافة إلى ذلك كان يتم عملية التلوين ، التى كانت ردئية التى سرعان لاتستطيع الصمود أمام عملية الغسيل . وقد كانت عملية التلوين تتم عن طريق الآلة وتكميله باليد[٣].

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر ، محمد على، ص٤٣٧ .

2- F. Mengin , Histoire de L'Egypté, p. 377 .

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، ص٤٣٩ .

ووجدت صناعة أخرى وهى صناعة المناديل الملونة، التى استعملها النساء أغطية للرأس ، وثمن المنديل الواحد ما بين خمسة قروش وستة قروش تبعا لما عليه من رسوم أنيقة ، أما المرسوم باليد فثمنه ستة عشر قرشا، ويتقاضى العمال بهذه الصناعة أربعة قروش ونصف القرش عن نصف ثوب من الموسلين طوله ثلاثة عشر ذراعا، أما التى تنقش باليد فأجرهم خمسة قروش .

وتصدر المنسوجات التى تريستا وليفورنة والموانىء التركية وفضلا عن هذه المصانع فقد كان يوجد حرفيون من جميع الحرف لاصلاح الآلات وتركيبها واستقدم الأوربيون، كما كان يوجد ورشة لنجارة الأثاث ويرأسها أحد المالطيين كما أنه وجدت طائفة من اليونانيين يقومون بصنع النماذج وأعمال التنجيد ويوجد أيضا اثنان من ورش الخراطة وكانت احداها إذا تحركت دواليبها تتحرك لها صوانى وأقلام من الفولاذ للتصليح والتخريم والتثقيب ومحافر ومناشر لنشر الخشب والنحاس، ومخارط عديدة ، وفى الورش الأخرى مخرطة كبيرة ومرازب ومطرقة ومنفاخان كبيران[١].

وكان يوجد بالقرب من فابريقة مالطة ورش للحفارين على الخشب وعلى عجلات الاسطوانات ، بجانب السمكرية الذين يقومون بصنع الصناديق التى تحفظ لوازم المصنع ، والسباكين الذين يصنعون الانابيب التى تجرى منها المياه[٢] وكانت أفران المسابك تستهلك الكثير من الوقود ، كما أن الرمل لم يكن ناعما جيدا والنماذج لاتحفر بعناية وهذا يرجع إلى اهمال العمال الذين يعملون تحت اشراف السوريين[٣].

وكان عدد العمال فى هذين المصنعين يناهز ثمانمائة عامل، يعملون تحت اشراف عدد من المهندسين الايطاليين والسويسريين ، وكان لكل منهما مأمور معين من قبل الحكومة. ورغم الصعوبات التى لاقاها محمد على فى انشاء هذين المصنعين وقلة ما أصابه من أرباح فقد بدأ بانشاء هذين المصنعين [٤].

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر - محمد على، ص٤٤٠ .

٢- نفس المرجع السابق، ص٤٤٠ .

3- F. Mengin, Histoire de L'Egypt'', p. 200 .

٤- على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص٥٤ .

وكان يوجد بالقرب من فابريقة مالطة فابريقتان لغزل القطن ، تعرف احداهما بفابريقة ابراهيم أغا والأخرى بفابريقة السبتية، وفيها تسعون دولابا لغزل القطن ، وستون آلة لتمشيط القطن للمغازل، ولم تكن هاتين الفابريقتين سوى ورش الغزل، وليس فيهما ورش للصنائع الأخرى كما فى فابريقة مالطة، وهذه الفابريقة تمدهما بكل ما يلزم لاصلاح عددها وآلاتها، وتحصل على القطن الذى تغزله من مستودع الحكومة للأقطان ، وأجور العمال تساوى أجورهم فى تلك الفابريقات [١].

جـ- فابريقات قلعة الكبش والسيدة زينب :

كان يوجد فى هذا الحى مصنع كبير يحوى عددا كبيرا من أنواع الورش مما تحويه فابريقة «مالطة» وبه عدد من النجارين والحدادين والبرادين والخراطين، وكان يرسل من هذه الورش دواليب الغزل، وآلات التمشيط الدقيقة إلى المصانع الأخرى[٢]، ويوجد بها ٢٢٠ نولا تديرها آلة بخارية استوردها محمد على من فرنسا [٣].

وتوجد فابريقة أخرى هى فابريقة السيدة زينب ويستعمل فيها عشرون من آلات الغزل، وثمان وعشرون من آلات التمشيط ، كما كان بها ثلاثمائة نول لغزل ونسج القطن، ونسيجه كنسيج فابريقة مالطة نوعا وثمنا ، يرسل إلى فابريقة مالطة لتبيضه[٤].

د- فابريقة قليوب :

وهى من أولى الفابريقات التى انشأها محمد على فى الوجه البحرى، وكان يصنع فيها آلات الغزل والتمشيط للمصانع الجديدة، وتوافرت بها المواد، كما أن بها عددا من العمال الأوربيين. وكان يوجد بها سبعون من دواليب الغزل، كما أنه وجد بها ثلاثين محلاجا تحركها ثلاث عدد، وكان القطن المستخدم هو النوع نفسه المستخدم فى فابريقات مالطة[٥] كما كان يوجد بها مسبك للحديد، ولكنه غير منظم وبه عيوب عديدة[٦].

١- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر جـ٣، ص٥٥٥ .

٢- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤١ .

٣- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٣٨٠ .

٤- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤١ .

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤١ .

٦- حسن الرفاعى ، تطور الصناعات فى مصر، ص٤٣ .

هـ- فابريقة شبين :

وكان يوجد فى شبين فابريقة لغزل القطن، بها سبعون من آلات الغزل وثلاثون من آلات التمشيط ، وكانت هذه الفابريقة للغزل فقط، وترسل ما تعزله إلى فابريقة مالطة[١].

و- فابريقة المحلة الكبرى:

وانشأت فى المحلة الكبرى فابريقة لغزل القطن، بها مائة وعشرون دولابا وستون آلة لتمشيط القطن تدار بأربع آلات ومائتين من الأنوال، وتحتوى الفابريقة على مسبك وورش للحدادة والخراطة ، تصنع فيها دواليب الغزل وأمشاطه وغيرها من الآلات التى ترسل للمصانع الأخرى[٢] وكان محمد على يتابع انتاج فابريقة المحلة من حيث جودته ، وخلاف ذلك، ولذلك كان يصدر الأوامر إلى رئيس الكزازين بأن يتابع بنفسه ازالة النمش الموجو بانتاج نسيج المحلة[٣].

ز- فابريقتا زفتى وميت غمر :

وانشأت فى زفتى فابريقة لغزل القطن بها ستة وسبعون دولابا وخمسون آلة لتمشيط القطن بملحقاتها ، تحركها ثلاث مجموعات من الثيران وتعتمد هذه الفابريقة على قطنها من المحلة الكبرى. وكان محمد على يصدر أوامره دائما بضرورة توفير القطن اللازم لها والعمال اللازمين، وكذلك مؤونة المواشى حتى يستطيع المصنع انتاج المطلوب منه[٤] وكان يوجد فى ميت غمر فابريقة تشابه نفس هذه الفابريقة فى عددها وآلاتها[٥]. وكان الدولاب ينتج سبعة أثواب شهريا ، وكان محمد على يحث العاملين به على أن يجعلوا الانتاج ثمانية أثواب[٦]

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤١ .

٢- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، جـ٣، ص٥٥٩ .

٣- دفتر ٧٠ أوامر ص٣٧ وثيقة رقم ٣٥ بتاريخ ١٠ محرم عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م من الجناب العالى إلى مختار بك.

٤- دفتر ٢٥ أوامر ، وثيقة رقم ٣٨ بتاريخ ١٥ رجب عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣ أمر كريم إلى خليل أفندى مدير الدقهلية ودمياط وشربين.

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤٢ .

٦- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢ ، ص٤٧٣ .

وكان الهدف من ذلك هو زيادة الانتاج ، كما أنها تخصصت فى انتاج البفتة السمراء،[١] بالاضافة إلى أن فابريقة زفتى كانت تنتج بعض أصناف خاصة بملابس الجيش[٢].

ح- فابريقة المنصورة :

وانشأت فابريقة للغزل والنسيج وبها أربع عدد تحرك مائة وعشرين دولابا ، وثمانين آلة لتمشيط القطن ، كما أنه يوجد بها مائتا نول لنسيج القطن ومسبك وورشة للخراطة وورشة للحدادة وعمال يشتغلون فى الحديد [٣]، وكان محمد على يعمل على توفير المواد الخام لها ويتبع النظام الحديث فى أنه كان يأخذ ايصالات عن المواد الواردة لها كما هو متبع مع الفابريقات الأخرى[٤].

ط- فابريقة دمياط:

وكان يوجد بها قبل عهد محمد على مغزل صغير، فانشئت بها فابريقة للغزل والنسيج على مثال فابريقة المنصورة[٥] وكان يتابع انتاج هذه الفابريقة ويأخذ من حين لآخر عينات من انتاجها ، ويتابعها ويعمل على تحسين انتاجها[٦] ولكن يبدو أن انتاج فابريقة دمياط من المنسوجات من النوع الردىء ، ولذلك أصدر أوامره للعمل على بذل الجهد لتحسين الانتاج [٧].

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر - محمد على، ص٤٤٢ .

٢- محفظة ٤ ملكية تركى وثيقة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٠ ربيع الثانى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م من الجناب العالى إلى مختار بك.

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤٢ .

٤- دفتر ٢٥ زوامر ص١٠٧ وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٢ شوال عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م. أمر كريم إلى رستم افندى.

٥- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، جـ٣، ص٥٦٠ .

٦- دفتر ١١١ أوامر ص٥٤ وثيقة ١٢١ بتاريخ ٧ ربيع الثانى عام ١٢٥٢ هـ/ ١٨٣٦م من باشمعان جناب داورى إلى محمود أفندى مفتش عموم الفابريقات وملاحظ نصف الدقهلية.

٧- دفتر ٧١ معية تركى المكاتبة رقم ٨٩٢ بتاريخ ٧ ربيع الثانى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م من الجناب العالى إلى مختار بك.

ك- فابريقتا دمنهور وفوه :

كان يوجد في فابريقة دمنهور مائة مغزل وثمانون آلة للتمشيط وثمانون محلجا ، وفابريقة أخرى لغزل الصوف ونسجه ، تصنع فيها الكبابيت وأغطية النوم (البطانيات) اللازمة لجنود الجيش والأسطول، وترسل مصنوعاتها إلى فابريقة صناعة الجوخ ببولاق بالقاهرة حيث تضغط وتلون وتكبس[١].

أما فوة فقد كان يوجد بها فابريقة لغزل القطن ، بها خمس وسبعون آلة للتمشيط[٢].

وبالإضافة إلى هذه الفابريقات كان هناك العديد من الفابريقات في الوجه القبلي مثل بني سويف والواسطى وأسيوط والمنيا وفرشوط وطهطا وجرجا وقنا. وبالرغم من انشاء هذه الفابريقات الكثيرة العدد، إلا أنها لم تستهلك إلا خمس المحصول فقط، كما أن فابريقات الغزل لم تستهلك إلا ثلثي القطن المغزول ، ويباع الباقي للفابريقات الفردية[٣].

ويقدر عدد العاملين بهذه الصناعة بثلاثين ألفا ، وقد كانوا خاملين ولم يلق العمل منهم العناية الواجبة،لأنهم ـأصلا- عمال زراعيون، بل أنهم سخروا للعمل مثل التجنيد في الجيش وغير ذلك من أعمال السخرة. بل إن العمال الذين يتم تدريبهم يستدعون لأعمال التجنيد ثم يحل محلهم فلاحون لاحظ لهم من الصقل والتهذيب ، حتى إذا نالوا قليلا من الخبرة ، صدرت الأوامر باستدعائهم للخدمة العسكرية، على أن يخلفهم فوج جديد من العمال تعوزه الخبرة واللياقة كما كان اصلاح كثير من الآلات يجرى في غير عناية أو اكتراث كما حدث في فابريقة بولاق. بل إن العمال تعوزهم الدراية بعمل الأنوال، إذ أنهم لم يحصلوا على خبرة سابقة، ولم يطبعوا على عادات تؤهلهم لذلك، فهم لايعتادون الاشتغال بالصناعة في سن مبكرة ، بل يأخذون من الحقول عندما يبلغون دور الرجولة وتخصص لهم اعمالا تختلف كل الاختلاف عن أعمالهم السابقة ، ويعمل العامل تسع ساعات في اليوم[٥].

١- عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر جـ٣، ص٥٦١ .

٢- محمد فؤاد شكري، بناء دولة مصر - محمد علي، ص٤٤٢ .

٣- علي الجريتلي ، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن (١٩)، ص٥٦ .

٤- محمد فؤاد شكري- بناء دولة مصر- محمد علي، ص٤٤٧ .

٥- نفس المرجع السابق، ص٤٤٨ .

وكان أجر الذين يعملون بالنسيج مضاعفا بالقياس إلى العمل بالزراعة ، حيث كان أجر العامل ثلاثين بارة، أما العمل فى الحقول فالأجر عنه خمس وعشرون بارة وقد رغب كثيرون فى العمل للهروب من التجنيد .

وكان محمد على- بالإضافة إلى الخبراء الذين استقدمهم - يرسل البعثات لتعلم صناعة الغزل والنسيج إلى انجلترا ولذلك نجد أنه فى عام ١٨٣٩م عاد رئيس فابريقة الخرنفش وكبير فابريقة السبتية من انجلترا وقد كان يخيرهما بين العمل فى عمليهما الأصلى أو أن يختار مكانا آخرا وخاصة أنهما تعلما صناعة الغزل وصقل الشيت وتكرير الكهرجة [١]. كما عادت فى عام ١٨٤٤م بعثة من انجلترا مكونة من ستة أفراد وكان من ضمنها من تعلم تبييض القماش وقد عين بالمبيضة، والثانى مهندس ماكينات ، أما الآخر فقد عين مترجم وكان يحدد لهم مرتبات كل على حسب نوع عمله[٢].

٦- صناعة الحرير :

أما عن صناعة الحرير ونسجه ، فقد كانت موجودة قبل عهد محمد على ولكنه وسع نطاق صناعته، وأكثر من غرس أشجار التوت بل أنه أحضر من فرنسا أحد المتخصصين فى فلاحة غرس التوت، وتربية دود القز واستخراج الشنارق وطرق حلجه وتصنيفه وتنظيم وكيفية غزله، يدعى «الفونس غوطية»[٣] كما توسع محمد على فى زراعة شجر التوت فى مديريتى البحيرة والشرقية[٤]، بالإضافة إلى ذلك أرسل مبعوثا إلى سوريا لشراء بيض دودة الحرير، وفى عام ١٨١٧م أحضر اخصائيين فى تربية ديدان الحرير من سوريا ولبنان، ووافق على

١- دفتر ٢٠٤٦ صادر ديوان تركى خديوى المدارس الماكتبة رقم ١٨٩، ص٤٨ ، بتاريخ ٤ ربيع الأول عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. وكان الأول يدعى محمد الفحام والثانى ملازم ثنا عبد العزيز الهوارى. من مدير ديوان المدارس إلى مدير الايرادات .

٢- دفتر ٢٠٩٤ ديوان المدارس تركى الوثيقة رقم ٤٠٤ ص٦١ بتاريخ ٨ صفر عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤ من ديوان المدارس إلى الباب الكتخدا.

٣- رفاعة رافع الطهطاوى: مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية ص٣٠٦ .

٤- المرجع السابق، ص٣٠٩ .

اعطائهم أول محصول الحرير وربع المحصول بعد ذلك، وتأسست مستعمرة سورية تضم خمسمائة شخص[١]، وكان يوزع دود الحرير على الأهالى المتزرع عندهم توت ، ويعين لهم معاونا لملاحظة ذلك[٢]، ويعمل على الحفاظ على شرانق دود الحرير من الاتلاف[٣].

ولقد كان انتاج دود القز فى مصر أربع مرات سنويا ، بينما كان فى أوربا مرة واحدة، وعلى ذلك فقد جنى أرباحا كبيرة من الحرير[٤]، وحسب أحد التقديرات بلغ اجمالى الاستثمارات أكثر من ٨ ملايين فرنك[٥].

وبالرغم من هذا لم تكن خيوط الحرير من النوع الجيد ولم تف كميتها بحاجة المصانع التى انشأتها الحكومة لنسج الحرير، فاستوردت الحرير الخام من بلاد الشام، كما انشأ محمد على ديوانا باسم «ديوان الحرير» ليباشر الأشراف على الحرير وانتاجه[٦]، وقد بلغ الناتج من الحرير الخام عام ١٨٣٢م ٤٠٦ درهما و ٦,٧٤٨ أقة وفى عام ١٨٣٣م= ٥٣٠٠ أقة. وكان يشترى الحرير من الدرجة الأولى بسعر ١٢٥ قرشا ومن الدرجة الثانية بسعر ٩٥ قرشا ، ومن الدرجة الثالثة ٨٥ قرشا[٧]. وبالرغم من استلام محمد على الانتاج ، إلا أن ثمن بيعه ارتفع إلى الأضعاف[٨]، وقد كانت سياسته هى الشراء بأرخص الأسعار ، والبيع بأغلى الأسعار، حتى يواجه نفقاته فى سبيل الانفاق على الجيش والأسطول، وقد احتكر الحرير فى سوريا الأمر الذى أدى إلى تذمر السوريين ، واحتج قناصل الدول الأوربية على احتكار الحرير، حتى اضطر إلى

١- هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٤٢ .

٢- دفتر ٢٥ اوامر ص١٢٠ وثيقة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩ شوال عام ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م . أمر كريم إلى عموم نظار الأقاليم البحرية.

٣- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٣٦٧ .

٤- رفاعة بك الطهطاوى: مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية ص٣١٠ .

٥- هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٤٣ .

٦- دفتر ٧٦٦ خديوى تركى ص٣٣ مكاتبة رقم ٨١ بتاريخ ٨ رمضان عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م من المجلس العالى إلى الديوان الخديوى.

٧- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر- محدم على، ص٤١٦ .

٨- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص٢٥٧ .

إلى اصدار أمر بانهاء احتكاره فى ١٨ ديسمبر عام ١٨٣٥م فى مصر، ثم فى سوريا بعد ذلك بوقت قليل،[١] وبعد ذلك تخلى محمد على عن مصانع الحرير التى كان قد انشأها فى مصر، وأمر بأن يعرض كل المخزون فى القاهرة للبيع، وقد أدى ذلك إلى وضع حد لاحتكار الحرير الخام وجعل المنسوجات الحريرية فى مصر عملا غير مربح. إذ أنه لم يكن من الممكن انتاج الأقمشة الحريرية بتكلفة منخفضة على نحو كاف بغير مصدر رخيص لتوفير المادة الخام، كما أن استثمار مبالغ كبيرة من النقود لم يترتب عليه عائدات مرضيه وإنه فضل أن يستمثر أمواله فى مشروعات أخرى بامكانها أن تحقق فوائد أكثر لمصر.

ولقد أحضر محمد على عمالا متخصصين فى صناعة الحرير لنسجه وصنع الأقمشة الحريرية على اختلاف أنواعها كما ينسج فى الآستانة، وفى الهند، وتولى العمال تدريب العمال المصريين على اتقان نسج الحرير، وكان العمال يشتغلون بالقطعة، وأرسل العمال إلى انجلترا لتعلم صناعة الحرير هناك ويعين عليهم رئيسا يشرف عليهم[٢].

ولكن بعضهم عاد دون تعلم شيء، وعلى هذا الأساس فصلوا من عملهم[٣] وهذا يرجع إلى التخبط فى ارسال البعثات على حسب التخصص، فأحد الذين درسوا فى باريس مثلا، وتدرب على صناعة الحرير فى ليون ، عند عودته أسند إليه الأشراف على تجليد الكتب، وعندما احتج على ذلك فصل من عمله[٤]، ويمكن أن يقال ذلك عن صناعة الحرير، كما أنه أحيانا يرسل بعثات لمدة قصيرة وهذا يؤدى إلى عدم استيعابهم للصنعة التى أرسلوا من أجلها ، وقد اعتنى محمد على بمصانع الحرير عناية خاصة فكان تعيين النظار (المديرين) لايتم إلا بموافقة شخصيا، وهو الذى يحدد المرتبات لهم[٥].

١- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ص٢٤٣ .

٢- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٤٨٧ .

٣- محفظة ٢ معية تركى وثيقة ٢١٦ بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة عام ١٢٥١ عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م . من الجناب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس.

٤- على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص١١٩ .

٥- محفظة ٢ معيه تركى وثيقة ١٦ بتاريخ ١٦ محرم عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م من الجناب العالى إلى مختار بك ناظر المجلس.

٧- صناعة الصوف :

أقام محمد على فى بولاق عام ١٨١٨م فابريقة (مصنعا) ضخمة لصنع المسنوجات الصوفية، وقد اشتريت النماذج من الخارج، ولكن اتضح أنها لاتلائم الغرض ، فأهمل المشروع، ثم بعث بعد عامين مرة أخرى، وأحضر لهذا الغرض عمالا من فرنسا وبلجيكا ، قاموا بمحاولات جديدة، وانتهى الأمر بأن عاد المصنع للعمل بمائة آلة للغزل بدواليبها [١]، ولكن الانتاج من الصوف المصرى لم يكن جيدا ، وعلى هذا استورد الأصواف من الخارج، واستورد الأغنام من أسبانيا ، وأحضر معها راعيها ، وخصص لها مراعى لهذا الغرض[٢] وبالرغم من هذه المجهودات، إلا أن صناعة الصوف المصرى لم تكن جيدة وعلى هذا فقد اقتصر الانتاج على الصوف السميك، الذى كان يصنع منه ملابس الجند وأغطية النوم[٣].

وكان العمل فى «الفابريقة» يتكون من أقسام وفى كل قسم ملاحظ يوجه العمال، كما أن العامل يتقاضى أجره بنسبة ما يقوم به من عمل فيأخذ سبعين بارة عن الذراع الاسلامبولى الذى يتم نسجه بعد أربع وأربعين طرحه وينسج العامل ذراعين فى الشتاء ونحو ثلاثة أذرع فى الصيف[٤] ، وكان محمد على يصدر أوامر من حين لآخر لتوفير الصوف اللازم للمصنع المذكور[٥]، وكان يوجد مصنع آخر بالمنيا ينتج صوفا على درجة عالية من الجودة[٦].

٨- صناعة السكر :

كانت صناعة السكر تصنع بطريقة بدائية، وكان يوجد مائة «دكان» لصنع العسل الأسود بطريقة بدائية .

١- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص٤٤٤ .

٢- أمين عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص١٥ .

٣- المرجع السابق، ص١٥ .

٤- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص٤٤٤ .

٥- دفتر ٢١٥ وثيقة ١٥٢ فى ٨ جمادى الثانية عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م . من الجناب العالى إلى ابراهيم باشا.

٦- دفتر ٧٥٧ معية تركى ص٢٦ وثيقة ٧٤ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة عام ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م من ديوان خديوى إلى القواس محمد المأمور لنسج صوف الاعلام بالمنيا .

وقد انشأ محمد على عام ١٨١٨م أول مصنع لصناعة السكر فى بلدة «الريرمون» على غرار المنشآت العظيمة فى جزر الهند الغربية، وكانت آلاتها تدار بالقوة الحيوانية ويعمل بها مائة عامل[١]، وقد كانت صناعة السكر فى أول الأمر فى الوجه البحرى، غير أن ذلك أدى إلى نقل القصب لمسافة طويلة من الوجه القبلى حيث مزارعه ، تم الغاء معاصر عسل السكر، وقصر زراعة القصب على الأقاليم الصعيدية[٢]، ولهذا انشأ محمد على معملا (مصنعا) لصناعة السكر فى بلدة «الريرمون» كما سبق أن عرفنا ، وكان يشرف عليه المستر برام Mr. Brim وهو مهندس انجليزى ، ولكنه توفى، فعهدت ادارته إلى المسيو توينينا Signor Tonine الايطالى [٣]، وكان معمل التكرير صغيرا ويكرر فى البداية ما يزيد على ٣٠ قنطارا فى اليوم[٤]، وكان ينتج نوعين من السكر أحدهما «سكر خرز» وهو نوع جيد يباع الرطل بسعر ١,٥ قرش، والنوع الآخر أكثر بياضا، لأنه مكرر ولكنه كان أقل جودة من السكر الممتاز الذى يباع الرطل بسعر ٦,٥ قرش، وكان هذا النوع لاينتج إلا بأمر محمد على نفسه.

وكانت عملية تكرير السكر تقابلها صعوبة ، ذلك أن العمال المسلمين كانوا يحرمون استعمال دم الثيران وغيره من المكونات الضرورية فى عملية التكرير مما أفسد عملياته تقريبا، لأن البيض واللبن- وهى المواد البديلة- لاتفى بالمطلوب ، وكان انتاج السكر رديئا[٥]، وقد لاحظ محمد على ذلك [٦].

وقد توسع محمد على فى انشاء المعامل لصناعة السكر، ولكنه لم يكن يكرر بمصر ، فقد كان يرسل انتاج المعامل من السكر إلى مرسيليا بفرنسا حيث يكرر هناك، ولكن بعد ذلك انشأ معملا لتكرير السكر فى الريرمون عام ١٨٣٣م[٧].

1- Mazuel, Jean, Le Surce en Egypté, pp. 28-30 .

٢- دفتر ٣٧ معية تركى مكاتبة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر عام ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م من الجناب العالى إلى مختار بك.

3- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol . 2., p. 257 .

٤- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢١٦ .

5- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol. 2., p. 257 .

6- Murray , A short memoir of M. Ali, p. 48 .

٧- أمين عفيفى عبدالله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص٥٠ .

وقد أرسل محمد على الكثير من البعثات من أجل تدعيم صناعة السكر وأرسل بعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتعلم صناعة السكر[١]، كما أرسل بعثة إلى أوربا وخاصة إلى باريس من الكيميائيين ليتدربوا على تكرير السكر، وعندما عادوا استلموا أعمالهم فى معمل التكرير[١]. ولكن عند عودة المبعوثين من الخارج كانوا يكتبون التعليمات باللغة الفرنسية الأمر الذى يستدعى ترجمتها اللغة العربية، وهذا ما حدث فى معمل السكر بملوى [٢].

وكان محمد على يتابع بنفسه أخبار العائدين من أوربا ، ويبحث معهم آخر التطورات العلمية بالنسبة لصناعة السكر، وعندما علم باختراع آلة جديدة تخرج السكر قطعا كاملة بدون فضلات ، أرسل يبحث ذلك مع أحد القادمين من أوربا [٣].

كما أنه كان يعمل على احلال الوطنيين محل الأجانب فى معامل السكر وخاصة فى معمل الريرمون[٤] ، وقد اتبع مثل هذه السياسة توفيرا للنفقات التى كان يدفعها للخبراء الأجانب تشجيعا لاستقرارهم بمصر، ولكنه أحيانا استعان بأجانب لايعرفون شيئا عن هذه الصناعة، عرف ذلك بعد وفاتهم، مثلما ما حدث بعد وفاة المستر ابرام Mr. Brim الذى كان يعمل مديرا لمعمل السكر والروم، واتضح أن مساعده المصرى هو الذى يعرف كل شىء عن هذه الصناعة[٥].

أما العمال الذين كانوا يستخدمون فى هذه المعامل ، فقد كان على كل معصرة خمسة عشر رجلا، بجانب عدد من البنات والصبيان، تتراوح أجورهم بين عشر وخمس وعشرين بارة فى

١- أمين سامى باشا : تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢ ، ص٣٨٦ .

٢- محفظة ١٠١ دفتر ٧٧٩ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢ من الديوان الخديوى إلى سامى بك.

٣- محفظة ١٠١ دفتر ٥٠ معية تركى وثيقة رقم ٤٣٦ بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م. من المعية السنية إلى حبيب أفندى.

٤- محفظة ٢ معية تركى الوثيقة رقم ١٧١ بتاريخ ٢٨ جمادى الأول عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥ من الجناب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس. .

٥- محفظة ٢ معية تركى الوثيقة ١٧١ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. من الجناب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس.

اليوم، وتعد لهم الحكومة خبزا يقل ثمنه عن سعر السوق عادة، فيدفعون فى الأقة اثنى عشرة بارة بدلا من عشرين وهو الثمن الذى كان يبيع به الخباز، ولايسمح لهم بشراء أكثر من أقة واحدة فى اليوم[١]، وكان يوجد أطفال من السود وهم الزنوج العبيد، الذين كانوا يأتون بهم من أفريقيا لبيعهم، وبطبيعة الحال لم يدفع لهم أجرا، ولكن كان يسمح بأن يأخذوا الجزء الأعلى من القصب الذى كان يستخدم علفا للماشية[٢].

وكان أغلب العمال من العجزة ، وكانوا يشوهون أبدانهم ببتر اليد اليمنى أو فقء العين اليمنى، أو خلع الأسنان الأمامية، كل ذلك هربا من التجنيد[٣].

وقد بذلت بعض المحاولات حتى تم ادخال صناعة الروم، فأرسل ابراهيم باشا أحد الرجال إلى جزائر الهند الغربية، ليتعرف أسرار صناعة الروم واستطاع أن يأتى بأحد الخبراء فى هذه الصناعة وتم تنفيذها[٤].

وكان بجانب ذلك ينتج العسل الأسود ، والذى بلغ انتاجه عام ١٨٣١م أربعة عشر ألف قنطار، وبرغم ضخامة هذا الانتاج إلا أن السكر كان يستورد طوال عهد محمد على وتناقصت وتعرض للمنافسة الأجنبية[٥].

والجدول الآتى يبين صادرات وارداتها من السكر فى السنوات ١٨٤٣، ١٨٤٤ و١٨٤٥

السنة	الصادر	الوارد
١٨٤٣	١٠٠٨٢	٩,٦٢٤
١٨٤٤	٦٣٠	٦,٣٠٢
١٨٤٥	١٦٠٢٠	٥,٣٧٤

١- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على ، ص٤١٧ .

٢- هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص٢٢٠ .

٣- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص٤١٧ .

٤- المرجع السابق، ص٤٢٠ .

٥- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص٢١٨ .

كما أن البيان التالى يبين تقديرا تقريبا لنفقات الفدان الواحد من القصب عام ١٢٥١هـ وهى ترجمة وثيقة حصل عليها الدكتور بورنج من ناظر معامل السكر التى يملكها ابراهيم باشا:

	بارة	قرش
ضريبة الأرض	١٠	١٠٦
غذاء للماشية مدة ٣٦٠ يوما	-	٤٥٠
١٥ اردبا من مخلفات الحمام للتسميد	-	١٠٥
ثمن تقاوى القصب	-	٣٢٤
٥٠ عاملا لعزق الأرض	٢٠	٢٧
مكافآت لسبعة عمال لمدة ثلاثة أيام	-	٢١
عمال لتسوية الأرض	-	٣
عمال لرفع المياه مدة ٣٦٠ يوما	-	٢٧٠
حمالون لنقل التقاوى	٢٠	١٢
اثنا عشر شخصا لنشر السماد من مخلفات الحمام	-	٩
الخولى	٣٠	٧
حبال لآبار المياه	-	٢٥
٤٨ شخصا لتنظيف القصب	-	٣٦
٦٤ شخصا للعناية بالقصب.	-	٤٨
عبال لغلى السكر وصنعه	٣٠	٣٣
ستة عشر حمالا	-	١٢
سقاءون	-	٤

	بارة	قرش
وقادون	-	١٢
حمالون لنقل العصير	-	٨٠
المشرفون على الوقود	-	٤
ثمن خشب الوقود	-	١٩٢
ثمن زيت الاضاءة	-	١٢
ثمن دريس للبهائم المستخدمة فى عمليات الوقود	-	٤
رواتب القواسين والكتبه ... ومن إليهم	-	١٨٣
	٣٠	٢٠٣٥
مصاريف صنع السكر	-	٨٠
مصاريف العملية الثانية (يقصد بها التكرير)	٣٠	٨٦
	٢٠	٢٢٠٢
ما ينتجه نفس الفدان من السكر الخام	-	٣١٢٠
قيمة ما ينتجه من السكر الجيد ١٢ قنطارا و٤٠ رطلا	١٦	٨٤٢
قيمة ما ينتجه من السكر الخام من صنف أجود ١٤ قنطارا	٢٦	١٤٦٦
و٤ أرطال	٢	٥٤٢٩
تنزيل النفقات التى سبق ذكرها	٢٠	٢٢٠٢
صافى ايراد الفدان ٣٢ جنيها استرلينيا[١]		
	٢٢	٣٢٢٦

١- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على، ص٤١٩-٤٢٠ .

صناعة الزجاج :

لم تكن صناعة الزجاج فى مصر متقدمة، وكان الانتاج من النوع الردىء وقد فقد فن صناعة الزجاج الملون بالنوافذ، وهذا يرجع إلى انحطاط الصناعة فى عصر الأتراك العثمانيين[١]، وقد أنشأ محمد على معملا للزجاج بالاسكندرية ، تشبه مصنوعاته التى تنتج بأوربا ، ولكن كثر الانتاج وقل بيعه ، لكثرة الزجاج المستورد وارتفاع سعر الزجاج المحلى، ولذلك قررت الحكومة منع التجار من استيراد زجاج من الخارج، لحماية الصناعة المحلية، وانهاء عقود الخبراء الأجانب الموجودين فى معمل الزجاج مع تعويضهم عن المدة الباقية من العقد [٣]، وإرسال العمال الذين تدربوا على أيدى هؤلاء الخبراء إلى أوربا. وهذا يدل على حكمة محمد على فى التعويض وفى سفر المصريين إلى الخارج للعمل على الرقى بهذه الصناعة، كما أنه كان يدقق فى اختيار الملمين بصناعة الزجاج والخزف وكان يدقق أيضا فى اختيار الموقع لانشاء المعمل فيه، مثلما حدث فى اختيار موقع المعمل فى «فريون» معمل القزاز الحالية»[٤]. وكان يشجع العمال العائدين من أوربا بالانعام عليهم بالمال[٥]، كما كان يدفع الأجور لعمال الزجاج مقدما[٦]، وتعتبر الحادثة الأولى من نوعها، إذ من المعروف أن العمال عادة يأخذون أجورهم مؤخرا .

صناعة الورق :

وانشأ محمد على معملا لصناعة الورق فى بولاق عام ١٨٣٤م وكان يستخدم الملبوسات والكهنة التى كانت تورد له من الجيش[٧] ، وكانت آلاته تدار بالثيران ثم استورد آلة بخارية

1- Lane , The Manners and customs of the modern Egyptans, p. 3 .

٢- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، على ، جـ٢، ص٤٨٣ .

٣- أمين سامى باشا : تقويم النيل وعمر محمد على على جـ٣٦٨ .

٤- محافظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٦ أمر رقم ١٩٨ بتاريخ ٢٣ رجب عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م . من الجناب العالى إلى مطوش باشا.

٥- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٤٨٠ .

٦- دفتر ٧٢٩، ص١٢٣ ورقة ٥٧ مكاتبه رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٠ صفر عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م من الديوان الخديوى إلى مأمور نظام المنيا ابراهيم أغا .

٧- على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص٥٩ .

عام ١٨٤٦م[١]، وكان يعمل على تدبير المواد الخام اللازمة لانتاج المصنع لمدة سنة كاملة على الأقل، حتى لايتعطل العمل فيه[٢]، وكانت معامل الورق لاتنتج إلا نوعا واحدا من الورق الجيد المتين اللامع مثل الذى يستخدمه الأتراك [٣]، وكان -كعادته- يتابع انتاج الورق فى معمل الورق حتى أنه كان يرسل إلى المسئول عن هذه الصناعة ملاحظاته عن رداءة النصاعة وغير ذلك [٤].

صناعة الصابون :

وانشأ محمد على مصنعا للصابون عام ١٨٢٦م وكانت منتجاته تعادل تلك الموجودة فى الشام[٥].

صناعة الشمع والعسل :

وبدأ محمد على باحتكارها عام ١٨١٦م[٦]، وكانت صناعة العسل يعمل بها كثير من الأقباط والأروام فى خلايا النحل ويوردون العسل ويحصل عليها رسوما[٧] وقد استعان بذوى الخبرة فى ذلك من المصريين، فقد استعان بسيدة عجوز فى صنع شمع العسل من أسيوط وابنها[٨]، ولم يكتف بذلك بل أرسل بعض المتخصصين إلى أوربا لتعلم هذه الصناعة، وقد تفوق هؤلاء المبعوثون فى صناعة الشمع، وكانت المنتجات تضارع المنتجات المنتجة فى أوربا[٩].

١- أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص١٧١ .

٢- أمين سامى باشا : تقويم النيل وعصر محمد على، ص٤٤٢ .

3- Prince Puckler Muske, Egypt under M. Ali, p. 222 .

٤- محفظة ٢ معية تركى ورقة ١٦٧ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. من الجناب العالى إلى محمد أفندى ناظر الدريخانة ووكيل المجلس .

٥- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٢٥٦ .

٦- المرجع السابق ، جـ٤، ص٢٧١ .

٧- دفتر ٢٥ معية تركى وثيقة رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٧ محرم عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م. من الجناب العالى إلى حسن اغا مأمور قوة وكفر الشيخ .

٨- دفتر ٧٥٣ تركى وثيقة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى عام ١٢٤٥ هـ/ ١٨٢٩م. من الجناب العالى إلى كتخدا بك.

٩- دفتر ٧٤٥ تركى خديوى ص١٦٠ وثيقة رقم ٤ بتاريخ ١٩ ذى الحجة عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧ من الجناب العالى إلى محافظ الاسكندرية.

وقد أرسل محمد على بعثة إلى أوربا عام ١٨٣٢م وعاد أحد أعضائها ويدعى محمد مرعى الذى تعلم سبك الشموع ، وأخبر محمد على عند عودته أنه يحتاج إلى آلة بسيطة لتبييض الشموع، وشجعه على تصنيع هذه الآلة، ووعده بالمكافأة وزيادة مرتبه فى حالة نجاحه، وأمر بصرف مرتبه القديم وهو مائة قرش[١].

معامل التفريخ :

تقدمت هذه الصناعة منذ زمن قديم، وقد أطلق على المبنى الذى تتم فيه عملية التفريخ «معمل الفروج» فى الوجه القبلى، ومعمل الفراخ فى «الوجه البحرى» . وكان يوجد فى الوجه البحرى مائة معمل، وفى الوجه القبلى ما ينوف عن نصف هذا الرقم . وأغلب الملاحظين فى هذه المعامل - إن لم يكن كلهم- من القبط، ويدفع الملاك ضريبة للحكومة[٢]، ويحتوى المعمل عادة من أربعة إلى ثلاثين فرنا مصفوفه على خطين متوازيين يفصلهما عن بعض ممر ضيق [٣]، وتفتح أبواب الغرف من جهة الممر وتغلقها حصيرة عند وجود البيض بالداخل ، والبيض الذى يوضع حديثا يكون ناصع البياض ، أما البيض الآخر فيكون مصفرا وقذرا لما به من التغييرات، بينما الفراريج التى دب فيها دفء الحياة قد شقت سجنها من حطام القشرة وبمجرد خروج الفراريج الصغيره من القشره[٤]، يتم نقلها بعناية إلى الممر وهو مقسم إلى أقسام كثيرة بحواجز من الفخار ، وتنقل بعد أيام قليلة إلى مكان رطب .

ويوجد تحت المعمل حجرات لوضع المواد التى يراد حرقها بالروث «الجلة» وتوصل الحرارة الكافية إلى أفران التفريخ عن طريق فتحات فى الأرض[٥].

وفيما يلى بيان بعدد المعامل عام ١٢٤٦هـ، ١٨٣١م وعدد البيض المستخدم فيها[٦].

١- دفتر ٧٧٩ خديوى تركى ، ص١٦٠ مكررة، المكاتبة رقم ٤٩٠ بتاريخ ٢٣ ربيع الأول عام ١٢٤٨هـ: من الجناب العالى إلى الديوان الخديوى.

2- E. Lane , the Menners and customs of the modern Egyptians, p. 4 .

٣- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود ، جـ٢، ص٤٦٥ .

4- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol, 2., p. 328 .

5- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol . 2., p. 329 .

6- E. Lane, The manners and customs of the modern Egyptiens, p. 5 .

	وجه بحرى	وجه قبلى
عدد منشآت فقس بيض الدجاج عام ١٨٣١م	١٠٥	٥٩
عدد البيض المستعمل	١٩,٣٢٥,٦٠٠	٦,٨٧٨,٩٠٠
عدد البيض الفاسد	٦,٢٥٥,٦٨٦	٢,٥٢٩,٦٦٠
عدد البيض الفاقس	١٣,٠٦٩,٧٣٣	٢,٣٤٩,٢٤٠

وقد احتكر هذه الصناعة- إلى حد كبير- حكام الأقاليم- كما سبق أن عرفنا- الذين كانوا يقدمون آلات التفريخ بطريق الالتزام نظير مبلغ معين فى الشهر[١].

وكان محمد على يظهر اهتمامه بهذه الصناعة عن طريق ترميم المعامل وبناد معامل جديدة وغير ذلك، نظرا لأهميتها، ولأنها تعتبر مصدرا من مصادر توريد اللحوم[٢].

أما أجور العمال فقد سبق أن تعرضنا لها، فكانت تؤخذ عينا من انتاج الفراريج ونقدا.

صناعة الحصر:

من المعروف أن استعمال الحصير فى مصر بالغ الانتشار، ويسهل معه ادراك جسامة عدد العمال الذين يزاولون هذه الصناعة. ويصنع الحصر بالقاهرة والفيوم، وأجودها ما يصنع من أعشاب السمار فى الجهات القريبة من بحيرات النطرون وتصبغ هذه الأعشاب بالألوان المختلفة[٣]، وكان يوجد فائض فى انتاج هذه الصناعة ، ولكن مع الأسف كانت اسعارها عالية لدرجة أن تكدست منها كميات كبيرة فى بعض السنين كما حدث فى عام ١٨٣٠م فى الشرقية وأصدر محمد على أوامره ببيع هذه الحصر بأسعار مناسبة بدلا من تركها مكدسة فى المخازن[٤].

١- هاملتون، هارولد بوون، المجتمع الإسلامى والغرب، جـ٢ ، ص١٤٥ .

٢- دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة رقم ٧٦ بتاريخ ٢٨ شعبان عام ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م من الجانب العالى إلى البك الكتخدا مأمور المحلة والمنصورة .

٣- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٤٨٥ .

٤- دفتر ٤٦٩ ديوان خديوى ، ص٧٧ وثيقة رقم ١٩٢ بتاريخ محرم عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م من الجناب العالى إلى

صناعة الفخار :

وصناعة الفخار معروفة فى مصر منذ زمن قديم، وتصنع بالقاهرة والوجه القبلى أصناف مختلفة من الأوانى الفخارية، وخصوصا مدينة قنا التى اشتهرت بصناعة نوع من «الجرار» «الأزيار» وتصدر منه كميات هائلة إلى القاهرة بطريقة غريبة ، فإنهم ينكسون تلك الأزيار فى الماء، ويربطونها بعضها إلى بعض بحيث يتألف منها ما يشبه طوقا كبيرا يدفعه تيار النيل إلى الجهة المراد تصديرها ، بالإضافة إلى «البلاليص» وغير ذلك من الأوانى الفخارية[١].

وعلى العموم فإن صناعة الفخار من النوع غير المصقول وكان الأغنياء يستوردون أنواعا فخمة من البلاد الألمانية والايطالية[٢].

والطريقة التى كان يتبعها صناع الأوانى الفخارية تتلخص فى خلط الفخار بالرماد بنسة ٤ إلى ١ ويفعل المياه تتحلل الذرات القلوية التى يحتويها الرماد، فيؤدى ذلك إلى احداث كثير من المسام لاتراها العين ولكنها تساعد فى عملية الترشيح[٣].

صناعة البارود وملح البارود (نترات البوتاسيوم) :

كان يوجد معمل «للبارود يديره أحد الفرنسيين ، وهو المسيو «هيم» وهو كيميائى فرنسى، وقد أنشيء بمعرفته عديد من المعامل لتحضير المواد الكيمائية اللازمة للفابريقات وعلى الأخص حامض الكبريتيك، ووضع تحت تصرفه عديد من المناجم لاستخراج ملح البارود الذى يستخرج منه هذه المادة بالتبخير.

وفيما يلى بيان بالمعامل والكميات التى انتجتها عام ١٨١٣م[٤]:

معمل القاهرة	٩٦٢١ قنطارا
معمل البدرشين	١٦٨٩ قنطارا

١- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٤٨١ .

2- E. Lane, The manners and customs of the modern Egyptiens, p. 3 .

٣- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على ، ص٣٢٦ .

٤- كلوت بك: جـ٢، ص٤٥٢ .

معمل الأشمونين	١٥٣٣ قنطارا
معمل الفيوم	١٢٧٩ قنطارا
معمل أهناس	١٢٥٠ قنطارا
معمل الطرانة	٤١٢ قنطارا

صناعة ضرب النقود :

وكان يوجد بمصر صناعة النقود ويعمل بها ٥٠٠ عامل، ولكن محمد على استعان برجل قبطى من الشام (الدروز) وأدخل التعديل على هذه الصناعة ، واستطاع أن يوفر من عدد العمال فأصبحوا ٤٠ فقط[١]، وكانت العملة المضروبة فى مصر هى الخيرية بتسعة ، وزنتها أربعة قراريط ونصف القيراط، منها ثلاثة من الذهب الخالص ، وقيراط ونصف القيراط من مزج معدنى والسعديه بأربعة وتزن قيراطين وثلثاها من الذهب الخالص والثلث الباقى مزيج معدنى.

والعملة الفضية هى القروض ، والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات ، أما العملة التى هى أدنى من ذلك، فتدخل فى صنعها معادن كثيرة قليلة القيمة، وتحمل طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد على حكم باشوية مصر أى عام ١٢٢٣هـ (١٨٠٨-١٨٠٩م)[٢].

الصناعات الخشبية :

ويستخدم فى هذه الصناعة فروع وزعف النخيل وأشجار التوت فى أنواع كثيرة من الصناعات الخشبية ، فمن النوع الأول يصنعون المقاعد والبراميل ، والصناديق وهياكل الأسرة الخ. ومن الثانى يصنعون السلال وصوارى الأعلام والمكنسات والمنشآت وكثيرا من الأدوات الأخرى[٣]، ومن النوع الثالث يصنعون السواقى [٤].

١- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص١٤٠ .

٢- محمد فؤاد شكرى: بناء دولة مصر محمد على، ص٥٤٨ .

3- Lane, The Manners and customs of the modern Egyptans, p. 3 .

٤- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٢٥٦ .

وبالإضافة إلى الصناعات التى سبق ذكرها، وجدت بعض الصناعات الأخرى وخاصة الخل المتخذ من البلح والذى كان أكثر شيوعا من غيره ، كما كان يستخرج الخل من الزيت أيضا[١]، واستقطار العرقى من البلح والزبيب[٢] وصناعة النشوق ، وقد احتكرها محمد على عام ١٨١٠م[٣]، وصناعات منزلية أخرى[٤] وتحميص البن[٥]، وصانعو الشبكات التى تستخدم فى تدخين التبغ[٦].

وكان الهدف من اقامة الصناعات الحربية والصناعات المدنية فى عهد محمد على تشجيع الصناعة المحلية بكافة أنواعها، وذلك لتخفيض الوارد بقدر المستطاع ، ولذلك عمل على سد حاجة الجيش من المصنوعات الحربية والمدنية وقد رأينا أنه عندما أقيمت صناعة الطرابيش ، كان الهدف من ذلك هو سد احتياجات الجيش والشعب معا[٧]، كما كان يستعان بأهل الخبرة من البلاد فى هذه الصنعه بل أنه أرسل إلى الخارج ليستقدم الخبراد اللازمين لهذه الصناعة[٨]، وكان يريد الوصول بصناعة الغزل والنسيج إلى المستوى اللائق بها، وزيادة الأرباح بقدر المستطاع ، ويعمل على الاستغناء عن المصنوعات الأجنبية ، وهدفه من ذلك هو ثروة الشعب المصرى، وعدم تسرب أموالهم إلى الخارج[٩]، ولقد حاول بشتى الطرق تقييد الاستيراد ، ولكنه كان مرغما على اتباع السياسة التى كانت متجه فى شتى ربوع الامبراطورية العثمانية، وهو السماح للبضائع الأجنبية بالدخول إلى البلاد بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات التى عقدت بين الإمبراطورية العثمانية وبين الدول الأوربية ، وعلى هذا فلم يكن يستطيع فرض رسوم جمركية على الوارد.

١- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٤٦٨ .

٢- المرجع السابق، جـ٢، ص٤٦٩ .

٣- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤ ، ص١٠٣ .

٤- المرجع السابق، جـ٤، ص٢٨٢ .

٥- كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٤٦٨ .

٦- المرجع السابق، جـ٢، ص٤٦٨ .

٧- كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، جـ٢، ص٤٨٥ .

٨- دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٦٢ بتاريخ ١١ رمضان عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م من جناب الخديوى إلى ناظر قسم فوه .

٩- ديوان الفابريقات والعمليات وثيقة ١١ / ١٢ بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

وكان يوصى دائما باستخدام المواد المحلية فى الصناعة ، بدلا من استيرادها من الخارج ، بل حث معاونيه على ذلك، وأصدر أوامره بعدم استيراد الحبال من الأجانب، وذلك لتوفر مادة القنب في البلاد ، وكما رأينا أنه عندما كسدت صناعة الزجاج وكثر انتاجها أصدر أوامره بعدم استيراد الزجاج الأوربى، كما أنه كان يشجع استخدام المداد المصرى بدلا من استيراده من الآستانه[٢]، وبرغم من أن أسعار السلع التى كانت تنتج محليا كانت أغلى بكثير من السلع المستوردة ، إلا أنه كان يصر على استخدام الانتاج المحلى مثل الطرابيش بل إنه كان يتفاخر بها ويرتديها[٣].

ولم يكن محمد على يشجع الانتاج الصناعى فقط، بل كان يعمل على زيادة انتاج المواد الأولية، ولذلك- رأينا- أنه عندما أقيمت صناعة الجوخ أحضر الأغنام من أسبانيا ، ومعها راعيها ، وعندما زاد استخدام الكحول فى المصانع حاول انتاجه ، ولكنه كان يتخلى عن انتاج مادة الصودا الكاوية لاتماثل جودتها الصناعات المستوردة مثلما حدث فى انتاج بعض السلع التى تستخدم فى فابريقة الطرابيش، فى فوة ، فأضطر إلى استيرادها من الخارج [٤]، واتجه محمد على أيضا إلى انتاج بعض الآلات فى مصر، ولذلك أوصى باستيراد آلات الغزل والنسيج من أوربا ، وعمل على تصنيع الآلات الخشبية فى مصر [٥].

وأراد محمد على أن يشجع التجارة الخارجية، فبدأ ببناء السفن لتخفيض تكاليف الانتاج، وزيادة المصنوعات، وقد عمل على تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى بالنسبة للمصنوعات الهامة كالأقمشة القطنية، بل عمل على تصدير بعض المصنوعات إلى الخارج ، ولذلك أرسل بعض الأثواب للعرض فى أوربا على سبيل التجربة[٦].

ولقد أرسل خمسة أثواب من انتاج المصانع المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى

١- دفتر ٤٤ معية تركى وثيقة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٦ جمادى الأول عام ١٢٤٨هـ عام ١٨٣٢م .

٢- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٤٥٣ .

٣- المرجع السابق، جـ٢، ص٤٨٣ .

٤- دفتر ٥٩ معية تركى وثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

٥- أمين سامى باشا: تقويك النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٥٠١ .

٦- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٥٠١ .

وعمل على تشجيع الصناعات المحلية، حتى أنه أعفاها من رسوم الصادر مع ما فى ذلك من مخالفة للاتفاقيات الدولية، وقد لجأ إلى منح بعض أصدقائه الحق فى احتكار بعض المنتجات لتصديرها إلى الخارج ، وهذا ما حدث عندما باع «البفتة» الخام كلها لمدة سنة بمبلغ ١٨٠,٠٠٠ جنيه [١] ، وقد كان لهذه السياسة أثر سيء حيث أفلس بعض العملاء، ولم يقدر بعضهم على دفع ما هو مقرر عليه .

ولم يكن محمد على حرا فى اختيار السياسة الجمركية التى تتلاءم وحاجة البلاد ، فقد كان يرتبط بالمعاهدات التى يعقدها الباب العالى مع الدول العظمى ، ولذلك صدرت الأوامر عام ١٨٢٠م بألا تتجاوز الضرائب عن ٥٪ على الواردات من تركيا و٣٪ واردات سائر الدول وكانت تفرض فى بولاق ضرائب اضافية بواقع ٤٪ ، وكان للقناصل مصلحة مباشرة فى التأكد من تطبيقات تلك القواعد ، لأنهم كانوا أنفسهم من كبار التجار والمستوردين[٢].

ولذلك لم يكن بوسعه وقاية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض الضرائب الجمركية ، ولو أنه كان يتمتع بحماية طبيعية بسبب ارتفاع مصاريف النقل ، هذا إلى أن السلع المحتكرة كانت مستثناة من النظام الجمركى السائد، وقد أدرك الباب العالى أهمية الاحتكار الحكومى فى النظام الاقتصادى الذى أقامه محمد علي وعظم الدخل منه، ومن ثم عملوا إلى منح الدول امتيازات جمركيه واعفاءات بقصد احراج محمد على وايقاع الشقاق بينه وبين الدول العظمى ووضع العراقيل فى سبيل دعم الاقتصاد المصرى[٣].

كما أن احتكار الشراء المحلى أتاح له فرصة توجيه طلب المصالح الحكومية إلى الانتاج المحلي، وتقييد استيراد السلع التى يخشى من منافستها للمنتجات الوطنية مثال ذلك منع استحضار البارود وملحه من الخارج[٤]، كما أنه توجد بعض السلع التى احتاج إليها بشدة، الأمر الذى يصعب معه الحد من استيرادها مثل الآلات والمعدات والسفن والوقود ولذلك اضطر إلى أن يحد من استيراد سلع الاستهلاك العادية.

١- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ٤، ص٢٥٣ .

٢- على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص٤٨ .

٣- المرجع السابق، ص٤٨ .

٤- دفتر ٧١ معية تركى وثيقة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٤ ذو القعدة عام ١٢٥١هـ.

الأمر الذى يصعب معه الحد من استيرادها مثل الآلات والمعدات والسفن والوقود ولذلك اضطر إلى أن يحد من استيراد سلع الاستهلاك العادية.

وكان الباب العالى يعمل بكل السبل على اضعاف قوة محمد على الحربية عن طريق حرمانه من مصادر دخله والتى كانت تتمثل فى الاحتكار وساعده فى ذلك رغبة بريطانيا فى تأمين حرية التجارة فى الامبراطورية العثمانية وضمان أسواق لمنتجاتها الصناعية ، وازالة ما يتعرض لها رعاياها من تميز فى المعاملة ، وكما رأينا بدأت الحملة بانتهاء الاحتكار فى سوريا عام ١٨٣٤م وانتهى الأمر باتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م التى سددت طعنة شديدة إلى نظام الاحتكار .

ومن هنا فإن محمد على أراد من ذلك بناء دولة على أسس اقتصادية متينة ، وذلك بسيطرته على الموارد الاقتصادية وتدعيم نفوذه السياسى بعد القضاء على المماليك فى مذبحة القلعة عام ١٨١١م.

انهيار الإمبراطورية المصرية وأثر ذلك على الصناعة

شيد محمد على صرحا عظيما من الصناعة ، وأقام الكثير من الصناعات الحربية والمدنية، وأدار الكثير من الآلات وعمل آلاف من العمال المصريين فى المصانع، وأرسل الكثير من البعثات إلى الخارج واستقدم الكثير من الخبراء الأجانب فى شتى المجالات ، وبنى مصر الحديثة، ونستطيع أن نقول بأنه مؤسس مصر الحديثة بجيشها القوى، وأسطولها العظيم ، وأقام الكثير من الصناعات وأصبحت مصر أقوى دولة فى المنطقة فى ذلك الوقت، وهدد الدولة العثمانية نفسها لولا تدخل الدول الأوربية، وخاصة انجلترا التى كان يهمها وقبل كل شىء بقاء الدولة العثمانية ضعيفة ، لكى تستطيع تصريف منتجاتها الصناعية، وخاصة بعد الفترة التى شهدت فيها النهضة الصناعية وايجاد أسواق لها، ولكنها وجدت فى الصناعات المصرية أكبر منافس لها.

وبدأت انجلترا تعمل ضد محمد على، ولايمكن اعتبار اتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م التى عقدت بين انجلترا والدولة العثمانية كانت أهم الأسباب التى أدت إلى فشل الصناعة المصرية الناشئة ، ولكن الحقيقة عكس ذلك، لأنه حتى عام ١٨٣٨م لم يكن يهم انجلترا أو الدول الأوربية منافسة الصناعة المصرية، لأنها كانت قد تدهورت قبل أن تبدأ المفاوضات حول الاتفاقية ثم انهارت نهائيا بسبب نقط الضعف الكامنة فى سياسة محمد على الصناعية.

وهناك بعض الزسباب الخارجية والداخلية التى ساعدت على هذا الانهيار ونفصل الحديث فى ذلك .

الأسباب الخارجية :

انشأ محمد على جيشا قويا، يفوق فى تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة فى الامبراطورية العثمانية ، واستطاع بهذا الجيش أن يحمى مركزه وأن يضمن استمرار حكمه فى مصر، ولقد لجأ إليه السلطان العثمانى محمود الثانى عندما احتاج إلى مساعدة محمد على العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية[1].

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص٢١٥ .

قامت الثورة فى اليونان ضد الحكم العثمانى فى عام ١٨٢١م، وعرض السلطان عليه فى عام ١٨٢٢م باشوية كريت نظير اعادتها إلى حظيرة الدولة، والقضاء على الثورة التى شبت فيها. وفى عام ١٨٢٤م نجح محمد على فى أداء هذه المهمة. وعرض عليه السلطان حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط السابقة وتعاونت القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا والقوات العثمانية بقيادة خسرو. وفى عام ١٨٢٥ نزل ابراهيم بقواته وحقق نجاحا ملحوظا ، لم تحققه القوات العثمانية ورأى ابراهيم باشا أن يتخذ اجراءات عنيفة ضد اليونان ، ولكن الدول الأوربية لم توافق على هذه الأعمال وكانت الروسيا أسبق إلى التدخل لصالح اليونان . ولكن الدول الأوربية وقفت ضد هذا التدخل خشية أن توطد الروسيا نفوذها فى البلقان والشرق. واتفقت انجلترا وفرنسا والروسيا فى عام ١٨٢٧م فى معاهدة لندن بفرض هدنة حربية وذلك بارسال أساطيلهم إلى مياه المورة. ولكن انتهى الأمر بمعركة نفارين البحرية ٢٠ أكتوبر عام ١٨٢٧م وقضى على الأسطولين المصرى والعثمانى [١].

لم يحقق محمد على أى استفادة من الاشتراك فى هذه الحرب، فبدأ يعمل للاستيلاء على سوريا بسبب الدوافع الاستراتيجية ، وحاول محمد على فى بادىء الأمر أن يستولى على سوريا بالوسائل السلمية، وتقدم بطلب ذلك إلى استنابول عام ١٨٢٧م، ولكن السلطان رفض طلبه. ولكنه وجد مبررا لتدخله فى سوريا وذلك عندما آوى عبدالله باشا الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصا من الخدمة العسكرية[٢].

وبدأت قوات ابراهيم باشا فى أكتوبر عام ١٨٣١م تعبر الحدود ، وتحركت نحو عكا، وحاصرتها واستسلمت عكا فى مايو عام ١٨٣٢م، وفى الشهر التالى هرب حاكم دمشق، ودخل ابراهيم المدينة دون مقاومة ، ثم تقدم شمالا، وهزم قوة عثمانية عند حمص واستولى على حلب ، وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثمانى قادم للدفاع عن سوريا ، واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول فى ديسمبر عام ١٨٣٢م هزم جيشا عثمانيا يقوده المصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية[٣]. وفى يناير عام ١٨٣٣ م بدأت الاشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية. ولقد كانت ما مصالح الروسيا تقتضى بقاء الدولة

١- نفس المرجع السابق، ص١١٦-١١٧ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص١١٨، ص١١٩ .

٣- المرجع السابق، ص١١٩ .

العثمانية على حالها من الضعف، فلما رأت جيش محمد على يجتاح الشام ويشرف على جبل الأناضول تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية ، واستيلائه عليها، والقضاء على مطامع الروسيا فيها. وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا انهاء الخلاف بين الوالى والسلطان، حتى لاتجد روسيا سببا للتدخل [١].

فجاء الجنرال مورافييف إلى الاسكندرية فى ١٣ يناير عام ١٨٣٣ ليعرف أهداف محمد على وقابله وعرض عليه الوساطة بينه وبين السلطان ووافق محمد على بل وقع فى حضوره على أمر إلى ابراهيم باشا بعدم التقدم بعد قونية. كما أن فرنسا عن طريق سفارتها فى استانبول وبايعاز منها أرسل السلطان العثمانى مندوبا عنه فى ٢١ يناير ١٨٣٣ ليفاوض فى حسم الخلاف وديا[٢]، وأرسل الأميرال روسين (Roussin) الفرنسى إلى محمد على يطلب إليه ألايشتط فى طلباته حقنا للدماء، وأن يكتفى من فتوحاته بولاية صيدا (عكا) وطرابلس والقدس ونابلس [٣].

وقد رفض محمد على هذه الشروط وأصر على ضم كل سورية، وولاية أدنة إلى مصر، وكان اصراره على الحتفاظ باقليم أدنة يرجع - وهو من صميم الأناضول - إلى ما عرف عنه من كثرة مناجمه ووفرة أخشابه، ولأنه ينتهى بجبال طورس التى أرادها محمد على أن تكون الحد الفاصل بين مصر والدولة العثمانية[٤]. وانتهى الأمر بصلح كوتاهية (أبريل عام ١٨٣٣م) وسيطر محمد على على كل سورية الجغرافية (أى الشام بجميع أجزائه) وصار إبراهيم باشا خلال السنوات الست التالية حاكما عاما على الولايات السورية وممثلا لوالده. على أن الحكم المصرى فى سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت فى مختلف

١- المرجع السابق، ص١٢٠ .

2- Mohammed Sabry, L'Empire Egyptian sous Mohammed Ali et la question d'Orient, 1811-1849 , p. 233 .

· كان مندوب السلطان هو خليل باشا .

3- G. Douin, L'Egypté et le Syria en. 1833 sociéte Royale de géographi d'Egypté, Puplication specials, p. 123 .

4- M. Sabry, L'Embire sous M. Ali, p. 227 .

المناطق، فأساليب الحكم المصرى فى التجنيد وجمع السلاح والمال نفرت عنه قلوب العامة، فلقد أصدر محمد على إلى ابنه ابراهيم فى أوائل عام ١٨٣٤م الأوامر التالية[١]:

١- احتكار الحرير فى الولايات السورية .

٢- أخذ ضريبة الرءوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم .

٣- تجنيد الأهالى .

٤- نزع السلاح من أيديهم .

ومن ناحية أخرى كان للدسائس العثمانية والانجليزية شأن كبير فى تحريك تلك الثورات .

وفى عام ١٨٣٩م تأزم الموقف بين الوالى والسلطان ، ففى داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار ، أما الموقف الخارجى ، فكان فى العام السابق اعتزم محمد على استغلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا والروسيا وأخطرهم بذلك. ولكن ردودهم كانت غير مشجعة إلا أنه لم يتخل عن ذلك ، وفى الوقت نفسه كان السلطان محمود يستعد للحرب. وبدأ بالزحف على سورية وبدأ الصدام بين القوتين فى سوريا وانتهى الأمر إلى انتصار القوات المصرية على القوات العثمانية فى موقعة نصيبين عام ١٨٣٩م. وحدثت بعض التطورات الهامة ، منها أن قائد الأسطول العثمانى فوزى باشا سلم أسطوله إلى محمد على بالاسكندرية وكان لهذا أثر كبير فى المسألة المصرية ، لأن معنى ذلك جعل كفة مصر راجحه على الدولة العثمانية فى البر والبحر[٢].

لقد أثار انتصار الجيش المصرى إذن المسألة المصرية وقفت الدول الأوربية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف أطماعها ومصالحها . وكانت الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة الحفاظ على كيان الدولة العثمانية ، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملا لاغنى عنه فى بقاء التوازن الدولى فى أوربا[٣] وهى الدعامة التى ارتكزت عليها المصالح الانجليزية التى نظرت إلى مصر والمسألة المصرية خلال المواصلات الأمبراطورية صوب الهند[٤] كما أن الجلترا رأت أن تقف فى وجه

١- عمر عبد العزيز ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٢١ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٢٢-١٢٣ .

٣- المرجع السابق، ص١٢٥ .

٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص١٣ .

محمد على وقررت أن تقضى عليه واعتمدت فى ذلك على خطط اقتصادية ثم حربية لكى تصل إلى النتائج السياسية .

فمن الناحية الاقتصادية بدأت انجلترا بالخطوة الأولى الهامة عندما وافق السلطان على اصدار تعليماته إلى محمد على بأن يلغى أمره الصادر فى يوليو عام ١٨٣٤م، والذى كان ينص بحظر تصدير المواد الخام من سوريا. وأصدر السلطان العثمانى فرمانا آخر عام ١٨٣٥ بازاحة العقبات التى كانت تعترض طريق التجارة البريطانية فى سوريا ووافق محمد على مضطرا، وكذلك الحال بالنسبة لفرمانات تالية منحت لدول آخر لنفس الامتياز[١].

وكانت الضربة العنيفة التى وجهت إلى نظام محمد على الاحتكارى هى اتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م، التى وافق عليها السلطان العثمانى مدفوعا بعدائه لمحمد على. بالرغم من أن هذا النظام كان يمد حكومته بمصدر هام للايرادات الناتجة عن بيع حقوق الاحتكار، وقد أصر بامستون وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت على تنفيذ ذلك فى الوقت المناسب التى ستفيد منه بقدر ما تستفيد الدول المتعاملة معها فقال[٢]:

«إن كل من له علم بالمبادىء التى تنظم الثروات القومية لابد وأن يتضح له بأن أنظمة الباشا شأنها أن تجعل مصر وسوريا فى حالة فقر مدقع».

وعندما تلقى محمد على أنباء الاتفاق الانجليزى التركى أعلن أنه سيرفضه إذ أخبر قنصل فرنسا العام ولكن عدل على رأيه ووافق لما وجد من أن بعض نصوص هذه الاتفاقية لصالحه[٣].

وذلك لأن الرسوم الاضافية التى حددتها الاتفاقية ستوفر له مبلغا من المال مع اقتراب نفاذ الافتاقية الانجليزية التركية (١٣ مارس عام ١٨٣٩) بدأ محمد موافقا على ضرورة تنفيذ شروط المعاهدة. ولاشك أن سلوكه مع الأوروبيين كان وليد رغبته فى كسب تأييدهم أثناء صراعه الوشيك مع تركيا[٤].

١- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٦٨ .

2- H. Dodwell, the founder of modern Egypt, p. 177 .

٣- هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ص٢٧٠ .

٤- المرجع السابق، ص٢٧٢ .

وكانت النمسا أيضا تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لاتعطى الفرصة للروسيا للتدخل فى شئونها ، وفرض الحماية عليها. وكانت روسيا تريد الوقوف أمام محمد على ، وانقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوى- أما فرنسا- صديقة محمد علىَ- فكانت تميل إلى اقرار محمد على فى سوريا وجزيرة العرب طبقا لصلح الكوتاهية.

وأراد السلطان العثمانى عبد المجيد أن ينهى النزاع مع محمد على سلميا ولكن الدول الأوربية الخمس (انجلترا، وفرنسا، الروسيا، النمسا، وبروسيا) قدمت مذكرة مشتركة فى ٢٧ يوليو عام ١٨٣٩م ألا يعقد أى اتفاق بين السلطان العثمانى وبين محمد على. وانتهى الأمر بتقرير هذا النزاع بعقد مؤتمر للدول الأربع: انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا بدون حضور فرنسا وانتهت بعقد معاهدة (وفاق) لندن ١٥ يوليو عام ١٨٤٠، وتعهدت الدول الأربع بمساعدة السلطان فى اخضاع محمد على ، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التى تعهد السلطان بعرضها على محمد على وهى:

١- أن يخول محمد على حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته .

٢- أن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود معينة. تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تمثيل مصر فى الخارج.

٣- تحديد عدد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب وضرب النقود .. الخ .

ولكن تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ تحرك الأسطولان الانجليزى والنمسوى فى البحر المتوسط ، واستوليا على بيروت وسقطت عكا وعلى أثر ذلك سلمت يافا ونابلس وأرسلت بعض السفن الحربية الإنجليزية إلى الاسكندرية بقيادة نابييه Napien ودارت مفاوضات بينه وبين محمد على وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه فى تسليم الأسطول العثمانى. وحدثت بعض المساعى وأسفرت عن صدور فرمان عام ١٨٤١م(١).

هذه هى نهاية امبراطورية محمد على وأثر ذلك على الصناعة والزراعة والتجارة ولقد كان من أثر الأزمة الدولية التى أثارها النزاع بين محدم على والسلطان أن فرضت أوربا نفسها على طرفى النزاع ووصلت إلى حل وسط طبقا لمعاهدة لندن ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م والخط الشريف الذى وقفه السلطان فى ١٣ فبراير عام ١٨٤١م وفرمان أول يونيو عام ١٨٤١م(٢).

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص١٢٣، ١٢٦ .

٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص٩ .

وكانت التسوية بداية فترة جديدة فى تاريخ المسألة المصرية التى أصبح لها وضع خاص أما فى نطاق المسألة الشرقية أو خارجا عنها، فالدول الأوروبية الكبرى قد ضمنت سلامة الامبراطورية العثمانية وتماسك أراضيها . وهكذا أضعف التحالف الأوربى محمد على فى مصر وفرض عليها وصايته بحيث تعرضت للتدخل الأوربى بكل أبعاده وبخاصة بعد تدفق الأجانب عليها منذ بداية حكم سعيد[١].

ومن هذا نرى أن اتفاقية لندن عام ١٨٤٠م وفرمان عام ١٨٤١م أدى ذلك إلى الحرية الاقتصادية بفك الاحتكار وترتب على ذلك أن نقص عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندى، واضطر محمد على ازاء هذه الاتفاقات أن ينقص عدد الجيش ويطلق سراح الباقين الذين عادوا إلى قراهم، ليعملوا بها، كما كانوا يعملون من قبل أن ينتقص إلى هذا الحد لضمان الأمن والسلام فى مناطق الشرق الأدنى، كان الوضع الطبيعى هو عدم استمرار المصانع ولحساب من تنتج أسلحة وذخيرة وعتاد حربى وملابس للجند وغيرها[٢]. كما حظر على مصر بناء السفن الحربية إلا باذن من السلطان [٣]. ولقد كان لهذا العامل فى ذاته السبب فى اهمال الصناعة إذ أنه من المعروف كما عرفنا سابقا أن السبب الرئيسى لانشاء مثل هذه الصناعات هو تجهيز الجيش والأسطول بالمعدات الحربية الحديثة حتى لايحرم من الذخائر والعتاد إذا ما ضرب عليه الحصار البحرى. وبالإضافة إلى ذلك كانت فابريقات (مصانع) الغزل والنسيج تخصص جزءا كبيرا من انتاجها لخدمة القوات المتحاربة ولكن بعد تخفيض هذه القوات تناقض عدد المشتغلين بها، وأدت ذلك إلى تدهور الصناعة.

وبعد صدور فرمان عام ١٨٤١م دب الإهمال فى الترسانات والمصانع الحربية كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجتها من السلع الاستهلاكية وصار عدد العاملين فى المصانع الحكومية ١٦,٧٣٩ فى عام ١٨٤٧م بعد أن كان عدد العاملين ثلاثين ألفا[٤]. كما تضاءل انتاج المصانع الحكومية ماعدا القليل منها، وكما رأينا فإنه لم ينج من

١- المرجع السابق، ص٦٠ .

٢- أمين عفيفى مصطفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص٩٩ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، عصر محمد على، جـ٣، ص٣٤٨ .

٤- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٨١ .

هذا التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش . وقد ساعد على انهيار الانتاج المحلى ازدياد الواردات من السلع الرخيصة الثمن التى لم تستطيع الصناعة المحلية مجاراته دون حماية جمركية .

وقد بدأت بوادر الضعف والانحلال تظهر حتى قبل تخفيض عدد القوات المتحاربة ، وذلك باغلاق بعض مصانع الغزل وتحويلها إلى سكنات للجنود ، واعادة بعض المصانع إلى ملكية أصحابها[١]. على نحو ما حدث فى مصانع النيلة. وقد أسند محمد على ادارة المصانع التى لاتحقق أرباحا إلى متعهدين[٢] ومنها مصنع الشيت بشبرا فإنه لم يجد فائدة من استغلاله لحساب الحكومة[٣]. وقد صاحب ذلك نقص فى نفوذ نقابات الحرف التى حرمت من معظم حقوقها التقليدية فى عهد سعيد باشا ، وتلاشت أهميتها بعد الاحتلال البريطانى كما رأينا من قبل.

وبالإضافة إلى ذلك فقد علا الصدأ الآلات المخزونة نتيجة لاغلاق المصانع فى أواخر عهد محمد على بل تأكل الكثير من الآلات بفعل الصدأ وأغلقت أبواب مصنع الحبال ، ولم يبق منها سوى ورشة صغيرة لاصلاح السفن الصغيرة[٤].

الأسباب الداخلية :

لم تكن معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨م أو معاهدة لندن عام ١٨٤٠م أو اتفاقية لندن عام ١٨٤١م أو فرمان عام ١٨٤١م عوامل أساسية فى هدم الصناعة المصرية، بل هم ضمن العوامل فقط.

وقد كان تحديد عدد الجيش بثمانية عشر ألف جندى بمثابة ضربة عنيفة وجهت للصناعات الحربية والبحرية والمدنية ، خاصة وأن معظم المصانع قد انشئت من أجل سد حاجة الجيش. وهناك عوامل أخرى أدت إلى هذا التدهور نذكر منها:

١- على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص١٧٣ .

٢- محمد فؤاد شكرى، وآخرون، بناء دولة مصر محمد على، ص٣٣١ .

٣- أمين سامى باشا: تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٥٢٠ ، محفظة ٩ تركى ، وثيقة رقم ١٠١ (١٧ ذى الحجة عام ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م تقرير المستر طاموس خبير الشيت .

٤- على الجريتلى : تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ص١٧٥ .

١- العوامل الطبيعية والقوى المحركة :

من المعروف أن مصر فقيرة فى موادها المعدنية كالحديد والفحم، وهى التى تستخدم فى المصانع ، ولذلك اضطر محمد على إلى استيراد الفحم من انجلترا بأثمان باهظة ، ولم يعتمد على ذلك فقط، بل بحث عن الفحم فى بلاد الشام- كما سبقت الاشارة - وكان يحث على استخدام أصناف الوقود المحلية، ولذلك استخدم كسب الكتان فى ادارة مصانع النحاس[١]. وقد أجرى بعض التجارب على استخدام بذرة القطن وقودا ، وأمر بالبحث عن أشجار الصفصاف وكان يقطعها ، ويتم تحويلها إلى فحم، ولكن كانت مشكلة الوقود أثرت كثيرا، نظرا للتكاليف الكثيرة فى النقل وكانت معدلات الاستهلاك فى المصانع مرتفعة ويرجع هذا إلى جهل القائمين على استخدام هذا الوقود [٢]. ولقد كانت طريقة بناء الأفران خاطئة ، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة ما تستهلكه من وقود.

وقد استخدم محمد على المواشى فى ادارة الآلات ، ولكن كان سرعتها متفاوتة وأدت حركانها غير المنسقة إلى ارتجاج الآلات واهتزازها ، ويؤدى هذا بالتالى إلى وقفها وتلفها[٣]، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت المواشى قليلة ، وحاجة المزارع إليها ماسة، ولهذا لم يسهل الاستغناء عن عدة آلاف للصناعات القائمة[٤]، وقد أدى ارهاق هذه الحيوانات إلى موت الكثير منها، وتوقف العمل نتيجة لاستبدال هذه الحيوانات .

وقام محمد على بمحاولات عديدة لاستخدام المياه كقوة محركة ، وخاصة بعد انشاء المشروعات الكبرى لضبط مياه النيل ، وانشاء القناطر. وقد أراد أن يدير مضارب الأرز بالزقازيق[٥] ومصنع الورق بالجعفرية من قناطر الزقازيق[٦]، وحاول أن يستفيد من حركة

١- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٥٣٥ .

2- Mengin, Histoire Sommaire; p. 213 .

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٧٠٦ .

٤- راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص٦٦ .

٥- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢، ص٤٦٥ .

٦- دفتر ٦٨ معية تركى، وثيقة رقم ١٨٤ بتاريخ ١١ جمادى الآخرة عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥ . من الجناب العالى إلى محمد أفندى وكيل المجلس.

الرياح باستخدامها كقوة محركة فى ادارة الآلات ، وعمل على انشاء طواحين الهواء ، حتى يمكنه الاستغناء عن الدواب[١].

وكانت سياسة محمد على تهدف إلى استخدام الآلات البخارية واحلالها محل الحيوانات، إلا أن مشكلة نقص الوقود ، وكثرة نفقات استيرادها ، جعل تكلفتها كثيرة، كما أن الذين أشرفوا على ادارتها لم يكونوا مدربين بما فيه الكفاية، حتى يمكن صيانتها ، ولذلك وجدت أليتان من ثمان بحالة جيدة عام ١٨٤٠م[٢]. وقد أدى الاسراف فى استعمال هذه الآلات دون نظام إلى توقفها لاصابتها بالخلل وكان لابد من انقضاء وقت طويل لاصلاحها ، بل أحيانا ما يستدعى الأمر لإرسالها إلى الخارج ، رغم ما تتكبده من نفقات وجهد ضائع[٣].

ولكن يجب أن نعرف أن محمدا عليا أرسل الكثير من البعثات إلى الخارج لكى يتدربوا على استخدام هذه الآلات ، كما أنه استقدم الكثير من الخبراء لتعليم المصرين، ويكفى أن نستشهد على كفاءة العمال المصريين برأى كلوت بك عندما أشار بمهارتهم فى الترسانة وغيرها، بل يجب أن نذكر أن محمد على أراد أن يقوم بصناعة بعض الآلات محليا بدلا من استيرادها من الخارج [٤]، مثل عمل المبارد وغيرها، ولكن قابلته صعوبات كثيرة مثل قلة المهندسين المدربين ، كما أن المصانع والترسانة لم يكن بوسعهم تحديد مواعيد محددة لانجاز ماعهد إليهم بصنعه[٥]، لأنهم كانوا مشغولون بأعمال الجيش والأسطول[٦]، بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الآلات رديئة الصنع إذا قيست بالآلات المستوردة فى ذلك الوقت .

١- دفتر ٧١ معية تركى وثيقة رقم ١٦٣ بتاريخ ٤ شوال عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م من الجناب العالى إلى مختار بك ناظر المجلس.

٢- هيلين ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٨٧ .

٣- محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر- محمد على، ص٧٠٦ .

٤- محفظة ٢ «ديوان التجارة» وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤ أمر من الجناب العالى إلى ديوان التجارة.

٥- دفتر ٧٧٩ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ٩٤ بتاريخ جمادى الأولى عام ١٢٤٨هـ/ عام ١٨٣٢م من الجناب العالى إلى بوغوص بك.

٦- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٧٠٦ .

ويقول البعض أن محمد على كان يستورد الآلات دون مراعاة أحوال البلاد الجوية، فكانت ذرات التراب تتسرب إلى داخل العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة ويؤدى ذلك إلى تعطيل الآلات، كما أن ذلك يضر بأمشاط الندف وآلات الغزل بوجه خاص، فكان العمال يخصصون وقتا كبيرا لتنظيف الآلات.[١] ولم يكن هناك عمال على مستوى طيب من المهارة الكافية لتشغيل وصيانة الآلات ، كما أن المشرفين الأوربيين يفصلون عادة قبل أن يحصل العمال المصريون على القدر الكافى لتدريبهم [٢].

وإذا أخذنا بأن محمد على كان يستورد الآلات دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية، إلا أنه كان فى الوقت نفسه يعمل كل ما فى وسعه للحفاظ على هذه الآلات، ويحاول أن يكيفها مع جو مصر ، فقام بعمل المجارى المائية من الطوب أمام أفران ودواليب الغزل لكى يحافظ عليها من الأتربة، وقد فعل ذلك فى مصنع الحرير وغيره من المصانع الأخرى[٣]، وماقيل عن عدم وجود عمال يتمتعون بمهارة كافية فيجب أن ننوه بالظروف التى مر بها العالم العربى عامة، ومصر خاصة ويكفى أن البعض قال عن العامل المصرى وكفاءته «أن المصريين يتقدمون تقدما سريعا فى بداية المرحلة الحرفية أسرع مما يتعلمون ، وأنهم يقلدون كل ما يريهم المعلمون وهم عموما معلمون لم يكتمل تعليمهم، وآن الآلات تتعطل كثيرا بسبب الجو المشبع بنترات البوتاسيوم الذى يتلف أدق جزء من الماكينات ، بينما تفسدها الوصلات الدقيقة الجزء الدائر من المصنع . وهذه الأشياء يحافظ عليها فى انجلترا باستخدام أنقى أنواع الزيوت وضبط الأجزاء المجاورة لها ضبطا محكما ، لكنها تفسد فى مصر بسبب طبيعة التراب الذى يتكون من ذرات ليكون دقيقة جدا، لايمكن لأى مبنى محكم، أو نافذة محبوكة الزجاج أن يحول دون تراكم التراب بكميات كبيرة[٤].

وعلى الرغم من اتخاذ جميع وسائل الحيطة والعناية فإن أحسن الآلات يلحقها كثير من الأذى ، وقلما يستطيع عامل اصلاح الآلة التى يشرف عليها[٥]، مما أدى إلى الاستمرار فى

١- هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٢٨٨ .

٢- المرجع السابق، ص٢٨٨ .

٣- محفظة أبحاث ١٠١- بفتر رقم ٥ معية تركى الوثيقة رقم ١٧٣ بتاريخ ١١ شعبان عام ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩ من الجناب العالى إلى الكتخدا .

4- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol . 2., p. 415 .

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر- محمد على، ص٤٤٧ .

استيراد آلات جديدة. وكان يؤدى ذلك إلى استيراد آلات يتعذر استعمالها لعدم وجود من يحسن ادارتها، ويكون مصير هذه الآلات التخزين والإهمال، ويضطر فى نهاية الأمر إلى بيع هذه الآلات لعدم وجود أفراد يعرفون ادارتها مثلما حدث لآلات وأنوال صناعة الحرير[١]، بالإضافة إلى ذلك كان الإنجليز يبيعون إليه آلات لاتصلح للاستعمال، أو قديمة، أو تالفة، كما حدث بالنسبة لمحالج القطن المستوردة من انجلترا والتى كانت تكسر بذرة القطن أثناء حلجها [٢]. وباعوا له أيضا الآلات بأغلى الأسعار، حتى أن بعض الآلات لم تكتمل أجزاؤها، بالإضافة إلى رداءة صنعها، وعدم صلاحيتها للعمل، وكان الهدف من ذلك كله هو قتل الصناعة المصرية فى مهدها[٣]. كما أنه عندما يتعذر اصلاح الآلة أو استيراد أجزاء بديلة لها من الخارج، كان ذلك يأخذ وقتا طويلا، ويضطر إلى العودة إلى استخدام الطرق البدائية فى ضرب الأرز فى مضرب رشيد[٤].

كان محمد على شغوفا بجمع الماكينات بأنواعها إذا أبدى بعض الناس حاجتهم إليها فى بعض الأعمال الفنية، وقد أدرك الأوربيون وبعض المحيطين به هذا الضعف، واستفادوا أيما فائدة، فبمجرد ظهور أى اختراع ميكانيكى، يعنى هذا أن هؤلاء يلفتون نظره الذى لايتردد بدوره فى طلب عينة من أجود نوع. وكانوا يأخذون عمولة تتراوح ما بين ٢٠٠ ٪ و ٣٠٠٪، لأنه كان لايشغل باله بالحساب، وهذا يؤدى إلى كثرة تكلفة شراء الآلة[٥].

وبعد موت محمد على بقليل أعلن المهندس الانجليزى الذى زار ترسانة بولاق أن مالايقل قيمته عن ١,٢٠٠,٠٠٠ قرش من أغلى الآلات ملقى هناك يعلوه الصدأ، ولايعود بأى فائدة، ولقد كانت جهود محمد على وأراؤه وشغفه ولهفته على تنفيذ تلك الآراء شيئا خياليا، إذ يعوزه سحر خاتم سليمان، أو مصباح علاء الدين[٦].

١- دفتر ٨١٤ معية تركى وثيقة رقم ٤٦ بتاريخ شوال عام ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م من الجناب العالى إلى ناظر الأصناف.

٢- دفتر ١١ معية تركى وثيقة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١١ ذى الحجة عام ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م. من جناب الخديوى إلى البك الكتخدا.

3- Hamont, L'Egypté sous M. Ali, vol. 2., p. 180.

٤- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر، محمد على، ص٢٢٩.

5- Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

6- Murray, Memoire of M. Ali, p. 50.

سوء الادارة :

وهناك عامل آخر أدى إلى تدهور الصناعة وهو سوء الإدارة فى المصانع ولذلك فقد كانت فابريقات نسيج القطن تحت إشراف اثنين من الموظفين الأتراك أحدهما يختص بالوجه البحرى والآخر بالوجه القبلى[١] وكان يدير كل فابريقة ناظر (مدير) لايفهم كثيرا فى الحسابات وتنظيم الآلات والأعمال وكان كل همه أن يجعل كل شيء يعود عليه بالفائدة المادية. وكان محمد على منهوبا من الجميع ، فقد كان مديروا المخازن والنظار والوزانون يرتكبون السرقات يوميا [٢].

وبالإضافة إلى ذلك كان المديرون يتبارون فى انفاق أقل المصروفات ، ومن أجل ذلك عمدوا إلى استخدام الآلات أطول مدة ممكنة بصرف النظر عن صيانتها ورداءة انتاجها[٣] ، وكما كانوا يستخدمون أحط أنواع الزيوت[٤] . ويستطيع كل من له اتصال بهذه الأعمال فى المصانع أن يدرك الأثر السيء لمثل هذا العمل.

ولكن إذا كان محمد على يخول للناظر (المدير) عملية الإدارة وغير ذلك من الأعمال الأخرى إلا أننا نلاحظ أنه أدخل نظاما جديدا فى الادارة اعتبارا من عام ١٨٢٤م بأن عين ناظرا يقتصر عمله على مقارنة تكاليف الانتاج فى مختلف مصانع الغزل والنسيج ، وتعميم نظام الانتاج الذى ثبت صلاحيته وزوده بسلطات واسعة ، وأوصى بذلك، كما أمر بتكوين لجان فنية لتدرس وسائل تحسين الانتاج وتخفيض النفقات [٥].

ويتصل بسوء الادارة أيضا نظام المركزية الذى يؤدى إلى اضاعة الوقت فطلب رطل من الشحم مثلا لابد أن يمر فى أدوار تستغرق أربعة أيام ولابد من توقيع عدد كبير من الموظفين[٦]، كما حدث لمصنع السيدة زينب عندما طلب رطلا من الشحم يدخله فى حسابه

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٤٥٤ .

٢- المرجع السابق، ص٧٠٦ .

٣- المرجع السابق، ص٧٣٤ .

٤- راشد البراوى: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص١٦٧ .

٥- على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص١٥٨ .

٦- راشد البراوى ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص١٦٧ .

الخاص، ويطلب من الناظر أفندى اعطاء تذكرة أى مطالبة لناظر مخازن بولاق بتحديد سعر الشحن، وترد بالتالى إلى ناظر المخازن يكتب عليها سعر الشحن، وترد بالتالى إلى مصنع السيدة زينت الذى يقدمها بدوره إلى الكخيا مالم يجد عليها اعتراض ، فيختمها أو يوقع عليها بامضائه بكل ما يجب من الحرص، فإذا ما انتهت هذه الدورة ترسل التذكرة إلى الخزانة ، حيث يأخذ منها رؤساء الأقسام عدة صور طبق الأصل وبعد كل هذه الاحتياطات والرسميات تسلم السلعة لمخازن مصنع السيدة زينب ، حيث تمر تقريبا بدوره مشابهة قبل أن تصل إلى يد المدير[١].

ولاشك أن الغرض من كل هذا هو الحيلولة دون وقوع الغش والاختلاس كما أن محمد على واجهته صعاب أيضا كالعثور على نظار أكفاء للمصانع، وكانت المصانع كثيرا ما تبقى وقتا طويلا بدون ناظر وكان يعهد إلى أحد النظار بادارة عدد من المصانع[٢] وكثيرا ما عهد محمد على بادارة بعض المصانع إلى بعض الضباط المتقاعدين ممن ليست لديهم خبرة تامة فى ادارة الأعمال الصناعية والتجارية[٣]. وكان محمد على يعطى مديرى المصانع سلطات محدودة ، ويحتفظ لنفسه بحق التوصية واتخاذ القرارات، كما كان يرسل إليهم توجيهات عديدة بشأن تحسين الصنف ، والعناية بالحسابات وتخفيض أسعار التكلفة واحكام الرقابة [٤]. وكان يهدف من ذلك إلى انتاج أجود الصناعات، ولذلك كان يطلع على الجدائل المدهونة بالقطران، والحبال المصنوعة لكبس القطن، وطلب من العمال الفنيين (الاسطوات) اجادة صنعها وعدم رداءتها ، وإلا فإنه سيعاقب بالضرب كل من ينتج انتاجا رديئا [٥].

وكان النظار دائمى التنقل من مصنع إلى آخر، وكثيرا ما عهد إليهم بادارة صناعات يجهلونها تماما، وهذا ما حدث عندما نقل ناظر القماش والخيوط إلى منصب ناظر ورشة

1- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol . 2 ., p. 418 .

٢- الوقائع العدد رقم ١٩٢ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م.

٣- الوقائع العدد رقم ١٦٧ بتاريخ ٢١ صفر عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠ .

٤- أحمد أحمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٧٥-١٧٦ .

٥- دفتر ٨٥ معية تركى، وثيقة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٣ ذى الحجة عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م. أمر من الجناب العالى إلى الباشا مفتش الأقاليم .

الحدادة برشيد [١]. ولنا أن ندرك الأثر السيء على الصناعة، لأن مثل هذا الشخص قد اكتسب خبرة كبيرة فى مجال تخصصه السابق وكان يمكن أن يفيد فى مجال عمله السابق.

ولهذا انتشرت مظاهر الفوضى والإهمال فى ادارة الكثير من المصانع ، ماعدا الترسانة ، ومصنع الأسلحة الصغيرة ، ومصنع الطرابيش، فقد كان نظام الادارة فى هذه المصانع حسنا [٢].

٣- المواد الخام :

وكان محمد على يتبع النظام الرأسمالى الفردى ، أى أن الحكومة هى التى كانت تقيم جميع المشاريع بنفسها ، وكان يسيطر على ادارة المشروعات المتعددة المتباينة ، ويشرف على تزويد كل منها بالمواد الأولية والوقود ، فضلا عن مباشرة توزيع المنتجات ومراقبة التكاليف وجودة الصنف ومما يدل على عنايته بتوفير الخام للفابريقات أنه كان يهتم بضرورة ارسال الغزل الخاص بورشة الترزية [٣]، كما كان يرى ضرورة الاهتمام بتشغيل الاقمشة اللازمة لصنع الخراطيش والأقمشة الازمة للسروج وضرورة ارسالها إلى الجهات المطلوبة[٤]، وكان يطلب دائما من نظار المصانع وضع ميزانيات تفصيلية عن حاجتهم المستقبلة من المواد الخام والوقود للاستعانة بها عند وضع خطط الانتاج ، حتى إذا لم يتيسر توفير هذه المادة يمكن استيرادها من الخارج، ولكن يبدو تباطؤ بعض النظار أو اهمال بعضهم فى ارسال المطلوب فى الوقت المحدد فى ظهور عجز فى بعض المواد فى بعض المصانع ووجود زيادة فى بعضها، والمثال على ذلك العجز الذى حدث فى الدوبارة بمصنع الطرابيش بفوة ، وقد اضطر إلى عمل مقايسة عن

١- محفظة ٢ مجلس ملكية وثيقة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩ ربيع الثانى عام ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م . من الجناب العالى إلى مختار بك ناظر مجلس الملكية.

٢- دفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى ص١٢٨ الوثيقة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٥٣ هـ/ ١٨٣٧م أمر عالى إلى مدير المنوفية والبحيرة.

٣- دفتر شورى المعاونة تركى، ص١٠٨ وثيقة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧ . أمر عالى إلى مدير المنوفية .

٤- دفتر شورى المعاونة وتركى ص١٠٨ وثيقة رقم ٤٩٩ بتاريخ ٢٣ رمضان عام ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧ م أمر عالى إلى مدير المنوفية .

مقدار الدوبارة اللازمة لمدة سنة[1]، كما كان يضطر إلى شرائها من السوق المحلية فى الحال ويتعرض لاستغلال التجار. بالإضافة إلى ذلك كان لتعدد الجهات أثره فى تعطيل العمل، فكان ناظر الجوخ مثلا يتصل بناظر الجهادية ، وهذا يتصل بديوان التجارة ، فيكلف الديوان وكلاء الحكومة فى أوربا بجلب السلع أو يسعى لتدبيرها محليا. وبذلك ينقضى وقت طويل تظل المصانع خلاله عاطلة[2] .

ولكن بالرغم من هذا ، فإن محمد على كان يعمل على توفير المواد الخام لمصانعه لمدة سنة تقريبا ، وهذا هو الأسلوب الحديث المستخدم لتوفير المواد الخام بأرخص الأسعار عن طريق عمل مقايسة (مناقصة) لتوريد الدوبارة اللازمة لفابريقة الطرابيش لمدة سنة، حتى لايحدث شكوى فى عجز المادة الخام لهذا المصنع[3].

وهذا الأسلوب الذى اتبعه هو نفسه الذى تستخدمه مصانعنا الحالية فى عمل مناقصة محلية أو خارجية لتوريد المواد الخام. كما أن لكل تجربة أخطاء، ولكن المهم الاستفادة من تلك الأخطاء وعدم التمادى فيها ، كوجود عجز فى مادة معينة ولكنها أى المادة نفسها زيادة فى مكان آخر ، وهذا يرجع إلى سوء التنسيق.

ولم يكن محمد على ينتظر توريد المواد الخام، إنما كان يصدر الأوامر العاجلة لشراء الموجود منها لدى الأجانب الذين يعيشون بالبلاد ، فقد أصدر أمرا بشراء كمية القرمز الموجودة لدى أحد الأجانب ، وإرسالها لفابريقة طرابيش فوة، حتى لايتعطل العمل فيها[3].

وكان يعمل على التنسيق بين الفابريقات ، ولذلك لما وجد فى بعض الفابريقات التى تقوم بالغزل كميات زائدة من المواد الخام ونقصا فى بعضها الآخر أصدر أوامره الفورية بإرسال الكمية الزائدة بالفابريقة وإرسالها إلى الأخرى التى تعانى من نقص فى هذه المادة ، وأيضا

١- دفتر ٨ معية تركى وثيقة رقم ٥٩ بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م. كريم إلى ناظر مجلس محافظة رشيد محمود بك .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٧٧ .

٣- دفتر ٨ ص٧٠ وثيقة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م . أمر كريم إلى ناظر فابريقة الطربوش على أغا القرباتى .

٤- دفتر ١١ أوامر ص٣٦ الوثيقة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٨ رمضان عام ١٢٤٥هـ. أمر كريم إلى السيد أحمد العزبى .

أصدر أوامره بإرسال مائة قنطار من القطن من فابريقة شبين إلى فابريقة القماش بقرية ابوتيج[١]. كما أصدر أمر بتوفير المواد الخام والعمال ومؤنة المواشى وغيرها- كما سبق أن رأينا- فى فابريقة ميت غمر وغيرها من الأوامر الأخرى.

كما أن القضايا الأخلاقية كانت كثيرة فى مصر كما لم تكن خطة توزيع العمال إلا نوعا من السخافة ، وقد ارتكب الأتراك مظالم صارخة فى محاولاتهم اليومية لتنفيذها ، فعامل الغزل عليه أن يجدل ٢٢ رطلا فى اليوم صيفا وشتاء بغض النظر عن فروق التوقيت بين الفجر والمغرب ، لأن هذا لم يؤخذ الحسبان ، كما لم تحتسب الزيادة فى كميات الانتاج، ولم يؤد ما اطلع محمد على ووسائل الاعلام عن ظلم تلك اللائحة والعجيب أنها بقيت نافذة المفعول فى جميع أنحاء البلاد[٢].

ورغم أن محمد على كان يجمع الأموال من كل جانب ألا أن حوادث الاختلاسات كانت كبيرة ، وحدثت عدة اختلاسات فى أكبر مصانعه بقليوب فى يونيو عام ١٨٣٢، وانشغل النظار والكتبة فى القاهرة بالتحقيقات ومحاولة نقص الاختلاسات التى حدثت فى خزانة المصنع وفى مختلف المخازن ، وربما كان ذلك سببا فى عدم ثقته بشعبه ، إذ يعلم مدى أمانتهم علم اليقين، وإذا غضب محمد على تجلى غضبه فى سياسة فظة قاسية على رقاب الجميع[٣].

٤- ارتفاع نفقة الانتاج :

ويضاف سبب آخر أدى إلى فشل الصناعة فى عهد محمد على وهو ارتفاع نفقة الانتاج للسلعة فى معظم المصانع وهذا يرجع إلى خطأ النظام المحاسبى المتبع، وعلى هذا فإن معظم المصانع كانت لاتضيف ثمن المواد الأولية التى يحصل عليها من الحكومة إلى ثمن التكلفة الكلى .

كما أهمل عدد منها مثل احتساب المصاريف الثابتة فى حسابات التكلفة والاحتياط للمستقبل باقتطاع جانب من الأرباح لاستهلاك المبانى والآلات [٤].

١- دفتر ٧٦٩ ديوان خديوى تركى ص٦٨ وثيقة ١٧٠ بتاريخ ٢٥ محرم عام ١٢٤٦ هـ/ ١٨٣٠م من مأمور ديوان الخديوى إلى رستم أفندى مأمور خليج ابيار.

2- J. Augustus, Egypte and M; Ali , vol., 2., p. 418 .

3- J. Augustus, Op. cit., vol. 2., p. 420 .

٤- على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص١٥٣ .

وكانت بعض المصالح الحكومية تأخذ بعض المنتجات بثمنها الأصلى دون احتساب أى ربح عليها. كما أن المصانع كانت تستخدم حوالى ثلاثة آلاف ثور، ويتكلف الثور الواحد مبلغا يتراوح بين أربعة وخمسة قروش فى اليوم ، وأنه لو استخدم الماكينات التى تدار بقوة المياه لأمكن خفض تلك النفقات[١]. لذلك كانت أسعار بعض المنتجات المصنوعة محليا تفوق مثيلتها من المنتجات المستوردة من الخارج مثل نفقات آلات الجراحة التى كانت تصنع محليا[٢]. بالإضافة إلى المرتبات والأجور العالية التى كانت تدفع الخبراء الأجانب الذين استقدمهم محمد على للعمل فى المصانع. كما كان المديرون يتبارون فى خفض تكلفة الانتاج والمصروفات ولايعرفون شيئا عن الآلات ولا عن تركيبها ، كما أنهم لايدركون ماتمس الحاجة إليه ، فكانوا لايجرؤون على طلب المزيد من الرجال والمواد إذا أرادوا المحافظة على انتظام عملهم فى مصانعهم حتى لايتعرضوا للتأنيب والزجر، ولذلك كانوا يستخدمون الآلات دون صيانتها ، وترتب على ذلك رداءة الانتاج وزيادة تكاليفه، وقد حدث فى بعض مصانع القطن ذلك وانتهى الأمر إلى تلف الآلات [٣].

٥- العمال والكفاءة الفنية :

ومن ضمن الأسباب التى أدت إلى فشل الصناعة قلة الأيدى العاملة اللازمة للصناعة فى ذلك الوقت إذ كانت الزراعة فى حاجة إليها كلها ، بالإضافة إلى هذا كان الجيش والأسطول والأعمال العامة قد ألقوا أعباء كثيرة على القوة الإنسانية بحيث لم يكن من الميسور أن تتمكن مصر بسكانها القليلين من مواجهة هذه المطالب الكثيرة. ومن جهة أخرى لاحظ الكثيرون أن حالة العمال النفسية لم تكن لتدفعهم إلى العناية ، وذلك راجع إلى الضغط ، والإرهاق ، وسوء المعاملة وانحطاط مستوى الأجور. وقد تعرضنا للتحدث عنهم فى مشاكل العمل والعمال عن هذه الأشياء[٤].

وقد قال الرحالة الانجليزى سانت جون[٥] أن ثمن أكل العمال فى مصنع الخرنفش كان يخصم من أجورهم ، والمتبقى يدفع لهم نقدا أو قماشا وفى كثير من الأحوال كان يتأخر صرف

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٧٠٦ .

٢- المرجع السابق، ص٧٠٧ .

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٧٣٤ .

4- J. Augustus, Egypt and M. Ali, vol. 2., 9. 4 .

٥- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على ، ص٧٣٤ .

ماهيات الموظفين وأجور العمال، وتعطى لهم بونات بها فتدفعهم حاجتهم إلى المال إلى بيعها للمرابين والتجار بخصم يتراوح بين ١٥٪ ، و٢٠٪ ، و٢٥٪ من قيمتها الاسمية ، وفي هذا غبن كبير لهم. وكثيرا ما أظهر العمال كراهيتهم للعمل بوسائل انتقامية مختلفة ، منها تعطيل الآلات وقد أحرقوا عمدا مصنع أسيوط ، وكان يعمل به نحو ستمائة عامل. هذا فضلا عن كثرة غيابهم عن العمل ولم تجد معهم وسائل العقاب الشديدة التى كان يوقعها عليهم رؤساؤهم[١].

ولم يكن العمال متحمسين للعمل فى المصانع لاتباع سياسة الإجبار، كما كان يجبرهم على الالتحاق بجيوشه، لذلك لم يكن لهم حرية اختيار العمل الذى يريدون أن يزاولوه أو الحرفة التى يريدونها ، أو التى تتناسب مع كفاءتهم ، كما لم تكن لهم الحرية فى اختيار العمل الذى يختارونه ، بل كان يجندهم من الزراعة والمهن الحقيرة فى المصانع والترسانات، بدلا من اغرائهم بالأجور العالية وغير ذلك من المشوقات ، ويقوم بجمعهم رجال الادارة ومشايخ الحارات. وقد جمعت الحكومة المستولين للعمل فى المصانع، كما زودت المصانع ببعض المجندين من الجيش واستخدمت فى المصانع النساء والأطفال [٢].

ولكن يبدو أن ها افتراء على محمد على من حيث استخدامه للنساء للعمل فى المصانع عن طريق الاجبار ، فقد ترك لهن الحرية فى اختيار العمل الذى يرضيهن كما ترك لهن الحرية أيضا فى غزل الكتان إما فى بيوتهن أو فى المصانع ويطلب من المشايخ معاملتهن معاملة حسنة وعدم الاعتداء على حقوقهن من حيث ارغامهن على العمل وخلاف ذلك [٣]. كما أن محمد كان يوضع معدل أجر النساء فى غزل الكتان حتى يحسب على أساسها أجرهن وقد نفذت بالفعل[٣]. وإذا كان محمد على استخدامهن فى الصناعة، فإنه كان يستخدمهن فى الأعمال التى تتناسب مع ميولهن مثل استخدامهن فى معامل النيلة، وذلك لخلط النيلة[٤]- كما سبق أن عرفنا- أو يوزع عليهن فى القرى مقدارا معينا من الكتان ويطالبهن بعودة هذا الكتان

١- محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر، محمد على، ص٢٢٨ .

٢- محفظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى، ترجمة الأمر الصادر بتاريخ ٨ رمضان عام ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧ من الجناب العالى إلى محمد أفندى مأمور وتنظيم اشغال المحروسة .

٣- دفتر ٧٣٢ معية تركى وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٦ ربيع الأول عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦ من ديوان خديوى إلى الكتخدا مأمور تنظيم أشغال المحروسة.

٤- دفتر ٧٦٤ معية تركى ص١٢٤ وثيقة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٢٥ محرم سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠ م. من ديوان خديوى إلى محمود افندى ناظر عموم المبيعات .

مغزولا فى وقت معين يحدد لهن، ولكنهن يلجأن إلى طريقة اتلاف أحد أعضائهن حتى لايقمن بعملية الغزل كما كان يفعل الرجال تفاديا من الخدمة العسكرية (١).

ويلاحظ أن بعض النساء العاملات فى مصانع الغزل والنسيج كن يشتغلن محجبات إلى جانب الرجال، ويقول بوالكمت «أنهن كن يعملن بجانب الرجال لاتستر الثياب من أبدانهن غير القليل إلا أن شدة المراقبة من رؤساء المصانع كانت حائلا دون إحداث أضرار من وراء هذا الاختلاط (٢). ولكن محمد على كان حريصا كل الحرص على عدم اختلاط النساء بالرجال فى المصانع، ويصدر الأوامر بذلك مثل الأمر الذى أصدره إلى ناظر فابريقة فوة عندما أوصى بالحاق ثلاثين شخصا من النساء والبنات للعمل فى الفابريقة المذكورة(٣).

ومع أنه استقدم الخبراء الأجانب كما سبق أن رأينا- فى كافة المجالات إلا أنه كان يلجأ إلى أسلوب فصلهم من العمل بمجرد أن يتعلم المصريين الصنعة، ومن ثم فقد كان الأوربيون يلجأون إلى البطء فى تعليم المصريين وبالتالى يخفوا عنهم أسرار الصنعة كلها، حتى يظلوا قليلوا المعرفة بالصنعة. وكان ذلك يؤدى إلى التأثير على الآلات والصنعة نفسها.

كما أن عدم توافر الأيدى الفنية فى مصر- عندما بدأ محمد على حركة التصنيع - جعله يستقدم عددا كبيرا من الفنيين- كما سبق أن رأينا- من الخارج لتدريب المصريين على فنون الصناعات الحديثة ، ولكن ذلك لم يكن كافيا . لقد كان من الضرورى تكوين طبقة من المهندسين والفنيين المصريين حتى يستطيعوا مسايرة النهضة الجديدة. وبخاصة بعد تلك العصور الطويلة التى عاش خلالها المصريين بمعزل عن النهضة الأوربية، وعلى هذا فقد استقدم محمد على الخبراء الأجانب فى شتى مجالات الصناعة من فرنسا وانجلترا وايطاليا وغيرها. وقد أرسل له ابراهيم باشا بعض الأسرى الفنيين للعمل بالترسانة (٤). كما أن استقدام المهندسين والعمال الأجانب كلف محمد على نفقات باهظة التكاليف. ولكن كان لابد أن يفعل ذلك من أجل العمل على انجاح الصناعة المصرية الناشئة فى ذلك الوقت ، وقد عمل على احلال المصريين محلهم، ولكن التجربة لم تكن موفقة إلى الحد الذى كان يرجوه لا لعيب

١- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٢٢٨ .

٢- المرجع السابق، ص٢٢٨ .

٣- محفظة أبحاث ١٠١ دفتر ٧٤٤ ديوان خديوى تركى ترجمة الأمر الصادر بتاريخ ٨ رمضان عام ١٢٤٣ هـ/ ١٨٢٧م من الجناب العالى إلى محمد أفندى مأمور تنظيم أشغال المحروسة.

٤- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٧٠٣ .

المصريين وذكائهم واستعدادهم الفطرى للتعليم، فهذه حقائق حاول الأجانب ادخالها ضمن أسباب الفشل وأثبتت بطلانها تاريخ الصناعة فيما بعد [١].

٦- الأسباب المالية :

أن مشروعا ضخما كالذى أقدم عليه محمد على كان يتطلب ملايين الجنيهات الأمر الذى لم تكن موارد البلاد لتستطيع أن تحتمله . وكما عرفنا أنه لم يكن فى البلاد رؤوس أموال أهلية يمكن استغلالها فى ميدان الصناعة ولو فرض محمد على وأباح لرؤوس الأموال الأجنبية تولى هذا العمل لانتقص الغرض الذى كان يرمى إليه من جعل كل شىء فى أيدى مصر نفسها[٢].

وكانت النفقات التى تكبدها محمد على فى سبيل اقامة هذه المصانع باهظة للغاية، إذ شرع فى تأسيس عدد كبير منها فى جميع أنحاء البلاد دفعة واحدة وخصص لها منذ البداية مساحات ، مستلهمًا فى ذلك عبقريته، حتى لقد وجدت فى بعض هذه المصانع خمسة عشر ألفا من العمال أو يزيد [٣].

وليس من المستطاع احصاء جملة المبالغ التى انفقها محمد على فى الحصول على الآلات ، كما أنه من غير المستطاع أن نعرف المدى الذى ذهب إليه الإنجليز فى استغلال حاجته إليهم، باعوه بأفدح الأثمان كثيرا من الآلات التى لم تكتمل أجزاؤها ، فضلا عن رداءتها وسبق استخدامها ، وعدم صلاحيتها ، ولولا أن الطمع الشخصى والرغبة فى الكسب ، يكفيان لتفسير ذلك كله، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة[٤].

ولم يكن العدد الوفير من الأوربيين الذين تتطلبهم تنظيم هذه المصانع أقل استدعاء للاتقان، بل لقد عمل محمد على على زيادة النفقات بارساله فى كل يوم عددا معينا من المصريين، لاتمام دراستهم فى المدن الصناعية بفرنسا وانجلترا [٥].

١- راشد البراوى، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص٦٩ .

٢- المرجع السابق، ص٦٩ .

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر على ، ص٢٢٩ .

٤- محمد فؤاد شكرى، بناء مصر، محمد على، ص٢٢٩ .

٥- المرجع السابق، ص٢٢٩ .

كما أن بعض المصانع لايعمل بكامل معداته وماكيناته، بل الكثير منها لايعمل بنصف قوته، وذلك لأن المعدات قد تآكلت فى بعض المصانع ، أو لأن عدد العمال غير كاف فى البعض الآخر ، كما كان يتلف ٥٠٪ من المواد الخام بسبب جهل وأهمال المديرين والعمال وفى أغلب المصانع نجد أن قيمة الانتاج بعد الغزل أقل من قيمة القطن الخام، فلو تأملنا هذه الظروف من جهة، ورأينا أن محمد على يسخر الرعية فى العمل من جهة أخرى لظهر لنا بوضوح أن مصر لاتجنى من هذه المصانع أى فائدة رغم هذا فإنه مستمر فى تشغيلها أما أنه لايريد أن يعترف بخطئه، وإما لأنه ما زالت عنده بعض الآمال بأنها ستدر عليها ربحا فيما بعد [١].

وهناك احتمال قوى بأن الأسباب نفسها التى اجتمعت لتقضى على مشروعاته فى صناعة الغزل والنسيج سيكون لها ذلك الأثر دائما، ذلك لأن الحكومة الدكتاتورية ليس من طبيعتها أن تميل إلى أن تجزى جزاء عادلا عن العمل وهو الأمر الذى يبعث السخط على الصناعة . ولهذا يرى المصريون من الدوافع ما يهيب بهم إلى ترك البطالة وعادات الكسل ، وفى بداية الأمر وفى عنفوان التحمس للصناعة عندما لم يكن محمد على يفكر إلا فى منافسة مانشستر وجلاسجو، كان محمد على كريما مع المواطنين الأوربيين ، لكنه عندما أتيح له أن يستخدم مالايقل عن ١٢ ألف عامل فى مصانع الغزل والنسيج وحدها ، رأى أن كل دخله لايمكن أن يكفى للجزاء عن العمل أو لامتياز وهو بطبعه ميال إلى الاسفاف والشطط ، لذلك انقلب كرمه دمائته إلى بخل واحتقار، فلم يكن الأجر الذى يتقاضاه الفلاح التعس ليكفى لاقامة الأود [٢].

ويقول البعض أن أى زائر عند دخوله مصنع النسيج لأول مرة سوف يشعر بالأسى فيرى الفلاحين البؤساء نصف عرايا وهم يؤدون عمليات لم يشهدها إلا فى مانشستر ولكن بالنظرة الفاحصة يستطيع أن يكتشف جهلهم واهمالهم- وعلى سبيل المثال- رغم ما تمليه البداهة ، هو أن أى كمية من القطن بعد مرورها من احدى الماكينات يجب أن تمر فورا إلى الماكينة التالية على حالتها كما هى ، لكن الاجراء الشائع فى جميع المصانع هو اتلاف الخامة الناتجة من احدى الماكينات المعينة قبل مرورها إلى الماكينة التالية فى حدود نظام التشغيل .

١- J.Augustus, Egypt and M. Ali , vol. 2., p. 414 .

٢- J. Augustus , Egypt and M. Ali , vol . 2., p. 415 .

وبالرغم من أن بعض الخبراء الانجليز الذين استعان بهم محمد على فى بعض مصانع القاهرة أدخلوا بعض التحسينات ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحققوا آمال محمد على، ولكن ولكن أوعزوا إليه بأن الطريق الوحيد الذى يمكن أن يجعل المصانع تدر فائدة كافية هو استخدام الآلة البخارية ، بدلا من الثيران ، ولكن ربما كان الغرض من هذا الاقتراح هو الاستفادة الشخصية.

ويكفى أن نعرف أن أحد مصانع الصعيد الصغيرة قد تكلف بناؤه سبعة آلاف جنيه استرلينى هذا بخلاف الآلات وغير ذلك[١].

ومهما يكن الأمر، فإن النفقات اللازمة لبقاء لبقاء الرجال والماشية على قيد الحياة لم تقدر بأقى من مليون وخمسمائة ألف قرش فى السنة ، بينما الخسائر الناجمة عن هلاك المواشى واصلاح الماكينات واختلاسات النظار قد تجاوزت مليونى قرش غالبا- يسلم للمصانع ٧ آلاف قنطار من القطن الخام سنويا ، يتلف نصفها من الجهل والإهمال ويضيع النصف الآخر تصنيعا ردئيا لايتيح له إذا عرض فى أى سوق أوربية أن يعطى سعره الأصلى فى البالة[٢].

وفيما يلى بيان خاص عن مقدار المواد الخام المستعملة وعن القطن المغزول فى مصانع الحكومة خلال شهر واحد ، وذلك من حيث ما أنفق عليه وما حصل منه لنرى كثرة التكاليف وكثرة العيوب [٣].

1- J. Augustus , Egypt and M. Ali, vol. 2., pp. 418 .

2- J. Augusts, Op. cit., vol. 2 , p. 418 .

٣- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٤٥٢ .

غـزل القطـن[١]

المصنع	ثمن القطن		النفقات		أجرة العامل		مجموع الثمن والنفقات	
	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
	٤	١	١١	-	١٤	-	٢٩	١
مصنع	٤	١	١١	-	٢٢	-	٣٧	١
الخرنفش	٤	١	١١	-	٣٠	-	٥	٢
	-	-	-	-	-	-	٢٩	١
	-	-	-	-	-	-	٣٧	١
	-	-	-	-	-	-	٥	٢

	مقدار البضائع	الطول بالذراع	الثمن فى فلسطين
بركال	١	٢٨	٤٠
بركال رفيع	١	١٨	١٠
بفتة حمدية	١	١٨	١٥
محلاوى	١	١٨	١٣
هندى	١	٢٨	٣٦

وهذا بيان آخر يبين متوسط الانتاج الشهرى لمصنعين من مصانع محمد على هما مصنعا الخرنفش والحوض المرصود ، كما يبين عدد العمال ومقدار الأجور التى يتقاضونها على اختلاف طوائفهم [١].

متوسط الإنتاج الشهرى

المصنع		الــــوزن							
	الوزن لكل قنطار ٢٥,٪ أى الربع	التالف من	الباقى بعد التالف	التالف	الباقى بعد التلف				مقدار القطن المغزول
	رطلا	رطلا	رطلا	رطلا	رطلا	رطلا	رطلا	رطلا	رطلا
مصنع الخرنفش	٢٤١٩٦	٦٠٥٠	١٨١٤٦	١٢٠٠	١٦٩٤٦	٢٢٤٤	٤٧٠٢	١٢	٣٣٢٠
								١٨	١٠٩١
								٣٢	١٠١٨١
	٤١٠٤	١٠٢٣	٢٠٧٩	-	٣٠٧٩	٦٨٢	٢٣٩٧	١٢	٧٦١
								١٨	٦٢٧
								١٢	١٩٤

١- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ، ص٤٥٢ .

٧- احتكار الحكومة التصنيع :

كان من الضرورى لتصنيع مصر أن تأخذ الحكومة على عاتقها انشاء المصانع، وتدريب العمال، والبحث عن المواد ، وذلك لأن الصناعات كانت فى مصر بدائية ، ورؤوس الأموال الأجنبية غير مرغوب فيها، ولقد قامت الحكومة لوحدها بالتصنيع ماعدا بعض حالات قليلة سمح لأرباب الأعمال الأجانب بانشاء مصانع فى مصر.

وبذلك تحملت الحكومة من النفقات على المصانع مالاقبل لها به، فقد قدر ما أنفقته فى اقامة المصانع وشراء مالزمها من الآلات والمواد الأولية حتى عام ١٨٣٨م، بما لايقل عن اثنى عشر مليونا من الجنيهات الإنجليزية ، بينما كان دخل الحكومة ١,٥٠٤,١٣٥ جنيها مصريا فى عام ١٨١٨ و ١,١٩٩,٧٠٠ جنيها مصريا فى عام ١٨٢١م، ٢,٥٢٥,٧٢٥ جنيها مصريا فى عام ١٨٣٣م، و٣,٠٦٤,٣٠٠ جنيها مصريا فى عام ١٨٣٦م، وفى ذلك ارهاق كبير لموارد الحكومة ولايمكن الاستمرار على تلك الحالة[١]. وفضلا عن ذلك كان مديروا المصانع موظفين حكوميين، لاحافز لهم على الاجتهاد فى عملهم، لأن مكسب المصانع عائد على الحكومة ، وكذلك الخسارة بعكس الحالة فى ظل النظام الرأسمالى الفردى ، إذ يبذل صاحب العمل أقصى جهوده رغبة فى المكسب واجتنابا للخسارة[٢].

هذا رأى أحد الباحثين ولايمكن قبوله ، فقد كان محمد على يصرف دائما حوافز بين العمال الفنيين الذين يعملون بمصانع النسيج وصلت إلى ٥٠ ٪ حتى يتم التنافس بين العمال[٣].

وكان محمد على يصدر أوامره من حين لآخر لتشجيع عمال النسيج باعطائهم مكافأة نظير انتاج كل ثوب من القماس الجيد[٤]، وكان يوصى أيضا بزيادة فى مرتبات يوميات النشارين والحدادين والنجارين والبنائين والكيالين وعمال الطوب الذين يعملون بالانتاج [٥]. أى أنهم يأخذون على كل كمية ينتجونها أجرا معينا.

١- أحمد أحمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٧٤ .

٢- المرجع السابق، ص١٧٤ .

٣- أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على ، جـ٢، ص٥١٥ .

٤- دفتر ٣ معية تركى، وثيقة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٧ ذو القعدة عام ١٢٣٤هـ. أمر إلى الكتخدا بك.

٥- محفظة ١٠١ دفتر ٥ معية تركى، وثيقة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٤ شعبان عام ١٢٣٥هـ أمر إلى يوسف أغا ناظر الوادى .

بل من أهم الأسباب التى أدت إلى فشل حركة التصنيع فى مصر أنه لم تراع أية قواعد اقتصادية ، ولم تنموا نموا طبيعيا ، بل كانت نهضة مفتعلة ليس لها هدفا الاسد مطالب الجيش. لقد كان الواجب اقامة بعض الصناعات فقط وبخاصة تلك التى تتوافر لها الامكانيات، على أن تكون فى بداية الأمر صغيرة الحجم، ثم تتطور بعد ذلك وتتوسع كلما زاد عدد السكان، وكلما زاد عدد السكان، وكلما ارتفع مستوى دخولهم ومعيشتهم[١].

كما أنه من المعروف أن اتساع حجم السوق يعتبر من الشروط الأساسية التى يجب توافرها لنجاح حركة التصنيع ، وإذا كان الاستهلاك هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى ، فإن الاستهلاك على نطاق كبير يمكن من التصريف الكبير ومن ثم الانتاج على نطاق واسع، والتمتع بوفرات الانتاج الكبير.

والواقع أن حجم السوق فى عهد محمد على كان ضيقا بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك[٢]، ولعل أكبر دليل على ذلك أنه ما انتهى طلب الجيش بسبب انتهاء الحروب حتى بدأت الصناعة فى الانهيار .

ولاشك أن هذه التجربة الصناعية غير الموفقة التى قام بها محمد على قد كلفت مصر تضحيات كبيرة ، وكانت فى النهاية بالغة الضرر بالبلاد لأنها قضت على الصناعات اليدوية القديمة ، وأظهرت فشل الصناعات الآلية الحديثة، مما جعل المواطنين فى مصر حتى عهد قريب ينفرون من الاشتغال بالصناعة وكان كل النشاط الصناعى حتى الحرب العالمية الأولى فى أيدى الأجانب، أما النفقات الطائلة التى تكبدتها فى مصر هذه التجربة الصناعية فكانت بالإضافة إلى نفقات الحروب العديدة، من أسباب فقر البلاد وارتباك شؤنها المالية فى عهدى سعيد واسماعيل[٣].

بالإضافة إلى ذلك ، فقد كان محمد على جريئا فظا لايستقر ولايتردد فى وسيلة تؤدى إلى الغاية المنشودة ، وأما آراوه فيمكن أن نصفها بأنها الطابع الفرنسى، وهى آراء عظيمة فى أغلب الأحيان مبشرة بالخير، ولكنها غير عملية. وكان مغرما بمناقشة من يقابله فى أشد

١- على لطفى، التطور الاقتصادى فى أوربا ومصر، ص٢٢٩ .

٢- على لطفى ، التطور الاقتصادى فى أوربا ومصر، ص٢٢٧ .

٣- عبد المنعم فوزى ، مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص٥٣ .

الأمور تعقيدا. ولم تكن آراؤه صائبة بل اعتمد على خياله المتوقد ، خاصة عند سماعه كلمات الثناء ، وقد أدى ذلك إلى وقوعه فى أخطاء جسيمة، وعلى رأسها تلك المحاولة التى قام بها من أجل تكوين جيش ضخم فقد جمع عددا كبيرا من أبناء الشعب، مما أدى إلى نقصان الأيدى العاملة فى الزراعة، كما أن حلمه بتحويل مصر من بلدى زراعى إلى بلد صناعى قد قلل عدد العمال الزراعيين. وقد طرأت لديه الفكرة الأولى لهذه الخطة الهوجاء عندما أدخلت زراعة القطن فى مصر. وهذا يتطلب سنوات من الخبرة وتكاليف باهظة وتعداد الشعب ضئيل والآلات تتلفها الرمال- ويحاول الرأى العام العالمى اقناع محمد على بعدم صلاحية المشروع من الناحية العملية ، لكنه على عكس معظم الرجال الذين يتسرعون فى التخطيط لاينثنى عما يتمسك به من الأوهام ، فهو لايعترف اطلاقا بالفشل وكأنما فى ذلك تعريض بشرفه(١) هذا رأى أحد الباحثين.

ومثل هذا الرأى لايمكن قبوله شكلا وموضوعا ، لأن محمد على يريد أساسا عدم الاعتماد على الدول الأوربية فى سد حاجته وجيشه وشعبه ، لأنه إذا فعل ذلك فإنه من المؤكد، أن يقع تحت سيطرة الدولة الموردة له. وكان الرأى العام العالمى يهمه ، وقبل كل شىء أن تصبح مصر دولة زراعية من الدرجة الأولى وخاصة انجلترا لتكون سوقا رائجا لمنتجاتها الصناعية ، وموردا للمواد الخام واتخذت كافة السبل لتحقيق ذلك، وانتهى الأمر باتفاقية بلطة ليمان عام ١٨٣٨م.

ومن المؤكد أن زراعة ذلك النوع الجيد من القطن يفيد دخل مصر كما تفيد زراعة النيلة والمحاصيل الكثيرة الأخرى التى أدخلها محمد على أو أكثر من زراعتها . ولو أنه اكتفى بانتاج المواد التى تفى بالأغراض العادية لكان ذلك أجدى وأنفع ولو أنه صدر المحاصيل الخام لعاد عليه بالربح الوفير مما ينفع البلاد(٢).

ولقد دفعه القلق وعدم الاستقرار إلى التجديد الأرعن ، فتدخل فى تحويل الملكية الزراعية عن جهل منه؛ وكانت الضرائب التى فرضها على المزارعين باهظة ، فأضطر من لايقدر على الدفع أن يترك الأرض كلية، كما ألزم القرى أن توفر المئون له ، ولأصحاب النفوذ والسلطان

1- C. Murray, Memoire of M. Ali , p. 48 .

2- C. Murray , Memoire of M. Ali, p. 48 .

بنصف سعر السوق ، وهو تكليف قاس لأنه يلزم القلة بأن تتحمل العبء الذى يجب أن يشترك فيه الجميع . كذلك اختلت التجارة وارتكبت بسبب كل تلك القيود السخيفة، إذ وضع يده على احتكارات كثيرة واتبع سياسة صبيانة لاتليق بأى حكومة ولو أنه هذه الاحتكارات وضعت تحت يد أى شخص لتضاعفت قيمتها عشرات المرات. وكان يبيع بضاعته لليونان والسوريين والأرمن والافرنج بالأجل مما عرض أمواله للضياع كذلك رفع أسعار الصادرات لدرجة قضت تقريبا على تلك التجارة تماما. وبهذا كان محمد على مثلا واضحا للحقيقة القائلة بأن المشتغلين بالتجارة هم أسوأ من يشرعون لها وكما أضر بمصالح الشعب ، فقد قل دخل البلاد بسبب خطته الحمقاء ، وكذلك كانت نزوات اكرامه للتجار غير معقولة ، إذ كان يدعى لهم النعمة والفضل كلما تراءى له ذلك كما كان مغرما بالاشتراك معهم فى عمليات تجارية مغامرة مما أدى إلى ضياع مبالغ طائلة[1]. وكانوا يربحون أما هو فقد خسر، وكان يقرضهم المال والنصح فيأخذون الأموال ولكنهم يعتذرون عن ردها بحجة أنهم قد إتبعوا نصيحته فيأخذون الأموال ولكنهم يعتذرون عن ردها بحجة أنهم قد إتبعوا نصيحته. ولو أن أحد التجار المعروفين لدى محمد على ادعى بأنه خسر فى عملية تجارية كان هو طرفا فيها، فإنه أى محمد على- لايرى أقل من أن يعطيه أربعة آلاف أو خمسة آلاف جنيه لضبط الميزانية ، خاصة أنه هو المسيطر على الخزانة دون أى رقيب أو حسيب ، والدخل كان ثلاثة مليون جنيه فى السنة، فكان بمقدوره أن ينغمس فى أى اسراف من هذا القبيل ، لكنه أفلس فى النهاية ومات وهو غارق فى الديون[2].

وهناك سبب آخر فالفلاحون المصريون لم يريدون أن يتحولوا إلى برو ليتاريا فكانوا يجمعون تقريبا بنفس الطريقة التى يجمع بها الجنود ، ويرسلون إلى المصنع حيث يبقون إلى أن تسنح لهم فرصة الهرب [3]. وقد أثرت سياسة محمد على الصناعية على الزراعة تأثيرا مضادا له مغزاة ، ففى المحل الأول جذبت الصناعة من الزراعة رؤوس أموال كبيرة ، كان من شأنها أن تحقق عائدات أضخم، فيما لوأعيد استثمارها فى الزراعة . كما أنها حرمت الزراعة

1- C. Murray, Op. cit., p. 49 .

2- C. Murray, Memoire of M. Ali, p. 50 .

٣- هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ص٢٨٨ .

من عدد كبير من العمال الذين كانت تحتاج إليهم الزراعة. كما أن عددا كبيرا من الثيران قد أخذ من الزراعة لتوفير القوى المحركة اللازمة لتشغيل الآلات فى المصانع [١].

تلك هى الأسباب الخارجية والداخلية التى أدت إلى تدهور الصناعة فى عهد محمد على- وأدت إلى نهاية امبراطورية محمد على وفشلت مشروعاته الكبيرة فى كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوربية التى بدأت منذ عام ١٧٩٨م تهتم بشرق البحر المتوسط ، وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد على نجاحا محدودا ، ففى عام ١٨٠٥م حصل على لقب والى مصر، وكان أول وال يمارس نفوذا حقيقيا منذ قرنين من الزمان ، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بوساطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين فحسب ، بل أمام السلطان العثمانى نفسه، وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد على يتلاشى بعد ضياع سوريا ، فعاش تسع سنوات أخرى لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لاصابته بضعف فى قواه العقلية ، وظل كذلك إلى أن توفى فى ٢ أغسطس عام ١٨٤٩م بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده فى القلعة[٢].

أثر التجربة الصناعية فى عهد محمد على على المجتمع المصرى

بعد أن استعرضنا العوامل الخارجية والداخلية التى أدت إلى انهيار الامبراطورية التى شيدها محمد على وانهيار الصناعة، نتحدث عن أثر التجربة الصناعية فى هذا المجتمع.

وفى بداية الأمر بدأ محمد على، ذلك الضابط الألبانى المغمور، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التى كان يسعى إليها السلطان العثمانى، فخلص مصر من المماليك ، وساعد فى اخضاع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية وفى النهاية لعب دورا له أهمية نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية ولقد أدرك محمد على فى ذلك الوقت أن الجيش العثمانى أصبح عاجزا أمام جيوش أوربا الحديثة التى استفادت من التقدم الفنى الذى أحرزه الغرب خلال القرنين القرنين السابع والثامن عشر ، وأن قدرة الامبراطورية العثمانية على تحدى الغرب

١- المرجع السابق، ص٢٨٩-٢٩٠ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٢٧-١٢٨ .

تتوقف على قابلية الامبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة، وعلى السرعة التى يتم بها طبع الجيش العثمانى بالطابع العصرى[١]، ولذلك أقبل محمد على على الاصلاح وكان فى الواقع أول موظف عثمانى يدخل النظام الجديد فى ولايته بقدر معين من النجاح [٢].

ولو كان محمد على مجرد ضابط عثمانى محب لبلده واكتفى بأن يؤدى دورا أكبر مؤيدى البرنامج الاصلاحى الذى وضعه عاهله ، لربما استعادت الامبراطورية العثمانية مركزها السابق باعتبارها دولة كبرى. لكنه استغرقته أطماعه الخاصة ، فاستغل الشعور الوطنى العثمانى باعتباره وسيلة لتحقيق أغراضه الخاصة ، فاستغل برنامجه الاصلاحى لتحقيق أهدافه. والواقع أن محمد على بدلا من أن يحمى الامبراطورية العثمانية ، نجده يجعل انهيارها أمرا مؤكدا. ومن المحتمل أن انهيار الإمبراطورية كان أمرا حتميا ، وربما كانت العوامل المؤدية إلى انهيارها قد امتدت جذورها بالفعل بصلابة، بحيث لم يعد ممكنا تغيير الاتجاه. وربما كان محمد على داعيا من دعاة الوطنية يميل إلى وضع حد للامبراطورية العثمانية ، التى كانت تعلو على الشعور القومى، والتى كان قد عفا عليها الزمن. ولكنه إذا كان داعيا من هذا النوع فلاشك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعى بالتأكيد ، لأن محمد على لم يكن وطنيا بالمعنى الحديث، وقبل كل شىء لم يكن وطنيا مصريا ، فلقد اعتبر محمد على نفسه تركيا ، واعتقد بأن مصر ليست إلا ملكا خاصا يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح اسرته ، فصراعه من أجل الاستقلال ، لم يكن صراعا من أجل استقلال مصر بل كان من أجل ضمان ملك وراثى لابنائه من بعده ولقد نجح فى تحقيق أهدافه ، وفتح آفاقا جديدة لمصر، ولكن بغير قصد حقيقى منه[٣].

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التى مر بها حكم محمد على الكثير من الأموال والجنود، ولذلك وضع الأساس الفعلى لتكوين سياسة مالية وعسكرية، تحقق له هذين الأمرين، وتركزت سياسة محمد على المالية فى مسألة زيادة موارده المالية لمواجهة مطالب جيشه التى لاتنتهى . ولكى يصل إلى ذلك أحدث انقلابا فى ملكية الأراضى الزراعية فى مصر، ووحد الضرائب

١- عمر عبد العزيز عمر: دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٤٦ .

٢- المرجع السابق، ص١٤٧ .

٣- عمر عبد العزيز عمر ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٤٨ .

وعدل طريقة جمعها ونظم الادارة المدنية ، لكى تنفذ أوامره تنفيذا تاما وبالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل القطن الطويل التيلة، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها، كما اهتم بنظام الرى وعمل على تحسينه، واهتم محمد على أيضا بتصنيع مصر فى عام ١٨١٧م ، لانتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين، وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرا من مصادر ايرادات الحكومة. ولقد أدت سياسة محمد على فى النهاية إلى حدوث نتائج ايجابية وأخرى سلبية[١].

ففى المجال الأول ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوربية المزدهرة وزود البلاد بمصدر كبير للثروة وجذب أعدادا كبيرة من التجار الأوربيين، الذين حملوا معهم كثيرا من الأساليب الفنية الغربية. ولقد غيرت هذا التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطا وثيقا بأوروبا. وبإدخال مصر فى فلك التجارة الأوربية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد على من اتصال مصر بالحضارة الغربية . ولقد استطاع محمد على على أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة فى مصر، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية، وانعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن وايجاد طبقة بيروقراطية مصرية وانشاء جيش مصرى، وتأكيد نظام الوراثة فى أسرته. وهذه فى الواقع بعض الانجازات المهمة التى كان لها أهمية كبرى فى تطور مصر الحديثة[٢].

أما النتاج السلبية ، وقد أدى توجيهه للتجارة المصرية صوب الغرب إلى اعتماد البلاد على الأسواق الأوربية إلى جعل مصر أكثر تعرضا للتدخل الأوربى فى شئون البلاد الداخلية ، وذلك طبقا لمعاهدات الامتيازات الأجنبية[٣].

وكان من نتيجة ذلك أن انتهى الأمر بالتدخل الأجنبى فى الشئون المصرية بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م. وحاول حكام مصر ادخال نظام حديث وكفء كما حاولوا الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية . وكان لهذا الأمر بعض النتائج الاجتماعية على المدى البعيد[٤].

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص١٤٩ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، ص١٤٩ .

٣- هيلين آن ريفلين، الاقتصادى والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر، ص٣٦١ .

4- G. Baer, Social change in Egypt, p. 138 .

كما أن مصر لم تتحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى ، كما أنه بعد فشل تجربة محمد على الصناعية لم يحدث تطور صناعى خطير فى مصر لسنوات عديدة. وقام عباس سعيد بتصفية بعض مصانع محمد على وحاول اسماعيل احياء المبادرة الصناعية بأن تولى شخصيا مشروعات الحكومة وأوفد بعثات للخارج للحصول على مصانع جديدة. ولكن تم تصفيتها بعد ذلك فى عام ١٨٧٥م وتحولت مبانى المصانع إلى ثكنات . ولكن ازدهر فرعان فقط من الصناعة، وهى صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة، ومحالج القطن التى أسسها الأجانب ، الذين اهتموا بصفة عامة بشركات النفع العام كالمياه ، والغاز والسكك الحديدية ، أكثر من اهتمامهم بالصناعة[١].

وفيما يتعلق بالرأسماليين المصريين المحليين، فإنه بالإضافة إلى الضرائب التى فرضت عليها، فقد حالت عوامل هامة دون استغلال أموالهم فى الصناعة . وقد أدت منافسة المنتجات الصناعية الأوربية، وصغر حجم السوق إلى الاستغلال الرأسمالى للأراضى الزراعية الذى كان يأتى بأرباح هائلة فى ذلك الوقت.

ولم يغير الاحتلال البريطانى من هذا الموقف إلا فى الغاء معظم الضرائب المجحفة وعارض كرومر التطور الصناعى، بحجة أنه يدون ادخال رسوم الحماية الجمركية - بعمل ضد حرية التجارة، فى حين يمكن أن تخسر مصر دخلها من الرسوم الجمركية على السلع الأوربية. ونتيجة لذلك لم تكن سياسته الاقتصادية موافقة تماما تماما للتنمية الصناعية[٢].

وأيا ما كان الأمر، فإنه لم تحدث خلال القرن التاسع عشر تغييرات فى البناء الاجتماعى والاقتصادى ، فرغم أن الصناعة لم تتطور إلا أن مصر مرت بتنمية اقتصادية لابأس بها ، نتيجة للأعمال الزراعية، والأعمال الأخرى النفعية[٣].

كما أن الحكومة توقفت عن تعيين مشايخ النقابات ، وكان يرأس أحياء المدن أحد المشايخ (شيخ الحارة) وكانت له بعض الوظائف المالية والادارية مثل التقارير حول المواليد والوفيات ، ولكن وظائف المال والشرطة انتقلت من هؤلاء المشايخ إلى المصالح الحكومية[٤].

1- G. Baer, Social change in Egypt, p. 136 .

2- G. Baer, Op. cit., p. 137 .

3- G. Baer, Op. cit., p. 144 .

4- G. Baer, Social change in Egypt, p. 146 .

كما أنه نتيجه لاقامة محمد على «المصانع الكبيرة» وتزويدها بالآلات البخارية ، ثم تجميع أعداد ضخمة من القوة البشرية للعمل بها، كان يمكن أن يخلق طبقة عاملة ولكن كان لنظامه الاحتكارى لم يكن يوفر الشروط الموضوعية لنشؤ الطبقة العاملة وذلك يرجع إلى أن محمد على كان يملك رأس المال كما كان يسيطر على مصائر العمال بسلطاته ، المطلقة إلى الحد الذى يكاد أن يملك جهدهم وحياتهم ملكية تامة ، كما أنه يستخدم الرجال والنساء والأطفال من القرى والكفور واحياء المدن ويجمعهم قسرا وكان يتبع نفس الأسلوب فى احضارهم أسلوب التجنيد وقد كان نوعا من «التجنيد» الصناعى ولذلك كانوا يتحينون الفرصة للفرار من أعمالهم بالإضافة إلى أن أجورهم كانت لاتدفع لهم بانتظام ساهم فى ذلك فى هروبهم[1].

وكان من نتيجة احتكار محمد على للصناعات أن أدى ذلك إلى تقيد حرية الصناع وتعرضهم لاضطهاد المخبرين الذين استخدمتهم الحكومة، وذلك للتأكد من أن الصناع لايعملون لحسابهم، كما تعرض النصاع لظلم رجال الادارة وتعسفهم ، بالإضافة إلى حرمانهم من أرباحهم التى كانوا يحصلون عليها كاملة مما أدى إلى فتور همتهم وعدم اقبالهم على العمل بل وترك بعضهم العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة ، بل ومهد السبيل إلى اضمحلالها، كما تعرض صغار الصناع إلى تلاعب بعض رجال الادارة بالموازين والمقاييس والمكاييل بالتواطىء مع الكتبة ، فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع كما لم يحدث أى ابتكار جديد فى طرق الانتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة وأدى احتكار محمد على للصناعات إلى عدم نمو الاستثمار الفردى، وأدى نظام الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة والاضرار بالمستهلك[2].

كما أنه نتيجة لفشل الصناعة ارتد العمال الذين رجعوا إلى القرى والكفور، كما رجع الصناع الحرفيون إلى مزاولة نشاطهم فى اطار ما بقى لهم من التنظيم الطائفى المضمحل[3].

١- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة فى مصر منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، ص٣٥-٣٦ .

٢- أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٥٦-١٥٧ .

٣- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة فى مصر منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩، ص٣٧ .

كما أن رجوع الصناع إلى محالهم ودكاكينهم لم يترتب عليه انتعاش فى نظام الطوائف إلا أنها قد جددت الآمال لدى شيوخ الطوائف فى ممارسة سلطاتهم إلا أن ذلك لم يتحقق لهم وخاصة على أيدى سعيد واسماعيل، وذلك بأن ألغى سعيد نظامهم .

يضاف إلى هذا أن حرمان محمد على لطبقة رجال الدين من استقلالها قد أدى إلى شل الطبقة الوحيدة القادره على ممارسة نفوذ من شأنه أن يخفف من غلواء الطبقة الحاكمة. وفى نفس الوقت حطم النظم التى ظلت قرونا تحمى الشعب من الطغيان الذى لايحده شىء. وقد أدى موقفه من طبقة رجال الدين وقطعه الموارد المالة عن المؤسسات الدينية إلى الأضرار بالتعليم المصرى[١].

كما أنه نتيجة لاستخدامه الأوربيين أن زاد عددهم وخاصة فى عهدى سعيد واسماعيل نتيجة للفرص المالية والتجارية الهائلة المتصلة بارتفاع أسعار القطن، والمشاريع المزدوجة لهذين الحاكمين بالرغم من ازدياد عددهم لم يكن هناك احتكاك للمصريين بهؤلاء الأجانب وكان ذلك هو المجرى الوحيد للنفوذ الأوربى الغربى على المجتمع المصرى، ففيما بين عامى ١٨١٣ و١٩١٩ أوفد ما يقرب من تسعمائة مصرى فى بعثات تعليمية إلى أوربا ، وسافر عددا آخرا على نفقتهم الخاصة وتلقى الآلاف تعليمهم فى مدارس أجنبيه فى مصر كما ترجمت مئات من المؤلفات من اللغات الأوربية إلى العربية. وعمل الكثير من الأوربيين فى الوظائف القيادية فى الادارة المصرية وبخاصة بعد الاحتلال البريطانى[٢].

وعبر الاحتكاك بالأجانب وبأوربا عن نفسه فى مجالات كثيرة وبخاصة بعد عام ١٨٨٢م، فقد تم اقامة شبكة مواصلات هائلة وتم بناء أجزاء من القاهرة والاسكندرية، وزودت بالمياه والغاز والكهرباء كما سادت الادارة بمصر على النمط الحديث ، وحدثت تغييرات هامة فى التشريع وادارة القانون ، ومهما يكن الأمر، فقد يبدو أن أهم تغيير اجتماعى حدث بسبب هذا الاحتكاك هو تطوير التعليم[٣].

ولذلك يمكن القول بأنه كان من نتيجة الاحتكاك بأوربا والتطور الاقتصادى والادارى فى القرن التاسع عشر فقد غير تغييرا جزئيا فحسب فى حياة وتنظيم المجتمع المصرى. وظلت

١- عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤، ص ١٥٠ .

2- G. Baer, Social Change in Egypt, p. 158 .

3- G. Baer, Social change in Egypt, p. 159 .

العائلة التقليدية والمجتمع الديني سليما ، كما لم يطرأ تغيير على مركز المرأة في المجتمع. ولم يكتسب المصريون الأثرياء ولا الطبقات الدنيا عقلية المجتمع الصناعي، فالتغيير الذى طرأ كان يشتمل على القضاء على الاطار التقليدى الاجتماعى والاقتصادى كتصفية القبيلة ومجتمع القرية واختفاء النقابات والغاء الرق .

وحدثت معظم هذه التطورات إبان العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ولكن خلق الجماعات الحديثة مثل الأحزاب الحديثة واتحادات عمال التجارة لم يظهر إلا فى القرن العشرين.

هكذا حطم محمد على طبقة التجار المحليين وطبقة الحرفيين المحليين ، فعرقل بذلك نمو طبقة مصرية وعوق النمو الصناعى المصرى أما تجاربه الصناعية فقد منيت بالفشل ، وأغلقت المصانع وأعيد العمال إلى حقولهم وقراهم، وتأجل ظهور بروليتاريا صناعية ماهرة إلى أجل غير مسمى، يضاف إلى هذا أن محمد على خلق طبقة من ملاك الأرض كانت تتكون من أفراد أسرته وحاشيته وحصره التدخل الأوربى العسكرى على التخلى عن احتكاراته وقد زاد الدخل القومى، ولكنه فشل فى تحسين أحوال الفلاحين، فبينما كان محمد على يرسى أسس الدولة الوطنية المصرية من ناحية ، كان من ناحية أخرى يرسى أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ما زالت مصر تصارعها .

وخاتمة القول أن محمد على استطاع تحقيق مطامعه الخاصة ألا وهى الوصول إلى الحكم، وجعل مصر وراثيا لأسرته من بعده، ولكنه فى الوقت نفسه مهد للتدخل الأجنبى فى الامبراطورية العثمانية ولو أنه وقف بجانب السلطان العثمانى لأمكن ابعاد التدخل الأوربى، بل ساعد أوربا فى ايجاد مبرر لهذا التدخل وانتهى ذلك بالاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م.

الفلاحـــون

من الصعب القول بأن انتقاضات الفلاحين ضد السلطة فى الفترة السابقة للثورة العرابية كانت تحمل مضمونًا اجتماعيا أو حتى طابعًا سياسيًا ، وإنما كانت نوعًا من المقاومة التلقائية فى مواجهة المظالم المتعددة التى وقعت عليهم فى تلك الفترة وامتدت على جبهة عريضة شاركت فيها أسرة محمد على والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى.

وقد تركزت مقاومة الفلاحين خلال هذه الفترة بصفة رئيسية حول السخرة والضرائب، واتخذت فى عهد محمد على ثلاثة مظاهر محددة[١].

١- الهرب من الأرض : نتج عن العوامل السابقة والأعباء المترتبة عليها أن أصبح استمرار حيازة الفلاح للأرض عبثًا يصعب احتماله وأضحى الهرب من الأرض إحدى السمات المميزة لعهد محمد على ففى عام ١٨٢٧ أصبحت هذه الظاهرة تقلق محمد على نفسه الذى طاف بانحاء البلاد بحثاً عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة [٢] وقابل ذلك باصدار التشريعات التى تناولت هذه الظاهرة التى أصبحت عامة، ففى سنة ١٨٣٠ صدر قانون الفلاحة ، وحدد عقوبة الهرب نتيجة اغراء أحد العمد أو المشايخ لهم، فيعاقب بخمسين جلدة لكل منهما وحدد عقوبات متضاعفة وتصل إلى حد فصل الشيخ أو القائمقام الذى يتهاون فى ذلك . ورغم كثرة التشريعات والأوامر الصادرة فى هذا الشأن فإن الهرب من الأرض كان مستمراً[٣].

٢- احراق وتخريب المحاصيل :

وظهر ذلك واضحًا فى صعيد مصر، حيث قام الفلاحون فى عام ١٨٢٧ باحراق محاصيلهم، وفى عام ١٨٣٠ أصبح احراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التى وصلت إلى حد السجن مدى الحياة . وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت ظاهرة تخريب المحاصيل أو حرقها .

ويرى على بركات[٤] أن النتيجة التى يمكن الوصول إليها من ظاهرة احراق المحاصيل هى أن الفلاحين لم تعدلهم أية مصلحة فى الانتاج وإنما مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان محمد على من الحصول على ناتج عملهم ولم يكن ذلك كافيًا فعمد البعض إلى المقاومة المسلحة فى شكل انتفاضات.

١- على بركات ، تطور الملكية الزراعية، ص٣٨٦ .

٢- هيلين ان ريفلين ، الاقتصادية والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ١٦٥، ١٦٦ .

٣- على بركات ، المرجع السابق، ص٣٨٧ .

٤- على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر، ص٣٨٩ .

٣- انتقاضات الفلاحين :

لم يكن الهرب من الأرض سوى نوع من المقاومة السلبية وحتى احراق المحاصيل لم يخرج عن هذا المضمون. أما المقاومة الايجابية فقد اتخذت شكل مجموعة من الانتقاضات التى قام بها الفلاحون خلال حكم محمد علي. وظهر ذلك فى انتقاضات الوجه البحرى فى أعوام ١٨٢٣، ١٨٢٦ ضد الباشا وقوانينه الجائرة فى السخرة والضرائب والتجنيد ولكنه أى الباشا يواجه ذلك بالقسوة ضدهم وصلت إلى حد احراق قراهم وذبح بعضهم إلا أن الفلاحين واصلوا مقاومتهم لسلطات محمد علي(١).

أما انتقاضات الفلاحين فى الوجه القبلى فإنها تركزت جميعها فى منطقة قنا وما حولها ، وخاصة فى الفترة من ١٨٢٠-١٨٢٤ ، وكانت أشدهم الانتقاضة التى قامت عام ١٨٢٣ ، بقيادة شخص يدعى أحمد لقب نفسه بالمهدى وتمكن من حشد عدة آلاف من أهالى القرى المجاورة لقنا. إلا أن محمد على استطاع القضاء عليها وذلك بذبح بعض الفلاحين ، واندلعت انتقاضة أخرى عام ١٨٢٤ بقيادة رجل مغربى قدم من الحجاز يدعى أحمد ابن ادريس وامتدت انتقاضتهم إلى أسوان ولكن سرعان ما قضى عليها محمد على بمساعدة قوات من البدو. ويلاحظ أن الفلاحين فى الصعيد كانوا دائمى التمرد ضد محمد علي، حدث ذلك فى عام ١٨٣٨، عند رفض سكان منفلوط من تقديم المجندين المطلوبين ، ولكنه أخمد هذا التمرد . حتى الفترة من حكم محمد على لجأ الفلاحون إلى التمرد ضد حكم وقوانين محمد على فى السخرة والتجنيد(٢).

١- هيلين آن ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ٢٦١، ٢٩١؛ على بركات المرجع السابق، ص٣٩٠ .

٢- على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ٣٩٠-٣٩١ .

القسم الثانى

الفصل الأول : مصر فى عهد خلفاء محمد على

الفصل الثانى: السياسة الاقتصادية

الفصل الثالث : الصناعات الحربية والمدنية

الفصل الرابع : تركيب المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

الفصل الخامس : الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ١٨٨٢م



الفصل الأول
مصر فى عهد خلفاء محمد على
عباس الأول- سعيد باشا - اسماعيل

عباس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤) *

كان فى استطاعته ابراهيم باشا القيام بحكم مصر واشتهر بأن كان له خلق أبيه وإن الموزنة مقدرته، لأن حكمه فى سوريا (١٨٣٣-١٨٤١) وادارته الصناعية تشهد بكفاءته، ولكنه مر به وهو يشغل منصب قائمقام أبيه فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وقد جاءت تولية عباس الأول على مصر (١٨٤٩-١٨٥٤) .

لقد هدم محمد على صرح استبداد المماليك والأتراك العثمانين، ولكن لاينبغى أن ننسى أنه هدم إلى جانب ذلك تلك السيادة العثمانية التى كانت درعا تتقى به جماعة اسلامية ، ما تزال فى سذاجة القرون الوسطى، شرَه الجاليات الأجنبية والطوائف المسيحية وأرباب الامتيازات ممن يعتبرون العالم بأسره وطنًا لهم. أما ثورة عباس ضد ما كان يقوم به جده من أعمال الترقى الجديدة فانها وإن كانت أضر بمصر إلا أنها فى الوقت نفسه كشفت عن سخط حقيقى من جانب المصريين حيال الاستغلال الأجنبى كائنًا ما كانت مظاهرة سواء أكان من ناحية المماليك أم من ناحية المرابين. ومن المعروف عنه- عباس الأول- أنه أبى فى صباه تعلم اللغات الأجنبية كما رفض تلقن التربية الأوربية . حتى إذا دور الرجولة اعتزل الناس وانزوى كسولا فريداً إلى أعمق دركات الغموض الإسلامى . وأمر بجد نسائه واغراقهن فى اليم، وأنه قضى معظم أيامه بين كلابه وجياده وأنه انفق أموالا طائلة فى زخرفة قصوره ، وأن شأنه كان كشأن غيره من المماليك فى سلب أموال فلاحيه . يضاف إلى ذلك أنه سمح لمموليه العديدين - وبينهم نوبار باشا الأرمنى- بأن يجمعوا له الأموال بأحدث الطرق للمضاربات حتى إذا تكدست لديه بعثرها بأقدم الطرق فى تشييد ثكنة فى الصحراء[1].

---

* ولد فى مصر ١٨١٣ أثناد غيبة أبيه طوسون باشا فى الحجاز حيث كان يقاتل فى الحجاز. ولما توفى طوسون بعد ولاة ابنه بقليل فقد حباه جده محمد على بعنايته وبذل جهد الجبابرة فى تربيته بمدرسة الخانكة واعداده لمنصب ولاية مصر فى المستقبل باعتباره أكبر أفراد الأسرة سنا وأحقهم بولاية الحكم بعد ابراهيم باشا (انظر جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، تعريب على أحمد شكرى، القاهرة ١٩٣٤ . ص١٧٩، هامش ١ .

١- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك، إلى نهاية حكم اسماعيل، تعريب، أحمد شكرى، ص١٨٠-١٨٣ .

وكانت باكورة أعماله عند ارتقائه حكم مصر استبعد مستشارى أبيه وجده جميعًا وطنيين وأجانب على السواء . ولم يك من حرج حتى هذا الحين من اختلاط أموال الوالى الخصوصية بأموال الخزانة العمومية ولكن عباس أخذ ما فى هذه النقود وجعل مكانها أوراق بنكوت باسمه فما هى أن تداولتها الأيدى حتى عادت عليه بشكل ايراد الضرائب ثم أنه عطل المدارس وأغلق كل معهد عام عليه مسحة أوربية وقد أحاط نفسه بحراسة الألبانيين والمماليك فقضى على ما كان للجيش من صبغة وطنية وصبغة مصرية، وخفضه إلى بضعة الآف من الجنود . ولم يكتف بأنه زعزع دعائم الدولة من الوجهة الوطنية والقومية إلى الحظر بل ذهب إلى أبعد من ذلك فهوا استقلالها باستحذائه الشديد للسلطان. ويؤثر عنه أنه قال بهذه المناسبة «إذا كان لابد من أن يحكمنى اثنين فأولى أن يكون الخليفة لا القناصل » ولكن الواقع أن الخليفة والقناصل حصلوا جميعا على كل ما أرادوه منه . فقد طبق عليه الباب العالى «التنظيمات» التى كانت بريطانيا قد فرضتها عليه نفسه من قبل. وقد اشتملت هذه التنظيمات فى الظاهر فقط على الغاء الكرباج والسخرة، ولكنها كانت تتضمن فى الواقع اعترافا بحق الأتراك العثمانيين والانجليز جميعًا التدخل فى شؤون ادارة مصر. وبمقتضى معاهدة ١٨٣٨ أصبح يحق للتجار الأجانب أن يبتاعوا المحاصيل رأسا من الفلاحين على نظام الاحتكار الذى سنه محمد على، وإن كان قد ظل معمولا به فترة أخرى من الزمن . يضاف إلى ذلك أن الإنجليز صارت لهم يد فى الاشراف على الطريق البرى وهو ما كان يستحيل أن يسمح به محمد على . وقد نالوا هذا بفضل حصولهم على امتياز بانشاء سكة حديد بين الاسكندرية والقاهرة. ثم أن عباس برغم من حرمانه نفسه من الاختلاط بالأجانب ما استطاع إلى ذلك سبيلا كان يعمل بمشورة الإنجليز أكثر مما كان يعمل بمشورة الفرنسيين حتى كان الحزب الموالى لبريطانيا فى مصر وقتئذ هو حزب «طبقة الحكام وهو مركب من الأتراك العثمانيين وأعيان البكوات ، وقد انتهزوا فرصة هذا الإنقلاب فعملوا على إحياء ظلم الفلاح وإرهاقه من جديد[1] . وقد انتشرت الجاسوسية فى عهد عباس الأول انتشاراً مخيفًا ، وكذلك كثر النفى، ومصادرة الأملاك، وكان يقول أن الشعب الجاهل أسلس قياداً من الشعب المتعلم؛ ولذا أغلق المدارس [2].

١- جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ص١٨٤-١٨٦ .

٢- لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث، من عصر اسماعيل، إلى ثورة ١٩١٩، المبحث الأول ، الخليفة التاريخية، جـ١ ، القاهرة ، ١٩٨٠، ص٣٨ .

وجاء سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣م) أصغر أولاد محمد على سنًا وعم عباس ولد فى الاسكندرية عام ١٨٢٢، فأهتم والده من البداية بتربيته وتثقيفه حيث كانت له منزلة كبيرة فى قلبه. واختار له السلك البحرى حيث نشأ نشأة ديمقراطية . فقد أمر محمد على بأن يعامل فى السلك المذكور لامعاملة أحد الأمراء بل كأحد الملاحين. ولذلك كان سعيد ينظر إلى الملاحين كأقرانه سواء بسواء لايميز عنهم إلا ما قد يظهره من التفوق عليهم بالجد والعمل الصالح. وقد ظل يطيع رؤساءه كأحد الضباط العاديين ويتدرج رويدا رويدا فى سلم الترقى فى المراتب البحرية ويجوب البحار إلى أن أصبح «سر عسكر الدونغامة» أى القائد العام للأسطول فى أواخر أيام أبيه [١]. وقد استمر محمد سعيد حاملاً لرتبة أمير البحار، حتى استقال من منصبه هذا عام ١٨٥٢ أثر خلافه مع عباس باشا [٢]، وكان سعيد فى الثانية والثلاثين حين تولى حكم مصر، وكان قد تلقى العلم على يد مؤدب فرنسي هو كوينج بك Koening وأتم تعليمه فى فرنسا. وقد اقترن هذا التقارب المصرى الفرنسى فى عهد سعيد واسماعيل من بعده باحياء سياسة محمد على فى العمل نحو انهاء تبعية مصر بالباب العالى والتمهيد لاستقلالها، ببعث روح القومية المصرية بالتعاون مع ظهر أوربى يمكن به محاربة محور الدولة العثمانية - انجلترا. وكان أول تعبير عن هذا التقارب المصرى الفرنسى هو منح سعيد لديلسبس امتياز مشروع قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ بعد شهور قليلة من توليه العرش[٣] وقد كان الشعب يحبه باعتباره أفكوهة عظيمة ولذا قدر له بعض اصلاحاته باعتبارها مجرد مداعبات كالغاء النخاسة (١٨٥٦) والغاء عقوبة الجلد (١٨٦٣) والخدمة العسكرية الإجبارية[٤].

وتولى الحكم بعد ذلك اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)* وزارا استانبول وطلب من السلطان

١- جورج يانج، المرجع السابق، ص١٨٨ .

٢- خلف عبد العظيم سيد الميرى، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩، القاهرة ١٩٩٢، ص٤٦ .

٣- لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث، من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ص٣٩ .

٤- جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ص١٩٠-١٩١ .

* هو ثانى أنجال ابراهيم باشا، ولد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ فى قصر المسافرخانة، وتعلم فى المدرسة الخصوصية التى انشأها محمد على فى القصر العينى على يد نخبة من مهرة الأساتذة مبادىء العلوم، نفسه، ص٢٢٦ .

عبد العزيز زيارة مصر فلبى دعوته ، وتعتبر زيارته أنها لسلطان عثمانى زار مصر منذ عام ١٥١٧ أى منذ أن خضعت للسيطرة العثمانية . وإذا كان محمد على قد تمكن من تحقيق استقلال مصر فى شئونها الداخلية فإن حفيده اسماعيل باشا قد صار على سنته وزاد على ذلك أنه رفع مصر إلى مصاف الدول المتمدينة بما اتاه من الأعمال العمرانية التى جعلت من مصر تبهج الناظرين. وكان اسماعيل أكثر من سلفه أملاً فى تغيير وراثة العرش لكى يؤول إلى أكبر أبنائه ، ونجح اسماعيل فى مسعاه بفضل العطايا والهدايا التى لاتقل قيمتها عن ثلاثة ملايين من الجنيهات وسافر إلى استانبول فى مايو ١٨٦٦ حيث بدأت المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، وانتهت بصدور فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ الذى قرر بأن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل محلقاتها وقائم مقامتى سواكن ومصرع إلى أكبر أولاده الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك . فإذا خلا منصب الولاية ولم يترك الوالى المتوفى ولداً ذكراً يتنقل الارث حينئذ إلى أكبر إخوته وإن لم يكن له أخوة فإلى أكبر أخوته المتوفين الذكور» ومقابل ذلك وافق اسماعيل على رفع مقدار الجزية السنوية من ثمانين ألف كيس إلى ١٥٠ ألف كيس، وأن يقدم للسلطان ١٢ ألف جندى برفع عددهم إلى ١٥ ألفا مقابل حق الوالى فى زيادة عدد جيشه إلى ٣٠ ألف . وأبلغ الباب العالى هذا الفرمان إلى الدول التى أقرت تسوية ١٨٤٠ / ١٨٤١ وأوضح أسباب هذا التعديل وعلى أية حال لم تعترض الدول الأوربية على التعديل الجديد، وهنأته بريطانيا أول المهنئين (١).

ولم تقف أطماع اسماعيل عند هذا الحد ، بل سعى جاهداً للحصول على لقب يميز ولاة مصر عن بقية وزراء الدولة العثمانية والحكام العثمانيين والآخرين الذين كانوا يلقبونه مثله بلقب

= واللغات العربية والتركية والفارسية ، ونزراً يسيراً من الرياضيات والطبيعيات ، وأرسل إلى فينا ثم انتقل إلى المدرسة المصرية فى باريس . وتعلم هناك الهندسة وفن التخطيط والرسم والطبيعات والرياضيات ، وأتقن اللغة الفرنساوية. وتولى بعض المناصب مثل رئاسة مجلس الأحكام المصرى الأعلى. وأوفده سعيد باشا فى عام ١٨٥٥ إلى أوربا بمهمات سرية. وارتقى عرش مصر وبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاما (انظر الياس الأيوبى- تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا من ١٨٦٣-١٨٧٩، المجلد الأول، القاهرة، ١٩٩٠، ص٨-١٧) .

١- عمر عبد العزيز عمرا دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ١٧٩٨-١٩١٤، ص١٩٥ .

وال. ولقد استخدم اسلافه لقب خديو [١]، بصفة غير رسمية . كما كان الديوان المصرى الأعلى يسمى بالديوان الخديو من أيام محمد على. وعلى ذلك حصل اسماعيل فى ٨ يونيو ١٨٦٧ على فرمان جديد يعطيه وخلفاؤه لقب خديو بعد أن كان (واليا) ، وارتقى اسماعيل بذلك إلى مصاف الملوك وبالإضافة إلى ذلك حصل اسماعيل بمقتضى هذا الفرمان على حق عقد المعاهدات الإدارية والتجارية ، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية فى مصر بغير قيد [٢]، واستطاع اسماعيل بواسطة المال والهدايا السخية التى أغدقها على السلطان وحاشيته وارسال المساعدات العسكرية للسلطان لأخماد ثورة كريت (يوليو ١٨٦١) ونوفمبر ١٨٦٧ [٣]، وأحيانا بتهديد السلطان يسحب القوات المصرية من جزيرة كريت استطاع أن يحصل على الامتيازات التى طلبها[٣].

ولكن بعد صدور هذا الفرمان اعترى العلاقات المصرية العثمانية الفتور والخلاف، وأصبحت الدولة العثمانية حساسة لسيادتها على مصر ولتطلعات اسماعيل فى أن يلعب دوراً يتجاوز فيه الحدود التى نصت عليها الفرمانات . فعندما أوشك الخديو العمل فى قناة السويس على الانتهاء ، قام الخديو إسماعيل فى صيف ١٨٦٩ بجولة فى أوروبا لدعوة ملوكها ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفل افتتاح قناة السويس فى نفس العام وحاول اسماعيل بذلك أن يضع الباب العالى أمام أمر واقع باحاطة نفسه ببعض صفات السيادة التى لم يعترف له بها صراحة ، وزيادة على ذلك انزعج الباب العالى من زيادة الجيش المصرى وتسليمه بنادق من الطراز الحديث وأضافة ثلاثة فرقاطات مدرعة إلى أسطوله الحربى[٤] ولكن عالى باشا الصدر الأعظم الذى خلف فؤاداً بعد وفاته لم يقنع بذلك- فأرسل منشوراً إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الأوربية بأمرهم فيه على الاحتجاج على عمل الخديو واعتباره خارجًا على حدود اللياقة، جارحًا لحقوق السيادة التى للدولة العثمانية عليه، ومزريا بالواجب المطلوب من التابع لمتبوعه- إذ أن الدعوة إلى حضور حفلات افتتاح القناة يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى

١- كلمة خديو نعت فارسى مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسى من اسماء الله، فهى لذلك تعنى ربانى أو إلهى أو ملك. انظر ، عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٩٦ .

٢- نفسه، ص١٩٧ .

٣- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٩٨ .

٤- عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص١٩٨ .

سيد البلاد الحقيقي وحده دون غيره لا باسم الخديو الذى ما هو إلا نائبه، وأن الدعوة بشكلها الذى تشكلت به باطلة وملغاة[١].

ولم يكتف الباب العالى- عالى باشا- بذلك بل أوعز إلى جرائده التى تعبر عن رأيه كجريدة تركيا La Tuirque وجريدة «الليفنت هرلد» The Levant Herld بشن الهجوم على ما منح لمصر من امتيازات ، وحمل الحملات العنيفة على اسماعيل ، وطالبوا بالحاح أن يكون عقابه عليها العزل من منصبه وأرجاع مصر ولاية عثمانية كباقى الولايات طبقا للفرمانات . عملا بالشرط الثانى من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ [٢].

وإذا كان اسماعيل قد استاء من هذا الفرمان فقد أخذ يسعى لتحسين علاقاته بالدولة العثمانية بعد أن اشتدت الأزمة المالية. فسافر إلى استانبول فى شهر يونيو عام ١٨٧٢، وزار السلطان العثمانى ووزراء الباب العالى والسلطانة الوالدة أيضًا. واغتنم اسماعيل فرصة احتفال السلطنة العثمانية بتبوؤ عبد العزيز عرش الخلافة وأقام فى قصره بأمير كون معالم ابتهاج فأخذ ختمها بوليمة خاصة بالسلطان. وتوج ذلك بهدية قيمة له[٣] فصدر له فرمانات فى شهر سبتمبر من السنة نفسها، ثبت أولها وتاريخه ١٠ سبتمبر ١٨٧٢- جميع الامتيازات السابق منحها له ، وألغى الثانى. وكان مصحوبا «بخط شريف» ليوضح مفمضاته - منطوق فرمان سنة ١٨٦٩ المحظر عليه أى اقتراض أى قرض جديد فى المستقبل بدون تصريح خاص من الباب العالى ، وخوّل له حق الاستقراض أنى شاء ومتى شاء وكيفما شاء وتاريخ الفرمان الثانى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢[٤] وفى العام التالى ١٨٧٣ زار اسماعيل العاصمة العثمانية ونجح فى الحصول على الفرمان الشامل فى ٨ يونيو ١٨٧٣ . وحصل على مزايا نالتها مصر

١- الياس الأيوبى، تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩، القاهرة ١٩٩٠، ص٤١٠، أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر تركيا فى عهد الخديو اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، القاهرة ١٩٦٧، ص١١٩ .

٢- الياس الأيوبى، المرجع السابق، جـ١ ، ص٤١٠-٤١١ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١١٩ .

٣- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص١٧٣ .

٤- الياس الأيوبى المرجع السابق، جـ١ ، ص٤٥٣-٤٥٥ .

منذ تولية محمد على الحكم. ولقد شرح هذا الفرمان الوراثة وشكل الوصاية إذ كان الخديو قاصراً، ومنح اسماعيل بموجبه من جديد : أولا: حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها، وأية كانت مراميها؛ ثانيا : حق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية. ثالثا: حق اقتراض أى قروض شاء فى مصلحة البلاد؛ رابعا : حق زيادة جيشه أو تنقيصه كما يشاء؛ خامسًا: حق بناء سفن حربية ، ماعدا المدرع منها ؛ وبالاختصار حق تنظيم الادارة المدنية والعسكرية فى البلاد طبقا لما توجبه مقتضيات الأهالى الملقاة رعايتهم إلى عهدته [1]. وهكذا أرسى هذا الفرمان ومعاهدة لندن ١٨٤٠ الأساس الذى استند إليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ [2].

٤- الحكومة والإدارة فى عهد عباس وسعيد:

بقى الحكم فى عهد عباس وسعيد حكمًا مطلقًا يتولاه ولى الأمر إذ كان يجمع فى يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، فهو المرجع فى كليات الأمور وجزئياتها . وأهمل مجلس المشورة الذى أسسه محمد على وانعقد على عهد حينًا . وكان نواة لنظام شورى فلم يظهر له أثر فى عهد عباس وسعيد.

بالنسبة للمجلس الخصوصى الذى انشأه محمد على سنة ١٨٤٧ ، واختصاصاته النظر فى شئون الحكومة الكبرى، وسن اللوائح والقوانين واصدار التعليمات لجميع مصالح الحكومة، وكان يرأسه ابراهيم باشا وقد أعيد تأليف هذا المجلس فى عهده عباس الأول بمقتضى لائحة صدرت فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) وتولى رئاسته الكتخدا باشا ، وأعضاؤه من كبار الذوات والعلماء ، واختص بنظر المسائل العامة للحكومة وسن اللوائح والقوانين وترتيب النظم العمومية وتنصيب رؤساء المصالح الكبرى ، فكان بمنزلة مجلس النظار، وتولى السلطة التشريعية ، وشاركه فيها مجلس الأحكام، وقد بقى هذا المجلس قائما إلى أن خلفه مجلس النظار فى عهد اسماعيل .

وفى سنة ١٨٥٧ إعاد سعيد باشًا تنظيم الدواوين ، فجعل منها أربع نظارات وهى الداخلية ، وقد عهد بها إلى الأمير أحمد رفعت ، والمالية وعهد بها إلى الأمير مصطفى فاضل، والحربية وتولاها الأمير محمد عبد الحليم، والخارجية وتقلدها اسطفان بك[2].

١- الياس الأيوبى، المرجع السابق، جـ١ ، ص٤٥٧ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص١٩٩ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ١، جـ٣، ص٤٩-٥٠ .

لم يكن للنظار (الوزراء) مجلس قائم بذاته، ولاهيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا موظفين يعينهم الخديو ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة . ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس نظار، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) يضم عادة النظار، ولكنه ليس قاصراً عليهم، بل كان يضم أيضًا جماعة من الباشوات التى يصطفيهم الخديو، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى. وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات الهامة، ويعمل برآسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولا عن سلطة الحكم، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة، ولاتربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر منهم.

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشىء (مجلس النظار) الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه. فمجلس النظار قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولا عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسئولية، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحالى [١].

وكان المجلس يتشكل بالأساس من نظار الدواوين التى تحولت إلى نظارات ، والذى تقرر أن يكون لهؤلاء رئيس وأن يجتمعوا بشكل منتظم ، غير أن الأهم من هذا أو ذاك يأن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فإن ذلك أمر لابد منه» مما كان يعنى ببساطة ارساء مبدأ المسئولية الوزارية الذى يمثل جوهر النظام الوزارى . عبر عن طبيعة تلك التطورات ما جاء فى نفس الأمر من قول اسماعيل أن تشكيل هيئة على هذا النحو «ليس مخالفًا لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقة الأحكام الشريعة الغراء ».. غير أن الظروف هى التى جعلت المولود غير طبيعى. .

من بين هذه الظروف أن مجلس النظار (الوزراء) المصرى قد تشكل رغم أنف الخديو، وكان وراءه الدئنون الأوربيون أو ممثلوهم ، خاصة قناصل عموم انجلترا وفرنسا فى القاهرة الذين رأوا أن مصالحهم لن تتحقق إذا ما استمر الخديو يمارس صلاحياته المطلقة[٢].

١- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ٢، جـ٣، ص٢٥٨ .

٢- يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة ، جـ١ ، ص١٤١-١٤٢ .

وحددت اختصاصات مجلس النظار، تنفيذ القرارات التى صدّق عليها فى المجلس ، تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس . والناظر يختار الجهاز الادارى المساعد له وإذ أضلّ أحدهم بواجبه يعرض على المجلس لاتخاذ اجراء بفصله ، وعليهم تنفيذ السياسة العليا للدولة .

كما صدر أمر عال فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٩ بانشاء مجلس الدولة وأهم اختصاصاته[١] :-

١- ابداء الرأى فى مشروعات القوانين .

٢- إعداد مشروعات القوانين التى تطلبها منه الحكومة وكذلك تحضير اللوائح الادارية العامة.

٣- ابداء الرأى فى المسائل القانونية والتى تمس المصالح العامة مما يعرضها عليه مجلس النظار.

٤- البت فيما يقع بين النظار من تنازع الاختصاص .

٥- السهر على تنفيذ القوانين .

٦- البت فى تصرفات الموظفين الذين يعرض أمرهم عليه.

٧- الحكم نهائيا فى القضايا الادارية .

لم تكن فكرة انشاء مجلس استشارى بالشيء الجديد على مصر . فقد أسس نابيلون من قبل عدة مجالس استشارية كانت تسمى بالدواوين . وأحد هؤلاء الدواوين كان على وجه الخصوص يميل مصالح الأئمة والجيش والتجار والأقباط والفرنسيين.

ولما تولى محمد على السلطة اعاد فكرة المجلس بتعيين مستشارين أو معاونين لمساعدته. ولم يكن مجلس الشورى- أو المشورة- هذا سلطة تشريعية بالمعنى المفهوم . لم يكن أكثر من سلف لمجلس شورى النواب الذى انشىء فى أيام اسماعيل باشا والذى ضم ١٥٦ عضواً منهم ٣٣ من أصحاب المناصب الرسمية الكبيرة و٢٤ من موظفى المناطق (أى المديريات) والباقى وعددهم ٩٩ من الأعيان وكبار الملاك فى مصر .

١- جورج جندى بك، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوّره الوثائق الرسمية ، القاهرة ١٩٤٧، ص٧٤-٧٧ .

مجلس محمد على هيئة استشارية فى الأعمال الادارية والتعليم والشؤون العامة... وكانت هذه الهيئة يمكنها بحث الشكاوى ووضع الاقتراحات الخاصة بها... وكان مجلس محمد على يجتمع مرة واحدة فى العام للتداول فى فترة انعقاده ... وقد اجتمع فى الثانى من سبتمبر سنة ١٨٣٢ وناقش التعليم والزراعة والضرائب[١] أما عباس فلم يدع المجلس إلى الاجتماع.

أما سعيد فقد كوّن مجلسا حكوميًا من أحد أفراد العائلة الحاكمة وأربعة من كبار الضباط وأربعة من كبار موظفى الدولة. وكان سعيد يستشير هذا المجلس فى أمور الدولة الهامة ومشروعات القوانين والإدارة الحكومية وظلت أعمال المجلس تنحصر فى أنها استشارية فقط[٢].

فلما تولى اسماعيل الحكم فكر فى انشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب) وانشىء هذا المجلس سنة ١٨٦٦، ووضع الخديو اسماعيل نظامه فى لائحتين عرفت الأولى باللائحة الأساسية وهى مؤلفة من ثمانى عشر مادة مشتملة على بيان سلطته، وطريقة انتخابه وموعد اجتماعه، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامة) وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة [٣].

ورغم أن هذا المجلس عندما تم انشاؤه بدأ وكأنه مجرد تقليد ليس له ما يبرره للأنظمة البرلمانية الأوربية إلا أنه مع مرور الوقت تحول لاداة مهمة من أدوات الحركة الوطنية ؛ الأمر الذى بدأ فى دورته غير العادية التى عقدها فى طنطا فى عام ١٨٧٦ ، شهر صدور الأهرام، حيث رفض قرار الحكومة بالغاء قانون المقابلة وهو الالغاء الذى كا يغلب مصالح الدائنين الأجانب على حساب الأعيان المصريين الذين كانوا يشكلون غالبية أعضاء المجلس[٤].

١- جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦-١٩٥٢ ، ترجمة سامى الليثى، القاهرة ب.ت ، ص١٦ .

٢- جاكوب لاندو ، الحياة النيابية والزحزاب فى مصر ١٨٦٦-١٩٥٢م، ترجمة سامى الليثى، القاهرة ب.ت، ١٦-١٧ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ٢، ص٨٩ .

٤- يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١، القاهرة ١٩٩٢، ص١٨، جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر، ص١٨ .

فمجلس شورى النواب عندما تشكل عام ١٨٦٦ اقتصرت عضويته على «المشايخ الحائزين على الأوصاف المعتبرة» فى الريف، وعلى وجوه وأعيان المدائن» فى المدن، أكثر من ذلك فقد حرم «الفقراء المحتاجون» على حد تعبير قانون الانتخابات الأول ليس فقط من الترشيح للمجلس بل من حق انتخاب أعضائه .

وقد حدث أن أضير هؤلاء ضيرا شديداً ومباشراً من جراء الأزمة المالية وما ترتب عليها من تفاقم التدخل الأجنبى ، وهو تدخل توخى مصلحة الدائنين الأجانب ولو على حساب الدائنين المصريين ، وكان أعضاء مجلس شورى النواب يمثلونهم أصدق تمثيل.

جاء هذا الضير من خلال التطورات التى حدثت «بعد قانون المقابلة» فى أغسطس عام ١٨٧١، والذى قضى بتحصيل ضريبة ست سنوات مقدما على الأراضى مقابل الاعفاء من نصف هذه الضريبة، وهو ما أخذت الحكومة تحت ضغط الدائنين الأجانب فى التراجع فيما تقرر بمقتضى المرسوم الصادر فى مايو ١٨٧٦، الأمر الذى لم يرضى الأعيان المصريين، وكان على ممثليهم أن يعبروا عن عدم الرضا هذا تعترف الحكومة المصرية أن حالة من السخط، خاصة فى الصعيد قد سادت فى صفوف المزارعين، وطالبوا بابقاء قانون المقابلة. فى مواجهة ذلك قبل الخديو اصدار الأمر العالى لرئيس مجلس شورى النواب يجمع أعضاء المجلس فى طنطا لمناسبة مولد السيد أحمد البدوى لمناقشة الوضع (١) .

ويلفت النظر يونان لبيب فى ذلك الأمر العالى أنه قد أقر أول اجتماع طارىء يعقده المجلس فى عمره الذى ناهز السنوات العشر، وأنه كان أول اجتماع يعقده المجلس خارج مقره الطبيعى، فى طنطا حيث الجو الشعبى الذى يوفره الاحتفال بمولد السيد أحمد البدوى بدلا من القلعة حيث ظل الخديو المخيم، وأنه كان أول اجتماع يخصص لبحث مسألة من المسائل المالية التى هى من صميم اختصاصات المجالس النيابية وكانت بداية لها ما بعدها. وقرر المجلس الإبقاء على قانون المقابلة.

إذن فقد فاز «المشايخ الحائزين على الأوصاف المعتبرة» من أعضاء المجلس فى هذه الجولة، ورغم ما يقال أن الخديو اسماعيل كان متعاطفًا مع هؤلاء على اعتبار أن تحركهم يدفع عنه

١- يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص١٢٩-١٣٠ .

بعض ضغوط الدائنين الأجانب . إلا أن هذا الفوز كان بمثابة نقطة تحول فى تاريخ البرلمان المصرى، مما أدخل جلسته «فوق العادة» التى انعقدت فى طنطا تاريخ الحياة البرلمانية ، ومما جعل تلك الجلسة نقطة انطلاق فى طبيعة هذه المؤسسة استكملت مقوماتها خلال السنوات الثلاث التالية [١].

وقد حقق برلمان طنطا من خلال هذه التطورات المبدأ الذى تأسست عليه الحياة البرلمانية فى دول العالم من قبل مبدأ : «لاضرائب بدون تمثيل No taxation without represetation وهو المبدأ الذى استقر ابان الثورتين الأمريكية والفرنسية خلال سبعينات وثمانينات القرن الثامن عشر، أى قبل اجتماع طنطا بقرن [٢].

المناسبة كانت الضريبة التى تقرر فرضها لتمويل القوات المصرية التى رؤى إرسالها للمحاربة إلى جانب قوات الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا، مما دعا الخديو إلى الدعوة إلى جلسة أخرى فوق «العادة» وكانت تانى جلسة من هذا النوع فى أقل من عام.

جاء فى دعوة الخديو لتلك الجلسة بأن مصر لن تستطيع أن تشارك فى الحرب «بدون الوقوف أولا على معرفة كمية المبلغ الذى يمكن للإقليم أن يخصصه لهذا الأمر» وهو ما فعله المجلس حين قرر فرض ضريبة لتمويل الحرب قدرها ١٠ فى المائة ، ولاشك أن اسماعيل قد تذرع بقرار المجلس فى مواجهة حالة التذمر التى شاعت فى أعقاب فرضها.

من جانب آخر فإن هذه الدورة التى انعقدت فى طنطا قد أفرزت لأول مرة شخصيات برلمانية لعبت دوراً هامًا فى تاريخ تلك المؤسسة منها عبد السلام المويلحى، محمود العطار، عثمان الهرميل، بدينى الشريعى، وغيرهم ممن أصبحوا عمداً، ليس للبرلمان المصرى فحسب إنما للحركة الوطنية التى ارتفع مدها خلال السنوات التالية.

ولقد اثنى الأوربيون ثناء كبيرا فى ذلك الوقت وبعده على مجلس ١٨٦٦ / ١٨٦٧ ووصفوه بأنه فى مستوى المجالس الأوربية ، وعلى أنه يتمتع باستقلال فعلى، وكانوا يظنون أن اسماعيل قد قرر أن يحكم دستوريا ليكون قادراً على طلب لمزيد من القروض من أصحاب المال الانجليز والفرنسيين[٣].

١- يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص١٢٩-١٣٠ .

٢- يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١، ص١٣٢ .

٣- جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر، ص٢٣ .

النظام القضائى

بالرغم من ان التاريخ في تقييمة لعباس اعطانا صورة قاتمة عن تلك الشخصية، الا انه بالنسبة للخط القضائى كان الوضع يختلف اذ امكنه المحافظة على وجود جمعية الحقانية، ولكن فى صورة جديدة أمكنها ان تستمر حتى تأسيس المحاكم الاهلية وذلك عندما انشأ مجلس الاحكام فى عام ١٨٤٩ ليستمر على منهاجها ، واعتبر بمثابة هيئة قضائية عليا تتكون من تسعة اعضاء يختارون من الذوات غير الموظفين ومعها عالمان احدهما حنفى والاخر شافعى ، واختفى المجلس بالدعاوى الكبرى ، أما الدعاوى الصغرى فكانت من اختصاص المحاكم الشرعية وبجانبها الادارة التى طالما سلبتها اختصاصها.

وتفصل القضايا بمعرفة جهاتها على يد المأمورين والمديرين ورؤساء المصالح ويحاط مجلس الاحكام علما فيصادق عليها ،فأصبح هيئة استئنافية عليا.ويرسل اليه بكل لائحة أو نظام ليبدي رأيه . ثم يتم العرض على المجلس الخصوصى صاحب الكلمة النهائية والذى اختص بالمسائل الجوهرية وكان يمثل مع مجلس الاحكام السلطة التشريعية.

وفى عام ١٨٥٢ خطا التنظيم القضائى خطوة واسعة حين تشكلت مجالس الاقاليم بعد أن كأن القضاء غير الشرعى موكولا الى الادرايين الذين من المفروض أن يطبقوا الاوامر والمنشورات التى تصدر من مجلس الاحكام والمجلس الخصوصى ولكنها كانت من محتكرات ومدخرات السجلات يحرم اخراجها ويمنع الناس من العلم بها[١] .

ووزعت المناطق القضائية على خمسة أقاليم ، مجلس طنطا لمديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومجلس سمنود لمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية . ومجلس الفشن لمديريات الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف ومجلس جرجا لمديريات أسيوط وجرجا واسنا وقنا والفيوم، ومجلس الخرطوم.

وكان كل مجلس يتألف من رئيس وأربعة أعضاء كتاب إلا مجلس سمنود فإنه كان يتألف من رئيس و عضوين ، وعين لكل مجلس عالمان أحدهماحنفى والاخر شافعى ، تقرر ان ينتخب اثنان من مشايخ البلاد ويعينان أعضاء بالمناوبة . ووضعت لتلك المجالس لائحة تنظيم، وكانت أحكامها تستأنف أمام مجلس الأحكام كما أنشىء بكل مديرية ومحافظة «قلم الدعاوى»

١- لطيفة محمد سالم ، النظام القضائى المصرى الحديث، ١٨٧٥-١٩١٤ ، جـ١ ، ص١٧-١٨ .

للتحقيق فى المسائل الجنائية وتقديم المتهمين للمحاكمة أمام المجالس على أن يدور التحقيق تحت اشراف المدير .

وأعطى عباس للقانون أهمية ففى عام ١٨٤٩ طبع القانون العام وكان قد صدر فى ختام عام ١٨٤٣ ويشتمل على تسعين مادة اختصت بالزراعة والفلاحة والسياسة والشريعة والجهادية والجسور والاختلاس والسرقة والتزوير والزعامة . وطبع باللغة العربية حتى يصبح سهلا ومفهوما وفى متناول الجميع ليعيه كل فرد[١].

وكان «عباس» أوتوقراطيا بطبعه فأراد أن يستحوذ على السلطة ، وبحث فوجد أنه لابد أن يستأثر بحق القصاص الذى هو للسلطان العثمانى ، وعندما صدر قانون العقوبات أكد هذا الحق ، وعارض «عباس» مستندا إلى أن محمد على كان معتاداً تنفيذ أحكام الاعدام فى الذين ارتكبوا جريمة القتل مع سبق الاصرار دون الرجوع إلى السلطان.

وتأزم الموقف بين القاهرة والآستانة وتدخلت بريطانيا فى الأمر واقترحت على السلطان أن يترك حق التصديق على الاعدام من حيث المبدأ للسلطان إلا أنه ينبغى أن يفوض عباسًا فى هذا الحق بشكل مؤقت لمدة عشر سنوات . هذا فى الوقت الذى قدم فيه سفراء أوربيون فى الآستانة وقناصل مصر والتجار البريطانيون التماسات ومذكرات مطالبين منح «عباس» سلطة مؤقتة فى هذا الأمر مدعين أن عدم منحه السلطة من شأنه أن يعرض أمن مصر للخطر خاصة وأن عباس كان دائما يشير إلى انتفاضات البدو وجرائمهم وتعرضهم للتجارة وسلبها . وأخيراً منح السلطان لعباس حق التصديق على الاعدام لمدة سبع سنوات فقط فى مقابل زيادة الجزية إلى ٤٠٠٠٠ جنيه كما تم الاتفاق على ألا ينفذ القتل فى مصر إلا بعد أن يعرض الأمر على المحكمة تحت رئاسة قاضى القضاة الذى يعينه السلطان، وتشكلت لجنة عصر لمراجعة القضايا المحكوم فيها بالإعدام وبذلك تقيد هذا الحق .

وفى النهاية يمكن القول أن ما قدمه عباس للقضاء المصرى كان تقدمًا ملحوظًا حاول فيه الاصلاح وخاصة فى الاقاليم، وبالرغم من أرواح الادارة القضاء إلا أن هذه الخطوة كانت تقدم واسعة[٢].

١- لطيفة محمد سالم العظام القضاء المصرى الحديث، جـ١، ص١٨ .

٢- لطيفة محمد سالم النظام القضائى المصرى الحديث (١٨٧٥-١٩١٤، جـ١، ص١٨ .

وفى عهد سعيد حدثت تطورات عديدة فى النظام القضائى خضعت لشخصيته المتقلبة والمضطربة ولسياسته التى تعددت جوانبها واختلفت تجاه المصريين والأجانب على السواء كان لسعيد موقف مع مجلس الأحكام، فقد رأى مع بداية حكمه أن يعيد تشكيل أعضائه، فطلب من رئيس المجلس فى عام ١٨٥٤ انتخاب أعضاء جدد، فاستجاب للرغبة وبطبيعة الحال جاء الأعضاء من أصحاب الرتب العالية، كما أمر باتباع العدل والأنصاف فى رؤية فصل الدعاوى وعدم التأخير أو التوقيف ، ثم هدد وتوعد ، وإذا حصلت أحوال وحركات تنفى وتخالف مطلوبى ومأمولى فليكن معلومك أنى سأتأثر جدا بعودة بحثى فيها »[١].

تبع ذلك اتخاذ الاجراءات لتنسيق كيان المجالس بجعل مجلس طنطا وسمنود واحداً معللاً ضمان النظام وحسن الادارة ، وأعيد توزيع الموظفين على المصالح، واعطاء السلطة للادارة على حساب القضاء خاصة فى قضايا القتل. فمن المعتاد أنه بعد تحقيق القضية بالمديرية يطلب المجلس أولياء الدماء والمهتمين والشهود . ورأى سعيد «فى أن هذا » بوار أطيانهم وتعطيل المطالب المنوطة بهم، وإنه إذا كانت القضايا المرتبطة بحضور أشخاص على مقربة يطلبون «أما من كانوا بعيدين فيحرر المجلس لكل مديرية كشفا توضح فيه القضايا والأشخاص الذين يحضرون للمديرية أو القسم ويحضر عضو من المجلس ليسمع التداعى والاجابة والشهادة بحضور المدير أو الوكيل أو ناظر القسم والقاضى والمفتشين والعمد وتوضع امضاءاتهم على كل قضية وعند استيفاء القضايا يتوجه بها إلى المجلس ليجرى عليها التصديقات .

وجاءت الخطوة التالية ليعلن فيها سعيد الغاء المجالس فى عام ١٨٥٤ ، ويقال أنه ذهب إلى مجلس الأحكام سراً فلم يجد أحداً من عماله فأمر رياض وكيل المجلس بتسمير الباب، وأحال رؤية الدعاوى التى كانت مطروحة أمامه على «اسماعيل» لينظرها ويعرضها عليه ، وتشكل مجلس فى كل مديرية من المدير والوكيل والباشمعاون واثنين من العمد للحكم فى جميع الدعاوى ، وبذلك منح الاختصاص القضائى كلية للادارة . وأصبح القضاء مشاعًا» وكان الأمير يقضى ورؤساء الدواوين تقضى والسناجق تقضى والأغوات تقضى والمحتسب يقضى وكل موظف حتى القواس يقضى .

١- لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ١ ، ص١٨-١٩ .

وتتابعت أوامر «سعيد» إلى أصحاب الشأن من الاداريين لانهاء الدعاوى فى وقتها ومراعاة الحق فى فصلها ، والبعد عما يقومون به من تلفيق الأكاذيب والأباطيل ، ووضح لهم قواعد «الاستطاقنامة» وذلك بالدقة فى التحقيق لاكتشاف الحقيقة التى يعتمد عليها الحكم. واستعمال اللين والخداع والنطق بالحق[١].

وفى سنة ١٨٥٥، غضب سعيد باشا على مجلس الأحكام ، فأصدر أمراً بالغائه ، وقيل أن سبب هذا الالغاء ، اعتقاد سعيد باشا أن أعضاؤه لم ينهجوا طريق الاستقامة ، وقد أمر بإحالة الدعاوى التى كانت من خصائص المجلس على الأمير اسماعيل ذاته، وكلفه عرض ما يلزم عرضه على سعيد باشا ذاته، أى أنه لم ينشىء هيئة أخرى[٢] ومالبث الأمر أن أعاد سعيد مجلس الأحكام فى عام ١٨٥٦ وأعطى رئاسته لاسماعيل الذى سرعان ما استقال وخلفه «ذو الفقار» الذى أصدر إليه سعيد «الأوامر» باتباع وجه الحق والعدل وعدم الإهمال . وانشىء مجلس جديد فى الزقازيق ليغطى متطلبات مديرتى القليوبية والدقهلية[٣].

وعقب تأسيس قلم تحقيق لكل مديرية ، وكما تراءى لسعيد بأن أعمال المجلس تناقضت ، حصر مجالس أحكام الأقاليم فى مجلسين واحدا للأقاليم البحرية وآخر للقبلية، وحدد التشكيل لكل مجلس برئيس ووكيل وسبعة أعضاء ينتخبون من الذوات ، ويكون المعاونون والكتبة بنسبة هذا التجديد ، وأعطى المجلس ألف كيس فى السنة وفصل باقى الموظفين .

وكما عودنا سعيد أن سياسته لاتثبت على حال، فإنه قرر الغاء مجلس الأحكام مرة أخرى سنة ١٨٦٠ وفى هذه المرة لعلمه أن أعضاؤه ارتكبوا الرشوة فى قضية كانت مقامة على أهالى الدلجمون وأحيلت الدعاوى والقضايا الموجودة لدى مجلس مصر والاسكندرية إلى ديوان المحافظتين وسلمت لهما الدفاتر والأوراق.

وينتهى الأمر بسعيد إلى العودة لمجلس الأحكام فى ١٨٦١ ولم يلغ إلا حينما حلت مكانة المحاكم الأهلية، ويتولى شريف رئاسته .،وأوكل أمر ينظم وترتيب مجلس الأقاليم إلى لجنة شكلت من ناظرى الجهادية والمالية ومحافظ مصر ورئيس مجلس الأحكام واستقر الرأى على أن يكون انتخاب المجلس البحرى فى طنطا والمجلس القبلى فى أسيوط ، وتقرر انتخاب

١- لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، جـ١، ص١٩ .

٢- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، جـ١، ص٥٢ .

٣- لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، جـ١، ص١٩ .

الكتبة والقواسين وانتخاب اثنين من العمد المتصفين بالصدق والاستقامة بمعرفة المديرين، وكل ستة أشهر يتم تبديلها ، وينتخب مفتى مصر عالمين حنفيين وأصبح التلاحق واضحًا بين الإدارة والقضاء، فالضبطية مقام النيابة أمام المجالس الابتدائية والمحافظة أمام مجلس الاستئناف[١].

هذا كله فيما يختص بحالة القضاء الأهلي، أما من حيث القضاء الأجنبى فقد ظل العمل جاريا فى القاهرة والاسكندرية إلى عهد الخديو اسماعيل بنظام «مجالس التجار أو محاكم التجارة التى أنشأها محمد على بينما كانت المديريات والضبطيات ينظر فى المشاكل الخاصة بالأجانب ثم انشىء فى سنة ١٨٦١ «قومسيون مصر» أو مجلس القومسيون للفصل فى مشاكل الأجانب لازدياد عددهم . وكان القومسيون هيئة مختلطة رئيسها مصرى وفيها عضوان مصريان عدا عضواً أوروبى ، وعضو يهودى ، وعضو أرمنى. وكان هذا القومسيون ينظر فى قضايا الأجانب المرفوعة على الرعايا المصريين أن يرسلوا مندوبا من قبلهم لحضور جلساته وتستأنف أحكامه أمام مجلس الأحكام ، ولم يكن من اختصاص القومسيون النظر فى المسائل المتعلقة بالعقار لأنها كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها باعتبارها المحاكم العادية فى البلاد[٢].

وقد تبين للخديو أن المحاكم التجارية القائمة بالقاهرة والاسكندرية أبعد من أن تعنى بما تقتضيه شتى المعاملات التجارية التى ترتبت على نمو الثروة العامة، ذلك النمو الشامل ، فقرر انشاء محكمتين تجاريتين جديدتين احداهما للوجه البحرى مركزها طنطا، والأخرى للوجه القبلى ومركزها أسيوط . وكان لابد أن يعد هذا النظام مؤقتا لذلك عزم الخديو نهائيا على انشاء محكمة عليا استئنافية يكون مركزها الاسكندرية تتبعها المحاكم التجارية الأربع[٣].

أما اسماعيل أراد أن يظهر بمظهر المصلح القضائى وبدأ برنامجه فى عام ١٨٦٣ بتعميم مجالس الأقاليم وتوزيع وتوسيع اختصاصاتها . وفى عام ١٨٧٠ وبناء على قرار المجلس الخصوصى أدخلت تعديلات زادت من أعداد المجالس . وبجوارها انشئت مجالس استئنافية لاستئناف أحكام المجالس الابتدائية الواقعة فى دائرتها . وبناء عليه جعل مجلس مصر

١- لطيفة محمد سالم، النظام القضائى المصرى الحديث، ص٢٠ .

٢- جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، ص٢٠٥-٢٠٦ .

٣- اسماعيل كما تصدر الوثائق الرسمية، القاهرة ١٩٤٧، ص٩٤ .

والاسكندرية مجلسين استئنافين . أما مجلس الأحكام فأصبح مجلسا عاليًا اختص بمراجعة الأحكام وتطبيقها على القوانين واعادة النظر فى القضايا أى بمثابة محكمة نقض وابرام، كما انشأ المجلس البلدى الابتدائى ، بالقاهرة والاسكندرية ، وكل منها تأسس «مجلس الضبطية» واعتبر مجلس استئنافى لأحكام المجلس الابتدائى.

ووضعت لائحة لمجالس الأقاليم فى عام ١٨٧٠ ولكنها لم تكن قانونا موحدا ولم تتضح فيها طرق المرافقات ، وركزت على احالة المنازعات الجزئية على جهات الادارة حيث يحكم المأمور والمدير ورئيس المصلحة بناء على أوامر عالية ومنشورات مجلس الأحكام والمجلس الخصوصى، واستمرت سمة سيطرة الادارة على القضاء التى تألفت سلطتها ، هذا ومما كان له الأثر غير المحمود أن هذه المجالس لم تكن تطبق الشريعة الإسلامية فى أحكامها[1].

وفى عام ١٨٦٣ انشىء ديوان الحقانية و«أحيلت إليه ادارة المجالس، وكون سلطة تشريعية ، يضع اللوائح ويسن القوانين راجعا فى أغلب فتاويه إلى التشريع الفرنسى. ورتبت لائحة عمومية واشتملت على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها ولكنها اتسمت بتسلط الادارة .

وعندما مارس مجلس الشورى أعماله، أراد أن يدعم مركزه ويحصل على قدر من السلطة نريد أعضاء الأعيان سطوة وذلك بتوسيع الاختصاصات القضائية عن طريق انشاء مجلس بالقرى والأخطاط للنظر فى القضايا الصغيرة، هذا بجانب رغبته فى وضع حد لاغارة الادارة على القضاء ، ولتقصير المسافة بين أصحاب القضايا ودور القضاء ، إذ كثيرا ما كانت تضيع الحقوق على أصحابها بسبب البعد والمشقة ورحب المسئولون بذلك لشىء فى نفوسهم وهو أنه إذا وقفت عجلة تحصيل الضرائب من الفلاحين ، فالمحكمة قريبة يساقون إليها وهذا ما أثبتته الأحداث وانتهى الأمر بالتنفيذ .

كانت مجالس الدعاوى القروية، أول درجة فى سلم القضاء، أقيمت فى كل قرية فى الوجه البحرى برئاسة شيخ البلد يعاونه اثنان من أهلها ينتخبها الأهالى بالتناوب يتقاضيان مرتبا لأنهما كانا دائما من الأعيان أصحاب الثروة . ووضعت الشروط لذلك، بأن يكون من رعايا الحكومة المحلية ومالكا أو زارعًا أو تاجرا فى القرية ومقيمًا فيها منذ خمس سنوات على

١- لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص١٠٠ .

الأقل ولايكون محكوما عليه بالافلاس ولامرفوتا من وظيفة أميرية ولايقل عمره عن ٢٥ سنة، ليكون عضوا و٣٠ سنة ليكون رئيسا ، وينتخب سنويا عدد من النواب من أهل القرية ليشغلوا مكان الأعضاء عند غيابهم ، ومدة الرئيس ونائبه سنتان [١].

وعن مجالس دعاوى البنادر فشكلت بالطريقة السابقة وكان يجوز لها أن تحكم فى القضايا المدنية لغاية ألفى قرش والجنايات بالحبس حتى ثلاثة أيام.

وانتشرت مجالس الدعاوى المركزية ، فى الوجه البحرى وبلغ عددها واحدا وثلاثين ، وتشكل كل مجلس من رئيس تعينه نظارة الحقانية من موظفى الأقاليم أو من العمد الذين تؤهلهم لياقتهم للمنصب وبعد أن يجرى امتحانهم لايقل عمرهم عن ٣٠ سنة ، وأربعة أعضاء يختاروهم المدير من بين عمد ومشايخ وأعيان المركز ومدة عضويتهم ستة أشهر ويجوز تجديد فترة العضو ولهم نواب فى حالة غيابهم لايقل عمرهم عن ٢٥ سنة .

وفى الوجه القبلى وجدت اقلام للدعاوى فى كل مديرية ومحافظة ، واختصاصاتها كزميلاتها فى الوجه البحرى وأضيفت إليها اختصاصات جنائية فتحكم فى الجرائم التى يعاقب عليها بالحبس حتى ثمانية أيام.

أما المجالس الابتدائية فعددها ثمانية، اثنان فى مصر احداها ، والثانى للجيزة والقليوبية وواحد فى كل من الاسكندرية وطنطا والمنصورة وبنى سويف وقنا واسيوط . واحكامها تصدر من ثلاثة قضاة بصفة ابتدائية فى كافة القضايا المدنية والجنائية التى ليست من اختصاص المجالس المركزية أو أقلام الدعاوى ، واحكامها فى المواد الجنائية التى تزيد العقوبة فيها على شهرين حبس حتى لايمكن تنفيذها إذا نظرت بالاستئناف[١].

وكانت آخر درجات السلم القضائى ، المجالس الاستئنافية، وهى ثلاثة فى مصر وطنطا وأسيوط ، وأحكامها تصدر من خمسة قضاة ، وتنظر فى جميع الأحكام المستأنفة أمامها من الابتدائية والمركزية ماعدا ما يختص بالقضايا التجارية التى تستأنف أمام مجلس الأحكام وتحكم فى القضايا التى يعاقب عليها بالحبس ثلاث سنوات وما زاد يرفع إلى مجلس الأحكام وأحكامها لاتستأنف إلا ما كان منها فوق خمسة آلاف قرش أمام مجلس الأحكام متى طلب

١- لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص٢١ .

٢- نفسه، ص٢٢ .

ذلك وبذا وضحت اختصاصات مجلس الأحكام الذى أصبح بمثابة محكمة عليا تراجع الأحكام واختص بالاعلامات الشرعية الصادرة بالقصاص كما له أن يحكم فى القضايا المدنية والجنائية متى رفعت إليه، وتصدر أحكامه عن سبعة قضاة [١].

ومما يذكر لاسماعيل أنه شغف بالجديد مع حرصه على امتلاك السلطة التشريعية ورغبته فى أن تكون ارادته السنية قانونا ، ولكنه جريا وراء ما تطلع إليه أولى القانون عناية خاصة ، فكان أول عمل قام به فى يناير ١٨٦٣ أمر بجمع وتنقيح القوانين واللوائح التى وضعت منذ عهد محمد على، وعقب زيارته للآستانة فى يوليو ١٨٦٢ رأى الاستفادة من قانون العقوبات العثمانى الذى اعتمد على القانون الفرنسى مع اضافة ما يتفق ومصر ويخدم المجال الزراعى وجاء بعيدا عن الشريعة الإسلامية وخاصة فى المسائل الجنائية واستغرق فى اعداده اثنتى عشرة سنة [٢].

١- لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص٢٢ .

٢- نفسه، ص٢٣ .

الفصل الثانى
السياسة الاقتصادية
عباس سعيد اسماعيل

ملكية الأراضى والزراعة :

فى عهد محمد على كان عبء الضرائب ثقيلا مما أدى إلى ترك الفلاحين أراضيهم وضياع حقهم فى ملكية هذه الأراضى ، إذ أن قانون الضرائب التى كانت مفروضة على الأراضى تسبب فى هجرة عائلات باكملها من عدد كبير من القرى وازدادت هذه الظاهرة فى نهاية عام ١٨٣٠ وأثناء ١٨٤٠، وفى حالات ترك الفلاحين أراضيهم كانت كثيرة وكانت الدولة تقوم باعادة توزيع هذه الأراضى على أصحاب الطلبات الجدد ولم يكن معروفا من هم هؤلاء المتقدمون الجدد ولكن الواضح أن جزءاً كبيراً من هذه الأرض أصبح أراضى عهدة وجفالك ، واستمر الهروب من الأرض فى عهد عباس وسعيد ، ولاشك فى أن هناك عدة أسباب أدت إلى ترك الفلاحين أرضهم، والواقع أن أهم هذه الأسباب هو الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى عدم القدرة على زراعة الأرض وسداد الضرائب، وحينما الغى عباس نظام العهدة (أو على الأقل عدد كبير فيها) كان لزاما على الفلاحين أن يسددوا المتأخرات من الضرائب التى تراكمت فى عهد المتعهدين الذين تهاونوا فى تحصيلها وبالتالى إلى ترك عدد كبير من الفلاحين أراضيهم فى البحيرة . وفى عام ١٨٥٥ ترك الفلاحون فى الشرقية والدقهلية أراضيهم، وازدادت الأحوال سوءا حينما صدرت اللائحة فى ١٩ أبريل ١٨٥٦، لاعادة تقدير الضرائب على أراضى الخراج ، وكان هذا أول تغيير منذ ١٨٢٤ ، فقد زادت نسبة على الأراضى المتوسطة الخصوبة والقليلة الخصوبة من ربع إلى ثلث المحصول وبالتالى التمس الكثير من الفلاحين السماح لهم بترك أراضيهم وأجيبوا إلى مطالبهم[١].

فى عهد سعيد الغيت حقوق استرداد الفلاح لأرضه التى تركها ولم يحدد القانون الذى صدر فى عهد محمد على مدة الملكية ، وحددها سعيد بمرحلتين ففى عام ١٨٥٤ حددت مدة الحيازة بخمسة عشر عاما بعدها يسقط حق الفلاح فى الحيازة ،.كما صدرت تعليمات لشيخ

١- جابرييل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة، ١٨٠٠-١٩٥٠، ترجمة عطيات محمود جاد، القاهرة ١٩٨٨، ص٢٧ .

البلد باعطاء ٣-٥ أفدنة لكل من يعود إلى أرضه حتى بعد هذه المدة، ومهما يكن من أمر فقد نص قانون الأراضي الصادر في ١٨٥٨ والذي عرف باللائحة السعيدية التي نظمت شئون الملكية واعترفت بها وكان ما ترتب عليها من حقوق هو [١]:

أ- إذا توفي شخص عن أرض فإنها تؤول لبيت المال إلا إذا كان هناك ورثة فإنهم يقتسمونها بنسبة الميراث الشرعي ، وعلى شرط أن يكونوا قادرين على زراعتها وعلى دفع خراجها المقررة عليها وإلا فإنها تؤول لبيت المال .

ب- من وضع يده على أرض خراجية لمدة خمس سنوات على الأقل وكان يؤدي ما عليها من خراج أصبح مالكها بدون منازع بشرط أن يحسن زراعتها ولايجوز نزع ملكيتها إلا لمصلحة عامة .

جـ- يحوز لأصحاب الأراضي الخراجية رهنها وتأجيرها بعقود تتراوح مددها بين سنة وثلاثة سنوات قابلة للتجديد كما يجوز لهم التصرف فيها بمجوب حجج شرعية .

د- تصبح الأرض الزراعية ملكا للفلاح إذا قام عليها أبنية أو حفر بها سواقي أو غرس فيها أشجار بشرط أن يتم ذلك بعد صدور هذه اللائحة [٣].

وقد كفَل قانون الأراضي الذي صدر في عهد سعيد الكثير من الضمانات للفلاحين وبالتالي إلى تخفيض نسبة الهاربين من أراضيهم [٤].

لعل أبرز اصلاحات سعيد باشا الزراعية اللائحة السعيدية الصادرة في ٢٤ ذي الحجة ١٢٧٤هـ/ ٥ أغسطس ١٨٥٨م التي أصبح للفلاح بمقتضاها الحق في امتلاك الأراضي الزراعية بعد أن كان محرومًا من هذا الحق في عهد محمد علي. وهذه اللائحة هي أساس التشريع المتعلق بملكية الأطيان في القطر المصري. وقد رأى سعيد أن يتمم مفعول هذه اللائحة بالغاء نظام احتكار الحاصلات الزراعية التي امتاز بها عصر أبيه محمد علي . فأصبح للفلاح بذلك الحق في التصرف في حاصلاته وحرية اختيار أنواع الزراعة التي يريدها.

١- محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات في التطور الاقتصادي، الاسكندرية ١٩٦٤، الطبعة الثانية، ص١٥٦-١٥٧ .

٢- د. علي لطفي ، التطور الاقتصادي، القاهرة ١٩٧٠، ص١٨٣ ، ١٨٤ .

٣- علي لطفي ، التطور الاقتصادي، ص١٨٤ .

٤- جابريل باير، تاريخ ملكية الأراضي في مصر .

وزيادة فى الترفيه عن الفلاحين أمر سعيد بالتجاوز جملة واحدة عن الضرائب المتأخرة ، وقد بلغت فى ذلك الوقت على ٨٠٠٠٠٠ جنيه وهو مبلغ لايستهان به إذا قيس بثروة ذلك العصر. وبالغاء احتكار الحاصلات الزراعية أصبح فى وسع الفلاح أن يؤدى الضريبة نقداً بعد أن كان يؤديها عيناً . فلم يعد رجال الحكومة يتحكمون فى حاصلات الفلاح أو يبيعونها بالسعر الذى يقررونه كلا بل صار الفلاح نفسه يبيعها بالثمن الذى يرتضيه ثم يؤدى الضريبة نقداً . وهكذا نال الفلاح من الملكية العقارية وملكية الحاصلات وحرية التصرف فيها وحيازة ثمنها أى أنه أصبح له وجود اقتصادى وصار مستقلاً عن الحكومة . ولم يكن فى وسع الفلاحين أداء الضريبة نقداً فوراً فقد أمهلهم سعيد ريثما يتسنى لهم بيع حاصلاتهم الجديدة بالسعر المعقول وأداء الضريبة عن ذلك الثمن [١].

ومهما يكن من أمر فقد أصبح هذا الموضوع أحد المشكلات فى عهد اسماعيل إذ كان يحتاج إلى اعتمادات أكثر مما كان يتطلبه فى عهد سعيد وبالتالى أدى إلى زيادة الضرائب على أراضى الخراج . وفى ١٧ ديسمبر ١٨٦٤ فرضت ضرائب جديدة أدت إلى زيادة العبء على الأراضى المتوسطة والعادية إذ ارتفعت من ثلث المحصول إلى نصف المحصول ، كما فرضت ضرائب أخرى فى الفترة ١٨٦٧-١٨٧١ ، والواقع أنه كان فى امكان دافع الضرائب أن يدفعها رغم أنها ضرائب باهظة نظرا لارتفاع أسعار القطن نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية وقد انخفضت بعد ذلك مما أدى إلى زيادة الالتماسات لترك الأراضى . وبالتالى صدر قانون ١٨٦٥ للحيولة دون ترك الأراضى . وبالرغم من ذلك استمرت موجه الهروب من الأراضى ولم تستطع الدولة ايقافها وانتقلت حقوق جميع الذين تركوا أراضيهم إلى ورثتهم لمدة ثلاث سنوات بصفة مؤقتة ثم بعد ذلك بصفة دائمة وفى حالة عدم وجود ورثة تؤول الأراضى إلى الدولة أو إلى من يشتريها [٢].

وفى عام ١٨٦٨ لم يبلغ فيضان النيل هذه السنة ارتفاعه اللازم لرى كافة الأراضى الصالحة للزرع، فإزاء تلك الحالة ونتائجها المفجعة اتخذ اسماعيل عدة اجراءات للتخفيف عن المزارعين الذين أصيبوا بخسارة من جراء هذا النقص فى المياه وهى [٣].

١- جورج يانج ، مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، ص١٩٠ ، ١٩١ .

٢- جابريل باير، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديث، ١٨٠٠-١٩٥٠، ص٢٩-٣٠ .

٣- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق ، ص١٥٨ -١٥٩ ، أمين عفيفى مصطفى عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة١٩٥٢، ٣٢-٣٣ .

أ- أن تعفى الأراضى التى بقيت بدون رى من المال والعشور فى هذه السنة.

ب- أن توزع شون الحكومة التقاوى على الزارعين الذين يثبت التحقيق أنهم غير قادرين على الحصول عليها، وترد هذه التقاوى فى مدة تتراوح بين سنتين وأربع حسب موارد الزارع .

جـ- أن يوزع القمح والذرة مجانا على الزارعين الذين لايمكنهم ردها بالنسبة لقلة مواردهم .

د- تعدل الحكومة عن تحصيل ضريبة الملح عن السنة الحالية ، ويؤجل تحصيلها لمدة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات حسب مورد كل بلد.

هـ- لاتحصل الأموال والعشور إلا فى ٦ يونيو عام ١٨٦٩، وبذلك لايدفع الممولون المال والعشور إلا بعد حصد المحصول وبيعه .

تمتع الفلاح كما رأينا بفضل لائحة سنة ١٨٥٨، بالاستقرار فى أرضه وأصبح له حق التصرف والرهن والبيع والتأجير ولكن هذه الملكية لم تكن تامة إذ كان ينقصها اعتراف القانون بها، وظلت ملكيته للأرض على هذا النحو حتى ساءت أحوال البلاد المالية فى عهد اسماعيل ولم تكف الأموال التى اقترضها من الأجانب لسد حاجته فلجأ إلى الاقتراض من أهالى البلاد حين أشير عليه بأن الديون ترزح مصر تحت عبئها تساوى مجموع الضرائب العقارية فى ست سنوات ، ولذلك سنت الحكومة قانون المقابلة فى أغسطس الذى يقضى بأن من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية المقدرة عليه يعفى فى مقابل ذلك من نصف هذه الضريبة على الدوام ويعطى صكا يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة ، وعلى هذا صدرت لائحة سنة ١٨٧٥ وهى فى الواقع تنقيح للائحة ١٨٥٨ أو تعديل لبعض موادها أو ادماج لموادها فى مادة واحدة أو حذف ما لاقيمة له حسب مقتضيات الأحوال حتى أصبحت لائحة ١٨٧٥ عبارة عن ١٥ مادة . وأصبح الفلاح فى حكم اسماعيل بعد صدور هذه اللوائح الأربعة يتمتع بحقوق تقربه من الملكية الفردية. ولم يكن ينقصه إلا لاعتراف النهائى بأن كل واضع يده على أرض تصبح ملكه ملكا تامًا ، ولقد تم هذا الشرط الأخير الذى ينقص مظاهر الملكية نتيجة ظروف سياسية وأحوال مادية اعترت البلاد ودعت إلى أن يحصل الفلاح على نتيجتها لحصوله على الملكية الفردية(١).

١- أمين عفيفى مصطفى عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٥٢، ص٣٣-٣٤ .

وقد ألغى «قانون المقابلة» فى مايو ١٨٧٦ مع الاحتفاظ للمساهمين فى القرض بحقوقهم المكتسبة، وفى نوفمبر من نفس العام أعيد العمل به مرة أخرى [١].

وكان يطلق على الفلاحين الذين تركوا أراضيهم اسم المتصاحبون وقد عرض هذا الموضوع على مجلس شورى النواب عام ١٨٧٨، والواقع أن كثيرا من الأراضى التى تركوها استولى عليها كبار الملاك، وبصفة خاصة شيخ القرية فى عهد اسماعيل، وأرسل نائب القنصل البريطانى فى الأقصر ١٨٧٥ تقريراً جاء فيه أن الأعباء الضريبية اضطرت الفلاحين إلى بيع أراضيهم ومواشيهم إلى شيخ القرية، وفى عام ١٨٨٠ ذكر عن عمدة يعيش على محاصيل الأرض التى استولى عليها من الفلاحين الذين تركوها، وقد حاول الفلاحون استعادة أراضيهم التى تركوها عند عودتهم عام ١٨٩٠ من شيخ البلد[٢].

أما بالنسبة للأجانب والملكية العقارية فقد صدر فرمان سلطانى سنة ١٨٦٧ يسمح للأجانب بحيازة أراض وعقارات داخل الدولة العثمانية، ولقد طبق هذا الفرمان فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية، ولقد طبق هذا الفرمان فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية، وأدى هذا إلى أن الأجانب أصبحوا يملكون حوالى عشر الأراضى الزراعية فى مصر. وكان من نتيجة ذلك أن تكونت شركات عقارية بأموال أجنبية، أمكنها الحصول على امتيازات بامتلاك أراض واسعة، ووضعت برنامجا تقدمت به للحكومة لتغريها على منحها الامتياز المطلوب وانحصر هذا البرنامج فى[٣]:

١- إصلاح مساحات من الأراضى القابلة للزراعة.

٢- تحسين وسائل الزراعة فيها.

٣- تقسيمها إلى قطع صغيرة لبيعها.

ولقد ساهمت الشركات بنصيب فى إصلاح الأراضى البائرة وجعلها صالحة للزراعة [٣].

١- على لطفى، التطور الاقتصادى، ص١٨٤.

٢- جابر بابر، تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة، ص٢٩-٣٠.

٣- أمين مصطفى عفيفى عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٥٢، ص٣٤.

الـــرى :

أما فى عهد عباس الأول فلم يتقدم نظام الرى إذ وقف حفر الترع وبناء القناطر، وانشاء الجسور، كما أهمل تطهير الترع[١].

وفى عهد سعيد عاد النشاط إلى منشآت الرى، فطهرت ترعة المحمورية التى كانت الطمى قد سد قاعها وانشئت طلبمات عند العطف لتغذية ترعة المحمورية بماء النيل وقت التحاريق، وعمقت بعض الترع وانشىء رياح المنوفية ، وتم بناء القناطر الخيرية، غير أن تلك القناطر عجزت عن تأدية مهمتها نتيجة لضعف البناء فاستمر الرى الصيفى معتمدا على الترع الصيفية كما كان من قبل[٢].

أما فى عهد اسماعيل ، فقد تقدم نظام الرى ، مما أدى إلى زيادة مساحة الحاصلات الصيفية وبخاصة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٤٠٥٣٣٤٧ فدانا فى سنة ١٨٦٢ إلى ٤٨١٠٠٠٠ فدانا فى سنة ١٨٧٩ وإليك الجهود التى بذلت فى ذلك العهد لتحسين نظام الرى فى مصر.

١- الترع حفر كثير من الترع، وقد بلغ عدد ماحفرا أو أصلح نحو ١١٢ ترعة أهمها الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيلية . وبفضل هذه الترع تمكن الأهالى من اصلاح ١٣٧٣٠٠ فدان يبلغ مجموع دخلها السنوى نحو أحد عشر مليون جنيه ، أو مجموع أجرتها السنوية مليونا وأربعمائة ألف من الجنيهات [٣].

ومن أهم أعمال الرى فى ذلك العهد اصلاح رياح المنوفية وتعميقه وبناء قناطره فصار أهم مصدر للرى فى المنوفية والغربية وكذلك اصلاح طلبمات العطف وزيادة قوتها، فزادت مقدرتها فى تغذية ترعة المحمودية بالمياه، وأيضا تحويل كثير من الترع النيلية إلى ترع صيفية ، فانتشر الرى الصيفى، فضلا عن العناية بتطهير الترع فاستمرت صالحة لتأدية وظيفتها [٤].

٢- القناطر : بلغ ما أنشىء فى ذلك العهد من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ٢٧٦ فى الوجه البحرى ، ١٥٠ فى الوجه القبلى. ومن أهمها القناطر التى أقيمت على ترعة

١- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص٢٧ .

٢- نفسه، ص٥٨ ، على لطفى التطور الاقتصادى ص١٨٧ ، جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، ص١٩١ .

٣- بيتركرابتس ، اسماعيل المفترى عليه، ترجمة فؤاد صروف، القاهرة ١٩٣٣، ص١٢٢-١٢٣ .

٤- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى، ١٥٨ ، على لطفى ، التطور الاقتصادى، ص١٨٨ .

الابراهيمية وهى قناطر التقسيم بديروط . وتعد من أعظم قناطر الرى فى العالم ، وقناطر المنيا ومطاى ومغاغة وببا ، وكذلك قناطر رياح المنوفية. وقد أصلحت القناطر الخيرية مما طرأ عليها من خلل فى بعض عيونها بسبب ضغط المياه.

٣- الجسور: اعتنت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع فقد تم انشاء ٤٢٦ جسراً جديداً ومن هذه الجسور مائة وخمسون جسراً فى الوجه القبلى و٢٧٦ جسراً فى الوجه البحرى.

٤- آلات الرى كانت عدد آلات الرى فى سنة ١٨٧٣ كالآتى : ٣٠٠٨٤ ساقية ، ٦٩٢٦ تابوت، ٧٠,٥٠٨ شادوف و٤٧٦ آلة بخارية[١].

وكان لاهتمام اسماعيل بمشروعات الرى أثر بالغ فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة عام ١٨٥٢ لاتتعدى ٤١٦٠١٦٩ فدانا وصلت عام ١٨٧٧ إلى ٧٤٢٦١٠ فدانا . وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة الانتاج الزراعى فزاد محصول القطن على سبيل المثال من حوالى ٣٦٥٠٠٠ قنطار عام ١٨٥٠ إلى حوالى ثلاثة ملايين قنطار عام ١٨٨٠ [٢].

التجارة :

أما التجارة الداخلية فقد نشطت فى مصر نتيجة لعدة عوامل مثل الغاء الاحتكار والقيود التى كانت مفروضة على الانتاج وكذلك للتقدم الكبير فى وسائل النقل وتنظيم عمليات نقل المسافرين والبضائع[٣] فقد فرض عباس الأول زراعة القصب على بعض الأهالى، وأمرهم بتوريده بعد نضجه إلى مصنع السكر بالمنيا. وكذلك استمرت فى ذلك العهد جباية ضرائب الأطيان عينًا[٤] وكان بعض الأهالى يبيعون حاصلاتهم وهى لاتزال فى الحقل لم تنضج بعد، فأمر عباس الأول بمنع ذلك منعًا باتًا ، فإن حدث البيع فى جهة من الجهات دون أن يعينه الحكام فإنهم يسجنون من ستة أشهر إلى سنتين . أما التجار الذين يشترون الحاصلات بهذه الطريقة ويدفعون أثمانها مقدمًا، وعند الحصاد لايعطيها لهم أصحابها، مما يجعلهم يتقدمون بالشكاوى للحكومة فى تحصيل العوائد بطريقة تحصيل العوائد بطريقة الالتزام على ما يباع فى الأسواق، كما كان متبعًا فى العهد السابق [٤].

١- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ٥٩ .

٢- على لطفى، التطور الاقتصادى ، ص١٨٨، بيبركراتيس، ، اسماعيل المفترى عليه، ص١٢٣ .

٣- محمد عبد العزيز عجمية، دراسات فى التطور الاقتصادى، ص٢٦٠ .

٤- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٧٥- ٢٧٦ .

ومن أهم اصلاحات سعيد باشا الغاء نظام الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر عند انتقالها من قرية إلى قرية ودخولها إلى المدن. وكانت الحكومة تتقاضى على المتاجر نحو ١٢ ٪ من قيمتها عند دخولها المدن وهذا كان مصدر اعنات للأهالى فضلا أنه كان عقبة كأداء فى سبيل رواج التجارة وانتشارها وهذا اصلاح آخر وكان سببا من أسباب عجز الميزانية العامة [١].

وقد حرصت الحكومة على الفلاحين بيع حاصلاتهم وهى لاتزال فى الحال ولم تنضج بعد، مبينا لما ينتج عن ذلك من بخس فى الأسعار ، وقررت عقاب من يتجاسر من الفلاحين على البيع بالنسبة فيما بعد. أما المشترى بتلك الطريقة فلم تقرر عليه عقابا كما تقرر منع بيع الحيوانات بغير ضامن فى كافة الجهات فإن باع شخص حيوانا بغير ضمانه يقبض عليه ويرسل إلى الضبطية.

ولم تكن العوائد التى تحصل على ما يباع فى الأسواق على نسق واحد ، ففى بعض الجهات كانت تؤخذ العوائد على أشياء لاتؤخذ عنها فى جهات أخرى كما كانت العوائد على الشيء الواحد مختلفة المقدار بالنسبة لاختلاف الجهات. ولذلك وضعت الحكومة فى عهد سعيد لائحة لتلك العوائد ، فصار الحملى يحصلها بطريقة الالتزام على نمط واحد وفئة واحدة فى جميع الجهات ، فإن أخذ الحملى أزيد من العوائد المقررة وقع تحت طائلة العقاب[٢] وقد أعفيت الحيوانات الواردة من السودان من دفع العوائد عند بيعها فى الأسواق والبنادر. وكانت الحكومة تأخذ من التجار ضريبة تعرف باسم الويركو، وهى فى الأصل فردة الرؤوس[٣].

أما فى عهد اسماعيل فقد فتحت الشون الأميرية فى الوجه القبلى لقبول القمح والشعير ممن يريد أصحاب الأطيان بالثمن الذى حددته الحكومة على أن تخصم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ومقابلة ، وبذلك عادت الضريبة العينية على أطيان الوجه القبلى، غير أنها فى هذه المرة كانت اختيارية لمن يريد. وكانت الحكومة إذا أرادت شراء غلال من قمح

١- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، ص١٩١ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص٢٧٧ .

٣- نفسه، ص٢٧٨ .

وغيره لحاجتها تقرض الكمية التى تريدها على القرى ، فأمر اسماعيل بالغاء تلك الطريقة وشراء ما تريده للحكومة من غلال من الأهالى والتجار بالأسعار المتداولة .

وقد عادت عوائد الدخولية من جديد فى عهد اسماعيل إذ فرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩٪ على الخضر والفواكه الداخلة فى القاهرة والاسكندرية، كما فرضت عوائد دخولية بنسبة خمسة قروش على كل أردب من الحبوب الداخلة فى هاتين المدينتين مثل القمح والفول والشعير والذرة والعدس والترمس وغير ذلك من الحبوب ماعدا الحبوب التى يستخرج منها الزيت، وكذلك على الدقيق بنسبة عدد الأقق التى فى الأردب بشرط أن تكون الحبوب والدقيق للاستهلاك لا للتصدير . ثم فرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة فى القاهرة وهذه الأنواع هى العسل الأبيض والعسل الأسود، والسمن البلدى، والزبدة ، والفحم ، والأفيون البلدى، والبوص ، والدخان البلدى، وجلود الجاموس والبقر والمعز والضأن وكذلك البلح الأبريمى، والدهن ، والحناء، والنيلة البلدية، والتنباك ، والبليحة وحطبها ، ثم توسعت الحكومة فى تطبيق عوائد الدخولية ففرضتها فى القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس على كافة المأكولات الداخلة فى تلك المدن للاستهلاك لا للتصدير ما دامت من حاصلات مصر، سواء أكانت للناس أم للمواشى ، وذلك بنسبة ٩٪ من أثمانها ، ماعدا القمح والذرة فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منهما، ومقابل فرض تلك العوائد الغت الحكومة الضريبة الشخصية فى تلك المدن .

وكذلك فرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩٪ على التيل والكتان والصوف والقطن فى القاهرة والاسكندرية إذا كانت تلك الأنواع للاستهلاك ، وأيضا فرضت عوائد دخولية على التنباك والدخان البلدى بنسبة ٩٪ من الثمن إلى ٢٠ قرشا عن الأقة، ثم خفضت إلى عشرة قروش ثم إلى خمسة قروش عن الأقة [١].

وقد تقرر اتباع النظام المترى فى الموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر ابتداء من أول يناير ١٨٧٦ ، لأن معظم الدول الأوروبية التى لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك النظام ، ولاشك فى أن ذلك النظام، ولاشك فى أن ذلك الاجراء أفاد التجارة غير أن استعماله لم ينتشر فى أنحاء مصر إلا بالتدريج[٢].

١- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص٢٧٩ .

٢- نفسه، ص٢٨٠ ، جورج جندى ، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١١٠ .

وكانت الحكومة فى ذلك العهد تأخذ من التاجر ضريبة تعرف باسم الويركو يختلف مقدارها بالنسبة لما يكتسبه من عمله، وتصل إلى أكثر من ١,٥٠٠ قرش فلما فرضت الضريبة الشخصية على الذكور من الأهالى خفض ويركو التجار فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا و٧٥٠ قرشا [١].

أما فى عهد توفيق فقد الغيت عوائد الدخولية، وكذلك عوائد الجملة بالقرى فى يناير سنة ١٨٨٠ ، كما الغى ويركو التجار فى يناير سنة ١٨٩٠، وعوائد الحملة بالمدن فى نوفمبر سنة ١٨٩٠ [٢].

أما التجارة الخارجية فقد تمثلت فى الصادارات والوارات، ولذلك نجد أنه زاد حجم التجارة الخارجية من صادرات وواردات زيادة كبيرة وبخاصة خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) ولكن زيادة الصادرات كانت أكبر وأسرع بكثير من زيادة الواردات .

فى خلال الفترة من عام ١٨٥٠-١٨٦١ حققت الصادرات زيادة بطيئة حتى ارتفعت قيمتها من ٢٠٤٣٥٧٩ جنيها إلى ٣٤٢٢٩٥٩ جنيها وكان هناك ارتباط شديد بين ارتفاع أسعار القطن وزيادة قيمة الصادرات .

أما خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية فقد حققت الصادرات المصرية رقمًا قياسيًا حيث بلغت ١٤٤١٦٦٦١ جنيها بعد أن كانت ٣٤٢٢٩٥٩ جنيها. ويرجع ذلك إلى نقص انتاج الولايات المتحدة من القطن نقصا كبيراً مما أدى إلى حرمان الدول الأوربية من القطن الأمريكى، ومن ثم اشتداد الطلب على القطن فى بلاد أخرى غير الولايات المتحدة وأهمها مصر . ففى عام ١٨٦١ كانت الكميات المصدرة من القطن المصرى لاتتعدى ٥٩٦,٢٠٠ قنطاراً وسعر القنطار ١٢ ريالا، وفى عام ١٨٦٥ قفزت الصادرات من القطن إلى ٢٠٠١١٥٩ قنطاراً وسعر القنطار ٤٥ ريالا وفى خلال نفس الفترة (١٨٦١-١٨٦٥) زادت كمية وقيمة

١- جورج جندى ، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١١١، أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص٢٨٠ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٨١ .

٣- على لطفى ، التطور الاقتصادى، ص٢٨٧ .

صادرات بذرة القطن. أما عن الكمية فإن زيادتها أمر طبيعي لأن القطن وبذرته سلعتان متلازمتان فى العرض بمعنى أن زيادة انتاج أحداهما يؤدى حتمًا إلى زيادة انتاج الأخرى . وأما عن القيمة فإن زيادتها ترجع إلى سببين : فمن جهة أصبحت بذرة القطن تستخدم فى صناعة الزيت والكسب فاشتد الطلب عليها مما أدى إلى رفع ثمنها . ومن جهة أخرى أدى توقف تجارة الولايات المتحدة مع الدول الأوربية إلى اشتداد الطلب على بذرة القطن المصرى ومن ثم ارتفاع أسعارها . ففى عام ١٨٦١، كانت صادرات مصر من بذرة القطن لاتتعدى ٣٠٦٢٥٤ أردبًا قيمتها ١٢٥٠٦٠ قرشا وفى عام ١٨٦٥ زادت الصادرات إلى ١٢٩٢٣٠٠ أردبًا بلغت قيمتها ٦٣٥٢٥٠٠٠ قرشا [١].

والواقع أن زيادة صادرات القطن خلال الفترة من عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٦٥ معناه زيادة المساحة المخصصة لزراعة المحصول ، وقد تم ذلك فعلا على حساب المساحات التى كانت مخصصة لزراعة الحبوب والقصب . ولكن ما انتهت الحرب الأهلية الأمريكية فى ٤ أبريل ١٨٦٥ حتى بدأت تجارة أمريكا الخارجية فى الانتعاش من جديد ولاسيما مع الدول الأوربية وكان من الطبيعى ازاء ذلك أن يقل الطلب على القطن المصرى ومن ثم تنخفض أثمانه[٢].

وبالنسبة إلى واردات مصر خلال الفترة من (١٨٥٠-١٨٨٢) ، لوحظ أنها حققت زيادة مناسبة خلال السنوات الأولى. فبعد أن كانت قيمة الواردات ١,٦٢١,٣٦٩ جنيها عام ١٨٥٠ أصبحت قيمتها ٢,٥٦٨,٥٣٩ جنيها عام ١٨٦١ . أما خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية فقد زادت واردات مصر زيادة كبيرة حيث بلغت ١,٧٥٣,١٨٤ جنيها ويرى على لطفى أن السبب الرئيسى فى هذه الزيادة الضخمة إنما يرجع إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد- ولاسيما أصحاب الأراضى الزراعية- نتيجة لزيادة دخولهم بسبب ارتفاع أسعار القطن المصرى. وعندما انتهت الحرب الأهلية الأمريكية، كان من الطبيعى أن نقل الواردات نتيجة لنقص الصادرات ما أدى إليه هبوط فى دخول الأفراد ومن ثم فى قوتهم الشرائية ففى عام ١٨٦٨ هبطت قيمة الواردات إلى ٣,٥٨٢,٩٦٩ جنيها [٣].

١- على لطفى، التطور الاقتصادى، ص٢٨٧-٢٨٨ .

٢- على لطفى ، التطور الاقتصادي، ص٢٨٨-٢٨٩ .

٣- نفسه، ص٢٨٩-٢٩٠ .

ومن أهم صادرات مصر خلال تلك الفترة القطن وبذرته ، القمح (فى بعض السنوات) السكر، الفول ، الصمغ ، الذرة الصوف والكتان والحلبة والزعفران والصدف والسلامكى وبعض المنسوجات والحبال الصوف ، والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسن الفيل وريش النعام.

وتستورد مصر من الخارج المنسوجات والمبلوسات ، والأثواب الحريرية والسجاد والطرابيش والأجواخ والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والأوانى والمجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشى والخردوات والسكاكين وأصناف العطارة والزجاج[١].

وقد لوحظ أن زيادة حجم التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٨٥٠ حتى عام ١٨٨٠ ترجع إلى الأسباب التالية[٢].

١- زيادة الانتاج ولاسيما الانتاج الزراعى.

٢- كثرة المشروعات العامة التى قامت بها الحكومة .

٣- تقدم وسائل المواصلات .

٤- زيادة عدد السكان .

٥- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر.

٦- قيام الحرب الأهلية الأمريكية.

الطريق البرى والبريد :

كان عباس الأول عموما يميل إلى التوفيق بين منصبه ومصالحه ، فكان الطريق البرى عبر مصر- مثلا- فى حالة جيدة جداً، وكان العمل فى رصف الطريق البرى عبر صحراء السويس يسير بخطى سريعة . ودفعت هذه السياسة مديرى شركة Peninsular and Oriental Stem Navigation Company إحدى شركات الملاحة البحرية بلندن - إلى ارسال بعثة إلى مصر لتهنئة عباس بتنصيبه واليا على مصر ومباحثاته فى ادخال مزيد من التحسينات فى الطريق

١- عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ٢، جـ١، ص٢٩١ .

٢- على لطفى، التطور الاقتصادى، ص٢٩١ .

البرى وعرضت بريطانيا عليه مشروع انشاء السكة الحديدية فى مصر تسهل المواصلات بين بريطانيا والهند، بالتمويل الإنجليزى. ولكنه رفض لانشغاله بانشاء مشروع القناطر الخيرية وشجع رفض عباس للعرض الإنجليزى ممثلى فرنسا لبذل الجهود المنظمة ليحولوا دون بتنفيذ هذا المشروع نهائيا، وليستبدل به مشروع فرنسا المفضل وهو قناة السويس. وعندما توترت العلاقات بين عباس والحكومة العثمانية حول تطبيقات التنظيمات الخيرية فى مصر، عرضت بريطانيا على عباس مساعدتها له، بشرط أن يوافق على انشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة . ويرى عمر عبد العزيز ، أنه باطلاعه على وثائق هذه الفترة ، وهى أن محاولة تطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر قد تمت بعد موافقة عباس على انشاء السكة الحديدية (١)، وقد وافق السلطان العثمانى سنة ١٨٥١ على مشروع انشاء السكة الحديدية ونص على الشروط التالية (٢).

١- عدم اجبار سكان المناطق الواقعة على طول السكة، الحديدية بالعمل فى بناء السكة الحديدية دون مقابل، ولكن يجب أن يدفع لهم أجر معتدل ، ويعطوا الخبز الذى يحتاجونه .

٢- لايمكن فرض ضريبة جديدة لانشاء هذا الخط الحديدى، ولايمكن زيادة الضرائب الحالية لنفس السبب .

٣- يجب أن يخصص الفائد من ايرادات مصر بعد الوفاء بالجزية السنوية للسلطان ونفقات الادارة المحلية لانشاء السكة الحديدية .

٤- عدم السماح لأى شركة أو مؤسسة أجنبية بانشاء السكة الحديدية .

٥- وأخيرا لايجوز عقد قروض أجنبية لمواجهة نفقات اقامة السكة الحديدية.

ولقد فازت السياسة الانجليزية بضم عباس إلى وجهة نظرها، فتم على يده اصلاح طريق السويس، تم شرع فى مد السكة الحديد من القاهرة إلى السويس، ثم من الاسكندرية إلى القاهرة سنة ١٨٥٢ ، وعهد بتخطيط العمل إلى المهندس الانجليزى بوبرت ستفنسن Stephe-son، يعاونهم مهندسون مصريون ، لكن المهندسين المصريين هم الذين تم على أيديهم إنشاء

١- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث (١٧٩٨-١٩١٤) الاسكندرية ١٩٧٢، ص١٧٤-١٧٦ وللمزيد من التفصيلات انظر المرجع السابق من ص١٧٦-١٨٢ .

٢- عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ مصر الحديث، ص١٨٩ .

الخط ومنهم من صار فيما بعد شأن كبير وتقلدوا كبرى المناصب، مثل سلامة باشا ابراهيم، وثاقب باشا، ومظهر باشا وبهجت باشا، واستخدم عباس فى تعبيد الطريق وتركيب القضبان الجنود والبحارة المصريين ، وانشىء من سكة الحديد فى عهده الخط الموصل بين الاسكندرية وكفر الزيات سنة ١٨٥٤ ، وتم الخط باكمله فى عهد سعيد ويئس فرديناند ديلسبس من نجاح مشروع شق القناة[١].

وتوفى عباس قبل اتمام الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، فاتحة سعيد باشا سنة ١٨٥٦، وسار الخط عن طريق كفر الزيات وبنها حتى وصل إلى العاصمة ، ولم تكن الكبارى بنيت على النيل، فكان القطار عند اجتيازه الفرعين ينقل على مراكب خاصة تسير به من بر إلى آخر.

ومد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس ، لتتمه لخط الاسكندرية والقاهرة وفتح للمواصلات سنة ١٨٥٨، فعاد على ميناء السويس وعمرانها بالفوائد الجمة ، لأنه كان سببا فى زيادة ورود السفن التجارية إلى هذا الثغر لنقل متاجرها وركابها إلى القاهرة ثم إلى الاسكندرية بطريق السكة الحديدية، فنشط حركة العمران والتجارة فيها، ولما كثر توارد السفن إليها شرع سعيد باشا فى اصلاح مينائها[٢] وادى انشاء السكك الحديدية إلى رواج الاسكندرية والسويس ومن ثم شرع سعيد فى انشاء مدينة باسمه وهى بور سعيد[٣].

وفضلا عن هذين الخطين، أنشئت فى عهد سعيد أنشئت الخطوط الحديدية الآتية[٤]:

١- طنطا - المحلة الكبرى- سمنود.

٢- بنها- ميت مرة.

٣- بنها- الزقازيق .

١- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل الجزء الأول الطبعة الثالثة ١٩٨٢، جـ١ ، ٢٠-٢١ ، يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة ، ١٨٧٦-١٨٧٢، ص٢٤ .

٢- عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ١ ، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٢ ، ص٣٤ .

٣- جورج يانغ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ص١٩٣ .

٤- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٢٨ .

وقد بلغ مجموع أطوال الخطوط الحديدية التى انشئت فى مصر فى عهد سعيد ٣٣٦ كم.

وفى عهد اسماعيل أصلحت ادارة السكك الحديدية بعد أن أختلت فى أواخر عهد سعيد، كما تم ازدواج الخط من القاهرة إلى الاسكندرية، وانشئت الخطوط الحديدية الآتية:

١- طنطا محلة روح
٢- بنها الزقازيق
٣- القناطر - قليوب
٤- القناطر الزقازيق
٥- الزقازيق المنصورة
٦- الزقازيق - الاسماعيلية
٧- دسوق زفتى
٨- طنطا شبين الكوم
٩- طلخا - سمنود
١٠- ابوكبير / الصالحية
١١- المنصورة - دمياط
١٢- الاسماعيلية- السويس
١٣- الاسكندرية- رشيد
١٤- الاسكندرية - سيدى جابر
١٥- المعمورة - أبوقير
١٦- قلين- كفر الشيخ
١٧- بولاق الدكرور - ايتاى البارود
١٨- بولاق الدكرور أسيوط
١٩- أبوكبير- الصالحية.

وكذلك انشئت فى عهد اسماعيل الخطوط الآتية:

١- القاهرة - سراى القبة
٢- محطة مصر- العباسية - القلعة- حلوان
٣- الخط من وادى حلفا إلى الجنوب بمسافة ٥٧ كم .

وقد نتج عن التوسع فى انشاء السكك الحديدية فى عهد اسماعيل أن ارتبطت المدن الرئيسية فى الوجه البحرى بشبكة من السكك الحديدية، واتسعت صناعة السكر فى الوجه القبلى بسبب الخط الحديدى من بولاق الدكرور إلى أسيوط غير أن ذلك الخط استمر حتى سنة ١٨٩١ منفصلا عن نهاية خطوط الوجه البحرى عند القاهرة لعدم وجود كوبرى على النيل يصل بينهما .

ولاشك فى أن التوسع فى السكك الحديدية فى عهد اسماعيل كان سببا من أسباب النهضة

الاقتصادية والاجتماعية إذ ذاك ، كما ساعد فى اتساع زراعة القطن بايجاد وسيلة سريعة لنقل محصول القطن إلى السوق فى الاسكندرية حيث يصدر إلى الخارج [١].

وفى عهد توفيق تم ازدواج الخط من بنها إلى الزقازيق ، وانشئت الخطوط الحديدية الآتية:

١- باب اللوق- المعادى
٢- شربين- بلقاس
٣- الرحمانية دمنهور
٤- شبين الكوم- منوف
٥- أسيوط - جرجا
٦- الفيوم- سنورس
٧- كوبرى الليمون
٨- سيدى جابر النزهة
٩- القاهرة- بولاق الدكرور .

وفى عهد عباس الثانى انشئت الخطوط الحديدية الآتية:

١- خط المكس
٢- الدخيلة- المكس
٣- مريوط - الضبعة
٤- البوصيلى- إدفينا
٥- بلقاس - كفر الشيخ
٦- الزقازيق- زفتى
٧- القناطر الخيرية- منوف
٨- منوف- الشهداء
٩- القلج- شبين القناطر
١٠- الاسماعيلية- بورسعيد
١١- جرجا - الشلال
١٢- سكة حديد الواحات
١٣- بنى سويف اللاهون.

وفضلا عن انشاء تلك الخطوط فى عهد عباس الثانى، ثم ازدواج الخط من أمبابه إلى اتليدم ، وانشىء خط محاجر القناوية وأسيوط، وعملت تحسينات بالمحطات ، كما انشئت محطات حديثة. وقد اشترت الحكومة فى ذلك العهد الخطوط الآتية [٢]:

١- خط مريوط
٢- الخطوط الاضافية التى اشترتها شركة السكر فى سنة ١٩٠٣ من شركة الدائرة السنية .

١- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص٢٢٩-٢٣٠ .

٢- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٣١ .

٤- الخط بين الاسماعيلية وبورسعيد على حسب اتفاقية بين الحكومة وشركة قناة السويس.

وقد قامت مصلحة السكك الحديدية بتعديلات كثيرة فى جملة محطات تنفيذا لنصائح اللجنة التى عينت فى سنة ١٩٠٤ لاصلاح السكك الحديدية المصرية. وابتداء من سنة ١٩٠٤ بدأ قلم الأملاك بمصلحة السكك الحديدية فى رسم وتحديد جميع خطوط السكك الحديدية وجميع مستندات ملكية عقارات المصلحة من جميع جهات الحكومة [١].

وبالنسبة للبريد لعل أنه أثر تولى سعيد باشا الذى شجع التوافد الأجنبى وحرية التجارة ، تزايدت حركة البريد الخارجية . وإن كان تفوق فيها نشاط العناصر الأجنبية حيث كان «كارلوميرائى» وأصله من ليفورنه قد حصل على امتياز انشأ بموجبه مكتب بريد بين القاهرة والاسكندرية ، وبعد وفاته عام ١٨٤٢- تولى الاشراف على المكتب ابن أخته تيتوشينى الذى اشرك معه صديقه جياكوموتسى عام ١٨٤٧ «موتسى بك» فيما بعد . وفى خلال سنوات قليلة من عهد سعيد باشا توطد هذا المشروع بأقوى الأسس وأطلق عليه اسم البوستة الأوروبية Posta Europea التى انشأت مكاتبها فى رشيد ١٨٥٤ ثم امتدت لمناطق أخرى فى الأعوام التالية.

وعلى الصعيد الداخلى الذى ارتبط بالتبادل الخارجى، فإنه كما هو ملاحظ بدأ انشاء المكاتب فى الموانى ذات الصلة بالنقل البحرى الخارجى، وكان مما يزيد هذا الارتباط أن هذه المكاتب لم تقتصر على خدمات الأفراد ، وإنما وقعت عام ١٨٥٦ إتفاقا مع الحكومة المصرية ينص على نقل ارساليات البريد لمدة خمسة أعوام متتالية اعتبارا من يناير ١٨٥٦ فى الوجه البحرى ، وسرعان ما تم تجديده باسم امتياز للشركة الأوروبية فى ٥ مارس ١٨٦٢ لمدة عشر أعوام أخرى . وكان لها امتياز نقل البريد الخارجى، ومن ثم لم يكن للحكومة المصرية ثمة دور، فلم يقتصر الأمر على منحها لهذه الشركة تلك الامتيازات ، بل اضطرت الحكومة إلى الغاء مكاتبها الخاصة فى سائر القطر عام ١٨٦٢، حيث استقدم أصحاب الشركات الأوربية شابا ايطاليا يشارك فى مهامها هو «فيتو بوكيونى» من بريد تورنتو وسبق له زيارة أكثر ادارات البريد فى أوربا [٢].

وبتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٤ ، اشترت الحكومة المصرية مكاتب البريد الايطالية، ولما كان فى استعمال طوابع البريد بدلا من الأجرة كما هو جار فى أوروبا سهولة وفائدة، فقد

١- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٢٢ .

٢- خلف عبد العظيم سيدى الميرى، تاريخ البحرية المصرية التجارية ص٦٢-٦٣ .

طبعت طوابع البريد اللازم استعمالها وتداولها فى مصر وأوروبا باشراف أوربى. ولما كانت هذه الطوابع تحل محل النقد بأن تتداول فى الأجر. والعطاء بقيمها المقررة فقد تم اصدارها عن طريق المالية. ونظراً لاتساع خدمة البريد فقد تم فتح مكتب مصرى للبريد فى استانبول عام ١٨٦٥، وفتحت مكاتب البريد فى الوجه البحرى ومصر الوسطى فى عام ١٨٦٧، وبمصر العليا سنة ١٨٦٧ وفى السودان ١٨٧٧، وفى جدة وأزمير وفى غالبيولى وبيروت وقولة وسلانيك وطرابلس الشام [١].

ويلاحظ فى هذا الصدد أنه قام إلى جانب مصلحة البوستة الأميرية عديد من مكاتب البوستة الأوروبية وفى الاسكندرية أيضا مكتب البوستة الفرنسية ومكتب البوستة الانجليزية واللذان مع اتخاذهما للاسكندرية مركزا لهما فقد كانت لهما مكاتب أخرى فى مدن مصرية ؛ خاصة الموانىء ومكاتب البوستة النمساوية واليونانية والايطالية والروسية والتى اقتصر وجودها على الاسكندرية [٢].

وقد أدخل فى مصر «نظام الرسائل البرقية بالاشارات فى عهد محمد على، إذ بنى فى سنة ١٨٢٠ خطا مكونًا من ١٩ برجا من راس التين بالاسكندرية إلى القلعة بالقاهرة... فكانت الرسائل ترسل بالاشارات من برج إلى آخر« بالطريقة القديمة» فتصل من الاسكندرية إلى القاهرة فى ٣٥ دقيقة ، وكان هذا التلغراف مخصصًا للوالى ، وفى سنة ١٨٤٠ بنى خطاً آخر مكونا من ١٦ برجًا من القاهرة إلى السويس ... لارسال الرسائل عن حركة السفن والمسافرين[٣].

وفى عهد سعيد باشا أدخل التلغراف الكهربائى (الطريقة الحديثة) وقد افتتح أول خط برقى حسب تلك الطريقة بين عامى ٥٤ / ١٨٥٥ من القاهرة إلى الاسكندرية ثم من القاهرة إلى السويس رأسا، ثم دمنهور - رشيد وقد بلغ طول الخطوط ٥٣٧ كيلو مترا ، وقد قامت بهذه العملية احدى الشركات الانجليزية التى تعاقدت معها الحكومة[٤].

١- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الدقائق ، ص١٩٧ .

٢- يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١، ص٢٥ .

٣- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٢٦٢-٢٦٣ .

٤- أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص٢٦٣ ، أمين مصطفى عفيفى عبد اللاه، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٥١ ، ص١٤٧ ، جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ -١٨٨٢- ترجمة عبد العظيم رمضان ، القاهرة ١٩٧٦، ص٨٢ .

هذا على الصعيد الداخلى ، أما على صعيد ربط الموانىء المصرية بالخارجية ، وهى أكبر أهمية نظراً لتجوال السفن فى البحار فإنه فى سنة ١٨٥٦ تم اتصال انجلترا وأوربا بمصر عن طريق مد كابل (سلك) بحرى إلى الاسكندرية على يد شركة التلغراف الشرقية Eastern Telegraph Company.

ولما كان وجد لدى الشركة ذاتها مشروع لمد كابل بحرى بين السويس وبومباى ، وقام مندوبها جسبورن Gisborne بالتفاوض مع الحكومة المصرية لمنح الشركة امتياز مدته خمسون عامًا لمد خطوط أرضية عبر مصر تربط بين كابلى الاسكندرية والسويس ، وامتنعت الحكومة، إلا أنه بنشوب ثورة الهند ١٨٥٧، وحاجة انجلترا لسرعة الاتصال بها، أن قامت بمد خط بحرى من السويس إلى عدن عن طريق القصير وسواكن ومصوع بين عامى ١٨٥٩، ١٨٦٠، وعدن وبومباى ١٨٦٢ [١].

أما فى عهد اسماعيل فقد ازدادت الخطوط التلغرافية وقدرها البعض بأكثر من ٥٢٠٠ كيلو متر فى مصر، ونحو ٢١١٠ كيلو متر فى السودان[٢] والبعض الآخر بنحو ٥٥٠٠ ميل اجمالا استهلكت ١٠٥٠٠ ميل سلك، هذا علاوة على ما تم لحساب شركة تلغراف البحر المتوسط الانجليزية Anglo - Miditerranean Telegraph وشركة قناة السويس والتزامها بالرمل، وقد جاءت ترك الخطوط ذات أثر هام سواء فى ربط الموانىء بداخل البلاد أو بعضها البعض فى الاطار المجلس أو الخارجى ، وقد جاءت تفاصيلها فى هذا المضمار حتى عام ١٨٧٢ فى ٧٣ مكتب ، قدر لخطوطها نحو ٧٢٨٥ كيلو مترا تحوى ١٤٨٦٣ كيلو متر من السلك التلغرافى تقريبا [٢].

الملاحة البحرية :

على أن سعيدا وإن قد اخطأ فى اهمال شأن البحرية الحربية إلا عنى بالملاحة التجارية الداخلية فوافق فى سنة ١٨٥٧ على انشاء أول شركة أجنبية برؤوس أموال أوروبية مجردة من أية صبغة مصرية فعلية اللهم إلا الاسم فقط إذ سميت «بالشركة المصرية للملاحة التجارية وكانت غاية سعيد من ذلك تسهيل المواصلات بين الاسكندرية وداخلية البلاد التى كان السفن

١- جون مارلو، تاريخ النهب الاستعمارى فى مصر، ص٨٢ .

٢- أحمد أحمد الحتة ، المرجع السابق، ص٦٢٣-٢٦٤ .

٣- خلف عبد العظيم حسين الميرى» ، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩ ، ص١٢٧ .

الشراعية تستغرق فى نقل حاصلاتها إلى الاسكندرية أكثر من ١٥ يوما بسبب معاكسة الريح فى حين أن البواخر كانت تقطعها فى نحو ٣٦ ساعة . ولما فرغ بال سعيد من مسألة ربط داخل البلاد بعضها ببعض ببواخر هذه الشركة التفت إلى ربط مصر بما حولها من البلاد المتاخمة للبحرين الأحمر والمتوسط . فوافق فى سنة ١٨٥٧ على انشاء شركة الملاحة البحرية وسميت باسمه «القومبانية المجيدية» نسبة إلى السلطان العثمانى عبد المجيد وقتئذ ، وكانت الشركة برئاسة الأمير مصطفى فاصل بن ابراهيم باشا وتولى مجلس ادارتها مجلس مختلط من أجانب ومصريين ومنهم نوبار باشا وغيره. وكانت الغاية من انشاء هذه الشركة تسيير البواخر فى البحر الأحمر إلى المحيط الهندى والخليج العربى ونقل الحجاج إلى الحجاز على نحو ما تفعله شركة الملاحة المصرية التى يرأسها أمين يحيى باشا وشركة النقل التى يغذيها بنك مصر والتى ابتاعت أخيرا السفن الأربع بفضل همة واضع استقلال مصر الاقتصادى محمد طلعت حرب باشا الذى يصح أن يطلق عليه دينامو مصر الاقتصادى(١).

وقد جعل امتياز هذه الشركة ٣٠ سنة وترفع بواخرها الراية المصرية وتحسم المنازعات بواسطة المحاكم التجارية المصرية ولها مستودعات ومحطات فى السويس ومصوع. على أن هذه الشركة مالبثت أن تدهورت بسبب اختلال ادارتها فى أواخر سعيد فتولت الحكومة تصفيتها فى عهد الخديوى اسماعيل باشا (٢).

الأعمال الصحية :

كانت المسائل الصحية موضوع عناية اسماعيل، وشاركة فى هذه العناية نوابغ الأطباء فى مصر وأعضاء مجلس شورى النواب، فقد وجهوا همتهم جميعًا إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للادارة الصحية فضل كبير فى مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة فى ذلك العصر.

وانشئت مستشفيات عدة، وهاك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر .

١- جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ص١٩٧، عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، جـ١، ص٤٠-٤١ .

٢- جورج يانج ، تاريخ من عهد المماليك إلى أواخر عهد اسماعيل ، ص١٩٧ .

فى القاهرة المستشفى الأميرى، المستشفى الأوروبى، فى الاسكندرية المستشفى الأميرى، والمستشفى الأوروبى، والمستشفى اليونانى ومستشفى الدياكونيس ، وانشأ مستشفى فى كل من رشيد وبورسعيد والاسماعيلية، والسويس المستشفى الأميرى والمستشفى الأوروبى والقصير، فى دمنهور ، العطف ، وطنطا ، والمحلة الكبرى وشبين الكوم والزقازيق والمنصورة وبنها والجيزة والقناطر الخيرية وبنى سويف ، والفيوم وأسيوط وسوهاج وقنا واسنا [١]. وقد قدرت عدد المستشفيات فى عام ١٨٧٣ ـ ٣٠ بها ٣٧١٧ سريرا[٢] وأمر بأن توزع الأدوية بالمجان ونظرا للشكاوى التى تقدم بها الأهالى عن ممارسة بعض الأشخاص مهنة الصيدلة ، فقد أصدر أمراً عام ١٨٧٨ لتنظيم مهنة الصيدلة على النحو التالى :

لايجوز مزاولة أية شخص مهنة الصيدلة إلابعد تقديم شهاداته العلمية الدالة على ذلك والترخيص له [٣].

كما اهتم بانشاء حمامات حلوان المعدنية، وتم بناء ثلاثة حمامات على تلك العيون الجارية هناك، أحدهما للرجال والثانى للنساء والثالث للفقراء ، مع انشاء بعض حياض صغيرة وخلوات ومنازل لاستراحة القادمين إلى تلك الحمامات[٤].

واتصالا بالاهتمام بالصحة العامة، أنشأ فى القاهرة السلخانات فى عام ١٨٦٨، واشترط بضرورة عرض الحيوانات قبل ذبحها على أحد المتخصصين لمعرفة صلاحيتها للتناسل والأشغال الزراعية. واستقر الرأى على عدم ذبح الحيوان إلا فى داخل السلخانة ، ويكشف عليها قبل الذبح بمعرفة طبيب من الحكومة وطبيب بيطرى لمنع ما يصلح منها للتناسل والأعمال الزراعية، أن تدفع عليها عوائد مثل التى تؤخذ بسلخانة الاسكندرية وأن لايغرم أحد شيئا للطبيب البيطرى الذين يعين للكشف على تلك الحيوانات. وأن لايرخص لأحد فى الذبح إلا بعد إجراء ما ذكر ودفع الرسوم المقررة لمن يعين لاستلامها أن تدمغ بعد الذبح بجديدة مخصوصة محماة فى النار[٥].

١- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ٢، طـ٣، ص٢٣-٢٨ .

٢- جورج جندى، جاك تاجر اسماعيل كما تصوره الوثائق ، ص٣٠٤-٣٠٥ .

٣- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص٣٠٦ .

٤- نفسه، ص٣٠٦ .

٥- نفسه، ص٣٠٤-٣٠٥ .

أما بالنسبة للأمن عنى عباس الأول باستتاب الأمن، فضرب على أيدى الأشقياء وقطاع الطرق، وطاردهم، وعاملهم بقسوة فخشوا بأسه، وانقطع دابرهم ، وأمن الناس شرورهم ، فاستتب الأمن فى عهده .

ومن الاجراءات التى اتخذها اسماعيل هو العمل على استتباب الأمن فى البلاد، ونظراً لوجود الامتيازات الأجنبية ، فإنه اتفق مع ممثلى الدول على التدابير التى يجب أن تتخذ ، ويكون من شأنها أن تخوّل البوليس- بموافقة الجميع- أوسع السلطات، وهى تدابير لايمكن الوصول إلى اقرارها إلا عن طريق تنازل كل فريق عن بعض ماله، فيتمكن البوليس من نشر الطمأنينة والسهر على الأمن العام [١]، كما أنه عمل على أعادة تنظيم البوليس نحواً من مائة أوروبى نصفهم فى القاهرة والآخر فى الاسكندرية ، وأغلبهم سويسريون، وفوق كل ذلك عيّن فى كل من المدينتين مائة وخمسون وطنيا من رجال الجيش، ليتدربوا على البوليس كما عمل على أمن الأجانب [٢].

التعليم :

بالنسبة للتعليم أغلق عباس ما تبقى منها، ونفى إلى السودان طائفة من كبار العلماء كرفاعة الطهطاوى ومحمد بيومى وغيرهما[٣] وانشأ مدرسة المفروزة (وهى مدرسة تجهيزية حربية) كما أصدر أمره فى فبراير سنة ١٨٤٩ قد انشأها محمد على بالاسكندرية، وتم تسريح المصريين وتوزيع بعضهم على الأعمال الادارية[٤] على الرغم من انشائه مدرسة المفروزة (وهى مدرسة تجهيزية حربية) وفرز لها بعض الطلبة دون المدارس الأخرى [٥].

ومن الغريب أن سعيد لم يعمد إلى النهوض بالتعليم بل ترك مستواه يتدهور . وأغلقها بدلا من السعى فى تنظيمها. وأجهز سعيد على البقية فالغى ديوان المدارس (نظارة المعارف)

١- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢١ .

٢- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل، كما تصوره الوثائق، ص١١٨، ١١٩ .

٣- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، تعريب على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٣٤ ، ص١٨١ ، صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، القاهرة بدون تاريخ ص٢٠٤ .

٤- خلف عبد العظيم سيد الميرى، تاريخ البحرية التجارية المصرية، ١٨٥٤ - ١٨٧٩ ، القاهرة ١٩٩٢، ص٣٥ .

٥- جورج يانج ، تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ص١٨٢ .

وفى سنة ١٨٥٤ ألغى مدرسة المهندسخانة وكان ناظرها على مبارك وأنفذه سعيد ضمن الحملة التى أرسلت فى حرب القرم . ثم اغتنم فرصة غيابه وألغى المدرسة كما ألغى مدرسة المفروزة على أن سعيد ما لبث أن عاد فى سنة ١٨٥٨ إلى فتح مدرسة المهندسخانة وجعلها مدرسة حربية ونقلها إلى القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية وسميت المدرسة الحربية كما أعاد فتح المدرسة البحرية بالاسكندرية وفى عهد أغلقت مدرسة الطب بالقصر العينى ثم أعيد فتحها فى سنة ١٨٥٦ وانشأ بها مدرسة للقابلات . أما حركة البعثات فقد خمدت ولم يرسل إلى أوربا فى عهده سوى ١٤ طالبا ، ومن أقوى الأدلة وأغربها على ميل سعيد للأجانب أنه بينما كان متراخيا فى النهوض بالتعليم إلى الحد الذى رأيته كان لايضن على البعثات الأجنبية الدينية بمساعدته كى تفتح مدارسها لهذا منح اعانات سنوية لراهبات البون باستور (الراعى الصالح) وكانت لهن مدرستان بالقاهرة والاسكندرية ولراهبات الصدقة بالاسكندرية فأوهب للبعثة الأمريكية بناء بالقاهرة لتتخذه مدرسة لها وأعطى أول مدرسة ايطالية انشأتها الحكومة الايطالية بالاسكندرية اعانة قدرها ٢٤٠٠٠ جنيه ووهب لها قطعة أرض فى أجود جهات الاسكندرية لتنشىء المدرسة . وهكذا كانت عنايته بنشر التعليم الأجنبى أكبر من عنايته بنشر التعليم الأهلى وانشئت جريدة الترنبيته الايطالية بالاسكندرية وهى جريدة سياسية تجارية مالية (٢).

وعندما تولى اسماعيل الحكم فى يناير سنة ١٨٦٣ ، لم يكن باقيا من المدارس إلا مدرسة الطب والصيدلة والولادة قوامها ٦٩ طالبًا ، والمدرسة الحربية بالقلعة وقوامها ١١٦ طالبا (٣). أصدر أمره باعادة تشكيل ديوان خاص بالمدارس، وعهد أمر ادرته إلى أدهم باشا ، فشرع فى فتح مدرسة المبتديان والتجهزية بالعباسية ومدرسة المبتديان الاسكندرية ونقل المدرسة التى كانت بالقناطر الخيرية إلى قصر النيل ثم إلى العباسية وسميت المدرسة الحربية وأبقى مدرسة الطب فى محلها فتم على يده فتح مدرسة رأس التين فى فبراير من السنة المذكورة. وصرف عن إدارة التعليم فى ٢٦ يوليو من السنة المذكورة وصرف عن إدارة التعليم فى ٢٦ يوليو من السنة المذكورة. تم تولى محمد باشا شريف ادارة ديوان المدارس فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٣ وتم على يده فتح المدارس الآتية(٤).

١- جورج جانج، تاريخ مصر من عهد المالك إلى نهاية حكم اسماعيل ص٢٠٢-٢٠٣ .

٢- أمين سامى ، التعليم فى مصر، ص١٦ .

٣- جورج جندى، جاك تاكر، اسماعيل كما تصوره الوثائق ص١٢٣ .

٤- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر، ص١٥-١٧ ، أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى مصر=

فى عام ١٨٦٣ افتتح مدارس المبتديات الابتدائية بالعباسية، والتجهيزية الثانوية وفى عام ١٨٦٤ تم افتتاح مدارس البيادة والسوارى والطب البيطرى بالعباسية، وشهد عام ١٨٦٥ افتتاح مدرسة الطوبجية وأركان حرب بالعباسية ، ومدرسة المهندسخانة بسراى الزعفران بالعباسية عام ١٨٦٦ ، والمحاسبة القبطية والزراعة بالعباسية عام ١٨٦٧ .

وكانت حياة التلاميذ فى مدارس الحكومة من عهد افتتاحها منذ عهد محمد على حتى سنة ١٨٦٧ على هذا المنهج أنه زيادة عن تعلمهم بالمدارس تكون التلاميذ داخلية وتقوم الحكومة بأمر مبيتهم وأكلهم وكسوتهم وصرف مرتبات شهرية إليهم وصرف مكافآت سنوية للنابغين منهم. وقد زاد اسماعيل فى أمر التأنق فى مأكلهم وملبسهم وفى أمر المبالغة فى مكافأة الفائقين مهتم فقد بلغت قيمة المكافآت التى تصرف على طلبة المدارس الملكية والجهادية فى عام ١٨٦٧ مبلغًا يعادل أضعاف ما سبق تخصيصه لمثل ذلك .

ولكنه رأى نشر التعلم والتعليم احداث اقسام خارجية بتلك المدارس الابتدائية والتجهيزية التى كانت بالعباسية والاسكندرية فنقلت المدارس التى كانت بالعباسية بالقاهرة فى سنة ١٨٦٨ واستقرت مدرسة المبتديان بالناصرية والمدرسة التجهيزية بدرب الجماميز وأحدث بها وبمدرسة رأس التين أقسامًا خارجية مع انقاص عدد التلاميذ بها وقرر على بعض التلاميذ بها مصروفات كل بحسب ما رأته المدرسة ولكن على غير قاعدة وانشئت مدارس وفرق للمفصولين حين ذاك على الوجه الآتى(١):

فى عام ١٨٦٨ تم افتتاح مدارس العمليات الجهادية، ومدرسة العمليات الملكية وهى معدة لاعداد مهندسين تناط بهم ادارة الوابورات والورش : صناع متنوعين فى أشغال الأيدى العاملة لادارة المصانع والمعامل ، وفرقة التلغراف العربى، وهى تابعة لمدارس الملكية ، وجملة فرق متنوعة.

وقبل أن يؤسس اسماعيل المدارس العالية، عمل على اعادة تنظيم بعض المدارس التى كانت موجودة مثل: مدرسة الطب- بلغت هيئة التدريس فيها أربعة عشر مدرسًا كلهم مصريون

= من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨-١٨٨٢ القاهرة ١٩٣٨ ، الجز الثانى، ص٣٩٨ .

١- أمين سامى باشا، تاريخ التعليم، ص١٩-٢٠ ، أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على، إلى أوائل حكم توفيق، ١٨٤٨-١٨٨٢، القاهرة، الجزء الثانى ١٨٦٣-١٨٨٢، ص٣٩٨-٤٠١ .

وكانت رياستها دائما للمصريين، إلا وفترة وجيزة مع بداية عهده مدرسة الهندسة- من الخمسة عشر مدرسًا لم يكن إلا ثلاثة أجانب ، على الرغم من أن برنامج المدرسة يشمل تعليم اللغات الفرنسية والانجليزية والتركية والألمانية[١].

أما المدارس العالية التى انشأها اسماعيل فكانت على النحو التالى[٢]:

١- مدرسة الفنون والصناعات، افتتحت سنة ١٨٦٧، وكان مقرها فى حى المصانع، والتعليم فيها عملى محض.

٢- مدرسة الألسن والادارة - لتخريج المحامين والمترجمين ، وقد حلت محلها مدرسة الحقوق والادارة سنة ١٨٧٥، وقد تخرّج منها المشرعين، ومن تولوا أسمى المناصب القضائية بمصر . وكان غالبية العاملين فى السياسة والصحافة من خريجى هذه المدرسة بحكم ما يقومون بدراسته عن مواد البوليتيقا[٣].

٣- مدرسة المحاسبة والمساحة، انشئت سنة ١٨٦٨ لتخريج المحاسبين والمساحين ورؤساء الأعمال.

٤- مدرسة الايجبتولوجيا (اللغات القديمة) ، انشئت سنة ١٨٦٩ لتعليم الهروغليفية واللغة الأمهرية الحبشية .

٥- دار العلوم- انشئت سنة ١٨٧٢ لاعداد أساتذة للغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية ، وتخلت عن تقليدية الأزهر وفتحت المجال واسعًا لتحديث اللغة والآداب العربية، ووفرت بذلك الكوادر من الكتاب والمتخصصين الذين تحتاجهم أية صحيفة[٤].

٦- مدرسة ملاحة البساتين.

٧- مدرسة الرسم ... الخ .

١- جورج يانج ، جاك تاجر، المرجع السابق، ص١٢٦ .

٢- نفسه، ١٢٦-١٢٧ ؛ أمين سامى باشا التعليم فى مصر ، ص٢ .

٣- يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ١٨٧٦-١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٩٥، ص١٥-١٦ .

٤- يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص١٦ .

كما أنه عمل على إصلاح الأزهر الشريف ، بناء مذكرة تقدم بها شيخ الأزهر، يطلب فيها اصلاح أحوال الأزهر بكامل هيئته، من حيث الاهتمام بأحوالهم، وعدم السماح بالتدريس إلا من خلالهم عن طريق موافقة شيخ الأزهر، وتقرير المواد التى تدرس، والإجازة التى تعطى للدارس، ونظام القبول والامتحان بالنسبة للطلبة .

وفى مجال المدارس الحربية التى انشأها اسماعيل ، فقد نقل مدرسة القلعة إلى قصر النيل، وتتكون هذه المدرسة من مائة وعشرين طالبا والتعليم العالى فى مصر قاصر عليها. وهى تزود المصالح بما يلزمها من الموظفين. وتنقسم المدرسة إلى ثلاث شعب خاصة بالأسلحة الثلاثة ، ويكون لها صفتان: صفة تحضيرية لاكفأ الطلاب الذين سيرسلون إلى فرنسا لاستكمال تعليمهم والثانية لامداد الحكومة بالموظفين اللازمين كما سبق القول [١].

ونظمت ثلاث مدارس ، ابتدائية وتحضيرية وعسكرية. والمدرسة الحربية معدة لتزويد الجيش بالضباط وهى مؤلفة من قسم للمشاه وآخر للفرسان وثالث للمدفعية ورابع للهندسة ؛ ومجموعها ٤٠٠ طالب يتلقون - فوق العلوم المشتركة - العلم الخاص بسلاحهم[٢].

والمدارس الحربية التى انشأها اسماعيل أو أعاد تنظيمها على النحو التالى:

- مدرسة هيئة أركان حرب
- مدرسة المشاة
- مدرسة المدفعية
- مدرسة البحرية الحربية بالاسكندرية
- مدرسة الرياضيات
- مدرسة الطب البيطرى
- مدرسة الزراعة

أما البعثات العسكرية [٣]:

١- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١٣٠ .

٢- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص٢١٣ .

٣- نفسه، ص٢١٤-٢١٥ .

١- بعثة حربية مصرية، أوفدت إلى فرنسا، وكانت برئاسة شاهين باشا (من يونيه إلى أكتوبر ١٨٦٤) وقوامها ستة عشر عضوا كلهم مصريون .

٢- البعثة الحربية الفرنسية أوفدت إلى مصر سنة ١٨٦٤ وقوامها فى البدء سبعة أعضاء برئاسة مرشر بك.

٣- البعثة الأمريكية ، وكان قوامها فى البدء ٢١ ضابطا برئاسة موت باشا؛ وقد بلغ عدد الضباط الذين دخلوا منهم فى خدمة الخديو ٤٨ .

٤- بعثات الطلبة المصريين الذين أوفدوا إلى المدارس العسكرية بأوربا ليستكملوا دراسة الفن العسكرى.

وبالنسبة لانشاء المدارس بالأقاليم وتحسين التعليم الأهلى ، فقد خصص عام ١٨٦٨ اسماعيل ١٨٦٨ ايرادات ١٠٠٠٠ فدان للمدارس لغرض انشاء مدرسة فى كل مديرية لتعليم الأطفال القراءة والكتابة وجميع العلوم ، كما خصص الخديو أيضا ايراد ٢٢٠٠٠ فدان لهذا الغرض ، كما وافق على وقف ١٥٠٠ فدان على بناء مدارس للأقباط وحددت الشروط الخاصة باللائحة التعليمية ونظام التفتيش والامتحانات . كما انشىء بديوان المدارس سنة ١٨٧١ ادارة خاصة للمكاتب الأهلية[١].

ولم يقتصر الوقف على انشاء المدارس الحكومية فقط ، بل أنه أوقف كذلك ٥٠٠ فدان لانشاء مدارس ومكاتب بالأقاليم للأقباط لتعليم الأطفال اللغات الأجنبية وغير ذلك من العلوم الأخرى[٢].

لم يبد بعد وفاة محمد على أى اتجاه نحو تعليم البنت والنهوض بالمرأة ، وذلك أن عباس الأول كان خصمًا عنيداً لكل نهضة ولاها جده عطفة وتأييده فلم يكن من المنتظر أن تفتح فى عهده مدرسة للبنات وهو يغلق فى كل يوم مدرسة للبنين ، وكذلك كان الحال فى أيام سعيد وإن كان سعيد أوسع صدراً فى النظر إلى الشئون العامة من سلفه عباس ومهما يكن من شىء

١- نفسه، ص٢٣ . أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم مصر على إلى أوائل حكم توفيق ، جورج جندى جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق ، ص١٢٣-١٢٤ .

٢- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١٢٤-١٢٥ .

فإن مدرسة الحكيمات وحدها بقيت فى عهدهما بين الخفض والرفع والتقدم والتقهقر، سائرة على نهج العصر يرونها خيراً مرة وشراً مرة أخرى إلى أن أقبل عصر الخديو اسماعيل [١].

لم يمض على حكم اسماعيل أربع سنوات حتى كان التفكير فى تعليم البنت أصلاً من أصولاً من أصول التربية فى مصر، إذ تكونت فى ٢١ مارس سنة ١٨٦٧ لجنة كلها من المصريين ورئيسها ناظر المدارس الحربية للنظر فى شأن مدارس جديدة للبنات، وتقرر انشاء مدرسة تتسع لخمسائة فتاة على أن تفتح صدرها لمائة فتاة كل سنة .

غير أن هذا المشروع الذى قررته اللجنة الحكومية المصرية لم ينفذ وبقى معطلاً مدى عامين وأحس الخديو هذا الأهمال الشنيع نحو تعليم الفتيات المصريات ، فبحث عن أسباب هذا العطل فتبين له أن بعضها يتصل بعجز مادى ملحوظ دون اتمام المشروع فأمر ببناء المدرسة بعد أن اختير لها مكان معلوم على أن تكون نفقة البناء من جيبه الخاص، ورأى الخديو أن ينسحب هو من هذا المضمار ويترك أمور تعليم المرأة المصرية لزوجاته فتقدمت الأميرة جشمة آفت هانم أفندى الزوجة الثالثة للخديو اسماعيل إلى هذا الميدان ، فدفعت مبلغًا كبيراً لشراء قصر قديم فى السيوفية وأمرت باصلاحه وتحويله إلى مدرسة للبنات تضم مائتى تلميذة للقسم الداخلى ومائة أخرى فى القسم الخارجى، وكادت الأمير تصدم فى حماستها إذ تردد المصريون فى ارسال بناتهم للعلم، ولكنها بنفوذها وشخصيتها استطاعت أن تنزع من الآباء موافقتهم على تعليم بناتهم وتم لها ما أرادت وافتحت المدرسة فى أول يناير سنة ١٨٧٣[٢].

وتعتبر مدرسة السيوفية مدرسة تجهيزية تغذى مدرسة الولادة فى قصر العينى بتلميذاتها المتخرجات فيها ، وكانت المدرسة تتكون من خمس فرق كل فرقة تقتضى سنة للتعليم وكانت مواد الدراسة هى الدين واللغتان العربية والتركية والتاريخ المصرى وجغرافية مصر خاصة والعالم عامة والحساب ومبادىء فى المحاسبة المنزلية وقسط طيب من التاريخ الطبيعى ودراسة النواحى الطبيعية وتطبيقها فى الحياة اليومية، ثم تعلم الرسم والأشغال والتدبير المنزلى،

١- درية شفيق، ابراهيم عبده، بطولة النهضة النسائية من عهد محمد على الفاروق ، القاهرة ١٩٤٥، ص٤٦ .

٢- بيركراتيس، اسماعيل المفترى عليه، ص١٤٢ ؛ درية شفيق ، ابراهيم عبده ، بطولة النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفاروق ، القاهرة ١٩٤٥، ص٤٦-٤٧ .

وأحس المسئولون أن مواد الدراسة فى حاجة إلى تكملة فأضيف تدريس اللغة الفرنسية وبعض دروس فى البيانو(١).

أحدثت عناية حشمت آفت هانم أفندى بشئون المرأة لونًا من ألوان المنافسة الطيبة، فقد فكر الخديو اسماعيل فى انشاء مدرسة أخرى فى سنة ١٨٧٣ ، ولكنه انسحب للمرة الثانية من هذا الميدان لزوجته الثانية الأميرة «أورطنجة هانم افندى» فدفعت من مالها الخاص قدراً طبيًا لانشاء مدرسة فى القربية ولايعرف عن هذه المدرسة أى معلومات .

وفى نفس تلك السنة انشأ ديوان الأوقاف مدرسة أخرى بالقربيه، وكان الغرض من انشاء هذه المدرسة اعداد التلميذات للخدمة المنزلية وهى أول مدرسة من نوعها فى مصر الحديثة، غير أن هذه المدرسة التى انشأها ديوان الأوقاف لم تعش طويلاً فضمت تلميذاتها إلى مدرسة السيوفية بيد أن الخديو وهو الحريص على انتشار مدارس البنات عزَّ عليه اغلاق تلك المدرسة فأمر باعادة افتتاحها على أساس جديد ولكن مستوى الدراسة بعد فتحها ظل أقل من مستوى مدرسة السيوفية(٢).

لم يقف نشاط الخديو اسماعيل عند هذا الحد سواء كان هذا النشاط مباشراً بذاته أو عن طريق زوجاته فقد فكر فى أن تكون لكل مدينة كبيرة مدرسة للبنات ، وبدأ يرسم سياسة تعليمية نسوية على هذا الأساس وفكر فى مدينتى المنصورة والقاهرة على أن تكون مدرسة المنصورة على غرار مدرسة السيوفية أما مدرسة القاهرة الجديدة فقد اتجه لها حين فكر فيها إلى أن تتخصص لتعليم بنات الأسر الراقية وسميت بذلك بنات الأشراف إلا أن هذا المشروع الضخم لم يواته الحظ ، فبقى مشروعًا لأن اسماعيل عزل عن ملكه واضطربت الحالة المالية فى مصر، ففقدت المدرسة القديمة رونقها وخسرت بعد عزله عطف ورعاية زوجتيه وانحط مستوى التعليم فيها ونظر إليها ديوان المدارس نظرة ضئيلة فاعتبرها مدرسة خيرية ينفق عليها من احسانات الأوقاف وإن لم يستمر هذا الهوان بها طويلا فإن نظارة المعارف عادت فتسلمتها سنة ١٨٨٩، وسميت منذ ذلك المدرسة السنية(٣).

١- درية شفيق، ابراهيم عبده، بطولة النهضة النسائية فى مصر، ص٤٨-٤٩ .

٢- نفسه، ص٤٩ .

٣- درية شفيق، ابراهيم عبده، بطولة النهضة النسائية فى مصر، ص٥٠ .

أما فى مجال المدارس الخاصة - إن صح القول- فإننا نجد أنه فى عام ١٨٧٧ انشأت مدرسة أهلية وقام على انشائها سيدة شامية تدعى كريستين قرداحى، والهدف من انشاء هذه المدرسة تعليم اللغات العربية والفرنسية والايطالية والإنجليزية، وعلم البيانو (الموسيقى) وكذلك الأشغال اليدوية الدقيقة كالخياطة والتفصيل وتطريز القصب والحرير بجميع أنواعه وشغل الصدف والركامو والقبعات [١].

ويرى يونان لبيب رزق أن السيدة قرداحى قد حذت فى مدرستها حذو مدرسة السيوفية التى كان يقوم التعليم فيها على اعداد ربة البيت المتكاملة التى تنتمى إلى القطاع العلوى من الطبقة الوسطى، وليس الطبقة الارستقراطية التى كانت توفر لبناتها كل هذه المهارات من خلال مدرسين خصوصين وتكشف أخيراً عن تعدد أقسام المدرسة، فهناك القسم الداخلى، ثم القسم الخارجى «بدون أكل»[٢].

واتصالا بالتعليم فقد اهتم اسماعيل بصحة التلاميذ وانشأ العديد من المستشفيات الخاصة بالمدارس الملكية والجهادية بالعباسية بالسراى فى عام ١٨٦٤ وحدد كل مستشفى لرعاية طلبة مدرسة معينة . وكان نظام العمل فى هذه المستشفيات على أكمل ما يكون والنظافة فيها بالغة منتهاها[٣].

أما نتائج التعليم فى مدارس الحكومة فى عصر اسماعيل ، فنجد الذين تخرجوا من هذه المدارس فشغلوا وظائف ضباط الجيش على اختلاف أسلحته وشكل منهم قسم أركان حرب فقام رجاله برسم الخرط الكشافة للسودان حتى خط الاستواء وما حول بلاد الحبشة والصومال وزيلع وبربر وفريق قام بأمر التدريس فى المدارس وآخر بالأعمال الهندسية بفروع ديوان الأشغال والخريطة الفلكية وهندسة السكة الحديدية ومصانع السكر والبحرية وكان منهم عمال بمعظم مصالح القطر الادارية والطبية وغير ذلك كما يعلم من البيان السابق ولما كانت الوظيفة تكون العضو نبغ من هؤلاء وهؤلاء رجال خدموا البلاد حتى فى أكبر مناصبها [٤].

١- بيير كرابتس، اسماعيل المفترى عليه، ص١٤٢؛ جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١٣٤ .

٢- يونان لبيب ، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص٨١ .

٣- أمين سامى باشا التعليم فى مصر ، ص١٨ .

٤- نفسه، ص٣٥ .

أما المدارس الأوربية فى عهد عباس فقد تمثلت فى وصول البعثات التبشيرية الأمريكية ، لأول مرة وانشأوا مدرسة بالأزبكية سنة ١٨٥٤ لتعليم البنين ، وانشأت جمعية الفرير مدرسة سانت فام بشارع الرملى وسان جوزيف بشارع الموسكى وكلتاهما للبنين . واستمرت ترجمة الكتب وطبعها بنفس العناية التى كانت ملحوظة بها فى السابق[١].

أما المدارس الأوروبية فى عهد اسماعيل فقد فتح ٤٣ مدرسة أوروبية للبنين والبنات . ولم تنتشر المدارس فى الأقاليم إلا فى عهده ، وأول مدرسة كانت فى أسيوط على أيدى الرسل الأمريكان عام ١٨٦٥ ، قبل أن تمد إليها السكك الحديدية ثم انتشرت فى باقى انحاء القطر ، والحق خريجها بمكاتب البريد وفروع مصلحة السكة الحديدية والمحال التجارية ومترجمين فى القنصليات والمحاكم المختلطة والبنوك وغير ذلك[٢] كما أظهر اهتماما فائقا بأعضاء رهبنة الفرير[٣] وكانت المدارس التى يقيمها الفرنسيون والبريطانيون هى المدارس الأكثر قبولا للطلاب المصريين عن المدارس التى أقامها اليونانيون والايطاليون والألمان والأرمن وفى عام ١٨٧٦ كان فى الاسكندرية أكثر من ثلاثين مؤسسة تعليمية فرنسية منها ما هو تابع للارساليات الدينية مثل مدارس الراهبات والفرير والجزويت ومنها ما هو تابع للبعثة العلمانية الفرنسية مثل مدارس «الليسيه» ومنها ما هو مدارس خاصة أقامها أصحابها مثل مدرسة الاتحاد الاسرائيلى وجيرار. وقد شكل خريجو تلك المدارس وطلابها قاعدة صلبة لبناء «الأهرام» خاصة مع ملاحظة أنه قد انحاز منذ البداية للثقافة الفرنسية وكل ما تمثله ، وهو انحياز وصل إلى حد الاحتماء بالنفوذ الفرنسى مما شكل صفحة مثيرة من صفحات تاريخ الأهرام[٤].

أما بالنسبة للبعثات العلمية فى عهد عباس فقد انكمشت مع اغلاقه للمدرسة البحرية المخصوصة عام ١٨٤٩، وبالرغم من قلة المبعوثين فى عهده الذين لم يتعد عددهم عامة ٤٨ مبعوثا ، فإنه لم يفكر فى ايفاد أحدهم للتخصص فى الشئون البحرية أو صناعة السفن، وأنه قد استدعى بعضهم[٥].

١- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر، ص٢٦ .

٢- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر، ص٣٤ .

٣- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١٢٣ .

٤- يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة، ط٢، ٢٩ .

٥- خلف عبد العظيم سيد الميرى، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩، ص٣٥ .

وأوفد اسماعيل البعثات إلى جميع انحاء أوربا ليضطلع أعضاءها فى العلوم والآداب والفنون والصناعة[١] وبلغ عدد الذين أوفدوا إلى أوروبا للتعليم ١٧٤ طالبًا سنة ١٨٧٣[٢] كما أرسلت نظارة البحرية بعثة مكونة من أربعة تلاميذ إلى انجلترا ليدرس اثنان منها فن بناء السفن ودرس الاثنان الآخران علم الميكانيكا البحرية لتشغيل السفن التجارية ولما أتم هؤلاء دراستهم عادوا إلى مصر والحقو بدار الصناعة بالاسكندرية [٣].

ولذلك نجد أن اسماعيل قد عنى بالتعليم عناية تامة فزيد عدد المدارس التى انشئت من ١٨٥ مدرسة فى سنة ١٨٦٢ ٤٨١٧ فى سنة ١٨٧٥ . وفى هذه السنة بلغ عدد الأساتذة إلى ٦٠٤٨ وعدد الطلبة ١٤٠٩٧٧ فزاد عدد المدارس على عددها فى السنة السابقة ١٠٧٢ مدرسة وعدد الأساتذة ١٦١٥ أستاذا باهظة ، وعدد الطلبة، ٢٧٧٢٢ [٤]طالبا واقتضى ذلك نفقات وليس معقولا أن يكون الدخل الاعتيادى كافيا لتحمل تلك النفقات التى كانت تزداد بسرعة هائلة [٥].

أما المدارس الحربية لم يكن بمصر بعد انتهاء حكم محمد على سوى مدرسة حربية واحدة هى المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية (القناطر الخيرية) التى كانت تسمى باسم المهندسخانة السعيدية ، قبل أن يوضع لها تنظيم جديد فى يوليو ١٨٦١ . وكانت حالتها سيئة من حيث كيانها ونظامها والتعليم والتربية فيها فعزم اسماعيل على أن يتخذ من هذه المدرسة أساسا لاقامة المدارس الحربية الأخرى ويبدو أن هذه السياسة كانت مرسومة فى ذهنه قبل تولية الحكم، أى وقت أن كان يشغل منصب «صاحب الدولة القائمقام» أثناء استشفاء عمه سعيد بأوروبا . فكانت هذه الفترة التى تولى فيها اسماعيل أمور الولاية بالنيابة عن سعيد هامة بالنسبة له ، إذ جعله يلتمس عن كثب مدى حاجة الجيش إلى الإصلاح .

١- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١٢٦ .

٢- نفسه، ص١٣٧ .

٣- أحمد عبد المنصف محمود، البحرية المصرية فى مائة عام ١٨٦٣-١٩٦٣ ضمن كتاب البحرية المصرية، الاسكندرية ١٩٧٤، ص٧٠٦ .

٤- بييراكراتيس ، اسماعيل المفترى عليه، ص١٣٨ .

٥- نفسه، ص١٣٩ .

وعندما ولى اسماعيل حكم مصر «أمر بنقل المدرسة الحربية التى كانت بقصر النيل إلى العباسية ثم نقلت تبعيتها من ديوان الجهادية إلى ديوان المدارس بعد أشهر من انشائه فى ١٨ يونيو ١٨٦٣ . ويذكر محمد السروجى ولم يكن لهذا النقل ما يبرره فمع أن ديوان المدارس لم يدخر وسعًا فى العمل على النهوض بها- إلا أن المدرسة لم تستطع قطع صلتها القوية بديوان الجهادية ولذا ظهرت الحاجة إليه عندما نمت المدرسة وزادت مطالبها . فلم وجد أولو الأمر مناصًا من ضمها إليه فى فبراير ١٨٦٤ (١)، واستلزم التوسع فى المدرسة الحربية أو مدرسة المدفعية كما كانت تسمى إيجاد عدد كبير من المدرسين والمدربين الاكفاء . ولم يكن هنا العدد متوافر بمصر وقتئذ فاستعان اسماعيل بالفرنسيين بحكم ثقافته وميوله هذا بالإضافة إلى ايفاد البعوث العسكرية ويتفق اسماعيل مع جده محمد على فى أن كلاً منهما قد استعان بالفرنسيين فى اعداد مدارس حربية ، فمحمد على لجأ إليها بعد هزيمة نابليون إذ كانت هذه الهزيمة «مدعاة للكثير من ضباطه إلى أن يجربوا حظهم فى مصر[٢] وكذلك لم يقتصر محمد على واسماعيل على الاستعانة بالفرنسيين وحدهم بل استعان كل منهما بايطاليين وأسبانيين كذلك[٣].

وبالنسبة للمدارس الحربية الأخرى ، فقد أبقى عباس على مدرسة المدفعية بعد ولايته والحقها بديوان الجهادية فى فبراير ١٨٤٩ . ولكن عباس لم تعجبه المدارس الحربية التى انشئت فى عهد محمد على، فأمر بالغائها وطرد جميع معلميها . وكان عباس يبغى من وراء ذلك ايجاد مدرسة واحدة تخرج ضباطًا لأسلحة الجيش الثلاثة حسب استعدادهم ، فاختيار الوالى من بين تلاميذه المدارس الملغاة ممن اتصفوا بالنجاح واللياقة وأدخلهم مدرسة حربية وسماها بالمفروزة وفضل من كان «من المماليك وأولاد الترك فى الالتحاق بها وبذلك أصبحت المدرسة من أقسام المدرسة الحربية المفروزة إلى أن ألغيت فى عهد سعيد عام ١٨٦١ .

ولما جاء سعيد نقل مدرسة الفروزة إلى الاسكندرية فى أواخر سنة ١٨٥٤، وجميع تلاميذها من الأتراك والشراكسة وليس لأبناء البلد فيها حظ كبير كما دخلها ابناء الأوربيين وظلت المدرسة بالاسكندرية إلى أن الغيت مدرسة القلعة- كما سبق التعرض لذلك- فى ١٨٦١م (٤).

١- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، الاسكندرية ، ١٩٦٧، ص١٥٠-١٥٣ .

٢- محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص٤٧٤ ، محمد محمود السروجى ، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، ص١٥٣ .

٣- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى، ص١٥٣ .

٤- نفسه، ص١٥٧ .

كان لابد إذاً من انشاء مدرسة حربية تحل محل المدرستين الماناتين ، فرؤى أن تحول مدرسة المهندسخانة السعيدية (بالقلعة السعيدية) إلى مدرسة حربية واستمرت هذه المدرسة قائمة إلى عهد اسماعيل ١٨٦٣ . وكان سعيد أكثر حرية من سلفه فأعاد فتح كثير من المدارس العليا الخاصة وعند وفاته عام ١٨٦٣ لم يكن هناك سوى مدرسة الطب بمصر القديمة وهى التى بقيت من المدارس العالية[١].

كان المدرسة الحربية أو مدرسة المدفعية كما سيطلق عليها فيما بعد الميراث الحربى الذى ورثه اسماعيل عن جده محمد على ، فاتخذها نواة المدارس التى انشأها فى حكمه . وعند ولايته ولكنها قسمت إلى مدارس للبيادة والسوارى والطبجية وأركان حرب[٢] ولما أرتبكت مالية البلاد نتيجة لسياسة الاسراف والاستدانة التى سار عليها اسماعيل ، تشكلت لجنة للنظر فى الحالة المالية والغيت هذه المدارس فى عام ١٨٧٩ .

أما مدرسة المشاة (البيادة) التى انشئت فى عهد محمد على عام ١٨٢٢، فإننا نجد أنها فى عهد عباس صدر الأمر بالغائها ، وجميع المدارس الحربية الأخرى فى أواخر عام ١٨٤٩ ، وفى نفس الوقت ، انشاء مدرسة المفروزة ، وتضم أسلحة الجيش الثلاثة ، ومنها المشاة واستمرت هذه المدرسة قائمة إلى أن ألغيت فى عهد سعيد ١٨٦١ ثم حلت محلها المدرسة الحربية بالقلعة السعيدية التى ظلت إلى ولاية اسماعيل وأعيد فتحها فى عام ١٨٦٤ [٣].

واجهت المدرسة نفس المصير الذى لاقته سابقتها من قبل، إذا الغيت مع مدارس المدفعية وأركان حرب والطب والخيالة فى أوائل سنة ١٨٧٩ [٤].

وانشئت مدرسة الفرسان (الخيالة) عام ١٨٣١ فى سراى مراد بك بالجيزة ، وفى أوائل عهد عباس الغيت مع سائر المدارس الحربية فى سنة ١٨٤٩ وأصبحت قسماً من أقسام المدرسة المفروزة، ثم الغيت هى الأخرى فى أواخر عام ١٨٦١ . وظهرت من جديد كأحد أقسام مدرسة القلعة السعيدية التى استمرت إلى عصر اسماعيل وقد شاركت هذه المدرسة المدارس الحربية الأخرى فى مصيرها .

١- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، ص١٥٧ .

٢- نفسه، ص١٥٨ .

٣- أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم فى عصر اسماعيل، جـ٢، ص٦٩٢ ، محمد محمود السروجى، الجيش المصرى، ص١٦٧-١٧٠ .

٤- محمد محمود السروجى، المرجع السابق، ص١٨٦- ١٨٠ .

أما مدرسة المحاسبة من المدارس التى انشئت فى عهد محمد على ١٨٣٦ ، وكان الغرض من انشائها هو تخريج كتيبة للخدمة فى فرق الجيش، وكان الأقباط يحتكرون مهنة الكتابة فى ذلك العهد. وفى أوائل حكم عباس أمر بانشاء قسم خاص للمحاسبة بمدرسة الألسن فى أوائل عام ١٨٤٩ ، وكان الغرض من انشائه هو نفس الغرض الذى انشئت من أجله فى عصر محمد على . أما فى عصر اسماعيل فاعيد انشائها فى عام ١٨٦٧ ، وكان الغرض من ايجادها تخريج طبقة من الكتبة لفرق الجيش فقط، على أن تهيأ لهم دراسة خاصة لاكتساب فن المحاسبة الأفرنجية والقبطية والتحريرات العربية والغيت فى عام ١٨٧٢م [١].

وانشئت مدرسة أركان حرب فى عام ١٨٢٥، وكان لايقبل بها إلا الترك والمماليك ثم انضم إليهم أبناء العرب» ولم تقم لهذه المدرسة قائمة فى عهد عباس وفى ولاية سعيد عهد إلى سليمان الفرنساوى رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، فانشئت المدرسة بالحوض المرصود فى عام ١٨٥٥ ، ولما كان سعيد لايستقر على رأى معين، فقد الغى هذه المدرسة قبل أن تستكمل عامها الأول .

وفى عهد اسماعيل ، اقتضت حالة التوسع فى تنظيم الجيش انشاء مدرسة أركان حرب . وافتتحت المدرسة فى يناير ١٨٦٥[١] وعمرت المدرسة ما يقرب من خمسة عشر عامًا ، كانت خلالها مركزاً للنشاط الدائم إلى أن ألغيت فى فبراير ١٨٧٩ مع المدارس الأخرى، وأفادت هذه المدرسة فائدة عسكرية عظيمة فى الفتوحات التى قام بها الجيش المصرى فى وسط أفريقيا فى اكتشافاته الجغرافية المهمة [٢].

ومدرسة الطب البيطرى التى بدأت فى سنة ١٨٣٧، وكانت ضعيفة وانحط مستوى التلاميذ فيها. ولما ولى عباس أمر مصر أصدر أمراً بعقد امتحان للأطباء البيطرين فمن حاز منهم قبولا ، الحق بفرق الجيش ، ومن لم يحز فصل من الخدمة ، ولكن عباس كان ينوى الغاء المدارس الحربية جميعا . فأمر بنقلها من القاهرة توطئة لالغائها ، فنقلت إلى أصطبل منوف ثم الغاها ولم تظهر مرة أخرى فى عصر سعيد [٣].

١- أمين سامى، التعليم فى مصر، ص١٧ ، محمد محمود السروجى، الجيش المصرى، ص١٨٣-١٨٥ .

٢- نفسه ١٨٨-١٩٩ .

٣- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر، ص١٠٤ ، محمد محمود السروجى، الجيش المصرى، ص١٩٩ .

وأحست مدرسة الفرسان (السوارى) فى عهد اسماعيل بالحاجة إلى تدريس مواد الطب البيطرى بها وانشأ فى أول الأمر مدرسة بيطرية ثم نقلت هذه المدرسة إلى العباسية والحقت بها مدرسة السوارى، وشيدت كذلك بالعباسية مستشفى بيطرى . وأغلقت المدرسة فى عام ١٨٧٩ نتيجة للأزمة المالية التى مرت بها مصر[1].

وعنىَ محمد على بأمر الزراعة بمصر، فانشأ مدرسة للزراعة بقرية نبروة بالغربية فى عام ١٨٦٣، وألغيت هذه المدرسة فى عام ١٨٤١ ، ولكن محمد على أعاد فتحها بعد ذلك بقليل ثم نقلت إلى المنصورة فى ١٨٤٤، والغيت بعد ذلك ببضعة شهور.

ولم تظهر هذه المدرسة لا فى عهد عباس ولا فى عهد سعيد إلى أن ولى اسماعيل الحكم، فأمر باعادتها فى سنة ١٨٦٧ . ونتيجة لسوء الحالة المالية الغيت هذه المدرسة سنة ١٨٧٥ ، ويرى محمد محمود السروجى [2]، أن الأسباب التى أدت إلى الغاؤها هى :

أولا : اتجاه الحكومة نحو سياسة الاقتصاد فى مصروفات البلاد، وذلك للأزمة المالية . فرأت الاستغناء عن هذه المدارس التى تعتبر فى المرتبة الثانية بالنسبة لبعض المدارس الحربية الأخرى.

ثانيا : صعوبة إيجاد عمل لخريجى المدرسة فى الدوائر الحكومية .

ثالثا : إن طبيعة المدرسة ليست حربية ، بل هى مدرسة مدنية كان يجب أن تدخل تحت اشراف ديوان المدارس أو أية هيئة حكومية أخرى. غير ديوان الجهادية . فكان من الطبيعى أن يتخلص منها الديوان فى الأزمة المالية ليتفرغ للمدارس الحربية الرئيسية.

ورأى محمد على ، أن من مستلزمات الجيش انشاء فرقة موسيقية عسكرية، وانشأ فى قرية جهاد اباد «مدرسة لتعليم الموسيقى» ، ونقلت المدرسة بعد ذلك إلى الخانكة سنة ١٨٢٧ واستمرت قائمة إلى أن ألغيت سنة ١٨٤١ ظهرت هذه المدرسة من جديد تلبية لرغبة الخديو- وأطلق عليها اسم «دار الموسيقى» (مهتران أوجاغى» والغرض من انشائها امداد فريق الجيش بجنود موسيقين، وكان ذلك فى أوائل حكمه سنة ١٨٦٣ والحق بديوان الجهادية [3].

١- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر ص١٠٤ ، محمد محمود السروجى، الجيش المصرى ، ص١٩٩ .

٢- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى، ص٢٠٣ .

٣- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى، ص٢٠٥ .

وانشأ اسماعيل بعد ذلك العديد من المدارس الحربية مثل مدرسة الحظرية بالقلعة عام ١٨٧٤، وهى مدارس من الدرجة الثانية العسكرية، وكان الغرض من انشائها جعل الأهالى يميلون من أنفسهم للانخراط فى سلك العسكرية[١] وتم الغائها عام ١٨٧٩[٢] ومدرسة أخرى بالسويس ، لتعليم أولاد الجنود، وانشئت مدرسة ضباط الصف عام ١٨٧٤، ومدرسة الالايات... الخ .

اتجه سعيد منذ بداية بداية حكمه إلى اعادة فتح المدرسة البحرية، وانتخب لها من تلاميذ المدارس الحربية العدد الكافى، وكان ذلك الافتتاح معبراً عن فلسفة معينة تنم عن خبرة عميقة بالعمل البحرى[٣].

أما المدرسة البحرية فى عهد اسماعيل ، فنجد أنه عندما تولى عبد اللطيف باشا نظارة البحرية كان أول أعماله للنهوض بالبحرية المصرية والتوسع فيها أن انشأ المدرسة البحرية وافتتحها فى عام ١٨٦٤ وانتخب لها ٢٢ تلميذا ممن أتموا دراستهم الابتدائية ، وجعل مقر المدرسة فى مبدأ أمرها فى السفينة «الزرخ نمرة ١» ثم نقلت بعد ذلك الوابور «النيل» الذى سمى بعد ذلك باسم «الفيوم» تحت قيادة محمد بك الرودسلى وكان يعلمهم بعض العلوم البحرية . ولما وصلت الفرقاطة «شير جهاد» إلى السويس نقلت المدرسة البحرية إليها.

وعندما أوصى اسماعيل بضع أربع مزرخات بترسانات أوروبا فى عام ١٨٦٨ واشتدت الحاجة إلى زيادة عدد الضباط البحريين أمر الخديو بفتح مدرسة بحرية على النظام الأوروبى الحديث تماثل المدارس البحرية الأوربية وأوكل لقيادتها ضابط بريطانى فى الأسطول البريطانى هو ميكلوب بك . وكان تلاميذ المدرسة بعد تخرجهم يوزعون للتمرين على سفن الأسطول وسفن الشركة العزيزية [٤]، وكانت هذه المدرسة وقتئذ تابعة لديوان المدارس الأميرية وفى ١٧ أبريل ١٨٧١ صدر أمر بالحاقها بديوان البحرية ، وكان تلاميذ المدرسة البحرية يقومون سنويا برحلة تدريبية بحرية لمعرفة الموانىء المصرية [٥].

١- نفسه، ٢٠٧ ، ٢٠٩ .

٢- نفسه، ص٢١٠-٢١٤ .

٣- خلف عبد العظيم سيدى الميرى، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩ ، ص٤٧ .

٤- أحمد عبد المنصف محمود، البحرية المصرية فى مائة عام ١٨٦٣-١٩٦٣ ، ضمن تاريخ البحرية المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٤، ص٦٨٥ .

٥- أحمد عبد المنصف محمود، البحرية المصرية فى مائة عام ١٨٦٣، ١٩٦٣ ، ص٦٨٦ .

مطبعة بولاق :

وتأثرت مطبعة بولاق فى عهد عباس بالركود والجمود الذى أصاب البلاد. ومهما قيل فى تلك المطبعة فإنها كانت بلاشك أحسن حالا مما آلت له فى عهد سعيد .

وقد لاقت المطبعة في أول عهد سعيد بعضًا من عنايته ، حيث أنه وافق فى عام ١٨٥٥ على رفع أجور مصححى المطبعة وضم غيرهم إليها. وعلى الرغم من الجهود التى بذلها المهيمنون على شئون المطبعة فقد اضطرت إلى التعطل سنة على وجه التقريب من يوليو ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ . غير أن أمور المطبعة أخذت تسير من سيىء إلى اسوأ ، مما دعا سعيد باشا فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ إلى اهدائها لعبد الرحمن رشدى بك «مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر ، بما فيها من الأدوات والآلات مثل طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف والرصاص والأمهات والأبهات وغيره...» ويشترط عليه أن يقوم بطبع ما كان يطبع فى تلك المطبعة. وحدث بها عطل اضطر عبد الرحمن رشدى إلى الاستعانة بأحد أصحاب المطابع الفرنسية بالاسكندرية لكى يقوم بتطويرها والحق بعض العمال الأوروبيين وجدد بعض آلاتها إلا أنها ظلت متدهورة[١].

وكان أول اجراء قام به اسماعيل أعيد طبع الوقائع المصرية وكان ذلك فى عام ١٨٦٣ . وعرض وكيل المطبعة على اسماعيل شرائها وقد تم ذلك فى عام ١٨٦٥ ، ودفع ثمنها مبلغ عشرين ألف جنيه ثمنًا للمطبعة من حساب الدائرة السنية . وعرفت فى ذلك العهد باسم «المطبعة السنية ببولاق» وعمل على تطويرها واشترى لها محركًا بخاريًا ليدير آلاتها. وهو أول محرك بخارى يستخدم فى مطبعة مصرية. وأضيف إليها بعد ذلك بقليل أربع آلات للطبع وثلاث أخرى جلبت بعد ذلك أربع آلات جديدة للطبع وثلاث أخرى جلبت بعد ذلك بعدة أشهر.

ويصدر الوالى أمره إلى ناظر المطبعة بوصية بشراء آلة طباعة «لطبع الرسومات والأشكال والخرئط الجغرافية ، واشترى هذه الآلة من فرنسا واشترط على صاحبها أن يحضر إلى مصر ويقوم بتدريب العمال المصريين بالإضافة إلى الاستعانة بحفار ايطالى ياولينى Paolini ليشرف على طبع الطوابع الأولى للبريد المصرى [٢]. ونهضت المطبعة . وتأثرت المطبعة بطبيعة الحال بالأزمة المالية التى تفشت فى أواخر حكم اسماعيل. وفى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٠ انتقلت ملكيتها من الدائرة السنية إلى الحكومة المصرية.

١- خليل صابات، تاريخ الطباعة فى الشرق العربى، ص١٨٤-١٨٥ .

٢- خليل صابات ، تاريخ الطباعة فى الشرق العربى، ص١٨٨-١٨٩ .

أما المطابع الرسمية الأخرى التى انشئت قبل سنة ١٨٤٠ فقد أغلق معظمها بعد ذلك التاريخ، وعاشت مطبعة القلعة حتى سنة ١٨٤٦ . ويعود سبب اغلاقها إلى تلف معداتها وعدم اهتمام الحكومة باصلاحها . كذلك كان حال مطبعة المهندسخانة ، فقد ظلت تعمل طوال عهد حكم محمد على. وعلى الرغم من ميل عباس باشا إلى اغلاق المدارس التى تأسست فى عهد جده ، فقد ظلت مدرسة الهندسة مفتوحة ، وكذلك مطبعتها وعيّن على باشا مبارك ناظراً عليها فى أواخر عام ١٨٤٩ [١] فجدد آلاتها . ولكنها تعطلت بعض الوقت حين باع سعيد باشا مطبعة المهندسخانة[٢].

ونشطت حركة التعليم فى مصر فى أوائل عهد اسماعيل فأصبحت الحاجة ملحة إلى طبع الكتب المدرسية ، فقرّ رأى على باشا، وكان ناظراً لديوان المدارس، على انشاء مطبعة لهذا الغرض فى عام ١٨٦٨، لطبع الكتب المدرسية فيها »[٣]. وانشىء بالقلعة عام ١٨٧٢ مطبعة أركان حرب الجهادية ولكن تأثرت هذه المطبعة أيضا بالأزمة المالية سنة ١٨٧٣ [٤].

إلا أن أهم المتغيرات التى حدثت فى عصر اسماعيل تلك النقلة التى عرفتها الطباعة من شأن تعنى به الحكومة وحدها إلى عمل يقوم به الأهالى سواء بصفتهم الشخصية أو لمؤسسات ثقافية فقد عرف هذا العصر المطبعة التى أقامتها جمعية المعارف والمطبعة الأهلية القبطية والمطبعة الوهبية والمطبعة الوطنية بالاسكندرية فضلا عن مطابع الصحف ، وفى هذا السياق لم يكن هناك ثمة مشكلة فى أن يقيم آل تقلا المطبعة. مطبعة الأهرام [٥].

وقد كان الغرض الأساسى من انشاء هذه المطابع هو طبع الكتب المترجمة، ولكنها قامت أيضًا باحياء كثير من المخطوطات القديمة التى دعت الحاجة إلى طبعها ، وكان تقاليد العصر تقضى بطبع ألف نسخة من كل كتاب يترجم ، وإن كان القليل منها قد طبع منه خمسمائة فقط. وكانت هذه الكتب توزع على تلاميذ المدارس ، فهى من أجلهم ترجمت، وكانت أثمان الكتب

١- على باشا مبارك، الخطط التوفيقية، جـ٩ ، ص٤٥ .

٢- نفسه، جـ٩ ، ص٤٨ ، خليل صابات، المرجع السابق، ص١٩١ .

٣- نفسه، جـ٩ ، ص٥٠ ، نفسه ، ص١٩١ .

٤- خليل صابات ، المرجع السابق، ١٩٣ .

٥- يونان لبيب رزق ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص١٧ .

تخصصم منهم فى أول الأمر، وثمن الكتاب هو ما صرف على طبعه دون تقدير أى ربح ، وحوالى سنة ١٨٤٢ ، رأت الحكومة أن تصرف الكتب للتلاميذ على نفقتها الخاصة ، ولكنها كانت تأمر بأن تكون هذه الكتب عارية للتلاميذ تجمع منهم إذا انتقلوا إلى فرقة أعلى لتصرف إلى التلاميذ الجدد. وبعد مرة أخرى رأى ديوان المدارس أن يقرر مبدأ ملكية التلميذ للكتاب، وبهذا ، أصبح كل تلميذ يحتفظ بكتبه إذا انتقل من فرقة إلى أخرى ، أو من مدرسة إلى أخرى ، ويبدو أن الديوان قرر هذا النظام بعد أن رأى أن الكتب التى طبعت لم تجد لها قراء غير تلاميذ المدارس ، فتكدست أكواما فى المخازن. وقد كانت الكتب التى طبعت فى مصر تجد لها أسواقًا رائجة فى الدولة العثمانية وبلاد المغرب، وبذلك نافست مطبعة بولاق مطبعة استانبول [١].

ولم تكن مطبعة بولاق المطبعة الوحيدة فى مصر خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨١٩-١٨٤١ ، فقد تأسس بعدها عدد من المطابع الصغيرة الحق بعضها بالمدارس والبعض الآخر بالديوان ، وكانت مطابع المدارس تقوم بطبع الكتب العلمية المختلفة بعد ترجمتها إلى اللغة العربية.

مطبعة مدرسة الطب بأبى زعبل :

كانت هذه المطبعة بلاشك أول مطبعة رسمية انشئت بعد مطبعة بولاق . فقد أصدر محمد على أمره بانشاء مارستان بأبى زعبل يتسع لأكثر من ١٥٠٠ مريض تحت اشراف طبيب . وأمر الوالى باستحضار الكتب الطبية والأسرة والأدوية، وبدأت الدراسة فى فبراير ١٨٢٧ وعين كلوت بك رئيسا لتلك المدرسة . وبها مطبعة حجرية يعمل فيها عمال مصريون لطبع ترجمات أجود المؤلفات ولوحات التشريح وهم ينقلونها أحيانا نقلا غاية فى الدقة. وأغلقت مطبعة أبى زعبل أبوابها فى سنة ١٨٣٧ عندما قر الرأى على نقل مدرسة الطب من أبى زعبل إلى قصر العينى. وقد توقفت المطبعة عن العمل منذ ذلك التاريخ وأحيلت أشغالها إلى مطبعة بولاق التى قامت بطبع كتب الطب بالحروف المتفرقة[٢].

١- جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة١٩٥١ ، ٢٠٠-٢٠١ .

٢- خليل صابات ، تاريخ الطباعة فى الشرق العربى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٦، ص١٦٥-١٦٧ ؛ جمال الدين الشيال تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١، ص٢٠٠ .

أما مطبعة الطوبجية بطره فيرجح أن تكون قد انشئت فى نفس السنة التى فتحت خلالها مدرسة الطوبجية فى عام ١٨٣١ . وذلك لنشر الكتب والقوانين باللغة التركية والعربية على رجال الجيش وانجازاً للأعمال اللازمة للنظام الجديد. وبيد أن المطبعة لم تعش طويلاً ، ولابد أنها كانت تقوم بطبع الدروس التى كانت تلقى على تلاميذ مدرسة الطوبجية ، وبعض الكتب المتعلقة بالفنون الحربية المترجمة عن اللغات الأوربية[١].

أما مطبعة ديوان الجهادية ، وكانت تابعة للمدرسة الحربية ببولاق ، وبها مطبعة حجر عرفت باسم مطبعة الجهادية لطبع الكتب التركية والعربية والفارسية وصحيفة أسبوعية تصدر بالعربية والايطالية. ونظر لأن مطبعة الجهادية كانت تكلف الدولة نفقات لافائدة منها فقد تقرر فى عام ١٨٣٥ نقلها إلى مطبعة بولاق وضمها إليها[٢] .

ولايعرف على وجه التدقيق التاريخ الذى انشئت فيه مطبعة الديوان الخديو، ويرجح خليل صابات أنها تعود إلى قبل عام ١٨٣٢ بقليل ، فكانت تقوم بطبع الأوراق الخاصة بديوان الخديو ويرجح أيضا أنها مطبعة القلعة نفسها التى كانت تقوم بطبع الجرنال الخديو قبل انشاء الوقائع المصرية فى سنة ١٨٢٨ . ولايعرف تاريخ انشائها . وطبعت مطبعة القلعة صحيفة الوقائع المصرية من العدد ٥٣٥ الصادر فى ٢٦ صفر سنة ١٢٤٦ هـ/ ١٥ يونيو سنة ١٨٣٣ إلى العدد السادس الصادر فى ٢٦ جمادى الآخرة فى سنة ١٢٦١ هـ ٣ يوليو سنة ١٨٤٥ . وطبع فى تلك المطبعة أيضا قانون نامة فى سنة ١٢٥١ هـ ١٨٣٥ [٤].

ومطبعة سراى رأس التين بالاسكندرية هى أول مطبعة عرفتها الاسكندرية بعد الحملة الفرنسية . ويرجح أنها انشئت فى عام ١٨٣١ وهى المطبعة الوحيدة التى انشئت فى الاسكندرية وأنها التى كانت تقوم بطبع المونيتور اجبسيان moniteur Egyptien ، ولايعرف السنة التى تم فيها اغلاق هذه المطبعة [٥].

١- جمال الدين الشيال ، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية ، فى عصر محمد على، ص ٢٠٠ ؛ خليل صابات ، تاريخ الطباعة فى الشرق العربى، جـ٢ ، ص١٦٧ ، جمال الدين الشيال، المرجع السابق، ص٢٠٠ .

٢- نفسه، ص١٦٨-١٦٩ .

٣- نفسه، ص١٧٠ .

٤- خليل صابات، المرجع السابق، ص١٧٠-١٧١ .

٥- نفسه، ص١٧٢ ، جمال الدين الشيال ، المرجع السابق ، ص٢٠٠ .

وكان فى مكتب الموسيقى مطبعة حجرية لطبع النوتات الموسيقية الخاصة بالجيش ولم يكن فى تلك المطبعة قسم للتجليد[١] ولم تكتف حكومة محمد على فى تلك الفترة بانشاء المطابع فى مصر ، بل ذهبت تنشىء المطابع فى الخارج . ففى سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣١ صدر أمر بتأسيس مطبعة فى كريد لطبع جريد «وقائع كريديه» . وقد صفت الحروف التركية فى مصر . أما الحروف اليونانية فقد طلب إلى مصطفى باشا محافظ كريد، وأن يجتهد فى الحصول عليها من مصر أو من كريد أو بلاد المورة. ولم تعش مطبعة كريد طويلا، فقد اضطرت إلى أن تغلق أبوابها، حين توقف اصدار صحيفة وقائع كريدية [١].

ومن المطابع التى انشئت فى ذلك العهد مطبعة المهندسخانة ، ففى سنة ١٨٣٤ أسست الحكومة مدرسة فى بولاق والحقت بها مطبعة لطبع الدروس التى كانت تلقى على تلاميذها وفى عام ١٨٣٦ بعث مجلس مدينة رشيد إلى محافظ رشيد يطلب منه إرسال مطبعة بعمالها لطبع قرارات المجلس وخلافها من الأوراق والمستندات وانشأت الحكومة كذلك مطابع حجرية فى القليوبية والبحيرة المنوفية والشرقية والدقهلية وفى الأقاليم الوسطى، والوجه القبلى، كما أرسلت مطبعة حجرية إلى دمشق[٢].

وبالنسبة لجهود الأهالى فى هذا المجال ، فقد انشأ أحد الأهالى مطبعة مثل مطبعة عبد الرازق، ولايعرف تاريخ انشائها ويرجح خليل صابات أنها فى عام ١٨٣٧ أو قبل ذلك بكثير، كما أن حالة مصر الثقافية والاجتماعية لم تكن لتساعد أو لتشجع الناس على جلب المطابع والاتجار بالمطبوعات يضاف إلى ذلك أن مطبعة بولاق كانت ترحب بطبع مطبوعات الأفراد بأسعار معقولة وكانت تنشر الاعلانات فى الوقائع ترغيبا للناشرين فيها، فلم يكن من السهل إذن على فرد من الأفراد أن يخاطر بفتح مطبعة ينافس بها مطبعة الحكومة وغير من المطابع الرسمية التى انشئت فى القاهرة والأقاليم [٣].

أما الصحافة فى عصر اسماعيل فكانت منتشره فى عهده فكانت ٢٧ منها ٩ تنشر باللغة العربية وواحدة باللغة العربية والتركية وواحدة باللغات العربية والفرنسية والايطالية والباقى باللغات الفرنسية والايطالية واليونانية .

١- نفسه، ص١٧٣ .

٢- خليل صابات ، تاريخ الطباعة فى الشرق العربى ، ص١٧٨-١٧٩ .

٣- نفسه، ص١٨٠ .

وترتب على نشر أغراض عامة فى تلك الصحف ومباحث علمية وأدبية فى صحيفة روضة المدارس وتخريج نوابغ من طلبة مدرسة دار العلوم على يد أستاذهم الشيخ جمال الدين العالم العصرى إذ ذاك سلوك سبل أخرى فى الانشاء تستمد منها الأقلام مفوضًا عن الاشتغال بكتابة التهانى أو البشرى بمولود أو التأسى على مفقود أو المدح أو الهجاء أو العتاب أو الاستطعاف أو التغزل بالغير أو الغانيات أو مكاتبة الأصحاب والأحباب والرجاء والاعتذار التى هى من الأغراض الخصوصية مالت الأقلام إلى الكتابة فى حب الوطن وما يستلزمه من خير العمل والحث على الفضيلة والتباعد عن الرذيلة وحق الحاكم على المحكوم وعلى الحاكم وغير ذلك من شرح حكم عالية هى من الأغراض العمومية كل هذا كان أعظم مرشد للمطلعين عليها حتى ترتب على ذلك تغيير عظيم فى الأساليب الانسانية وفى الحركة الفكرية وفى الشعور بالذاتية[١].

وعنى سعيد بالاحتفاظ بالآثار المصرية وكلّف ماريت باشا العالم الأثرى المعروف بجمعها فى مخازن خاصة فى بولاق كما عهد إلى محمود باشا الفلكى بالذهاب إلى السودان للقيام بالأعمال الفلكية وقد وضع بأمر سعيد عند عودته خريطة مفصلة للقطر المصرى[٢].

واصدر اسماعيل أمراً بانشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩، وعهد بإنفاذ المشروع إلى فرانك بك كبير مهندسى الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثرا فى المساجد من الآثار العربية الإسلامية ، ولكن المشروع لم يحقق فى عهد اسماعيل وإنما نفذ فى عهد توفيق باشا[٣].

انطلاقا من هذا الاهتمام أخيراً تم انشاء أول مدرسة للدراسات الأثرية فى القاهرة عام ١٨٦٩ ، وهى المدرسة التى أسسها العالم الألمانى «هنرى بروكش» وقامت بتخرج الفوج الأول من الأثريين المصريين على رأسهم أحمد كمال الذى يتفق المعنيون بعلم المصريات على توصيفه «بأبى الأثريين المصريين» ولم يقتصر اسهام الرجل على العمل الوظيفى فى المتحف أو ما كان يعرف باسم «الانتيكخانة المصرية» والتى وصل فيها إلى منصب أمين مساعد المتحف،

١- أمين سامى باشا، التعليم فى مصر ، ص٣٥ .

٢- جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ص١٩٣ ؛ عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، الجزء الأول، ط٣ ، ص٣٤ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٢، ص٣٦ .

أو الاشتراك فى عمليات التثقيب وإنما ترك مجموعة من الأعمال أشهرها «كتاب العقد الثمين فى محاسن وأخبار وبدائع الأقدمين من المصريين»[١].

وجاء الاهتمام بالأهرامات فى اطار تزايد الاهتمام بالمصريات ، فظهر الساعون إلى التنقيب حولها كان أشهرهم الإيطالى كافيليا الذى قام بفحص الأجزاء الداخلية للهرم الأكبر عام ١٨١١، والانجليزيين هواردفير وبرنج اللذين قاما بفحص شامل للهرم بين عامى ١٨٣٧ ، ١٨٣٩ .

وقد أدى تزايد الاهتمام الأوربى بأعظم مبانى العالم القديم إلى أن يقوم اسماعيل بمناسبة افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ بشق طريق بين القاهرة وبين الهرم ، وقد سعى الخديو من وراء ذلك إلى توفير وسيلة مواصلات مريحة لضيوفه من الأوربيين، وكان يعلم مدى حرصهم على زيارة أعجوبة العالم الأولى [٢].

وانشاء اسماعيل الرصد خانة (دار الرصد) بالعباسية وعهد برآستها إلى اسماعيل بك الفلكى المشهور. كما أنشأ مصلحة الاحصاء تولاها دى رينى بك، ثم عهد برئاستها إلى المهندس الايطالى امتش Amicci ولها احصاءات عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل احصاء جديد للسكان فى أواخر عهد اسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا فى أوائل عهد توفيق باشا، وعرف باحصاء ٤ مايو ١٨٨٢ [٣].

مصلحة المساحة :

وانشئت مصلحة المساحة فى عام ١٨٧٣ يلحق بالمجلس ، الخصوصى [٤]، وهى من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بادارتها إلى كلفين وكليجور ، ثم أسندت ادارتها فى أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال استون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى[٥].

١- يونان لبيب رزق ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص٤٦ .

٢- يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص٤٦-٤٧ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، جـ٢ ، ط٣ ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص٣٦ .

٤- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق ، ص١٠٩ .

٥- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ط٣، ص٣٦ .

بالإضافة إلى ذلك عمل على تنظيم دار الكتب المصرية عام ١٨٧٠، وانشاء الجمعية الجغرافية الخديوية سنة ١٨٧٥ ، وساهم فى انشاء مكتبة خاصة لها، وانشأ المعهد المصرى فى نفس السنة وشاركت مصر فى العديد من المؤتمرات العالمية[١] والجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ فضلا عن ظاهرة الصالونات الثقافية التى تبناها عدد من رجال الأسر الحاكمة أو من أبناء طبقة الأعيان الصاعدة ، والتى صنعت فى مجموعها مناخًا ثقافيًا كان يمكن أن تظهر فى اطاره الصحف وتعيش [٢].

أما بالنسبة للمسرح الذى كان لاسماعيل فضل فى تقديمه للمصريين عندما قام ببناء دار الأوبرا بمناسبة الاحتفالات بافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ . وخلال تلك السنوات أقدم الأجانب فى الإسكندرية على انشاء مسارح خاصة ، زيزينيا والفيرى، وهى وإن تميزت عن الأوبرا بكونها مسارح خاصة إلا أنها استمرت تقدم عروضا أجنبية فى الأساس مما جعلها وقفا على الأوروبيين وقلة من المصريين ، وفى عام ١٨٧٦ جاءت إلى مصر أول فرقة تمثيل (تشخيص) عربية ، وكانت فرقة شامية ، هى فرقة سليم نقاش ، وقد نزلت أولا بالاسكندرية، وقدمت عروض مسرحية على مسرح زيزينيا وبدأت بعرض مسرحية «هرون الرشيد وأبو الحسن المفضل» وغيرها من الروايات الأخرى . ويعنى ذلك أن المسرح العربى قد ولد فى الاسكندرية[٣] وقد سمع الخديو اسماعيل عن فرقة سليم نقاش، ودعا الخديو الفرقة لتشخيص بعض الروايات فى حضرته مما كان بمثابة ميلاد للمسرح العربى فى العاصمة المصرية .

صحيح أن الخديو اسماعيل لم يحتمل لوقت طويل روايات سليم نقاش التى شعر أنها تحمل فى طياتها بعض الانتقادات لممارساته فى الحكم، خاصة بعد أن قدم فى حضرة الخديو رواية تحت اسم «الطاغية» الأمر الذى تصوره اسماعيل نوعا من التعريض بشخصية مما دفع به إلى طرد الفرقة ليس من القاهرة وإنما من مصر قاطبة[٤].

١- جورج جندى، جاك تاجر، المرجع السابق ، ص١١٤-١٤٦ .

٢- يونان لبيب رزق، ديوان الحياة المعاصرة ، جـ١، ص١٦ .

٣- يونان لبيب رزق ، ديوان الحياة المعاصرة، جـ١ ، ص٨٢ .

٤- نفسه، جـ١ ، ص٨٣ .



الفصل الثالث

الصناعات الحربية والمدنية

أما الجيش والبحرية فى عهد عباس الأول. عمل على تجديد بعض الاستحكامات مما كان قد بدأ به إبراهيم ولكن الجيش نفسه ساءت حالته بعد أن كان مفخرة مصر فتفشى فيه الخلل وتضعضع نظامه . ومما زاد الطين بلة أن عباس أدمج فيه نحو ٦٠٠٠ من الأرناؤود وجعلهم خاصة جنده وزودهم بالمسدسات وقربهم إليه مما جعلهم ينظرون بعين الاحتقار إلى الجنود المصريين . وهكذا أفسح عباس الطريق لهؤلاء لأن يعيشوا فى البلاد فساداً. أما البحرية التى ازدهرت فى عهد محمد على فقد انحط شأنها فى عهده- عباس- ونظراً لأن سعيد باشا كان قائدها الأعظم فقد أدى حقد عباس عليه إلى إهمال شأن البحرية جملة ومحاربة كل اصلاح يرمى إلى رفع شأنها .

على أنه برغم تدهور الجيش والبحرية فى عهد عباس فإن الدولة العثمانية ، طلبت منه ارسال قوات ابان حربها ضد روسيا فى حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) وإذ ذاك عاد النشاط إلى الترسانة المصرية بعد أن كانت معطلة ، واستطاعت مصر أن تساهم فى هذه الحرب بأسطولها الذى كان يقوده الأميرال حسن باشا الاسكندرانى. وجيش بقيادة سليم باشا فتحى. وقد ابلى الأسطول والجيش المصرى خير بلاء فى محاربة الروس إلى أن انتهت هذه الحرب فى عهد سعيد باشا[1].

كانت نشأة سعيد على ظهر الأسطول سببا فى تعلقه بالحياة الحربية برية كانت أم بحرية ، ولذلك اهتم بالجيش وكانت تطيب له الاقامة وسط جنوده وكثيرا ما صرف أيامًا طويلة بينهم. وقد عنى بترقية الجيش ماديًا ومعنويًا . فقرر تقصير مدة الخدمة العسكرية وجعلها اجبارية للجميع بحيث لاتزيد عن سنة واحدة بعد أن كانت قاصرة على أبناء الطبقات الدنيا مما حبب

١- جورج يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، تعريب على أحمد شكرى، القاهرة ١٩٣٤ ، ص١٨٢-١٨٣ ، عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٢، ص٢٢-٢٣-٢٤ .

الجندية إلى الأهالى وأدخل إلى قلوبهم الطمأنينة على مصيرهم فلذات أكبادهم ثم أن تعميم الخدمة ومساواة الأغنياء بالفقراء أدى إلى تكريم الجندية ، ورفع شأنها ، واهتم سعيد بتحسين غذاء الجنود وملابسهم، ومسكنهم ومظاهرهم عامة مما رغب الفلاحين فى الجندية بعد أن كانوا يرهبونها وينظرون إليها شذرا. والتفت سعيد إلى الناحية المعنوية فى الجيش فعمل على ترقية كثيرين من الضباط المصريين إلى المراتب العسكرية السامية بعد أن وقفًا على الأتراك والجراكسة [١].

ومن أعماله الحربية انشاء القلعة السعيدية بالقناطر الخيرية. وكان يقيم بها أحيانًا وجعلها بحيث تستطيع هجمات الأعداء عن القاهرة إذا جاءوا عن طريق النيل .

على أن سعيد باشا كان لايستقر على وتيرة واحدة فى اهتمامه بشئون الجيش . ومرجع ذلك إلى ضعف ارادته وقلة حزمه . وتقلبه فى الرأى ، وقد كان هذا من مواضع ضعفه ، فكثيرا ما لوحظ عليه أنه يرى فى يومه نقيض ما رآه بالأمس. وكان تردد سعيد وتذبذبه سببا فى أضعاف الجيش تارة وتقويته تارة أخرى كما حدث فى سنة ١٨٥٦ عند ما سرّح معظم الجيش أثناء رحلته إلى السودان ثم اعادته اياه سيرته الأولى عند توتر العلاقات بينه وبين الدولة العثمانية فى سنة ١٨٦٠ بسبب مسألة قناة السويس إذ وصل عدده إلى ٦٤٠٠٠ ويظهر أنه كان ينوى محاربة الدولة العثمانية بهذا الجيش الذى لم يلبث أن أضعفه مرة أخرى عندما عادت العلاقات بينه وبين الدولة العثمانية إلى مجاريها، وفى سنة ١٨٦٢ أعاد تنظيم بعض الفرق . وكان لايقر له قرار إلا بين جنده ويلازمهم معظم قواته [٢].

البحرية :

كان أكبرهم سعيد وهو الذى نشأ وترعرع على ظهر الأسطول أن يقوى شأن البحرية فى أيامه ولذا بدأ باصلاح السفن العائدة من حرب القرم، وشرع فى انشاء سفن جديدة. ولكن انجلترا خشية على مركزها فى البحر المتوسط أوعزت إلى الباب العالى بمنع سعيد من المضى

١- جورج يانج، تاريخ فى عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، ص١٩٥ .

٢- جورة يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، ص١٩٥ ، عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، الجزء الأول، ص٣٧ .

فى تجديد الأسطول المصرى وأفهمته أن تقويته قد تغرى ابن محمد على بتقليد أعمال أبيه ضد الدولة العثمانية . فنزل سعيد على ارادة الدولة العثمانية وأمر بفك أجزاء السفن وبيع أخشابها وتسريح ضباطها وملاحيها . ومما زاد فى ضعف البحرية المصرية فى عهد سعيد اكتشاف البخار واستخدام الدول له واستبدال السفن الحربية الشراعية بالسفن البخارية مما عجزت معه ميزانية مصر عن مجاراتها فيه وأدى فى النهاية إلى تدهور البحرية المصرية[١].

وفى أواخر عهد عباس الأول قامت حرب القرم فى سنة ١٨٥٣ بين الدولة العثمانية وروسيا صدرت إليه الأوامر السلطانية فى ٤ يوليو سنة ١٨٥٣، بضرورة اعداد الجيوش والأساطيل لمساعدة الدولة العثمانية ، حينئذ تذكر اهماله الشئون البحرية، وأصدر أوامره بضرورة عودة العمال والصناع إلى ترسانة الاسكندرية ، من أجل تجهيز السفن التى سوف تنقل الجنود ، وبذلك دب النشاط ثانية فى دو رصناعة السفن ، لكى تلبى طلبات القوة البحرية ، التى ابحرت من الاسكندرية فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٥٣ ، ثم توالت من بعدها الدفعات الأخرى، وعندما توفى أورث سعيداً من بعده، ضرورة تكملة المشوار الذى بدأه بحكم ما يربطه بالدولة صاحبة السيادة فى ظل المعاهدات الدولية والفرمانات ، التى كانت تحتم على مصر مساعدة الدولة العثمانية على اعتبار أنها احدى ولاياتها[٢].

عندما تولى عبد اللطيف باشا اعادة انشاء البحرية وجه عنايته الفائقة نحو تجديد ترسانة الاسكندرية وفتح أبواب ورشها المتعددة بعد أن أصابها العجز وتطرق إليها الإهمال وجلب إليها عمالها السابقين من ذوى الخبرة والذين كانوا قد تفرقوا فى انحاء البلاد وزودها بالآلات والمعدات اللازمة واستخدم بها عددا من المهندسين والعمال الأجانب وكان من نتائج ذلك أن استطاعت الترسانة الجديدة بناء سفن حربية بها فتم بناء باخرة حربية من طراز القرويت «سميت لطيف» على اسم ناظر البحرية ثم بنيت باخرة أخرى انتهى العمل فيها خلال نظارة شاهين باشا للبحرية وقد سلحت بالمدافع الحديثة سميت «الصاعقة» ثم قطرت إلى ميناء طولون لتركيب الآلات البخارية بها وقد كان ناظر الترسانة يومئذ هو محمد بك رائف وخلفه فى عام ١٨٧٣ موسى بك ناظراً عليها حتى عام ١٨٨١ [٣].

١- جورة يانج ، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، ص١٩٥-١٩٦ ، عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، الجزء الأول، ص٣٨ .

٢- خلف عبد العظيم سيد الميرى، البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤-١٨٧٩، ص٣٦ .

٣- أحمد عبد المنصف محمود، البحرية المصرية فى عام ١٨٦٣-١٩٦٣، ص٧٠٥ .

كذلك صنعت هذه الترسانة بعض السفن الصغيرة، حيث أنه تم بناء وابور من الصاج بالترسانة قوته أربعين حصانا برفاصين وانزل إلى البحر لتجربة آلاته .

ويلاحظ أن الترسانة فى عهدها الجديد كانت متخلفة عن عصرها ولم تساير التطور الذى طرأ على صناعة السفن حينذاك إذا استخدم البخار وتدرعت جوانب السفن بالحديد. وعندما اشتريت السفن من الخارج لم تفطن نظارة البحرية إلى ضرورة تطوير الترسانة حتى يمكنها النهوض بأعمال الصيانة والاصلاح اللازمة لهذه البواخر ، فانشاء أسطول حربى وتجارى يتطلب توفر أعمال الصيانة والاصلاح بكفاءة خاصة وان استعمال الآلات البخارية يفرض وجود ترسانة حديثة ذات استعدادات وامكانيات واسعة يشغلها فنيون مهرة وإلا كان ذلك بمثابة من يشيد بيتا فوق كثبان من الرمال مآله إلى الانهيار ، ولذلك نجد أن مراحل كثير من البواخر فى أواخر عهد اسماعيل ونظرا لطول الاستعمال وانعدام الصيانة آلت إلى التلف وساءت حالتها ولم تستطع الترسانة تعميرها واصلاحها . فكانت تلك المراجل تترك عند وتعتبر غير صالحة ثم تباع مما أدى إلى خسارة عدة بواخر كان يمكن اصلاحها بمبالغ زهيدة لو راعت الترسانة المدد المقررة لتعمير المراجل ثم تغييرها بأخرى جديدة عند انتهاء مدة تسييرها . كل ذلك بسبب قدم طراز الترسانة وعدم توفير المهندسين المتخصصين والعمال المدربين بها ولم يكن هناك المهندس القدير ذو الخبرة الذى يديرها كما كان الحال فى عهد محمد على[١] .

وفى عام ١٨٦٨ اشترت مصر من فرنسا حوضًا عائمًا وبه آلتان بخاريتان قوة كل منها ٢٥ حصانًا فسهل هذا الحوض عمل الترسانة فى اصلاح السفن ودهان قاعها وأصبح لميناء الاسكندرية حوضان، الأول الذى بنى فى عهد محمد على باشا وهو حوض جاف، أما الحوض الجديد العائم فكان سببا فى تردد البواخر الأجنبية بكثرة على ميناء الاسكندرية لنظافة قاعها كما مكن من صيانة البواخر المصرية[٢].

وفى فترة حكم عباس وسعيد تطرق إلى المصانع المذكورة الأهمال الشديد وخصوصا فى أيام سعيد فأغلق معظمها ، واستمر الحال على هذا النحو إلى ولاية اسماعيل حيث رأت الحكومة انشاء مصانع حربية جديدة وأن تعيد الحياة إلى المصانع الحربية القديمة فشرعت نظارة

١- أحمد عبد المنصف محمود، البحرية المصرية أمانة عام ١٨٦٣-١٩٦٣ ، ص٧٠٦-٧٠٧ .

٢- نفسه، ص٧٠٧ .

الجهادية فى عام ١٨٦٤ ببناء وانشاء المحال اللازمة فى القلعة لأقامة الترزية وأرباب والصناعات الأخرى اللازمة للجهادية وفروعها وسائر الجنود ، فهدمت المبانى الآيلة للسقوط ، وانشئت مبانى أخرى جديدة تضم المصانع الحربية اللازمة للجيش [١].

وأصدر ناظر الجهادية فى عام ١٨٦٥ أمره بانشاء ورشة لعمل البنادق كان يطلق عليها اسم ورشة (التوفكخانة) برئاسة رئيس البنادقية ورفيق معه لتخريج صناع على أيديها بهذا الفن، وكان يستعان أيضا بخبرة الصناع المدنيين فى ورشة التوفكخانة وانشأ فى عام ١٨٧٣ مصلحة خاصة يطلق عليها اسم التوفكخانة [٢].

كذلك انشأت نظارة الجهادية ورشة لعمل الجبه خانات (الذخيرة كان يطلق عليها اسم ورشة الفشكخانة (الخرطوش) أو ورشة الفشكخانة والكبسولخانة ، وكانت مصانع البارود والخرطوش هذه مزودة بأحدث الآلات .

كذلك انشأت النظارة ورشة للطوبجية بالاسكندرية أما الحوض الجاف بالسويس ، فإنه فى أكتوبر عام ١٨٦٦ انشائه فى عهد سعيد وذلك قبل اتمام افتتاح قناة السويس وكان موجودا فى هذا الوقت بالبحر الأحمر ست من بواخر الأسطول وتسع من بواخر القومبانية العزيزية ولم يكن بالبحر المذكور حوض لتنظيفها وتعميرها واصلاح ما تحتاج إليه وكان أقرب حوض إليها فى ميناء بومباى وتم بناء الحوض فى أربع سنوات به آلتان بخاريتان متحركتان لطرد المياه منه وأقيمت بجواره ورشة لأعمال الاصلاحات . ولامكان بناء الحوض لزم مد السكة الحديدية وسط البحر من السويس إلى مرساة السفن[٣].

هكذا انتعشت بعض الصناعات الحربية، التى كانت تابعة للحكومة ، أما معامل المعادن الخاصة بالأهالى فكانت ٨٥ مسبك للحديد ، ٧٣ معمل النحاس ، ٨٠ محلاً للتبيض، عدا ٢٤ صانع وعدة معامل سلحدارية وحدادين أما فى الاسكندرية فكان يوجد بها : ٦ مسابك حديد ، ٤٣ محل حدادة ٢٠ معمل نحاس [٤].

١- محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، الاسكندرية ١٩٦٧، ص٢٥٦ .

٢- نفسه، ص٢٥٧ .

٣- أحمد عبد المنصف محمود ، البحرية المصرية فى عام ١٨٦٣-١٩٦٣ ، ص٧٠٦ .

٤- الياس الأيوبى، تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، جـ١ ، ص١٢٩ ؛ محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، ص٢٦١ .

وبعد صدور فرمان ١٨٤١ دب الإهمال فى الترسانات والمصانع الحكومية ، كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تزود البلاد بحاجتها من سلع الاستهلاك، وصار عدد العاملين فى المصانع الحكومية ١٦,٧٣٩ فى سنة ١٨٤٧ بعد أن كان عدد العمال فيها ٣٠,٠٠٠ وكذلك تضاءل انتاج المصانع الحكومية ماعدا القليل جدا منها ولم ينج من التدهور العام سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش . وقد ساعد على انهيار الانتاج المحلى ازياد الواردات من السلع رخيصة الثمن التى لم تستطع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية جمركية [١].

وفى أواخر عهد محمد على أغلقت بعض المصانع فتكدست الآلات والعدد البالية التى علاها الصدأ فى المخازن الحكومية ، وأهملت مصانع أخرى مثل مصنع بولاق وترسانة الاسكندرية التى صارت ورشة بسيطة لاصلاح السفن الصغيرة وقد وجد بعض عمال النسيج المستغنى عنهم عملا فى الصناعات الصغيرة كما اشتغل عدد منهم لحسابه الخاص، أما عمال الترسانات فلم يكن لهم مجال فى الصناعات الصغيرة [٢].

وفى عهد عباس الأول أغلقت المصانع الباقية تقريبا ، واستغنى عن المهندسين والعمال، فابطل مصنع الطرابيش وهدم مصنع الورق وتحول مصنع المنصورة إلى ثكنات للجند ولم يبق من المصانع سوى المخابز ، وبعض مصانع الأقمشة لسد حاجة القوات العسكرية ، ومصنع البنادق والمطبعة الأميرية ومدبغة الاسكندرية[٣] بالإضافة إلى تغيير الرسوم الجمركية التى فتحت باب التجارة للسلع الأجنبية التى غزت الأسواق ونافست الصناعات المحلية حتى قضت عليها أو كادت. وهكذا نجد الصناعة فى عصر عباس صغيرة ومنتشرة فى أحياء متفرقة ينقصها التمويل، وتفتقر إلى تشجيع بغرض الرسوم الجمركية لحمايتها ، وتحتاج إلى دراسة فنية، وتوجيه حكومى لتسير فى طريقها.

وقد كان من جراء هذا النقص ومنافسة الصناعات الأجنبية لها أن هبطت الصناعة فى هذا العهد[١].

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٧٧ .

٢- نفسه، ص١٧٨ .

٣- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر، الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص١٧٨ .

٤- أمين عفيفى مصطفى عبدالله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٥٢ ، ص١٠٠ .

واستمر الركود فى عصر سعيد الذى اهتم بالانتاج الزراعى، وبتحسين حالة الفلاح ، والقاء العبء عن اكتافه برفع الضرائب المتأخرة عليه، وزيادة حقوقه فى ملكية الأرض. وقد أعرض سعيد باتجاهه هذا عن الصناعة ، فلم يهتم بها ولم يشجعها التشجيع الذى يبعث فيها الحركة والنشاط ، وكانت فى حالها وضعفها تحتاج إلى الرعاية والتوجيه لتستفيد منها البلاد[١].

وانتعشت بعض الصناعات فى عهد اسماعيل، وذلك يرجع إلى أنه حاول أن يرسى دعائم دولة مستقلة على النمط الأوروبى من حيث خطوط السكك الحديدية الحديثة والتسهيلات والتحسينات التى قدمها للموانى المصرية إلى جانب انشاء صناعة خاصة بها تقابل احتياجاتها المتطورة ، كما نشطت فى عهده الصناعات الحربية المتعلقة بالجيش، وذلك لأن عدد الجيش ، الذى كان قد خفض إلى ١٨٠٠٠ بموجب فرمان سنة ١٨٤١ ، فقد وافق السلطان على زيادة عدده- بعد أن زال خطر مصر على الدولة العثمانية - إلى ٣٠ ألف جندى سنة ١٨٦٦ ثم إلى أى عدد بموجب فرمان ١٨٧٣ ، وهذا من شأنه انعاش الصناعات الحربية والصناعات المرتبطة. وبسبب السياسة الزراعية التى اتبعها اسماعيل وأدت إلى التوسع الهائل فى انتاج القطن وتصديره ، حيث أدت هذه السياسة انعكاسًا لزيادة الطلب الخارجى عليه من الدول المصنعة للمنسوجات، مما سبب انعاشا مباشراً لصناعة حلج القطن وكبسه واعداده للتصدير[١] وكان انشاء صناعة السكر فى مصر تعتبر انعكاسا لمؤثر خارجى وهو انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية الذى شكل نهاية لعهد الرواج فانخفضت أسعار القطن، وفكر اسماعيل فى استعادة خسائره من القطن فى التركيز على محصول آخر يمكن أن يحل محل القطن فى التصدير واستقر على السكر باعتباره أنه محصول نقدى يمكن أن يعوض خسارته[٢].

١- أمين عفيفى مصطفى عبدالله، المرجع السابق، ١٠ .

٢- نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد جمال عبد الناصر ، القاهرة ١٩٨٧، ص١٣١ .

٢- نفسه، ص١٣٢ .

أهم الصناعات :

١- حلج القطن وكبسه :

تبعا لاتساع زراعة القطن المصرى فى أثناء الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥) زاد عدد المحالج التى تدار آلاتها بالبخار فى مصر، فبعد أن كانت ٢٤ محلجا فى يونية سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحلج، أصبحت نحو ٥٠ محلجا فى نوفمبر من السنة نفسها، و١١٢ محلجا فيما بعد . وآلات تلك المحالج أسرع بكثير فى العمل من الدواليب التى كان الفلاحون يستعملونها من قبل لأن الدولاب ينتج عشر ما تنتجه الآلة البخارية فى نفس الوقت . ولذلك سايرت المحالج البخارية نهضة القطن المصرى من حيث زيادة المحصول الكلى والسرعة فى تصديره إلى الخارج. غير أن مساحة القطن المصرى نقصت بعد الحرب، فقلت صادراته عما كانت عليه، مما أدى إلى وقف العمل فى بعض تلك المحالج[١] وكان أكبر المحالج يسمى «ثورث اخوان» ويشتمل على ٨٠ محلجا و٧٠ مكبسًا وآلات أخرى عديدة[٢].

٢- صناعة الغزل والنسيج :

كانت الحكومة تمتلك مصنعين للمنسوجات الصوفية والقطنية أحدهما فى بولاق والآخر فى شيرا، وكانا يصنعان الأجواخ التى تلزم لجنود البر والبحر[٣] كما جدد اسماعيل بعض مصانع النسيج القديمة فى المحلة وفوة ، وانشأ إلى جانب ذلك مصنعين لغزل القطن وانتاج الأقمشة البيضاء لرجال الجيش، كما انشأ مصنعًا خاصًا بالدائرة السنية لانتاج الأقمشة القطنية، وكان يستحضر للمصانع الخبراء الأجانب الذين كانوا متخصصين فى صناعة الغزل والنسيج ، بالإضافة إلى ارساله بعض الصناع إلى الخارج لكى يتعلموا تلك الصناعة[٤].

صناعة الحرير :

عمل الخديو على انماء زراعة التوت فى ممتلكاته فى البحيرة على نفس الأساسى الذى وضعه فى ممتلكاته يدسونس ؛ وانشأ مبنى (تقفيصة) لتربية دودة القز، ومحلجًا فى دسونس

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٨٠ .

٢- الياس الأيوبى، تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، جـ١ ، ص١٣٣-١٣٤ .

٣- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ص١٩ .

٤- نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على عهد عبد الناصر ، ص١٣٣ .

على الفور ، فاتخذت الاجراءات اللازمة لاستيراد الآلات من ايطاليا وتركيبها على أحدث طراز، واستعان بالعمال الايطاليين المتخصصين المتخصصين فى هذا المجال[١] كما انشأ معامل حرير بجهة القبة تدار بالقوة البخارية حيث كانت النساء من الأوربيات وكذلك السوريات يعلمن البنات المصريات صناعة لف الحرير وتربية دودة القز[٢] وأسس فى دمياط ١٦٠ دكانا لنسج الحرير و٦٢ لصناعته [٣].

٤- صناعة الطرابيش :

كانت الحكومة تملك مصنعًا فى طرة[٤] وعاد النشاط أيضا إلى معمل الطرابيش بفوة، وانتجت هذه المصانع ٥٠,٠٠٠ طربوش يوزع معظمها على رجال الجيش[٥].

٥- صناعة الطباعة والورق

انتعشت الطباعة فى عهد اسماعيل ، فقد كانت الحكومة تملك مطبعة بولاق وفيها تطبع الكتب باللغتين العربية والتركية . وقد انشئت مطبعة أخرى هى مطبعة أركان حرب الجيش المصرى.

وكذلك كانت فى مصر مطابع أهلية ، وهى المطبعة الأهلية القبطية التى جلبها من أوروبا الأنبا كرلس فى سنة ١٨٦٠ فى عهد سعيد وهى أول مطبعة انشئت فى مصر بعد مطبعة بولاق، وكذلك المطابع التى انشئت فى عهد اسماعيل، وهى مطبعة جمعية المعارف ومطبعة وادى النيل، والمطبعة الوطنية والمطبعة الوهبية [٦].

وانشأت الحكومة فى سنة ١٨٧٠ مصنعًا للورق بالقرب من مطبعة بولاق يدار بالبخار وتنتج فى السنة نحو ٣٥٠ قنطاراً من الورق العادى الذى يستخدم فى لف السكر، ٦٦٥٠٠

١- جورج جندى، جاك تاجر ، اسماعيل كما تصوره الوثائق، ص١٧٦ .

٢- نوال قاسم ، المرجع السابق، ص١٣٤ .

٣- الياس الأيوبى، تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، جـ١ ، ص١٢٧ .

٤- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٨٤ .

٥- جورج جندى، جاك تاجر، اسماعيل، كما تصوره الوثائق الرسمية ، ص٧٨ .

٦- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى، ص١٨٣ .

رزمة من الورق من نوع أفضل مثل الورق الملون وورق الطباعة وورق الكتابة وما إلى ذلك. وكان هذا المصنع يورد الأوراق اللازمة لمصالح الحكومة، ولطبع المؤلفات العلمية وأيضا الأوراق والدفاتر اللازمة للتجارة [١].

٦- دباغة الجلود :

انشأت الحكومة فى سنة ١٨٧٥ عشرون مدبغة فى القاهرة تدبع ٢٠٠,٠٠٠ قطعة من الجلد فى السنة معظمها أحمر وأخضر وأصفر للاستهلاك المحلى فضلا عن مدبغة الاسكندرية تدبغ ٣٠٠٠٠ قطعة من الجلد فى السنة[٢] وقد بعث ناظر الجهادية يشيد فيه بانتاج مدبغة الاسكندرية واقترح «أن يؤخذ منها لعمل المقاعد والأرائك وغير ذلك، وأضاف أن فى استخدام تلك الجلود المصرية تشجيعًا للصناعة الوطنية والاستغناء عن الصناعة الأوروبية ، وعلى ذلك أمر الخديو بأن تأخذ ملصحتا الترسانة والسكة الحديدية ما يلزمها من جلود المدبغة المذكورة[٣].

٧- صناعة السكر :

نقص انتاج السكر فى مصر فنقصت صادراته من ٢٩٢٧٦ قنطار فى سنة ١٨٥٣ إلى ١٤١٨٤ قنطاراً فى سنة ١٨٦١، ثم نقصت نقصًا كبيرا من ١٣٢٢٦ قنطاراً فى سنة ١٨٦٢ إلى ١٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ ، بسبب الاتساع فى زراعة القطن على حساب القصب وغيره من الحاصلات فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية . ولكن اعتنى اسماعيل بصناعة السكر عند انخفض ثمن القطن بعد انتهاء تلك الحرب ، فتوسع فى زراعة القصب وأخذ فى انشاء معامل كبيرة للسكر على الطراز الحديث لحسابه الخاص، حتى أصبح له فى سنة ١٨٧٢ سبعة عشر مصنعا فى الوجه القبلى تقوم بانتاج السكر ويعمل فيها مهندسون وعمال فنيون كلهم تقريبا من الأوروبيين وفى مقدورها انتاج ٢٣٥٠٠٠٠ قنطار من السكر فى السنة ، فضلا عن خمس مصانع أخرى كانت فى مرحلة البناء تبلغ مقدرتها الانتاجية فى السنة ٩٠٠٠٠٠ قنطار من السكر[٤].

١- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٨٣ ، ١٨٤، عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ٢، ص١٩ ، جورج جندى، جاك تاجر، المرجع السابق ، ص١٧٩ .

٢- أحمد أحمد الحتة، المرجع السابق، ص١٨٠ .

٣- نوال قاسم ، تطور الصناعة المصرية، ص١٣٦-١٣٧ .

٤- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص١٨١ .

وقد بلغت عدد مصانع السكر التى انشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصنعًا تكلفت ما يزيد على ستة ملايين من الجنيهات المصرية، وكانت مقدرتها على الانتاج تفوق الانتاج كثيراً كمية القصب حتى أن بعض المصانع التى انشئت أخيراً لم تستعمل مطلقًا[1] ولايشتغل من تلك المصانع سوى النصف، وهذا النصف لايعمل إلا جزئيًا . ولذلك نجد أن قيمة مصانع السكر هو أقل من مليونى جنيه .

وتبعًا لانشاء تلك المصانع والاتساع فى زراعة القصب أخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة منذ سنة ١٨٦٧ ، حتى بلغ انتاج مصر من السكر ما يزيد على ١٥٠٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٧٢ ، وذلك فضلا عن العسل الأسود الذى يستهلك جزء منه، أما الجزء الأكبر منه فإنه يحول إلى كحول أو يصدر إلى أوربا [2].

وقد تعرضت صناعة السكر فى مصر لصعوبات منها ارتفاع تكاليف انشاء المصانع وسوء الادارة ومنافسة السكر الأجنبى[3] وقد بذل اسماعيل منتهى الجد لكى يبيع جزءاً من نتاج مصانع السكر للحكومة العثمانية ، ودارت المفاوضات فى هذا الشأن وأخفقت[4] غير أن الحكومة وجدت أن هذه المصانع تستدعى انفاق الكثير من المال. وكانت الأزمة المالية قد استحكمت ، فأضطر إلى الغاء كثير منها [5].

٨- صناعات أخرى:

من الصناعات الأخرى فى عهد اسماعيل ، صناعة مواد البناء، ففى نوفمبر سنة ١٨٦٦ استورد اسماعيل من الخارج ٧ ماكينات لصب البلاط وعمل الطوب والفخار والمونة واستعمالها مباشرة، واستقدم معها الخبراء اللازمين لادارة هذه الماكينات . ومن تلك الماكينات ينتج يوميًا ١٥ ألف طوبة . وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة فى مبانيها على الطوب

١- نفسه، ص١٨٢ .

٢- بييراكابتس، اسماعيل المفترى عليه، ترجمة فؤاد صروف ، ص١٣٤ .

٣- أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص١٨٢ .

٤- بيراكبتس ، اسماعيل المفترى عليه، ص١٣٦ .

٥- أمين عفيفى مصطفى عبدالله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٥٢، ص١٠١ .

النيء والأحمر البلدى والأحجار المنحوتة[١] وبلغ انتاج مصنع الطوب بقليوب ٤٧٠٠٠٠٠ طوبة سنويا وكانت أحجاره تستخرج من محاجر المقطم والمكس بالاسكندرية [٢].

أما طحن الحبوب فقد كان بمصر عام ١٨٧٣ من مصانع طحن الحبوب التى تدار بالبخار ٣٠ فى الاسكندرية ، ٣١ بالقاهرة ومن المصانع التى تدار بالهواء ٣٧ فى الاسكندرية و٧٠٠ فيما بين القاهرة والاسكندرية . وبعد ذلك لسنتين ، تحولت إلى مصانع تدار بالبخار[٣] وكانت الحكومة تملك عدة مخابز فى القاهرة والاسكندرية تستهلك ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ أردب من الدقيق سنويا[٤] وتموّن هذه المخابز المصالح العمومية ولاسيما الجيش . فضلا عن توزيع الخبز سنويا بالمجان على المعوزين ، مصريين وأجانب ، وعلى الحجاج الفقراء الذين يمرون بمصر.

ومن الصناعات الأخرى التى كانت موجودة استخراج الزيوت وصناعة والصابون واستخراج العطور والشمع[٥] .

أما الصناعات الصغيرة فقد تدهورت منذ عهد محمد على نظراً لفداحة الضرائب من ناحية ولمنافسة السلع الأجنبية وعدم حماية الحكومة من ناحية أخرى ، فقد كان يفرض من ضرائب فادحة على الصناع- فى عهد الخديو اسماعيل منها المباشر وغير المباشر وكان الصناع عرضة لأقسى أنواع المعاملة وعدم الانصاف وغالبًا ما كانوا يعجزون عن دفع الضرائب المستحقة عليهم ومن ثم كانوا لايجدون الأماكانيات المادية التى يمكنهم من الاستمرار فى عملهم فتدهورت أحوالهم [٦].

١- نوال قاسم، تطور الصناعة المصرية، ص١٣٩-١٤٠ .

٢- جورج جندى ، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص١٨٧ .

٣- أحمد أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ص١٨٤ .

٤- نفسه، ١٨٣، جورج جندى ، جاك تاجر، اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص١٧٨ ، عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ص٢٩ .

٥- أحمد الحتة، ص١٨٥ .

٦- محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة ، ١٩٣٨، ص٢٤٥ .

الفصل الرابع

تركيب المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

نوعية الحكم :

أنه من المعلوم ، لابد من دراسة النوعيات التى من خلالها فهم تركيب المجتمع المصرى فى ستينيات وسبعينات القرن التاسع عشر ، والنوعية الأساسية هى تلك التى تتعلق بالحكم ، ويترتب على ذلك أن ثمة تمايزا فى تركيب المجتمع يستند إلى التفرقة بين أصحاب السلطة والخاضعين لها. وتكوين وصلاحيات الطبقة الحاكمة ثم تحديد طبيعة الدور الاجتماعى السياسى لجماعة وسيطة بين الطبقة الحاكمة وغالبية سكان البلاد والمقصود بها جماعة «الأعيان» . ثم تناول الوظائف الخاصة بالجماعات الهامشية والفرعية فى المجتمع [1].

ويقول الكسندر شولش أنه يحب الأخذ فى الاعتبار البعد الاقتصادى فى الاستحواذ على مراكز السلطة وتقويتها . فالوضع الاجتماعى والاقتصادى البارز فى مصر يستند - قبل كل شيء- على الانتاج الزراعى الواسع النطاق، كما أن الصناعات التجهيزية المحدودة الأهمية (كحلج القطن وصناعة السكر) كانت بأيدى كبار الملاك . ولكن شراء وبيع الانتاج -وخاصة تجارة (وخاصة تجارة التصدير) كان يتركز بصفة رئيسية فى أيدى الأوروبيين والشوام، الذين تحكموا- فى نفس الوقت- فى تجارة الاستيراد . وكانت ممارسة صلاحية الطبقة الحاكمة تقود عادة على الاستحواز على الملكيات الزراعية ، ولكن تلك لم تكن الوسيلة الوحيدة التى تكون بها هذا النوع من الثروة ، ولم تكن ملكية الأرض الزراعية تعنى- فى حد ذاته - الانتماء إلى الطبقة الحاكمة رغم ما تضفيه على صاحبها من مركز ومكانة اجتماعية. ومن ثم لم يكن التركيب الطبقى بالمفهوم الاقتصادى الاجتماعى مرتبطا ببناء السلطة السياسية .

١- الكسندر شولش ، مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢، تعريب رءوف عباس محمد، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٩ .

٢- نفسه .

وكان الأصل العرقي محدداً حاسمًا في تكوين الطبقة الحاكمة، وكان النقد إلى تلك الحقيقة أحدى القوى الدافعة للتحرك نحو التغير الاجتماعي من خلال فتح أبواب هذه الطبقة أو توسيعها أو حتى استبدالها بأخرى .

وتعريف الطبقة الحاكمة «أولئك الذين تولوا المناصب الهامة في السلطة بصفة دورية ، وكان كل فرد من أفراد تلك الجماعة يستطيع من حيث المبدأ- أن يتولى أي منصب ولم تكن الخبرات الفنية أو العملية من بين متطلبات تلك الوظائف بالنسبة لأفراد هذه الجماعة وبغض النظر عن الخديو وأسرته والأمراء الذين ينتمون إلى فروع أخرى من الأسرة الحاكمة ، كانت الطبقة الحاكمة تضم موظفي الادارة المركزية (الدواوين والمجالس والنظارات والمصالح الحكومية ومجالس الأحكام) وكذلك أولئك الذين شغلوا مناصب القيادة العسكرية وكبار موظفي الادارة بالأقاليم وكبار موظفي الحكومة (المفتشين والمديرين والمحافظين ومأموري الضبطية) [١].

وحدثت بعض التطورات وخاصة في العلاقة بين اسماعيل والدولة العثمانية واستخدم جميع الوسائل حتى استطاع أن يحصل على فرمان ١٨٦٦ ، وفرمان ١٨٦٧، و١٨٦٩ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٣ ، أدى ذلك إلى أنه حقق لنفسه درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي، ولم يكن هناك إحساس بسيادة السلطان على مصر إلا خلال الأزمات مثل أزمة ١٨٧٩ .

وهكذا لم تكن هناك عقبات من جانب الباب العالي يعوق طريق الحكم الداخلي لاسماعيل عند بداية فترة الأزمة . أضف إلى ذلك أنه لم تكن في البلاد ذاتها هيئة أو مؤسسة أو جماعة اجتماعية تستطيع وضع حد لسلطة الخديو أو تستطيع معارضة ارادته استناداً إلى حقوقها التنظيمية أو وضعها الاقتصادي أو نفوذها الاجتماعي- السياسي ، وحتى مجلس شورى النواب الذي تأسس عام ١٨٦٦ لايعد استثناء لذلك[٢].

ورغم أن المجلس كان مجلسًا منتخبًا من حيث المبدأ ، إلا أنه كانت للمديرين يد في اختيار النواب، وكان الاختيار يقع- عامة- على أكثر الناس ثراء لتمثيل جيرانهم ، وكما كان يحدث عند انتخاب الفلاحين للشيوخ وانتخاب الشيوخ للعمد، كان انتخاب النواب من بين الأعيان

١- الكسندر شولش، مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ص١٩-٢٠ .

٢- الكسندر شولش ، مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، ص٢٦ .

اجراء شكليًا وكان تردد الكثيرين فى تحمل المسئولية ما قد يؤدى إلى وقوع خلاف مع المدير أو مع الحكومة ، هو الذى جعل التعيين الاجبارى الملاذ الوحيد - من حين لآخر- لاختيار النواب[1].

وحتى عام ١٨٧٩، لم يمنح المجلس أية صلاحيات مستقلة ، بل كان وضعه وضع الهيئة الاستشارية الخاصة بالخديو ، ولم يكن من المفترض أن يناقش النواب شئون اقاليمهم أو شئون البلاد ككل ولكنهم يناقشون ما ترى الحكومة عرضه عليهم من أمور فلم يكن من حقهم التدخل بين اسماعيل ورعاياه ، ومن ثم لم يكن قبول الالتماسات التى ظل قبولها من حق الخديو وحده . ولم يحاول المجلس تجاوز حدود الاطار الذى رسم له ، وتحقق ذلك بفضل جهود رجال اسماعيل من الذوات الأتراك الذين عينهم فى رئاسة المجلس : اسماعيل راغب، وعبدالله عزت، وبكر راتب ، وقاسم رسمى ، وجعفر مظهر ، وأحمد رشيد وحسن راسم. وعلى سبيل المثال كان راغب باشا ناظراً للخارجية فى نفس الوقت، وقاسم رسمى محافظًا للقاهرة ، وجعفر موسى عضوا بالمجلس الخصوصى ، وعبد الله عزت قائداً للجيش ومن ثم لم يتحول المجلس إلى اداة لتقسيم السلطة أو تحديدها أو مراقبتها [2].

واستخدم اسماعيل سلطته السياسية المطلقة لتحقيق وضع اقتصادى فريد، فجمع فى يده وأيدى عائلته خمس أراضى مصر الزراعية. حقًا لم يكن هناك واضحًا - حتى عام ١٨٧٨- بين ملكية الدولة وملكية الحاكم، غير أن التطور السريع للملكية الزراعية الخاصة منذ عام ١٨٥٨ جعل الخديو يرى أنه من الأصوب أن يضمن لنفسه حقوق ملكية واضحة على الأرض، حتى لو كان لايزال يعتبر أرض الدولة وخزانتها تحت تصرفه ، فقد كان يعد الخزانة العامة جيبه الخاص ، وكان ناظر المالية بمثابة كبير صيارفته [3].

وبعرض هذه الخلفية الخاصة بوضع اسماعيل السياسى والاقتصادى يبدو واضحًا أنه كان ينفرد بحكم مصر .

١- نفسه، ص٢٨ .

٢- الكسند شولش، مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، ص٣٨-٣٩ .

٣- الكسندرشولش ، مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ص٣٠ .

٢- أعيان البلاد:

ترجع فكرة الاستعانة بالمصريين فى الادارة إلى عهد محمد على وكان أول تعيين للمصريين فى وظيفة ناظر قسم فى عام ١٨٣٤ م من بين مشايخ القرى[١] وظلت أعلى وظيفة يصل إليها المصريون حتى بداية عصر سعيد هى وظيفة ناظر قسم، ولكن حدث فى عهده تطور كبير حين عيَّن السيد بك أباظة مديراً للبحيرة فى عام ١٨٥٦ وكان أول مصرى يشغل هذا المنصب ، وواصل سعيد تجربة اشراك المصريين من مشايخ القرى فى الادارة فأمر بأن يكون ثلث نظار الأقسام وربع الأخطاط من المصريين ومن أول نظار الأقسام الذين عينوا بمقتضى هذا القرار حسن الشريعى الذى عين ناظراً لقسم قلوصنا بمديرية المنيا وبنى مزار فى عام ١٨٥٦م، واستمراراً لهذه السياسة عيَّن محمد سلطان ناظراً لقسم قلوصنا خلفًا لحسن الشريعى ثم عين وكيلا لمديرية بنى سويف فى عام ١٨٥٩ ثم مديراً لها فى العام التالى[١].

وواصل اسماعيل سياسة سلفه سعيد، فما كادت تأتى سنة ١٨٧٠ حتى كانت الوظائف الأقل من مدير قد مصرت تماما. وواصل بعض الأعيان ترقيتهم فى المناصب ففى عام ١٨٧٠ كان السيد باشا أباظة مديراً لعموم الوجه البحرى بينما كان سلطان باشا مديراً لعموم الوجه القبلى وفى نفس العام تعين أتربى أبو العز مديراً للغربية وسليمان أباظة مديراً للقليوبية فى أوائل العام التالى .

كما تعين عدد من أعضاء مجلس شورى النواب فى بعض الوظائف فخلال عام ١٨٦٨ تعين الشيخ محمد الصيرفى ناحية قليشان بالبحيرة وكيلا لمديرية النوفية ومنح لقب بك وتعيين أحمد أفندى أباظة نائب منيا القمح وكيلا لمديرية البحيرة وعين محمد عفيفى عمدة الزوامل وكيلا لمديرية الجيزة، وخلال عام ١٨٧٠ عين سالم الشواربى عمدة قليوب لضواحى مصر وفى يناير سنة ١٨٧٣ عين السيد الفقى عمدة كمشيش مأموراً لمركز متفوق وعين أحمد عبد الغفار عمدة تلا رئيسا لمجلس دعاوى مركز اشمون . وفى أواخر حكم اسماعيل تبلورت حركة الأعيان المطالبة بالمشاركة فى السلطة فى شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى وهؤلاء عبروا عن أنفسهم داخل مجلس شورى النواب الذى انشأه اسماعيل سنة ١٨٦٦ فى محاولة للاستعانة بالأعيان فى مواجهة الضغط السياسى من جانب انجلترا وفرنسا . ومن

١- د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ وأثره على الحركة السياسة، القاهرة ١٦٧٧، ص٣٧٦-٣٧٧ .

ناحية أخرى يبدو أن اسماعيل كان يريد الاعتماد على هذه الطبقة ليوزان بها نفوذ الأتراك والشراكسة[1].

أما الجناح الآخر للأعيان فهم مجموعة الضباط، والقضاة.

٣- علماء الأزهر :

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو الاجتماعية ، واسترد الأزهر ومن يتصل به من العلماء والطلبة فى عهد اسماعيل شيئا من المكانة التى كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية فى الهيئة الاجتماعية ، مثل الشيخ محمد العباسى المهدى الذى تولى مشيخة الجامع الأزهر، وافتاء الدار المصرية عام ١٨٧١، وعلى يده بدأ اصلاح الأزهر وفى عهده انشأ نظام الامتحان لتخريج العلماء، وكان إليه المرجع فى تعيين القضاة الشرعيين وفى كل ما تقرره مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احترامًا كبيراً ومنزلة عظمى ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والافتاء عضوية المجلس الخصوصى العالى (مجلس النظار فى ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أى أنه صار ناظراً من نظار الدولة، وهى ميزة لم ينلها العلماء من بعد.

وظل الأزهر كما كان المعين الذى استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء فى ذلك الحين نشأوا وتخرجوا فيه، ومعظم أساتذة دار العلوم فى الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يمد المدارس، والوظائف والقضاء والمحاماه والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله، وهذا يدل على حيوته ومبلغ القوة الكامنة فيه [2].

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغانى مصر سنة ١٨٧١ ، وجد فى تلاميذ الأزهر طائفة من المنستبين إليه البيئة الصالحة التى بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ فى الأزهر روح النهضة ، وغرس فيه مبادىء التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل لواءها فيما بعد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، فاتجاه السيد جمال الدين

١- د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣- ١٩١٤ ، وأثرة على الحركة السياسية، ٣٧٧-٣٧٨ .

٢- عبد الرحمن الرافعى، عصر اسماعيل، جـ٢، ص٣٠٣ .

الأفغانى إلى الأزهر فى بث تعاليمه دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وأن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة فى ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام، فالشخصيات الكبيرة التى نشأت فى الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاة الأمور ، واستمساكهم بالتقوى والتعفف والنزاهة ، وابتعادهم عن الزلفى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم فى نفوس العامة والخاصة مكانا عليًا [١].

الفلاحون والأقليات :

لم تشهد فترة حكم عباس انتفاضات الفلاحين، لكن يبدو أن الحكومة كانت تتوقع حدوث بعض القلاقل منهم فقد نصت التشريعات الصادرة فى أوائل حكم عباس على عدد من العقوبات لتوقيعها على الفلاحين الثائرين والمتمردين ، مثل القبض على المشايخ الكبار الذين يتسببون فى الفتنة أو يحرضون الفلاحين عليها ، وتحديد أنواع العقوبات فى حالة استخدام الفلاحين الثائرين أسلحة نارية وحدوث اصابات أو وفيات .

ورغم قلة المعلومات عن انتفاضات الفلاحين فى الفترة التالية فإن موجة السخط التى أصبحت ملحوظة فى نهاية حكم محمد على استمرت خلال حكم عباس، مثل رفض من بعض مشايخ القرى ارسال الفلاحين للعمل فى السخرة ويظهر أن بعض قرى الجيزة قد تأثرت فى الفترة ما بين موت عباس وتولى سعيد الحكم[٢].

كان الفلاحون يشكلون جمهرة المنتجين الزراعيين الذين ينتجون ثروة الأمة، كما أن الحرفيين وتجار التجزئة وموظفى الخدمة العامة يسدون حاجة الناس إلى خدماتهم، فمجال هؤلاء وأولئك القرى واحياء المدن، وشكلوا أعداداً كبيرة من الوحدات الاجتماعية التى تفتقر إلى الوعى السياسى وإلى التنظيم الذى يلم شعبها ويربط بين بعضها البعض، فإذا دققنا النظر عن تحركاتهم الإجبارية ، وجدنا أن حراكهم كان محدودا ، فالقرية أو حى المدينة بالنسبة لهم هو الوطن .

وعاش الفلاحون حياة ترتبط بالأرض، فكانوا يفلحون المساحات الصغيرة من الأرض بأيديهم، وحددت مواسم الزراعة ونهر النيل ايقاع حياتهم، فكانوا يرقبون فيض النهر وغيضه

١- عبد الرحمن الرافعى، عصرا اسماعيل ، جـ٢ ، ص٣٠٤ .

٢- على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر، ١٨١٣-١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية، ص٣٩٢-٣٩٣ .

بقلق شديد ، وفى كل عام كان احتمال وقوع كارثة فيضان يجرف التربة الخصبة أو جفاف يضر بالمحاصيل يزيد القرية ارتباكا ، ولما كانت بيوت القرية مشيدة باللبن فإن انهيار الجسور أمام الفيضان يعنى ذوبان القرية كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس [١].

فالقرية التى يحاصرها الفيضان السنوى اعتبرت جهاز السلطة البيروقراطى خطراً يتهددها، واعتمد بقاء القرية فى الوجود على عطاء النيل غير المضمون ، ولكن ذلك الوجود كان مرهونًا بالمطالب التى لايمكن تجنبها التى تأتى من القاهرة ، فاذا أتاح النيل للقرية فرصة البقاء، كان عليها أن تتطلع نحو وكلاء الحاكم ، ترى... كم يبلغ مقدار الضرائب الذى على أهالى القرية أن يدفعوه هذا العام، وكم من الرجال سيجندون فى الجيش أو يطلبون للسخرة لشق ترع لاتروى حقولهم، ولفلاحة مزارع الحاكم أو الذوات ؟

ولاعجب أن يكون حكم عباس أسعد أيام الفلاحين فلم يشن أية حروب ، ولم يشق ترعا جديداً ، ومن ثم لم يفرض ضرائب جديدة . ولكن الفترة التى شهدت فيها مصر عملية «التحديث» تحت حكم اسماعيل كانت أشقى أيامهم فعبء الضرائب فاق قدرتهم على الاحتمال، ولم يكن الهرب من الأرض أو مواجهة جباة الضرائب مواجهة عنيفة ليجدى نفعًا فلم يكن ، أمامهم سبيل للنجاة سوى هجر القرى تمامًا ، عندئذ يمنح الخديو الأراضى المهجورة لرجاله المخلصين [٢].

وخلال الفترة المبكرة من حكم اسماعيل كان هناك قدر من القلق وعدم الارتياح بين الفلاحين فى الوجه القلبى عمومًا وعلى نطاق واسع فى منطقة أبوتيج . ومرة أخرى كانت أسباب هذا القلق هى السخرة بالإضافة إلى حقيقة جديدة وهى أن اسماعيل أرغم الفلاحين على العمل فى مزارعه بأقل من الأجور العادية وقاد الانتفاضة رجل يدعى أحمد سنة ١٨٦٥ ادعى أنه من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم واعتبره الفلاحون وليًا وأرسلت الحكومة آلاف الجنود وعددا من المدافع لمحاصرة الإقليم وسافر اسماعيل بنفسه لمواجهة هذه الحركة . وبعد مقاومة عنيفة قتل الشيخ وحطم الجيش عددا من القرى، وأجلى الفلاحين أو هربوا من قراهم . وربما كان وراء هذه الحركة أسباب دينية لكن انضمام الفلاحين لها بأعداد كبيرة واصرارهم على مقاومة الحكومة بالقوة المسلحة يؤكد حقيقة رغبة الفلاحين واصرارهم على مقاومة الحكومة تحت أى شعار [٣].

١- الكسندر شولش، مصر للمصريين، ص٥٢ .

٢- الكسندر شويش، مصر للمصريين، ص٥٢ .

٣- على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ ، ص٣٩٣ ، ٣٩٤ .

كما شهدت هذه الفترة أيضًا كوارث طبيعية مثل الجفاف الذى ترتب عن الفيضانات المنخفضة فى سنتى ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ ، ووباء الماشية الذى حدث فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٩ [١].

الأقباط :

وكان معظم الأقباط من الحرفيين والفلاحين وصغار تجار التجزئة ، شأنهم فى ذلك شأن أغلبية سكان البلاد من المسلمين ، ولكن بعض العائلات القبطية لقنت أبناءها أسرار مهنة المحاسبة والكتابة الديوانية حتى يتميزوا عن رفاقهم المسلمين الذين يتعلمون فى كتاب القرية بلون خاص من ألوان المعرفة ، ولذلك لم يكن من السهل الاستغناء عن خدماتهم فى نظارتى المالية والحقانية وكان غالبية الصيارفة من الأقباط الذين احتكروا وظائف المحاسبين والكتبة[٢].

وكان لهم – فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر– نصيبا متكافئا بين صفوف الأعيان والخبراء، ففى عام ١٨٦٦ انضم إلى عضوية مجلس الشورى سبعة من العمد والأعيان الأقباط، وعند نهاية السبعينات ترقى بعض موظفى المالية والقضاء منهم فى سلم الوظائف بنظارتهم وبالمحاكم المختلفة وإن كانوا لايدخلون فى عداد الطبقة الحاكمة، وبغض النظر عن الوظائف التى شغلوها بحكم مهارتهم الخاصة، يمكن القول أن الأغلبية القبطية كان لها نفس وضع الأغلبية المسلمة[٣].

أما اليهود المصريون ، فشكلوا أقلية عنصرية دينية تركزت فى القاهرةوالاسكندرية وضمت عند نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر عشرين ألف نسمة . وكانوا فى معظمهم من الحرفيين وصغار تجار التجزئة والجواهرجية والصيارفة والمرابين ، وكان هناك بنوك يهودية خاصة لها معاملات مالية واسعة مع اسماعيل وبصفة عامة لم يلعب اليهود دوراً ملحوظًا فى الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية فى مصر[٤].

١- نفسه، ص٣٩٥ .

٢- الكسندرشولش ، مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، ص٥٣-٥٤ .

٣- الكسندر شويش ، مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢، ص٥٤ .

٤- الكسندر شولش ، مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ص٥٣-٥٤ .

الجالية الأرمنية :

كانت الجالية الأرمنية أيضًا غير ذات أهمية من الناحية العددية . فقد عملوا لمحمد على وخلفائه كمترجمين بشكل يكاد يكون احتكاراً . ولتأكيد هذا يمكن رصد عدد ليس بقليل من الأرمن الذين عملوا مترجمين خصوصين للحكام فى مصر على امتداد القرن التاسع عشر. فحتى عام ١٨١٠ عمل مجرديتش حكيكيان - والد المهندس يوسف حكبليان - ترجمانًا لمحمد على حتى عام ١٨٢٦ ، وظل بوغوص يوسفيان الأزميرى ترجمانًا لمحمد على حتى عام ١٨٢٦ عندما عُين فى منصب ناظر ديوان التجارة . هذا وقد استدعى بوغوص يوسفيان- ناظر ديوان التجارة عدداً من أقاربه وأبناء موطنه (أزمير) ليعملوا مترجمين لدن محمد على كما عمل نوبار نوباريان ترجمانًا ثانيًا لمحمد على منذ عام ١٨٤٤ تم ترجمانًا لإبراهيم باشا وعباس حلمى الأول وأصبح باشترجمانًا فى عام ١٨٥٠ ، وقد ظل نوبار على فترات متقطعة يقوم بمهمة الباشترجمان خلال حكمى عباس الأول وسعيد وأوائل حكم اسماعيل[١].

كما عمل الأرمن فى ادارة الأقاليم التابعة لمصر وهما أراكيل بك نوريايان حاكم الخرطوم وسنار (١٨٥٧-١٨٥٨) وأراكيل بك ابرديان حاكم مصوع (١٨٧٣-١٨٧٥) [٢].

أما بالنسبة للنظارات فقد ارتقى الأرمن إلى أعلى المناصب فى مصر يكونهم نظار ورؤساء نظارات وأكثر من هذا ظلت بعض النظارات كالتجارة والخارجية حكراً عليهم ، أو تكاد طوال القرن التاسع عشر . بالإضافة عن تقلد نوبار باشا أكثر من نظاره إلى جانب رئاسته النظار ثلاث مرات. وأنها جميعًا منصب جد هامة ذات حساسية قام بها الأرمن من خلالها بدور ملحوظ فى السياسة المصرية على امتداد القرن التاسع عشر[٣] ولذلك كان كبار الأرمن يعدون من الطبقة الحاكمة ، وبذلك كان لهم وضع فريد بين الأقليات غير الإسلامية [٤].

١- محمد رفعت الامام، تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٢٢٦-٢٢٧ .

٢- نفسه، ٢٣٣-٢٣٤ .

٣- محمد رفعت الامام، تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر القرن التاسع عشر، ص٢٣٧ .

٤- الكسند شولش ، مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعة والسياسية، ص٥٤ .

الشوام :

لم يدخل الشوام فى زمرة الصفوة الحاكمة شأنهم فى ذلك شأن الأقباط واليهود . وكان من بينهم من عمل بتجارة الكتب عن طريق اشناء المكتبات وهى بمثابة دور النشر فى الوقت الحاضر، ومن أشهر الشوام الذين اشتغلوا بهذه التجارة، الشيخ أحمد الحلبى البابى ، ومحمود الحلبى وابراهيم فارس صاحب المكتبة الشرقية بالقاهرة ، وإلى جانب هؤلاء ، كان هناك ابراهيم زيدان ، شقيق جورجى زيدان منشىء مجلة الهلال [١]، وكان من بينهم الصحفيون حيث تولى تحرير معظم الصحف الأولى التى صدرت فى مصر صحفيون من الشوام المسيحيين ، غير أن معظم الشوام كانوا ينافسون الأقباط فى الوظائف الادارية الصغرى وينافسون اليونانيين فى أعمال الربا [٢].

الأوربيون

وكان أهم دور لعبته الأقليات الاقتصادية والسياسية فى مصر- فى عهد اسماعيل - هو دور الأوربيين، وقد بلغ عددهم عام ١٨٨٢ ، ٩٠٨٨٦ نسمة (بنسبة ١,٣٤٪ من التعداد الاجمالى للسكان .

وكان الأوربيون يسكنون المدن والدلتا شأنهم فى ذلك شأن المصريين ، الذين ينحدرون من أصول عثمانية وكان يعيش بالاسكندرية أكثر من نصفهم (٤٩٦٩٣ نسمة) وسكن القاهرة ٣١٦٥٠ منهم وبورسعيد ٧٠١٠ شخصا بينما توزع الباقون ١٨٩٥ بين مصر الوسطى والصعيد وبقية أنحاء البلاد. وشكل اليونانيون أكبر الجاليات الأوربية فى مصر (٣٧,٣١ نسمة) يليهم الايطاليون (١٨٦٦٥ نسمة) ثم الفرنسيون (١٥٧١٦ نسمة) فالنمساويين (٨٠٢٢ نسمة) فالبريطانيين (٦١١٨ نسمة) وتركزت معظم تجارة الاستيراد والتصدير بأيديهم ، وفى ظل الامتيازات تمتعوا باعفاء تام من ضرائب الدخل والعقارات [٣].

ومن أهم الجاليات الأوربية فى مصر فى عصر اسماعيل الجاليات اليونانية، ولقد تنوعت أنشطتهم الاقتصادية فى مصر، ولذلك أنهم عملوا فى تجارة التجزئة والقطاعى والجملة،

١- عبدالله محمد عزباوى ، الشوام فى مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، القاهرة ١٩٨٦، ص٩٢ .

٢- الكسندر شولش ، مصر للمصريين ، ص٥٤ .

٣- الكسندشولش ، مصر للمصرين، ص٥٤-٥٥ .

فاشتغلوا فى تجارة الحبوب والقطن وأعمال الوكالة من شركات البواخر والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن[١] وتجارة الدخان ، وانشاء الأسواق ، وساهموا فى انشاء مجلس التجار، وانشاء الشركات والاستيراد و التصدير [٢].

كما قاموا بتأسيس مصانع للسجائر عام ١٨٧٠ ، وصناعة الورق عام ١٨٨١ ، ... الخ بالإضافة إلى أنهم عملوا كموظفين فى الحكومة المصرية والمحاكم المختلطة وغيرها [٣].

وكان الفرنسيون يتمتعون بمكانة عظيمة فى عصر اسماعيل وخاصة بعد شق قناة السويس، التى أعطت للفرنسيين المركز الأول فى المشروعات التجارية التى استفادوا منها استفادة كبيرة، كذلك كانوا يشغلون معظم الوظائف الادارية الكبيرة، والتى لم يحصل عليها الانجليز فبعد تكوين شركة قناة السويس كان يوجد بمصر أكثر من مائتى موظف فرنسى إلى جانب الخبراء الفرنسيين وأصحاب رءوس الأموال الفرنسية أكثر وأصحاب رءوس الأموال الفرنسية الذين كان يتخذهم الخديو اسماعيل كمستشارين فى شتى الأمور. وقد كان يوجد فى مصر من الرأسماليين الفرنسيين أكثر من أصحاب رءوس الأموال الانجليزية، وكانت الاسماعيلية تعتبر المقر الرئيسى للفرنسين نظراً لأن معظمهم كان يعمل بشركة قناة السويس ، وعلى رأس هؤلاء جميعا (فردينان دلسبس).

وأن الجاليات الأوروبية فى ظل نظام الامتيازات كانت مستقلة تقريبا عن السلطة المحلية فى مصر، وبحكم كلا منها حكما تامًا القنصل الذى تتبعه تلك الجالية فنتج عن ذلك وجود ستة عشر سلطة أجنبية فى مصر، كل منها خصم للأخرى ، وكذلك تعادى المحاكم الوطنية للبلاد [٤].

ونجد النهاية أن الأغلبية غير المصرية التى تتكون منها هذه الطبقة رأت أن من الضرورى إبعاد الفلاحين عن السلطة حماية لمصالحهم، ومن ثم لم يكن شعار «مصر للمصريين» موجها

١- على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤، ص١٩٦ ، صلاح أحمد هريدى ، الجاليات اليونانية فى مصر ١٨٨٢-١٩١٤ ، الاسكندرية ١٩٩٣، ص٢٩ .

٢- نفسه، ص٣٠-٤٦ .

٣- نفسه، ص١٥٠ .

٤- صالح رمضان، الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل، ١٨٦٣ ، ١٨٧٩، الاسكندرية ١٩٧٧، ص٢٩٠-٢٩١ .

نحو التدخل الأوروبى فحسب، بل كان يهدف إلى الحصول على نصيب متكافىء مع الصفوة العثمانية الجركسية المتعالية والمسيطرة ، فلم يكن العمد والذوات حلفاء - على نحو ما يزعم أبولند- بل كانوا خصوما. والفكرة القائلة بأن الارستقراطية حاولت فى السبعينات أو فى السنوات الأخيرة منها على الأقل أن تضع حدودا لحكم اسماعيل «الأستبدادى» (التى يروج لها الرافعى وأبو الفدا وأنور عبدالملك لا أساس لها من الصحة فلم يكن للأتراك والجراكسة الذين يشكلون الطبقة الحاكمة اهتماما شخصيا بمجلس شورى النواب ، فلم يمثلوا فيه، كما أن المجلس لم يمثل مصالحهم ورغم أن الرافعى يمتدح شريف باشا «مؤسس النظام الدستورى فى مصر» لمجد شريفًا من أخلص رجال اسماعيل ، ولم يفهم حقيقة اهتماماته الدستورية سوى عفاف لطفى السيد، فتذكر أنه «تبنى المبادىء الليبراليا بنفس الروح التى كان سادة فلورنسا فى عصر النهضة يسبغ حمايته على أحد الرسامين الجدد [1].

١- الكسندر شولش ، مصر للمصريين، ص٥٦-٥٧ .

الفصل الخامس

الحركة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر ١٨٨٢م

للحركة العرابية أسباب عامة تتصل بالعالم الإسلامى فى الشرقين الأدنى والأوسط وأسباب خاصة تتعلق بمصر وحدها وأهم الأسباب العامة هى نمو الجامعة الإسلامية .

قامت الجامعة الإسلامية فى نفس الوقت الذى قامت فيه الجامعتان الأخريتان فى أوروبا وهما الجامعة الجرمانية والجامعة الصقلبية . ولكن قامت الجامعة الإسلامية على عكس فكرتهما تمامًا فهى لاتعتمد على الجنس أو اللغة ولذلك نجد الجامعة الصقلبية قامت على أساس قيام كتلة من الشعوب الصقالبة بصرف النظر عن لغتهم ودينهم وجنسهم وكان الهدف الأساسى من ذلك هو الوقوف ضد الدولة العثمانية وسيطرتها. أما جامعة الشعوب الجرمانية فكانت ضد فرنسا . أما الجامعة الإسلامية فكان هدفها تخليص أمم الشرق الإسلامى من قيود التسلط الغربى، هكذا كانت هذه الحركة عاطفة تتأجج فى نفوس بعض زعماء الإسلام وكانت عاطفة أكثر منها عقيدة، وإن اختلفت أساليب قادتها ، إلا الدفاع لها كان واحداً وهو ما يعانيه الإسلام من ضنك مالى وكروب سياسية ومن تدخل أجنبى.

وكان روح هذه الحركة جمال الدين الأفغانى والذى عانى من التنانس الروسى الإنجليزى على بلاده ، وعانى الآلام من الجهل والفقر المنتشر واستغلال الغرب الذى لايعرف سوى مصلحته . وعلى هذا الأساس مارس جمال الدين الأفغانى نشاطه فى مصر وطالب بالإصلاح الدينى ونادى بحرية الفكر ونشر دعوته بين طلاب العلم بالأزهر الذى كان يموج بطلاب العلم من آسيا وأفريقيا. وكان محبذاً للنظام الدستورى ضد نظام الطغيان الذى عانى منه الشرق . وكان تلميذ جمال الدين الأفغانى الشيخ محمد عبده الذى تتلمذ على يدى جمال الدين وطالب بضرورة الإصلاح وأيد الحركة العرابية بقلبه وقلمه ولسانه .

أما القوة الدافعة لهذه الحركة «حركة الجامعة الإسلامية» فهو السلطان عبد الحميد الثانى لأنه رأى فيها الشيء الوحيد الذى يمكن به السيطرة على البلاد الخاضعة للإمبراطورية العثمانية والتى كانت الظروف الدولية تسير فى غير صالحها لذلك نجد أن روسيا تريد التهام

الإمبراطورية العثمانية وجلادستون فى إنجلترا يطالب بتقسيم الدولة العثمانية- لذلك وجد السلطان عبد الحميد الثانى أن من الضرورى أن يحتضن فكرة إحياء الخلافة للحفاظ على دولته ومن أجل هذا الهدف أرسل رسله إلى الأقطار الخاضعة للإمبراطورية .

ولم تلق فكرة الجامعة الإسلامية تأييداً إلا فى فى مصر والسودان وشمالى أفريقيا وهذا يرجع إلى أنها مهبط الطوائف والطرق الإسلامية الأمر الذى أدى إلى مقاومتها للنفوذ المسيحى والقضاء على البعثات التبشيرية الأوربية التى كانت تتوغل فى الصحراء الكبرى عاملة على نشر المبادىء المسيحية والنفوذ الأوروبى وقضى عليها مثل بعثة فلاترز Flatters الفرنسية.

وكان إختلال تونس سنة ١٨٨١ إنذاراً لكل البلاد الإسلامية الواقعة على البحر المتوسط وهذا يعنى إعلان ناقوس الخطر لهم وخاصة مصر ومراكش (المغرب) وطرابلس، وعرفت هذه الدول أن مصيرها أصبح فى أيدى الدول الأوروبية.

أما الأسباب الخاصة بالحركة العرابية فهى تغلغل النفوذ الأوروبى بشكل واضح وتدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر الداخلية وفق مشيئتها ومصلحتها دون رعاية للمصالح الوطنية . وأصبح تدخل الأجانب فى شئون مصر أمراً واضحًا . ويتمثل ذلك بعزل الخديو إسماعيل وتهاون رياض باشا وتكوين رأى عام حر لمناقشة شئون البلاد الأمر الذى أدى إلى تكوين الحزب الوطنى الذى دعا إلى مقاومة النفوذ الأجنبى فى البلاد .

على أن السبب الحقيقى للحركة العرابية هو تذمر ضباط الجيش الوطنيين فى أواخر عهد الخديو إسماعيل عندما حدث الارتباك المالى وقامت الحكومة المصرية فى ذلك الوقت بتسريح عدد من ضباط الجيش الوطنيين بالإضافة إلى عدم دفع مرتباتهم . ومما زاد الطين بلة أن الضباط الوطنيين شعروا بأنه يفضل عليهم العناصر الأخرى (الشركسة والتركية) فى الترقية وكانت هذه حقيقة واقعة ماثلة أمام أعينهم.

ولو أن الحكومة المصرية عاملت تذمر الجيش بشىء من الحكمة لما تطور هذا الموضوع إلى مثل هذا الصراع . ولذلك نجد أن عثمان رفقى باشا ناظر الحربية فى ذلك يصدر قرارات كانت عاملا مساعداً على تذمر الضباط والجنود المصريين وأدى ذلك إلى انقسام الجيش فئتين فئة الأتراك والشراكسة وفئة المصريين والذين كانوا لهم الغلبة .

وفى الوقت الذى ظهر فيه الحزب العسكرى ظهر الزعماء مثل على الديب وأحمد عرابى . ولسوء الحظ أن عرابيًا وغيره من الزعماء لم يعرفوا الفن السياسى ولم يعرفوا ما يعملون به وما لايعملون به، حسب الظروف كما أن عرابيًا نفسه لم يكن له الثقافة الكافية أو الدراية وغير ذلك من الشروط التى تؤهله لمثل هذه الزعامة . وعلى ذلك فقد أصبح زعيمًا بحكم وضعه وظروفه بحكم فصله من الجيش فى عهد الخديو إسماعيل . وترتب على ذلك تذمره وتذمر زملائه الذين فصلوا معه واضطهدوا وعانوا منه. كما أنه لم يكن قد تعلم شيئًا من تعاليم الفن الحربى ولا من فن أصول السياسة . وأدى ذلك إلى تحدى الخديو توفيق ومعه بعض الدول الأوروبية وكانت النتيجة الاحتلال البريطانى.

اتفق الضباط فى أول الأمر على مناهضة عثمان رفقى ضد تعسفه فى إصدار قانون الجندية الذى كان يحرم المصرى من الترقى فجعلوا أحمد عرابى زعيمًا لهم يتكلم بلسانهم ونائبًا عنهم فى عرض مطالبهم وتطور الأمر إلى درجة الغليان وخشى الخديو توفيق عواقب ذلك ورياض باشا هو الآخر كان لايعالج الأمور بحكمة والذى قرر أنه من الضرورى محاكمة الضباط الذين قدموا شكوى وطالبوا فيها بعزل عثمان رفقى وكانت حادثة قصر النيل وانتهت بعد ذلك بتعيين محمود سامى البارودى الذى لم يكن يستطيع إصلاح الأمور بين الجيش والحكومة .

وكان من نتيجة ذلك أن انتصر رجال الجيش فى إجابة مطالبهم وظهرت الحكومة أمام الأهالى والأوربيين على السواء بالضعف . فجزعت الدول الأوروبية من ذلك أو كانت تدعى ذلك وخشيت على أرواح رعاياها بالإضافة إلى الشائعات والأقاويل التى كانت تنشر كذبًا فى صحف أوروبا والتقارير الكاذبة التى كان القناصل يرسلونها .

وكان من الممكن أن تنتهز الحكومة الفرصة وتعيد الأمور إلى نصابها ولكن حدث نزاع بين الحكومة والخديو فيما يجب اتخاذه وحدث انقسام فى الحكومة فى نفس الوقت توطدت الصلة بين الضباط بعضهم وبعض وبينهم وبين أفراد الشعب. ولم تعد مطالب الجيش وحدها هى التى تقدم بل أصبحت مطالب الأمة تقدم عن طريقهم وتمثلت فى مطالبتهم بإقامة حكم نيابى سليم على النظام الأوروبى وخاصة بعد نجاح عرابى فى إجابة مطالب الجيش والذى اعتبر ذلك فى الأوساط الأوروبية عملا جريئًا لايستقيم والتقاليد والعادات المصرية كما يفهمها الأجانب وأنها لاتتمشى مع المصالح الأوروبية فى وادى النيل وأن الخديو وجد فى ذلك تعديًا صريحًا على سلطانه وليس من حق رجال الجيس أن يتدخلوا فى مسائل سياسية وأن مهمة الجيش

مقصورة فقط على الأعمال الحربية وحفظ النظام إذا كلفوا به. وأنهم تدخلوا فى مسائل سياسية هى من صميم سلطة الخديو والتى استمدها من الفرمانات الخاصة بذلك من الباب العالى .

أما رجال الجيش بعد هذه الحركة فقد خشوا على أنفسهم ووظائفهم ولكن الخديو وعدهم بأن لن يضطهد أحداً وقال إنه يثق فى عدالة مطالبهم ولكنهم مضوا قدمًا فى حركتهم وتحدوا الخديو . وانتهى هذا الأمر بأن أصدرت الحكومة أوامرها بوقف بعض الإصلاحات ثم تتخذ الحركة بعد ذلك طابعًا قوميًا ويرسل عرابى إلى الخديو كتابًا يعلن فيه بأنه سوف يتقدم بمطالب الجيش والأمة معًا فى نفس الوقت ويخبر الأجانب عن طريق قناصلهم بأنه سوف يعمل على حماية أرواحهم .

وكان طبيعيًا أن يذهل الخديو لمثل هذه المطالب ويحاول أن يقنع عرابى بالعدول عن ذلك مساعى الخديو فشلت ويذهب عرابى ومعه الجيش اوالأمة إلى ميدان عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ويعرض مطالب الجيش والأمة ويوافق الخديو على ذلك وينتهى هذا الوضع بأن أصبح عرابى زعيمًا وطنيًا بعد أن كان زعيمًا للجيش فقط. وكان معنى انتصاره على الخديو حدوث تقارب بين الخديو وانجلترا وتعرض عليه مساعدته .

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة شريف باشا ولم تكن هذه الوزارة تختلف عن الوزارات السابقة من ناحية الإصلاح وإن كانت قامت ببعض الإصلاحات البسيطة مثل الاهتمام بالتعليم وإصلاح حال الجيش والقضاء بوضع نظام للمحاكم الأهلية ورأى شريف أنه لايستطيع القيام بهذه الإصلاحات إلا بعد التخلص من سيطرة رجال الجيش وتم له ما أراد. وأثر ذلك تقدم أعيان البلاد بمذكرة إليه يطلبون منه ضرورة إنشاء مجلس نيابى على النظام الأوروبى وتم لهم ما أرادوا وافتتح المجلس فى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ . ولكن مجهوده لم يكتب له النجاح لأن الخديو لم يكن على استعداد للتنازل عن سلطانه ولارجال الجيش يستطيعون أن يتنازلوا عن حقوقهم المكتسبة وانتهى هذا الوضع إلى ارتباك الموقف فى مصر واتصال عرابى بقناصل الدول الأوروبية يؤكد لهم حرصه الشديد على المحافظة على الأمن وحماية مصالح رعاياهم . وأدى ذلك إلى تدخل الدول الأوروبية (إنجلترا وفرنسا) والقضاء على مشروع شريف باشا وتطور هذا الموقف إلى انفراد تدخل إنجلترا فى مصر واحتلالها سنة ١٨٨٢ وفشلت الحركة العرابية. كما سنوضح فيما بعد .

العوامل الفكرية

بدأت حركة الاستنارة تأخذ طريقها فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر وذلك عند عودة البعثات التى أرسلها محمد على من الخارج وبدأت تأخذ طريقها فى دراسة نمو القومية وأصبح الدارس من أهم سماته دراسة القومية ولذلك نجد أن الأدب أثر فى الحركة القومية . بحيث أصبح من يدرس الأدب فى ذلك العصر إنما هو يدرس تطور الحركة القومية.

ولقد نجح الأدب بفضل كل من رفاعة رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وعبدالله النديم. وقد تغنى هؤلاء فى كتاباتهم وأشعارهم بتمجيد مصر وجيشها العظيم وبحق الوطن فى التضحية والفداء .

ولقد آتت ثمار هذه الحركة أكلها وخصوصًا فى عهد الخديو إسماعيل عندما حضرت البعثات الخارجية من أوروبا وبدأت تشكو من ارتفاع الضرائب الباهظة وبدأت تناهض وتقف بالمرصاد ضد التدخل الأجنبى الذى أصبح ظاهراً بصورة واضحة وظهر جمال الدين الأفغانى الذى بدأ بفكرة الجامعة الإسلامية وتلميذه محمد عبده وعبدالله النديم خطيب الحركة العرابية وبدأوا يكتبون فى الجرائد يهاجمون الحكام نتيجة تهاونهم وإننا لايمكن أن نذكر دور هولاء فى هذه الحركة ما لم نلم بكل واحد منهم على حده .

رفاعة رافع الطهطاوى :

ولد رافع بمديرية جرجا عام ١٨٠١ من أبوين فقيرين ثم التحق بكتاب القرية وتعلم بعض المبادىء الدينية ثم سافر إلى القاهرة والتحق بالأزهر وتبناه الشيخ حسن العطار وهو من علماء الأزهر وكان معروفًا عنه تبحره فى العلم وخاصة فى الأدب وتتلمذ رفاعة على يده وقد قيل أنه أخذ منه تبحره فى الأدب[1] ولم يلبث رفاعة أن أتم علومه وتفوقه فى الأزهر وعين مدرسًا فى هيئة التدريس لمدة ثمان سنوات . ثم التحق بعد ذلك أمامًا بأحد فرق الجيش وكان لهذا الانتقال أثره فى حياته . وفى البعثة الأولى التى أرسلها محمد على إلى فرنسا اختير رفاعة أن يكون إمامًا للبعثة لكى يكون أمامهم فى الصلاة [2]. ولكن طموحه وحبه للمعرفة حملة على تعلم اللغة الفرنسية وقرأ لكبار أدبائها وفلاسفتها . وفى أثناء إقامته فى باريس

١- أحمد أمين زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٤٨، ص١١٠ .

٢- محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو جذورها وأصولها التاريخية، الاسكندرية ١٩٦٥ ، ص١٠٥ .

والتى تقدر بست سنوات عكف فيها على ترجمة كثير من الكتب وعندما عاد من باريس كرس نفسه لهذا العمل خاصة أنه ألم بأسرار اللغة العربية وعندما كان فى باريس عرف الكثير عن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وحرية الأفراد ولكن وجد العكس فى مصر وهو أول من يعرف هذه الحقيقة . فرفاعة من هذه الناحية يعتبر من الرواد الأول الذين رفعوا مشعل العلم ورسم لبنى وطنه معالم الطريق.

وقد أحس عقب عودته أن بلاده فى حاجة إلى ترجمة العلوم الغربية وخاصة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية وذلك لتطعيم الثقافة الشرقية بالثقافة الغربية، وهو الذى كان له الفضل الأول لافتتاح مدرسة الألسن فى عهد محمد على وكانت مواد الدراسة بها اللغات السابقة مع اللغة العربية بالإضافة إلى بعض المواد الأخرى مثل التاريخ والجغرافيا والشرائع الإسلامية وظل يعمل بهمة ونشاط فى هذه المدرسة إلى أن ولى عباس الأول وأمر بغلق المدرسة وإبعاد رفاعة إلى السودان وتولى هناك نظارة مدرسة ابتدائية ولعل السبب الرئيسى لنفيه وطنيته . وكتب كتاب اسمه «التبريز» وهاجم فيه الحاكم المستبد وأدى ذلك إلى إثارة عباس ضده .

وظل رفاعة فى منفاه حتى وفاة عباس الأول حتى أعاده سعيد باشا ووكل إليه عدة مناصب هامة وأيضًا فى عهد الخديو إسماعيل حتى توفى . وهكذا نجد رفاعة وهب حياته للعلم والمعرفة والثقافة والترجمة.

ومن هذا العرض الموجز نجد أن أن رفاعة الطهطاوى الذى حضر من أقاصى الصعيد وأتيحت له فرصة التعليم ثم أصبح إمامًا لأول بعثة علمية أرسلت لفرنسا وشارك فى الحركات الوطنية الجليلة الأمر الذى أدى خلق الثقة فى نفوس المصريين وأظهر أنه إذا أتيحت الفرصة لهم فإنهم سوف يقدمون الكثير لوطنهم.

ومن الخدمات الهامة التى قدمها رفاعة لوطنه اهتمامه الشديد باللغة العربية وآدابها وأصبح لها روحها الجديدة فى وقت وصلت فيه هذه اللغة إلى درجة كبيرة من الانحطاط . فاحياء اللغة والتراث العربى القديم قد قوى النزعة الوطنية خصوصًا إذ قام الأدب على خدمة الأهداف الوطنية.

٢- جمال الدين الأفغانى :

تعلم كما يتعلم الشباب فى زمانه . الفارسية والعربية على طريقة تشبه الطريقة الأزهرية. وساح سياحة طويلة فى الأقطار الإسلامية حتى مكة وأكسبه ذلك خبرة بحياة الشرق. ووقعت فى بلاده منازعات سياسية على من يتولى الملك وليس تدخل الدول الأجنبية فى شئون بلاده

فعلمه ذلك كله السياسة ودهائها وألاعيبها . ولقد طاف بفارس والهند والحجاز والآستانة وأقام فيها ويقول الأستاذ أحمد أمين «ولكن لعل أخصب زمنه ، وأنفع أيامه وأصلح غرسه ما كان فى مصر مدة إقامته بها من أول محرم سنة ١٢٨٨ إلى ١٢٩٦ هـ (مارس أغسطس سنة ١٨٧٩) ثمانى سنين[١] كانت من خير السنين بركة على مصر وعلى العالم الشرقى ، لانها أفاد من جمال مظهرها وحسن رونقها وسعادة أهلها ، ولكن لأنه فيها كان يدفن فى الأرض بذوراً تتهيأ فى الخفاء للنماء . وتستعد للظهور ثم الإرهاز . فما أتى بعدها من تعشق للحرية وجهاد فى سبيلها فهذا أصلها وإن وجدت بجانبها ».

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت قررت له مبلغًا شهريًا . ولقد وجد جمال الدين أن أمم الشرق ترزح تحت نير الاستعباد والاستعمار وتفتك بها عوامل الجهل والتفرقة العنصرية والدينية، فعكف على دراستها وخرج للناس ببرنامج قسمه قسمين : قسم دينى، وآخر سياسى فالقسم الدينى يتلخص فى العمل على محاربة التفرقة الدينية وفض المنازعات الدينية بين السنين والشيعة وفهم الدين الإسلامى الفهم الصحيح، أما القسم السياسى فيتركز فى نقطتين جوهرتين وهما:

تحرير البلاد الشرقية من الحكم الفردى الاستبداى ، تخليصها من الاستعمار الأجنبى.

أما عن النقطة التى كان يرى فيها جمال الدين تحرير البلاد من الحكم الفردى هو إقامة حكم دستورى فى البلاد وكان يرى فيها أفضل النظم للحكم هذا بخلاف الحكم الفردى الاستغلالى ولذلك نجده يقول [٢]:

«ومختصر القول أن الحكم للعقل والعلم ومتى صادفت هاتان القوتان حمقًا وجهلا تغلبتا عليهما. وهذا القول فى حكم الفرد المحقق فإنه يدوم ما دامت الأمة تتخبط فى دياجير الجهل. ومتى فشا العلم فى الأمة فأول ما تناهض فى ذلك الشكل من الحكم وتعمل على التخلص من سنة الله فى الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا».

١- أحمد أمين زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص٦٢ .

٢- محمد عبده، مذكرات الإمام محمد عبده، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٩ .

فجمال الدين الأفغانى إذن كان يريد أن يتخذ من العلم دعامة قوية لاستنهاض الشعوب الإسلامية والأخذ بيدها فى ظل الحكم الدستورى وضمان الحرية للجميع . أما فيما يتعلق بتخليص الشعوب الإسلامية من الاستعمار الأوروبى فكان يرى ضرورة إنشاء جامعة إسلامية تضم الشعوب الإسلامية.

وله فضل كبير فى أحداث مصر فظهور الحزب الوطنى فى أواخر عهد الخديو إسماعيل وإيقاظ روح المعارضة ضد التدخل الأجنبى وعمل على إنشاء حزب للمعارضة داخل شورى النواب واستطاع بقوة أسلوبه وسحر حديثه أن يكون طائفة قوية من المصريين المثقفين والمفكرين لبناء دعامة الشعب المصرى وتعمل ضد الحكم الفردى المستغل الأمر الذى أدى إلى قيام الحركة العرابية.

٣- الشيخ محمد عبده :

إننا نعرف أن كلا من رفاعة رافع الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى قد لعبا دوراً هامًا فى تاريخ السياسة المصرية ولكن يجب أن نذكر الشيخ محمد عبده باعتباره أحد تلاميذ جمال الدين الأفغانى من ناحية ومن ناحية أخرى صديق كفاحه .

ولد الشيخ محمد عبده بقرية محلة نصر بمركز شبراخيت من مديرية البحيرة وتعلم فى كتاب القرية بعض مبادىء الدين ثم بعد ذلك أرسله والده إلى المعهد الدينى بطنطا (المعهد الأحمدى» ومكث هناك حوالى ثلاث سنوات وبعد ذلك انتقل إلى الأزهر ونال العالمية وفى أثناء وجوده بالأزهر وفد جمال الدين إلى مصر وتتلمذ على يديه وتعلم منه أصول الدين والفقه والتصوف وعلم الأخلاق وعلم الرياضة.

وتأثر الشيخ محمد عبده . بآراء جمال الدين الأفغانى وخرج بالأزهر من جموده الفكرى ونادى بضرورة الإصلاح السياسى والدينى فى نفس الوقت وكانت وسيلته الكلمة المسموعة والكلمة المكتوبة واتصل بالجرائد وخاصة الأهرام يكتب فيها مقالات فى الإصلاح الخلقى والاجتماعى (١).

وفى أوائل عهد الخديو توفيق أسند إليه تحرير جريدة الوقائع ثم أصبح رئيس تحريرها

١- أحمد أمين زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص٢٩٢ .

فيما بعد وأخذ ينادى بالإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى نفس الوقت. وقد مهد له ذلك بأن يكون أحد رجال الحركة العرابية . وإن كان ظهوره لم يتضح إلا فى المرحلة الثانية من الحركة . وكان موقفه معروفًا من أول الأمر من هذه الحركة[١] أنه يؤيد الحكم الفردى المستنير وكان رأيه فى ذلك أن الحكم الفردى المستنير لهو أقوى وأصلح من الحكم النيابى وخاصة أن مصر فى ذلك الوقت لم يكن فيها متعلمون كثيرون ولم يهيؤا لمثل هذا العمل وبالتالى فقد كان يعارض حركة الجيش لأن مثل هذه الحركة فى رأيه ستجر على البلاد ويلات الحرب وبالتالى ستؤدى إلى تدخل واحتلال أجنبى .

وظل الشيخ محمد عبده على موقفه من هذا إلى أن تولى محمود سامى البارودى رئاسة النظار ثم انضم إلى الحركة العرابية وأصبح من رجالها الأقوياء وعندما ضرب الأسطول الإنجليزى مدينة الاسكندرية أخذ يهاجم الإنجليز والخديو توفيق ويحث المصريين على التطوع فى صفوف الجيش والتبرع بمدخراتهم دفاعًا من الوطن وحياته وكرامته [٢].

وعندما فشلت الحركة العرابية نفى الشيخ محمد عبده إلى باريس وهناك التقى بأستاذه جمال الدين الأفغانى وأنشأ جريدة العروة الوثقى والتى كانت تناشد المصريين والمسلمين بأن يقفوا ضد الاحتلال الإنجليزى ويقفوا مع مصر فى محنتها وبذلك استطاع أن يخرج القضية من حيز مصر إلى الجامعة الإسلامية باعتبارها جامعة تضم الشعوب الإسلامية.

ومن هنا يتضح لنا أن الشيخ محمد عبده انضم إلى صديقه فى الجهاد جمال الدين وبدأ يهاجمان الاحتلال الإنجليزى لمصر. ولقد نجحت هذه الجريدة فى إثارة الشعوب الإسلامية ضد إنجلترا[٣] ولكنها خشيت على نفسها من مهاجمة الجريدة ضدها وأدى ذلك إلى أن أصدرت أمرًا بمنع دخول هذه الجريدة إلى مصر والسودان والهند ولما كانت هذه الجريدة تعتمد فى تصريفها على تلك الأقطار أدى ذلك إلى توقفها لأنه لم يكن لديها المورد الكافى.

ويعتبر عام ١٨٨٩ عامًا مهمًا للشيخ محمد عبده[٤]وفيه قرر اعتزال الحياة السياسية

١- محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص١١١ .

٢- محمد عبده ، مذكرات الإمام محمد عبده، ص١٩٩ .

٣- أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص٣٠٥ .

٤- محمد السروجى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ص١١٣ .

عموماً وذلك أثر عودته إلى مصر وكرّس نفسه لخدمة الدين والإصلاح الدينى ورأى ضرورة البدء من الأزهر وقد واتته الفرصة عندما عين عضواً فى مجلس إدارة الأزهر الشريف . وفى عام ١٨٩٩ عين مفتيًا للديار المصرية وكان موضع احترام جميع المصريين عامة وفى ذلك اتسع نشاطه وأصبح عضواً فى مجلس الأوقاف الأهلى وعضواً فى مجلس شورى القوانين ومؤسسًا لجمعية إحياء العلوم العربية كما أسهم فى تأسيس بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية [١].

وإذا كان الشيخ محمد عبده قد وجه حياته فى الناحية السياسية قبل وبعد الحركة العربية فنجد أن دورة فى إصلاح الحياة الدينية والاجتماعية لاتقل أهمية عن الحياة السياسية فإصلاحه لنظم التعليم فى الأزهر ومعه الحركة القومية والفكرية والأدبية فى مصر، وخدمته للعلوم الدينية دفاعًا عن الإسلام جعلته فى قمة المصلحين فى هذا العصر- ويبدو أن انصراف الشيخ محمد عبده فى أخريات أيامه عن السياسة يرجع إلى إيمانه بأن الإصلاحين الدينى والاجتماعى يجب أن يسبقهما الإصلاح السياسى وهذا هو ما كان يعدو إليه ويدافع عنه قبل انضمامه إلى العرابيين فاعتزاله الحياة السياسية إنما هو عودة بدء.

٤- عبدالله النديم :

عبدالله النديم من أهم الشخصيات التاريخية فى مصر بصفة عامة والحركة العربية بصفة خاصة فكان المدافع عنها وخطيبها وعضواً فيها وعشق هذه الحركة فى بدايتها وفى أخرياتها على الرغم من فشلها إلا أنه ظل مخلصًا وفيًا لها [٢].

ولد عبدالله النديم فى الاسكندرية من أسرة متوسطة والتحق بمدرسة مسجد الشيخ إبراهيم وكان ذكيًا مفرطًا فى الذكاء وكان ينظم الشعر والزجل كما كان خطيبًا ثائراً منذ صغره وكان يميل إلى التنكيت . وعلى رغم بلاغته وحبه للأدب فقد عمل موظفًا فى التلغرافات وبحكم هذه الوظيفة انتقل إلى القاهرة وهناك التقى بالأدباء ثم أصبح بعد ذلك ناظراً للمدرسة الخيرية الإسلامية وبحكم وظيفته الجديدة علم تلاميذه الخطابة وأقام حفلات دعى إليها الكثير وظهر فى هذه المجتمعات وذاع صيته بإلقائه الخطب العظيمة.

١- عباس العقاد، محمد عبده، ص١٤٩ .

٢- أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص٢٠٣ .

وفى منتصف عام ١٨٨١ ترك مهنة التعليم وعمل فى الصحافة وانتقل إلى الإسكندرية وأصدر صحيفة أسبوعية اسمها «التنكيت والتبكيت» وهى كما نرى فى ظاهرها الهزل وفى باطنها الجد تتناول الموضوعات الهامة بصورة سخرية واستهزاء . وفى أثناء ذلك ظهرت الحركة العرابية فرأت فيه خير داع لها لما له من قوة الأسلوب وطلاقة اللسان .

وقد صادفت هذه الحركة هوى فى نفسه واندفع إليها ولم يتردد فى النقل إلى القاهرة وأخرج صحيفة أخرى اسمها «الطائف» وسخر كل إمكانياته لنجاح هذه الحركة فأصبح خطيبًا لها والمتحدث باسمها فى جميع المجالات ولم يفارقها لحظة واحدة وعلى الرغم من أنه ليس عسكريًا فلم يفارقها وانتقل مع عرابى فى معركة كفر الدوار والتل الكبير.

وعندما فشلت الحركة العرابية قبض على جميع أعضائها ولكن عبد الله النديم هرب وظل مختفيًا تسع سنوات ولم تستطع الحكومة القبض عليه على الرغم من أن الحكومة رصدت مبلغ ألف جنيه لمن يقبض عليه أو يرشد عنه وظل ينتقل من مكان إلى مكان متنكراً فى أزياء مختلفة فتارة فى زى المغاربة وتارة فى زى يمنى وهكذا. وعلى الرغم من أن بعض الوطنيين عرفوا شخصيته إلا أنهم لم يبلغوا عنه تقديراً لوطنيته وشجاعته . وأخيراً قبض عليه تمهيداً لمحاكمته ولكن الخديو عفى عنه ونفى خارج الديار المصرية.

وعندما تولى عباس حلمى الثانى الحكم أمر بإعادته من الخارج وعاد من يافا وأراد اللورد كرومر أن يهادنه ولكنه لم يستطع ذلك وبدأ الكفاح من جديد وأصدر مجلة جديدة اسمها «الأستاذ» استطاعت أن تشق طريقها بخطى ثابتة بين الصحف المصرية فى ذلك الوقت ونجحت مجلته ولكن بعض الصحفيين وشى به عند اللورد كرومر وأمر بنفيه مرة أخرى خارج الديار المصرية وعاد مرة ثانية إلى يافا ولكن السلطان العثمانى أمر بإبعاده منها ورجع مرة ثانية إلى الاسكندرية وتوسط بعض الناس لدى السلطان العثمانى لاستدعائه إلى الآستانة ومكث هناك . وولىَ عدداً من المناصب الهامة فى وزارة المعارف وهناك التقى بصديقه فى الكفاح جمال الدين الأفغانى . وظل هناك حتى وافته المنية وتوفى هناك ودفن فى الآستانة بعيداً عن وطنه بعد كفاح مجيد.

وأهمية عبدالله النديم تذكر على أنه أحد زعماء الحركة العرابية وكان خطيبها وفصيحها قوى اللسان وأصبح وفيًا لها حتى بعد فشلها على الرغم من أن بعض من أسهم فيها تنكروا لها ولكنه لم يتنكر وظل مخلصًا لها حتى وفاته . فعبد الله النديم من هذه الناحية مثل رائع للرجال المخلصين الأوفياء.

وأعطانا عبدالله النديم كذلك أمثلة لما يجب أن تكون عليه الصحافة النزيهة فيما أصدره من صحف ومجلات امتازت بقوة الأسلوب ووفرة الموضوعات الأدبية الاجتماعية ومعالجة الشئون السياسية بأسلوب تهكمى لاذع .

تغلغل الفنوذ الأجنبى والقنصلى فى مصر

قبل أن نتكلم عن الحركة العرابية لابد لنا من التعرض لحالة مصر السياسية والاقتصادية فى ذلك الوقت وما هى الأسباب والمبررات التى أدت إلى قيام مثل هذه الحركة فى أواخر القرن التاسع عشر . وهل هذه الحركة وليدة الظروف أم أنها حركة فجائية قامت لأغراض شخصية ؟ هذا ما سنتعرض له فى خلال الصفحات الآتية. ومن المعروف أن الحركة قامت ضد تغلغل النفوذ الأجنبى فى أول الأمر وليست ضد الخديو توفيق فقط . والذى كان واضحًا فى جميع نواحى الحياة فى مصر سواء أكانت حياة اقتصادية أم حياة سياسية أم حياة عسكرية.

وإذا أردنا أن نتتبع تغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر لابد لنا من التعرض له منذ عهد محمد على حتى وصل إلى عهد توفيق وما ترتب عليه من نتائج سيئة على البلاد .

أولا : عهد محمد على:

نجح محمد على فى تأسيس دولة قوية له فى مصر وخاصة بعد ضعف وانهيار الحكم المملوكى كما أنه اتبع سياسة الاكتفاء الذاتى بتصنيع البلاد حتى تستغنى عن الاستيراد من الخارج وترتب على ذلك استعانته بالخبراء الأجانب فى تصريف منتجاته فى الأسواق الأوربية[1].

ولما كان النظام القنصلى فى ذلك الوقت لايمنع القناصل من القيام بمزاولة التجارة بل إن أصحاب البيوت التجارية هم الذين ينالون مثل هذا المنصب ولذلك قام بعض هؤلاء القناصل بمساعدة الحكومة المصرية فى نشاطها التجارى وتمثل ذلك بقيامهم بأعمال الاستيراد . وعلى سبيل المثال وليس الحصر نذكر أسماء بعض القناصل الذين توطدت صلتهم بمحمد على وهم انسطاسى Anastasi وقنصل اتحاد الهانسا ويتألف من همبرج ولوبك وغيرهما من البلدان فى ساحل ألمانيا الشمالى والراين - زيزنيا Zizinia وهو يونانى الجنسية وقنصل اليونان باستريه Pastre وقنصل تسكانيا روشتى Rossetti .

١- محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، القاهرة ١٩٦٣، ص٤٨ .

ولكن هؤلاء لم يكن لهم أى نفوذ قنصلى بمعنى أنهم لايستطيعون الانتفاع بالحقوق التى اغتصبها زملاؤهم فى ولايات الدولة العثمانية الأخرى بفضل سريان الامتيازات الأجنبية بها. بل إننا نجد أنه بلغ من تصميم محمد على أنه كان من الضرورى اعتماد تعيين القناصل من اختصاصه وخاصة بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين السلطان منذ سنة ١٨٣٨ إذ كان قبل ذلك كانت عملية تعيين القناصل واعتمادهم من السلطان العثمانى نفسه.

ثانيًا : عهد عباس الأول:

فقد الأجانب التشجيع الذى كانوا يلقونه فى عهد محمد على بل إنا نجد زيادة على ذلك فقد عمد عباس الأول إلى وقف نزوح الأجانب إلى مصر، وكان مجىء هؤلاء إلى مصر بعد الانقلاب الصناعى الذى شهدته أوروبا وحاجاتهم إلى أسواق لتصريف منتجاتهم والبحث عن مصادر المواد الخام واعتقد الأجانب أنه يوجد بمصر مناجم من الذهب وأنهم يستطيعون الثراء بسرعة . ولما كان عباس يخشى توطيد النفوذ الفرنسى فقد اتخذ خطوة هامة وتتمثل فى فصل جميع الفرنسيين العاملين فى مختلف المجالات وعودتهم إلى بلادهم بالإضافة إلى اتخاذ مثل هذا الموقف مع الأجانب الآخرين. وقام القنصل الأمريكى ماكولى Macually بالتوسط لدى عباس الأول بخصوص الرعايا اليونانيين وعودتهم للعمل نظير تصاريح خاصة منعًا للغش[١]. ويظهر موقف عباس من الأوروبيين مرة أخرى عند إنشاء السكك الحديدية واتفاقه مع السير روبرت ستفنسون وإصراره على استخدام مهندسين مصريين بدلا من الإنجليز وعلى هذا فقد كان لسياسة عباس اللاأوروبية أثرها فى عدم تغلغل النفوذ الأجنبى.

ومما هو جدير بالذكر أنه خلال حكم عباس الأول الذى استمر حتى سنة ١٨٥٤ لم يظهر أى تغلغل أجنبى فى مصر على الرغم من المعاهدات والامتيازات الأجنبية التى كانت تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ولكنها لم تسر على مصر على الرغم من سريانها على الولايات العثمانية الأخرى. وعلى الرغم من هذا فقد استطاعت بعض الدول الأوروبية كانجلترا فى عهد عباس وفرنسا فى عهد سعيد باشا أن تدعم نفوذها السياسى وتلزم الطرفين بالإبقاء على الوضع الذى أقرته التسويات فى عامى سنة ١٨٤٠، ١٨٤١ وعلى هذا الأساس لم يستطع الباب العالى إلغاء الفرمانات الصادرة ولايستطيع الوالى الانفصال عن تركيا وإعلان استقلاله السياسى.

١- محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص٤٩ .

ثالثًا : عهد محمد سعيد باشا :

كان عهد سعيد باشا عهد رخاء بالنسبة للمصريين وخاصة أنهم كانوا قد تخلصوا من مشروعات محمد على الحربية والتى كانت تتمثل فى أخذ الفلاحين بالقوة من حقولهم وديارهم وتسخيرهم فى الأعمال الحربية والمدنية . ولكن الحال اختلف فى عهد سعيد وخفضت الضرائب وأصبح المصريون فى رخاء وخاصة أن الحرب الأهلية الأمريكية ساعدتهم على اغتنام الفرصة وأكثروا من زراعة القطن الذى ارتفع سعره إلى ثلاثة أمثاله [1]. ولقد عرف سعيد بحبه للأجانب وتساهله معهم الأمر الذى أدى إلى نزوحهم إلى البلاد عند سماعهم بوفاة عباس وكان هؤلاء الأجانب من المغامرين الذين يبغون الثراء من أسهل الطرق .

وقد لاحظ القنصل الفرنسى فى ذلك الوقت كثرة نزوح الأجانب إلى مصر لرغبة سعيد باشا فى الإصلاح . ويقول محمد فؤاد شكرى لم تكن هذه الإصلاحات المزعومة إلا وسيلة لإكراه الحكومة على دفع نفقات باهظة بحجة أنها أى الحكومة هى التى عطلت مثل هذه الإصلاحات وعلى ذلك فإن هؤلاء المغامرين يرفعون الدعاوى والقضايا على الحكومة بمعرفة قناصلهم . ولم يمض وقت طويل حتى وجد سعيد عدة دعاو مرفوعة ضده ومن الغريب أن من ينظر هذه القضايا المحاكم القنصلية وبطبيعة الحال فإنها سوف تصدر الحكم لصالح الرعايا الأجانب . ولذلك نجد أن القنصل الأمريكى «أدوين دى ليون» الذى خرج بمغانم طائلة ، والقنصل البلجيكى واتحاد الهانسا «زيزينيا» وقنصل اليونان باستريه والقنصل الفرنسى «سابانيه» والقنصل النمساوى «شراينر» ومن الأفراد العاديين «برافاى» Bravay وسكاكينى Skakini وباولينو بك Pai-lino Bey وهو يونانى الأصل وإن كان بولنديًا وكستلانى Castellanio وهو نمساوى الجنسية وقضية هذا الأخير أنه يطالب الحكومة المصرية بتعويض بخصوص تلف كميات دود القز التى أحضرها من الصين لحساب بعض المصانع الفرنسية والإيطالية أثناء عبورها الأراضى المصرية[1].

١- تيودور روثستين ، تاريخ المسألة المصرية، ١٨٧٥-١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى، ومحمد بدران ، القاهرة ١٩٨١ ، ص٤ .

٢- محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان ، ص٥٢ .

وانتهى هذا الوضع إلى أن فقد سعيد باشا سلطانه ودفع بعض التعويضات وأدى ذلك إلى ارتباك مالية مصر فى عهده واضطراره إلى الاقتراض من الخارج مما كان له أثره السيء على البلاد- ومما هو جدير بالذكر أنه فى عهد سعيد باشا أعطى لفرديناند ديلسبس امتياز حفر قناة السويس وأنشأ فى عهد أيضًا المحاكم المختلطة.

رابعًا : عهد الخديو اسماعيل :

تولى اسماعيل الحكم وتغيرت الحال تمامًا وكانت فرنسا فى ذلك الوقت فى أوج عظمتها وكان على رأس حكومتها الإمبراطور نابليون الثالث الذى جعل من فرنسا من حيث التخطيط والسياسة نموذجًا رائعا الأمر الذى جعل إسماعيل يحتذى به وأراد أن يجعل من نفسه نابليون الشرق. وهذا كلفه الكثير بل وكلف مصر حريتها واقترض من الدول والأفراد والهيئات لكى يجعل من مصر شبيهة بفرنسا الأوروبية وليس أدل على ذلك أنه فى عهده افتتح مشروع قناة السويس سنة ١٨٦٩ وحضر الاحتفال ملوك وعظماء أوروبا فى ذلك الوقت منهم فرنسيس والإمبراطورة يوجينى وغيرهم. وتكلمت صحف أوروبا عن هذا الاستقبال الرائع الذى استقبل به اسماعيل بقدوم هؤلاء [١].

وعندما وضعت الحرب الأمريكية الأهلية أوزارها وترتب على ذلك انخفاض سعر القطن المصرى وارتباك إسماعيل ماليًا وأدى ذلك إلى استدانته من الخارج وخاصة انجلترا من مصرف فرهلنج وغوشن الذى كان دائمًا مستعداً لإقراض إسماعيل بما يحتاج إليه والذى سبق أن أقرض سعيد باشا واستدان إسماعيل حوالى ٢٥ مليون جنيه بفائدة تتراوح بين ٨ ، ١٢ ٪ هى القيمة الأسمية للفوائد ولكن فى الحقيقة وصلت إلى ما بين ١٢ ، ٢٦٪ وكان إسماعيل حتى ذلك الوقت يستدين بصفته الشخصية وليس باسم مصر. ولكن بعد ذلك اقترض قرضًا بضمان الأراضى الأميرية يقدر قيمته بسبعة ملايين جنيه بفائدة وصلت إلى ١٣٪ وأدى ذلك إلى قلق السلطان العثمانى وكتب إلى الحكومة الإنجليزية بصفتها تمثل معظم الدائنين حيث قال فى رسالته [٢]:

«يحتج مقدمًا على كل اتفاق مالى يمس دخل مصر بالذات أو بالواسطة ولايكون قد أقره صاحب الجلالة الشاهانية السلطان».

١- روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص٤ .

٢- روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص٦ .

وكان من نتيجة ذلك أن أنذرت الحكومة الإنجليزية المقرضين وحذرتهم من عاقبة عملهم وكانت السياسية الإنجليزية فى ذلك الوقت تعمل على الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية بعكس فرنسا التى كانت تشجع كل حركة استقلالية ضد الدولة العثمانية وتعمل على التغلغل السلمى فى مصر إلى أن استطاع إسماعيل أن يصل إلى هدفه بحصوله على الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣ وذلك عن طريق الرشاوى والهدايا.

وبهذا الفرمان الشامل استطاع إسماعيل أن يجعل ديونه الشخصية ديونًا على مصر. ولم يمض على ذلك وقت قصير حتى أصبح لإنجلترا نفوذ وتدخل أكثر من أى وقت مضى وأصبح عليها أن تقاوم النفوذ الفرنسى وخاصة بعد انهزام فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧٠ على يد ألمانيا ووجدت إنجلترا الفرصة سانحة لها وعملت على تنفيذ مشروعات شرقية بحتة وليس على أدل على ذلك هو شراء أسهم قناة السويس[١].

وعلى الرغم من ذلك أصبح حكم اسماعيل يمتاز بالفساد وجعل الدائنين يحوجوه واضطر إلى إصدار ما يعرف بقانون المقابلة وهو إعفاء من يدفع ستة أمثال الضريبة دفعة واحدة من نصف الضريبة كما أنه عقد قرض داخلى بفائدة ٩٪[٢].

كان من أثر الارتباك الظاهر فى مالية الحكومة المصرية أن طلب الخديو من إنجلترا إرسال بعثة لفحص مالية البلاد. ولذلك لم يمض ثلاثة أسابيع على نزول سعر السندات أن القنصل الإنجليزى فى ذلك الوقت كتب إلى اللورد دربى يقول فيه [٣]:

«إن خديوى مصر فى حاجة إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة فى حكومة جلالة الملكة ليعاون ناظر المالية المصرى».

ولكن بعد أسبوعين عدل طلبه وطلب موظفين ماليين يشرفان على المالية المصرية أحدهما يشرف على الدخل والآخر يشرف على المنصرف ولم يكن هذا الطلب بمستغرب على الحكومة الإنجليزية وذلك لأنه سبق لها أن أعارت الخديو ومجلس من خبراء المالية لديها ليعاونان فى المالية المصرية وأثبتا نجاحهما فى مهمتها[٤].

١- روزشتين، نفس المصدر السابق، ص٧ .

٢- محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان، ص١٤٣ .

٣- روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٢ .

٤- محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان ، ص١٤٤ .

وأرسلت البعثة لكى تبحث مالية مصر وابداء النصح للخديو . ولكن على أى أساس أعطى لهذه البعثة حق التدخل فى شئون مصر ولم يطلب منهم الخديو النصح ولكنه كان يريد أن يكون الموظفين المطلوبين تحت إشراف ناظر المالية المصرية.

وعلى هذا الأساس أرسل دربى رسالته إلى المستر كيف وشرح فيها تاريخ طلب الخديو والأمور التى دعت الحكومة إلى إرسال هذه البعثة ومما قاله فى هذه الرسالة[١]:

«ولما كان نجاح مالية أى قطر من الأقطار يتوقف على الحكمة فى حد التزاماته ونفقاته، وكما يتوقف على إنماء موارده أو إدارته الاقتصادية ، فإنه يجب أن توضح حكومة الخديو مكانة السيدين المطلوبين وسلطتهما . ولما كان من الصعب الوصول إلى تفاهم من طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل رجلا تثق به حكومة جلالة الملكة مشهوداً لها بالكفاية فى الشئون المالية والإدارية ليفاوض الخديو وحكومته فى إدارة مصر ومركزها المالى، وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة بناء على تقريره أقدر على مد الخديو بالمعونة التى يريدها » ثم استأنف يقول ولاشك حكومة جلالة الملكة فى أن الخديو سيكون فى غاية الصراحة فى معاملته لكم. وأنه سيسهل لكم كل التسهيل الوقوف على حقيقة شئون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا إليها تقريراً وافيًا ».

نرى فى هذه الرسالة الشديدة اللهجة أنه بينما كان الخديو يريد رفاهية بلده والعمل على رخائها نجد أن اللورد دربى يعمل على نقص عدد الموظفين وتقليل نفقات الحكومة وبينما كان الخديو يريد موظفين تابعين لناظر المالية نجد أن اللورد دربى يعمل على التفتيش لمالية مصر وابداء النصح للخديو فى الخطوات التى يجب اتخاذها ولم يطلب منه الخديو ذلك ويعنى هذا تدخلا وتطفلا صريحًا على شئون مصر الداخلية.

وعلى هذا الأساس أرسلت الحكومة الإنجليزية البعثة بعد يومين فقط من شراء أسهم قناة السويس كان إرسال هذه البعثة يعنى ذلك أنه تدخل سياسى لامتلاك مصر وهذا ما كانت تهدف إليه إنجلترا من تقسيم الدولة العثمانية التى كانت تمر فى مرحلة الضعف والانحلال .

ولكن البعثة فشلت من تحقيق هدفها وخاصة بعد النزاع الذى نشب بين الخديو وبينها

١- روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص١٣ .

ويمكن أن نعزو أسباب فشلها إلى عدة عوامل شخصية ومنها شخصية «كيف» نفسها والخديو وفرنسا[1].

١- أما من حيث «كيف» فإنه لم يكن بالشخص القدير الذى كلف بمهمة رسمية وكان كثير التدخل الأمر الذى ضايق الخديو نفسه.

٢- أما فرنسا لما علمت بنبأ هذه البعثة أرسلت هى الأخرى بعثة تقاوم نشاطها أو على الأقل يتساوى نفوذها مع نفوذ بعثة «كيف».

وكان للتنافس الإنجليزى الفرنسى فرصة اغتنمها الخديو الأمر الذى جعله يقول للمستر «كيف» أنه يستطيع الاستغناء عن إرشاد إنجلترا .

غادر المستر «كيف» مصر وقد ترك الخديو منهمكًا فى مفاوضات مع المستر أوثرى ونفر من المولين الفرنسيين يرأسهم المسيو بستريه عضو الشركة المالية الإنجليزية المصرية . وكان غرضهم إنشاء مصرف وطنى لمصر يديره مندوبون دوليون تعينهم الحكومات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية . وتحويل الديون كلها إلى دين واحد بفائدة ٩٪ بضمان السكك الحديدية والجمارك ، ولكن الحكومة الإنجليزية عارضت هذه الفكرة لسببين هما:

أولهما : أن الخديو لايحب أن يرى ماليته تحت رقابة وكلاء من الأجانب .

وثانيهما: أن الوقت غير ملائم لعرض اقتراحات جديدة.

وبالإضافة إلى هذا أن المستر ولسن يستعد للسفر إلى مصر وكان موجود فى باريس منهمك بدراسة التقرير السرى الذى كتبه المستر «كيف» عن المالية المصرية وقد اتضح له بنظرة واحدة أن ما تريده الحكومة الفرنسية من إشراك الحكومة الإنجليزية معها فى مشروع المصرف المصرى ليس فى صالح حملة السندات الإنجليز، لأن معظم هؤلاء من حملة السندات يمثلون الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية. ورد اللورد دربى على ما طلبه إسماعيل غير مرة من تعيين مندوب إنجليزى للمصرف بأن الحكومة الإنجليزية لن يكون لها بهذا المشروع أى علاقة وشفع ذلك القول بهذه الكلمات الخطيرة[2]:

١- روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص١٥ .

٢- روزشتين ، تاريخ المسألة المصرية، ص١٩ .

«أما إذا كان ثمة خطة عملية لتكوين لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى فإن حكومة جلالة الملكة تعبر هذه الخطة جانب رعايتها ».

وأدى ذلك إلى رفض الخديو هذا المشروع وسر الإنجليز ذلك لأنهم لايريدون أن يجعلوا تفوق النفوذ الفرنسى على نفوذهم .

وبعد ذلك تطورت الأمور بسرعة فى مصر لغير صالح اسماعيل ولذلك نجد أنه فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ جاءت إلى مصر بعثة تمثل أصحاب الديون الثابتة الذين ألحق بهم الضرر وتوحيد الديون وكانت هذه البعثة تتألف من جوشن Goshen والذى يمثل الدائنين الإنجليز وجوبير Go-bier الذى يمثل الدائنين الفرنسيين وقد اقترحا إنشاء المراقبة الثنائية Dual Control وأن تتألف لجنة للدين العام تتسلم من المراقبين الإنجليزى والفرنسى الإيرادات وتضع ما كان مخصصًا منها لخدمة الديون فى بنكى إنجلترا وفرنسا كما أنهما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وفرنسيين وإنجليز لإدارة السكك الحديدية واقترحا تخفيض الديون .

وبناء على ذلك أصدر الخديو فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أمرًا عاليًا أنشأ بمقتضاه المراقبة الثنائية ثم أصدر بعد ذلك أمرًا بإنشاء اللجنة المختلطة لإدارة السكك الحديدية . وبعد أن هددته كل من إنجلترا وفرنسا بضرورة إنشاء «الجنة التحقيق» وأصدر أمرً بذلك فى يناير سنة ١٨٧٨ وسيطرت لجنة التحقيق التى كانت برئاسة فرديناند ديلسبس وريفرز ولسن والذى كان وكيل اللجنة.

وبعد ذلك رأت لجنة التحقيق أنه من الضرورى إنشاء وزارة مسئولة للحد من سلطة الخديو المطلقة كشرط أساسى لأى إصلاح مالى وصدر الأمر من الخديو بإنشاء الوزارة التى عرفت بالوزارة المختلطة سنة ١٨٧٨ وكان فيها وزيران أوروبيان . وعلى هذه الصورة تم تقييد سلطة الخديو. وإخضاعها فيما يتصل بإدارة شئون البلاد الادخلية لإشراف «وصاية دولية» والتى لم تعد مهمة الوصاية الدولية مقصورة على ملاحظة «الوضع» الذى أوجدته أصلا تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م وذلك من حيث بقاء علاقة التبعية التى تربط مصر بالدولة العثمانية والاحتفاظ بها ، بل صارت مهمتها الآن ممتدة إلى فرض السيطرة على شئون الخديو الداخلية[1]. وحينئذ صار متوقعًا أن تدخل الخديوية هى مصدر الخطر المباشر الآن على سلطة

١- ألبرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، ص٢٣٠ .

الخديوية وحقوقها فى ممارسة شئونها الداخلية، بل مصدر الخطر كذلك على مسند الخديو نفسها. إذا ذكرنا الضغط لدرجة التهديد بالخلع الذى لجأت إليه «الوصاية الدولية لتنفيذ مآربها[١].

على أن الخديوية لم تقف وحدها منفردة فى هذا النضال بل اشتراك فى النضال إلى جانبها أصحاب المصالح الحقيقية من أهل البلاد. ولقد لجأت الوزارة الأوروبية لمعالجة الأزمة المالية إلى عقد قرض فى لندن من بيت روتشيلد سنة ١٨٧٨ بضمان أملاك الخديو والأسرة لدفع قسط الدين الثابت وجزية الباب العالى وعمولة القرض نفسه ولذلك لم يتبق شىء من القرض لسداد مرتبات الموظفين المتأخرة أو للإنفاق على مرافق البلاد العامة.

واشتدت الوزارة الأوروبية فى تحصيل الضرائب، فاستخدم «الكرباج» فى جمعها ، ثم عمدت إلى تسريح فريق من رجال الجيش وطردت عدداً كبيراً من الموظفين الوطنيين واستخدمت بدلا منهم موظفين أجانب بأجور مرتفعة وكان لهذا الاجراء آثاره السيئة عند الجيش والشعب معًا.

وأخذ الخديو يشجع حركة الاستياء العامة لأن الوزارة أصبحت مسئولة أمام نفسها وأدى ذلك إلى سقوط الوزارة الأوروبية وبعد سقوط الوزارة الأوروبية تألفت وزارة الأمير محمد توفيق ولكن كان للوزيرين الأوروبيين حق الاعتراض المطلق Veto بفضل الشرط الذى وضعته إنجلترا وفرنسا ولكن كان لهذا الحق أن اصطدم الخديو معهم وخاصة عندما أراد تأجيل دفع القسط المستحق عن الديون السائرة - وأعلنت الوزارة حالة الإفلاس للبلاد[٢] والذى أعلن ذلك هو المستر ريفرز ولسن وكان لهذا الإعلان أثره السىء لدى المصريين عمومًا الأمر الذى أدى سخطهم ومطالبتهم بعزل هذه الوزارة وانتهى هذا الوضع إلى ما يعرف بالانقلاب السياسى[٣].

عزل الخديو إسماعيل :

أخطر مندوب كل من إنجلترا وفرنسا فى مصر الخديو إسماعيل بمذكرة رسمية مشتركة بضرورة تنازله عن العرش لابنه توفيق وأنه إذا لم يوافق على ذلك فإنهم سوف يعينون بدلا

١- محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان، ص١٤٨ .

٢- روزشتين، تاريخ المسألة المصرية، ص٢٣ .

٣- نفس المصدر السابق، ص٦٧ .

منه الأمير حليم وأعطوه مهلة قدرها ثمان وأربعين ساعة وأراد المراوغة وخاصة أنه أعلن لهم أنه قد أبرق إلى السلطان العثمانى لأنه سيده كما يقول وأراد السلطان العثمانى انتهاز الفرصة لبسط نفوذه على مصر ويسترد جميع الامتيازات التى أعطيت لها ولكن كان لوقوف إنجلترا وفرنسا ضد رغبة السلطان وتهديد إسماعيل فى نفس الوقت الذى أدى ذلك إلى تنازله لابنه توفيق وغادر البلاد إلى إيطاليا وعاش فيها حتى وافته المنية[1].

وبهذا ينتهى لايذهب بل، حكم إسماعيل لا لأسباب مالية ولكن لأسباب سياسية.

مقدمات الحركة الوطنية (العرابية)

١- الموقف بعد عزل الخديو إسماعيل :

عرفنا كيف تولى الخديو توفيق الحكم بعد عزل والده إسماعيل وكيف كان توفيق عندما ارتقى العرش كان بين قوتين متناقضتين قوة أصدقائه المصلحين الذين أخذوا يحثونه على الوفاء بالتزاماته الدستورية وقوة القناصل التى حثته على ألايتنازل عن شيء من سلطته وكان هدفهم من ذلك استعمال هذه السلطة باسمه وترتب على ذلك أنه لم يوقع على مشروع الدستور الذى قدمه شريف باشا وانتهى هذا الصراع بانتصار قوة القناصل وتعيين رياض باشا الذى يمثل مصالحهم الحقيقية وهذا يرجع إلى ضعف شخصية توفيق.

تولى رياض باشا رئاسة النظارة وصحيح أنه ألغى السخرة والكرباج، ولكن كانت أوامره على الورق ليس إلا. وكانت السخرة والكرباج هى السمات الرئيسية فى ذلك العصر والثقل المتراكم على المصريين عن الضرائب وغير ذلك بالإضافة إلى أن المحاكم كانت بؤرة للفساد والملاك المدينيين الذين يخسرون ممتلكاتهم للدائنين وكانت سلالتا الأتراك والشراكسة لاتزالان تسودان البلاد .

ولم تقم الحكومة بأى تحسين أدبى ولا هى حسنت نظم الإدارة. وقد كان هذا موضع ضعف الحكم ومع ذلك يجوز أن نتساءل ألم يكن بداً من أن تأتى الأزمة بسرعة وكان الخديو توفيق لم يكن هو الآخر مخلصًا لوزيره وكان يحيك المؤامرات ضده ولكن كان هذا طبع توفيق كما عرفنا فهو يخضع ظاهراً للضغط ولكن يحاول تحقيق هدفه بوسائل أخرى وكان غيوراً من

١- ألبرت فارمان مصر، وكيف غدر بها، ص٢٤٦ .

رياض ناقمًا عليه. هذا هو موجز التاريخ الصحيح لسلسلة الأوقات التى مرت فيها مصر سنة ١٨٨١ بما فيها القلاقل العسكرية التى انتهت بسقوط رياض من رئاسة النظارة.

وقبل التكلم عن الحركة العرابية لابد أن نعرف موجزاً عن تاريخ قائد هذه الحركة وهو أحمد عرابى.

ولد أحمد عرابى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ/ ١٨٤٠م فى قرية «هرية رزنة» بمديرية الشرقية وكان والده شيخًا جليلا وكان له احترامًا دينيًا وقد زعم كغيره من الشيوخ فى ذلك الوقت أنه من سلالة النبى وعلى هذا الأساس تربى عرابى تربية فى كتاب القرية وبعد ذلك أرسل إلى الأزهر وهو فى القاهرة ودرس به عامين [١].

ولما بلغ الرابعة عشر من عمره جند فى عهد سعيد باشا الذى كان قد وضع مشروعًا لتدريب أبناء مشايخ القرى ليكونوا ضباطًا . وترقى أحمد عرابى بسرعة عظيمة ويكفى أن نعرف أنه عند بلوغه سن العشرين حصل على رتبة بكباشى وليس معنى ذلك أنه ترقى بهذه السرعة لكفاءته العسكرية ولكن يرجع إلى رغبة سعيد باشا فى ترقية عدد كبير من المصريين لكى يتساووا مع الأتراك والشراكسة وأن الدافع الذى جعله يكون آرائه السياسية الأولى هو ملازمته لسعيد باشا فى سفرياته إلى الحجاز والتحدث معه فى بعض المسائل.

وعلى هذا يمكن القول بأن حركة الإصلاح الأزهرية هى حركة شملت كل المسلمين بدون تمييز بين الأجناس . أما حركة عرابى فكانت قومية وأدى ذلك إلى إقبال الناس عليها.

ولكن كانت وفاة سعيد الفجائية ضربة شديدة قضت على آمال عرابى وأمثاله فى الجيش المصرى إذ فضل إسماعيل العنصر التركى والشركسى على المصريين . وترتب على ذلك أن أسند إلى عرابى بعض الأعمال الثانوية التى لاتمت بصلة إلى الشئون العسكرية الأمر الذى جعله ينضم إلى زمرة المتمردين وكان لبقًا خطيبًا بارعًا فى اللغة العربية ويستشهد دائمًا بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية فى كلامه وخطبه وأحاديثه وكان له نفوذ كبير على الذين يتصل بهم.

وكان يوفد كثيراً إلى الإسكندرية وأدى ذلك إلى اختلاطه بكثير من الأوروبيين وكان يكره التعصب وكان شديد المحافظة على فروضه الدينية.

١- أحمد عرابى، مذكرات ، القاهرة ١٩٥٣، ص١١ .

إن تدخل الجيش فى شتاء ١٨٨٠-١٨٨١م كقوة سياسية فى مصر له أهمية كبيرة تستدعى الحال شرحه شرحًا وافيًا. وقد كان هذا الجيش عاملا من عوامل الاستياء منذ أن هزموا فى حرب الحبشة واستشعر الجنود والضباط المصريون فى هذه الحملة أن قوادهم الأتراك والشراكسة هم الذين تسببوا في هزيمتهم بسبب جهلهم بالشئون العسكرية واحتكار الرتب العليا لهم الأمر الذى جعل الضباط والجنود المصريين يستآون من هذا التصرف الذى يسىء إليهم وإلى كرامتهم . وأخذ الضباط المصريون على عاتقهم بحركتهم وقاد أحمد عرابى هذه الحركة .

وقد خدم عرابى فى حملة الحبشة ولكن لم يكن كضابط حربى ولكنه كان فى خطوط المواصلات بين مصوع وجبهة القتال ورجع ساخطًا من هذا الوضع وخاصة بعد الهزيمة التى لحقت بالجيش المصرى وانضم إلى الساخطين على الخديو إسماعيل ومما زاد سخطه عندما قبض عليه هو وزميله على الروبى فى المؤامرة التى دبرها إسماعيل ضد ويلسن ونوبار. وبعد الإفراج عنه اشترك مع بعض الضباط فى مشروع لم ينجح ألا وهو خلع إسماعيل أو اغتياله وكاد هذا المشروع ينجح لولا تدخل الدول الأوروبية[١].

ومن الخطأ القول بأن عرابى كان يكره الحكم الجديد المتمثل فى الخديو توفيق أو أنه كان يكره القناصل بل كان على العكس من ذلك فإنه من ناحية توفيق فإنه أرسل إلى أحب مكان إلى قلبه ألا وهى ثكنات العباسية وأنه وجد فى القناصل أنهم يناصرون الفلاحين الذين هم منهم. ولكن الحقيقة أنه لو عولجت مظالم الضباط والجنود بشىء من الحكمة لما حدث مثل هذا الموقف ولما أدت إلى مثل هذه الحركة. ولكنه أرغم الدفاع عن نفسه ضد الخديو وضد تعسف رياض باشا[٢].

٤- وزارة رياض باشا :

ولذلك نجد أنه عندما ألفت وزارة رياض باشا نجد أن ناظر الحربية فيها كان عثمان رفقى باشا الشركسى الأصل وهو رجل من الطراز القديم والذى كان ينظر إلى المصريين على أنهم

١- أحمد عرابى، مذكرات ، ص١٧ .

٢- اسكاون بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر، القاهرة ١٩٣٢، ص١٠ .

عبيد لهم وأن العنصر المفضل لديه هم الشراكسة والأتراك وعلى هذا فقد اقتصرت الترقيات عليهم أما المصريون فى الجيش فكان نصيبهم أعمال السخرة فى شق الترع ورصف الطرق والعمل فى أراضى الخديو وأدى هذا بطبيعة الحال إلى سخطهم [١].

فلما وقف عرابى مع رجاله ضد حفر ترعة التوفيقية وتسخيرهم فيها غضب منه ناظر الحربية . وكانت هناك أيضًا مسألة مرتبات لم تدفع فقدمت مذكرة إلى ناظر الحربية وكان عرابى ضمن الموقعين عليها (٢٠ مايو سنة ١٨٨٠م) [٢].

ولم يكن فى المذكرة شىء سياسى وقد رفعت بالطريقة القانونية إلى ناظر الحربية فتدخل قنصل إنجلترا وفرنسا فى هذه المسألة وشكلت لجنة للتحقيق وأقرت اللجنة مطالب الضباط وانضم إليهم القنصل الفرنسى وانتصر لهم ومنذ ذلك الوقت أخذت فرنسا على عاتقها حماية مطالب هؤلاء الضباط خصوصًا إذا ما نشب نزاع بين هؤلاء الضباط وبين رياض باشا. وقد جدد عرابى باشا الصداقة مع زعماء الإصلاح فى الأزهر منذ أن عاد إلى القاهرة وقلد قيادة الكتيبة الرابعة وأنه كان متصلا بواسطة زميله على الروبى بناظرين هما على باشا مبارك والثانى محمود سامى البارودى. وكان هذان الاثنان على الرغم مما عرف عنهما بميولهما الدستورية فى نظارة شريف إلا أنه بعد أن استقالا احتفظا بنظارتهما[٣].

وكان الخديو توفيق اتصل بالضباط المناهضين لرياض باشا عن طريق على بك فهمى الذى كان قائد الكتيبة الأولى وأوهمهم أنه فى صف هؤلاء الضباط ضد رياض باشا واستطاع على بك فهمى إقناع عرابى بذلك وخاصة أن رياض باشا قبض على عدد كبير من المطالبين بالإصلاح الدستورى وأنه قبض أيضًا على الشيخ جمال الدين الأفغانى ونفاه [٤]. وقبض على أحد ذوى الأملاك ويدعى حسن موسى العقاد ونفى إلى النيل الأبيض.

وحدثت أزمة فى أواخر سنة ١٨٨٠ حين علم عرابى باشا وهو فى منزل نجم الدين باشا أن النظارة قررت حرمانه هو وزميله القائمقام عبد العال حلمى بك قائد الكتيبة السودانية من

١- عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، القاهرة ١٩٤٢، ص٥٧-٥٨ .

٢- بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنلجترا مصر، ص١٠١ .

٣- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص١٠٢ .

٤- عبد الرحمن الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص٦١ .

مناصبها ورفتهما من الخدمة . وقد عرف فى الوقت نفسه أن على بك فهمى يريد أن يراه فى منزله وذهب الاثنان إلى منزله وأخبره بصحة الأنباء التى سمعوها . وتشاور الثلاثة فى الأمر وقرروا أن يذهبوا إلى رئيس النظار ويطلبوا منه أن يضع حدا لاضطهاد عثمان رفقى لهم وقد فعلوا هذا فى اليوم الثانى. ولكن رفض رياض باشا طلبهم وأخبرهم بأنه سوف يبحث هذا الطلب .

٥- حادثة قصر النيل :

وقد لعب الخديو توفيق دورا فأوعز إلى رياض باشا بالقبض على الضباط ومحاكمتهم وكان يقصد من ذلك توريط رياض باشا ولكن رياض باشا ترك مثل هذه المسألة إلى عثمان رفقى باشا بالتصرف فيها على حسب الطريقة التى كانت مبتعة فى عهد الخديو اسماعيل[1].

وقد استدعى عثمان رفقى الضباط الثلاثة للتباحث معهم بشأن زفاف الأميرة جليلة. ووصل الضباط الثلاثة إلى قصر النيل حيث توجد الثكنات العسكرية وقبض عليهم تمهيدا لمحاكمتهم ولكن محمد عبيد كان فى الخارج وانتظرهم وطال انتظاره حتى اخرجهم بالقوة. وبعد أن خرجوا من الثكنات توجهوا إلى قنصل فرنسا للتوسط لدى الخديو بضرورة خلع عثمان رفقى ولكن المسيو رنج أخبرهم بضرورة خلع نظارة رياض بأكملها ولكن انجلترا تدخلت فى هذه المشكلة وأيدتها ألمانيا فى ذلك حتى استدعت الحكومة الفرنسية قنصلها فى مصر.

وكان لحادثة قصر النيل فى يناير سنة ١٨٨١ أثرها فى وضع اسم أحمد عرابى أمام الشعب المصرى وأصبح بالنسبة لهم مخلصهم من نير الظلم والاستعباد وارتفع إليه عرائض كثيرة من أعيان البلاد ومواطنيها وخاصة أنه استطاع أن يقف ضد الحكومة ويطلب تغيير النظارة. وظهر أمام الشعب أنه الذى يدافع عن المظلومين من الفلاحين ضد استبداد الأتراك والشراكسة .

فعرابى فى ذلك الوقت لائق بالدور الذى يقوم به بالنيابة عن بنى جنسه. فهو فلاح أصيل ولم يكن فى عرابى شىء من شموخ الجندى بل كان فى اشاراته ذلك البطء اعطاه مظاهر النيل وكان لهيئته هذه أن الأتراك والشراكسة كانوا يحتقروه وأنه بالنسبة لهم سهل يحركونه كالآلة حسبما يريدون واحتقره أيضًا رياض باشا ونفر منه بعض زعماء الإصلاح فى الأزهر وعلى

٣- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص١٠٦ .

الرغم من هذا جعلته زعيمًا وطنيًا فى نظر مواطنيه وخاصة الفلاحين الذين نظروا إليه على أنه منقذهم من الظلم والاستعباد وعلى هذا الأساس التفوا من حوله .

وكان محمود سامي البارودى الذى خلف عثمان رفقى باشا فى نظارة الحربية لم يكن قد تعرف على أحمد عرابى ولكنه كان يميل إليه وتوطدت الصداقة بين الاثنين عن طريق على الروبى وكان البارودى أخذ على عاتقه أخبار عرابى أول بأول عن الدسائس التى تحاك ضده فى النظارة وكان يعرفه بأنه إذا استقال من النظارة فإن معنى ذلك هو تحذير لعرابى وأصدقائه . على أنه يلاحظ عن محمود سامي البارودى فإنه كان أعلى ثقافة من عرابى وتفهمه للأمور.

ولكن كانت سياسة الخديو توفيق متقلبه من وقت لآخر وخاصة أنه كان يخشى بأس رياض باشا لدرجة أن أحد المهندسين أوهموا الخديو بأن رياض باشا يعمل على خلعه ويحل محله واحد آخر وهذا أمر بعيد كل البعد وتارة أخرى يقلبونه على عرابى وخاصة بعد أن ذاعت شهرته وغيرته الوطنية وحرضه الشراكسة على اضطهاد الضباط الفلاحين المصريين.

مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

تطورت الأمور بعد ذلك وخاصة أن توفيق كان يستخدم على بك فهمى كجاسوس لدى الضباط المصريين وكان توفيق يثق فيه لأن زوجته كانت تعمل بالقصر وعلى هذا الأساس لم يغضب عليه توفيق بعد حادثة قصر النيل ولم يكن يتصور أن على بك فهمى يعمل مع عرابى ولم يغضب عليه إلا بعد انضم رسميًا إلى حركة عرابى. ولكن كان الخديو يعتمد على الجيش فى التخلص من سلطة رياض وقد زاع شهرة عرابى وخاصة بعد أن ناداه الفلاحون بأنه «الوحيد» الذى سوف يخلصهم من نير واستعباد الأتراك والشراكسة والأجانب الذين يتحكمون فى موارد البلاد[1].

وعلى هذا تستطيع القول بأن حركة سنة ١٨٨١ كان هدفها الحقيقى تخليص البلاد من استبداد الشراكسة والأتراك ولم تكن ضد المراقبة الثنائية إلا بعد أن انضمت هذه المراقبة إلى هؤلاء . وعلى هذا الأساس قام عرابى بحركته الوطنية واتصل به شريف باشا الدستورى وأيده معه كثير من زعماء الأحزاب الأخرى بغية حكم البلاد حكمًا دستوريًا.

١- أحمد شفيق باشا، مذكراتى فى نصف قرن ، ص١٢٢ .

ولما كان عرابى باشا ميالا لفكرة الحكم الدستورى اتصل به سلطان باشا الزعيم الدستورى[١] وكان الواسطة بين عرابى باشا وبين شريف باشا واتفق الجميع على أن يستخدم الجيش نفوذه لحمل الخديو على الموافقة على الحكم الدستورى. ومما هو جدير بالذكر أن الخديو توفيق أوعز لعرابى عن طريق على بك فهمى أنه يؤيد هذه الحركة وخاصة أنها كانت تهدف إلى التخلص من رياض باشا والتى كانت هدفًا رئيسيًا للخديو وكانت نفس السياسة التى بسير عليها وهى سياسة الدس.

وتأزمت الأمور بعد ذلك وخاصة بعد استقالة محمود سامى البارودى من نظارة رياض[٢] وعندئذ قرر أحمد عرابى وزملاؤه القيام بحركتهم مهما كانت نوايا الخديو وأنهم قرروا القيام بمظاهرة عسكرية فى عابدين وسوف يطلبون بجانب إقالة النظارة والحكم الدستورى زيادة عدد الجيش. وغير ذلك من مطالب الأمة والجيش معًا .

وانتهت الأمور بسرعة بأزمة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إذ أصدر داود باشا يكن أوامره إلى عرابى بالسفر إلى الاسكندرية بأورطته وعبد العال حلمى إلى دمياط ولكن الأمر العسكرى لم يذكر فيه نقل على بك فهمى وأدى ذلك إلى أن الآخرين شكوا فى نواياه. وعلى هذا الأساس قرروا عدم إطاعة الأوامر وقدموا التماسًا إلى الخديو بأنهم سوف يتجهون إلى قصر عابدين المقر الرسمى للخديوى ويطلبون منه سمع شكواهم ومطالبهم وخاصة أن الشراكسة والأتراك يحتقرونهم ويدبرون المؤامرات ضدهم .

وأرسل عرابى مطالبه إلى الخديو فى صباح اليوم التالى وطلب منه الإجابة بعد الظهر فى قصر عابدين الرسمى وليس فى قصر الاسماعيلية حيث كان يقيم الخديو ولما وصل الخطاب إلى الخديو اجتمع مع رياض باشا وستون باشا الأمريكى وغيرهم وتشاوروا فى الأمر واستدعى على بك فهمى وأمره بأن يحتل جنوده القصر فأطاع أوامر الخديو ووضع جنوده فى الغرف العليا حيث لايراهم أحد. وبعد ذلك توجه إلى القلعة ولكن لم يجد إجابة من قائدالقلعة وخشى على نفسه وذهب إلى عرابى فى ثكناته فى العباسية ولكن لم يجده فإنه أخذ جنوده وتوجه إلى عابدين ومعه المدفعية .

١- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص١٠٨ .

٢- الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص٣٣٢ .

ووصل عرابى إلى عابدين وأقنع على فهمى بالانضمام إليه وانضم ونزل الخديو من القصر ومعه المستر كلفن وطلب الخديو من عرابى بالترجل وترجل ودارت المناقشات بينه وبين الخديو وأجيبت معظم طلبات عرابى. حتى أننا نلاحظ أن المستر كوكسن يقول لعرابى كيف تطلب مجلس نيابى وأنت جندى قال عرابى أننى هنا نيابة عن الأمة[١].

نجحت حركة عرابى وعمّ الفرح والسرور جميع أفراد الشعب من مسلمين ومسيحيين ويهود. واستبشر الناس خيراً بهذه الحركة الجديدة التى خلصتهم من نير عبودية رياض باشا والأتراك والشراكسة . وقد انضم الخديو لهذه الحركة لعلمه بأن شريف سوف يخلصه عاجلا أو اجلا من عرابى باشا.

وكان مسلك عرابى باشا بعد هذه الحركة نبيلا ولم يعمل لأجل مصلحته الشخصية ولكنه أخذ يعمل لأجل مصلحة وطنه وبنى وطنه . ويرهن على ذلك على مسلكه من الخديو والنظارة الجديدة فإنه لم يفاتح فى أمر ترقيته بعد ذلك وترك مثل هذه المسألة للنظارة. وكانت خطته بعد ذلك تتمثل فى أنه يقضى على الحكم التركى القديم المستبد. وبعد أسبوع من تولى النظارة الجديدة الحكم قام عرابى على رأس فرقته إلى رأس الوادى بين هتاف سكان العاصمة[٢].

وكان عرابى يتوقع عطف إنجلترا على حركته أكثر من عطف فرنسا عليها إذ أعلن غلادستون أنه يناصر الحرية فى كل مكان ويؤيدها وأن أول مكاسب الحركة هو التخلص من الحكم المطلق وأرسل الحزب الوطنى إلى غلادستون يطلب منه تأييد هذه الحركة وإن كان ما لبث لايميل إلى تأييد هذه الحركة .

وأرسل برنامج الحزب الوطنى إلى غلادستون فى إنجلترا على الرغم من معارضة مالبث لأنه يرى فى تأييد هذه الحركة الوطنية أنه يعقد الأمور فى الآستانة ولكن أرسلت إلى غلادستون وإلى رئيس جريدة التيمس وكانت تنتشر بصفة دورية وكان يناصر هذه الحركة لأنه من أصحاب الدين المصرى. ومما هو جدير بالذكر أنه كان ينشرها على أنها مرسلة من أحمدعرابى.

١- أحمد عرابى، ص٧٦ .

٢- بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص١٢٢ .

ولكن ما هو موقف الحكومة العثمانية من هذه الحركة فقد كان على رأس الدولة السلطان عبد الحميد الذى تظاهر بأنه دستورى ولكن سرعان ما تنكر لها وبطش ببطل دستور مدحت باشا وعلى هذا الأساس أرسل لجنة تحقيق إلى القاهرة لتحقيق ما حدث ولكن اللجنة عادت بعد أن عرفت أنها حركة وطنية أهلية ولاتكن أى عداء للسلطان العثمانى وعلى هذا الأساس غادرت السفينتان الحربيتان الإنجليزية والفرنسية فى إبان هذه الحركة.

وكان الموقف الفرنسى يرى فى هذه الحركة بأنها حركة تعصب إسلامى وخاصة أن فرنسا قد احتلت تونس بحجة إعادة الأوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه وأنها كانت تكره حركة الإصلاح الإسلامية وكانت تريد أن تعيد الامتيازات التجارية إلى ما كانت عليه وتعد هذا فخراً عظيماً لها وكانت تريد أن تتفق على ذلك مع إنجلترا[١].

المذكرة المشتركة :

كان عرابى دائماً لايثق فى الخديو ولا فى تعهداته وكان يقول دائماً أنه يمثل الجيش ويعمل على تحقيق مطالبه ويمثل الأمة ويرشدها حتى تستغنى عن إرشاده . وكان عرابى يكره الحكم التركى الذى جعل مصر متخلفة بضعة قرون ولكن مع ذلك كان يقول أن طاعة السلطان واجبة بصفته أمير المؤمنين ما دام يحكم بالعدل والإنصاف وقال عرابى[٢]:

«كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأسرة واحدة فى منزل وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظفها حسب ما يهوى ولايحق لرب البيت أن يستبيح حرمتها وكذلك لكل شعب من الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظفها على ما يحب ويهوى . وقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وسنبذل كل جهدنا فى المحافظة على ذلك الاستقلال ولكننا نخطىء إذا طلبنا أكثر من ذلك ولايبعد أن نفقد حريتنا فى مثل هذه المجازفة».

وقد طالب محمود سامى البارودى بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندى حسب الفرمانات السلطانية ولكن كلفن خصص مبلغ ٥٢٢٠٠٠ جنيه فقط للجيش وأنه طلب ضرورة زيادة عدد الجيش خشية أن يقوم بثورة أخرى ولكن عرابى اقتنع وزملاؤه بهذا المبلغ على الرغم من أنه

١- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص١٢٩ .

٢- مذكرات عرابى، ص٨٤ .

يكفى لـ ١٥٠٠٠ جندى فقط وأشاروا أنهم سوف يقتصدون فى نفقات أخرى يعرفونها حتى يصلوا بالجيش إلى أقصى طاقته [١].

وافتتح الخديو مجلس النواب فى ديسمبر سنة ١٨٨١ الجديد وخاصة بعد أن قامت الصحف بتخفيف لهجتها وقام الخديو بالافتتاح وهو منشرح الصدر[٢] وفى هذا يقول بلنت أن ماليت كتب إلى لورد غرانفيل عن الخديو بقوله :

«وجدت سموه منشرح الصدر لأول مرة منذ عودتى فى سبتمبر وقد صار الآن كبير الأمل من تحسن الأحوال . ولم يستطع الإنسان إلا أن يرى هذا التغيير الكبير فيه والظاهر أنه راض بالحالة كما هى».

وقد أبلغ المعتمدان البريطانى والفرنسى عرابى أن يتحمل مسئوليته السياسية وخاصة بعد أن تقلد منصبه فى النظارة الجديدة ألا وهو منصب ناظر الحربية وكانت الأحوال هادئة وخاصة بعد أن حدث التوافق بين الأحزاب المصرية.

ولم يبق محل للشك إلا سلوك النواب حيال نصوص الدستور الذين اجتمعوا لمناقشتها . على أغلبهم بدت كالأزهريين ميالة للاعتدال وقال الشيخ محمد عبده [٣].

«لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلايشق علينا أن ننظر الآن بضعة أشهر».

والحقيقة أن ماليت وكلفن وكوكسن كانوا فى ذلك الحين يعطفون عطفًا حقيقيًا على الحركة الوطنية ولو أن حكومتى إنجلترا وفرنسا أعلنتا فى ذلك الحين حسن النية حيال الأمانى لكان فى الطاقة أن يوضع نظام حسن للعمل بين المراقبة الثنائية والحكومة الوطنية ولو تم هذا لضمن مصلحة حملة الأسهم كما ضمن حرية مصر.

والظاهر أن حدث عكس هذا فقد كانت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت تعد العدة للتدخل المسلح فى مصر وكان هذا الأمر سراً حتى أن ماليت نفسه لم يعلم ذلك وبينما كانت مصر تنتظر رداً سلميًا من لندن إذ فوجئت فى يناير سنة ١٨٨٢ بمذكرة مشتركة من إنجلترا وفرنسا وقضى على آمال المصريين وجر عليهم كثير من المتاعب .

١- بلنت التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص١٣١ .

٢- نفس المصدر السابق، ص١٣٣ .

٣- محمد عبده مذكرات الإمام محمد عبده ، ص١٣٣ .

وقصة المذكرة المشتركة أنها لم توضع فى وزارة الخارجية البريطانية ولكنها وضعت فى وزارة الخارجية الفرنسية[١] وذلك لخدمة أغراض فرنسا الخاصة المالية - ويرجع ذلك إلى أن غمبتا تولى الوزارة فى فرنسا وكانت الثورة الإسلامية ضد فرنسا فى تونس والجزائر على أشدها . وكانت فرنسا فى أول الأمر معادية لحقوق الباب العالى فى شمال أفريقيا وكان غمبتا مهتمًا بالمسائل المالية فى بورصة باريس وكان ذا صلة متينة ببيت روتشيلد وغيره من أصحاب الأموال الذين اشتروا بملايينهم سندات الدين المصرى. وكان نوبار باشا ويفرز ولسن موجودان فى باريس وكان يأخذ بآرائهم فيما يختص بالمسألة المصرية. كما أن غمبتا يرى ضرورة تدخل إنجليزى فرنسى مسلح فى مصر ضد الحركة الوطنية التى حدثت فى مصر فى ذلك الوقت وكانت بريطانيا تريد تجديد الاتفاقية التجارية بينها وبين فرنسا وخاصة بعد أن تعثرت المفاوضات عدة مرات . وأعلن اللورد غرانفيل موافقته على أن يعلن توفيق موافقته ويشجع عطف إنجلترا وفرنسا عليه .

وانتهى الأمر إلى أن وقعت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية المذكرة المشتركة إلى مصر فى نفس يوم توقيع الاتفاقية التجارية بين البلدين. ولذلك نجد أن المشتركة هى بايعاز من غيمتا ورأت كل من إنجلترا وفرنسا ضرورة نشر المذكرة المشتركة مهما كانت الأسباب وكان صداها لدى الرأى العام فى مصر بأنه تدخل أوروبى مسلح.

وكان الاتفاق بين غمبتا وغلادستون أن تقوم الدولتان بمظاهرة بحرية فى مصر وبعد ذلك يترك جنود فرنسيون فى مصر ولكن نظراً لسقوط غمبتا من الوزارة لم تنفذ هذه الخطة. ولو نفذت هذه الخطة لكانت فرنسا هى التى احتلت مصر وليست إنجلترا . وكانت لهذه المذكرة صداها فى مصر فقد هاجموا ووجد المصريون أنفسهم متحدين لأول مرة [٢].

وانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوتهم. وحنق كل الشعب ومن بينهم الشراكسة من التهديد الأجنبى وكسب عرابى شهرة عظيمة لدى جميع طبقات الأمة.

نشرت المذكرة الثنائية والقانون الأساسى[٣] ولكن المراقبين الماليين ألحا على شريف باشا بضرورة الإشراف على الميزانية ووافق شريف باشا على ذلك ولكن النواب عارضوا فى ذلك

١- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص١٣٣ .

٢- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص١٣٧ .

٣- الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص٢٠١ .

واعتبروا أن اختصاص المراقبين الماليين على مسألة الديون التى كانت تمثل نصف الميزانية وأن من حق النواب الاشراف على نصف الميزانية الثانى ولكن شريف باشا خضع لرأى المراقبين الماليين وانضم إليه سلطان باشا رئيس المجلس ولكن النواب أصروا على موقفهم وكان موقف الخديو هو الآخر مشكوك فيه وانتهى هذا الصراع إلى استقالة شريف باشا من النظارة بعد تهديد كلفن بالتدخل (١).

وبعد ذلك عين محمود سامى البارودى رئيسًا للنظارة وعين عرابى ناظرًا للحربية وابتهجت الأمة بذلك. ولكن ماليت اخترع قصة مؤداها أن نظارة شريف باشا استقالت تحت تهديد عسكرى من جانب عرابى وأن الخديو وافق أيضًا على قبول هذه الاستقالة تحت تهديد أيضًا ولكن سلطان باشا رئيس المجلس نفى هذه القصة من أساسها (٢).

المؤامرة الشركسة :

ومدبر هذه المؤامرة هو الخديو السابق إسماعيل لأنه كان يدبر المؤامرات وهو فى نابولى عن طريق عميله فى مصر وهو راتب باشا الذى كان معروفًا بعداوته للوطنيين. وكانت هذه المؤامرة تعمل على إيجاد حركة رجعية بين الضباط الشراكسة فى الجيش لمقاومة نفوذ الضباط الفلاحين. وملخص هذه المؤامرة يغتال عرابى هو وبعض زملائه فإن تم ذلك فسوف يؤدى إلى ثورة فى الجيش وهذا ما سوف يجعل ثغرة لإسماعيل يعود بمقتضاه إلى مصر ويسترد عرشه . وكان شريف باشا على علم بهذه المؤامرة حتى أن منزله استخدم كمركز لتدبير المؤامرات ضد الحكومة الوطنية. أما الخديو فكان ضعيف الشخصية متردد وكان أمامه طريقان إما أن ينضم إلى الوزارة الوطنية مع عرابى وإما أن ينضم إلى الأتراك والشراكسة وكان معنى ذلك رجوع والده .

واكتشفت المؤامرة فى مهدها وألقى القبض على مدبريها وأن سبب اكتشاف هذه المؤامرة أن المديرين وعلى رأسهم راتب باشا دعى ضابطًا شركسيًا يدعى راشد أنور أفندى لكى ينضم فأبى أن تكون له صلة بهم. فلما ترك المتآمرين ذهب إلى عرابى وأخبره بما يحاك ضده من مؤامرات وعلى الفور ألقى القبض عليهم وقدموا للمحاكمة العسكرية. ولكن الأحكام صدرت ضدهم بالنفى إلى بعض الأماكن فى البحر المتوسط. ولكن تدخل ماليت وأرسل إلى حكومته

١- الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص٢٠١ .

٢- عمر طوسون ، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، ضرب الإسكندرية، الاسكندرية ١٩٣٤، ص٧٣ .

يخبرها بأكاذيب ضد الوطنيين بشأن تعذيبهم للمذنبين وتدخل الخديو ورفض التصديق على الحكم وترتب على ذلك تدهور الموقف بين عرابى والخديو وأصبح الناس يتحدثون على خلع توفيق وكانت فرنسا تؤيد ذلك تعيين الأمير حليم بدلا منه .

وكان امتناع الخديو التصديق على الأحكام آثار غضب الوطنيين وأدى هذا بطبيعة الحال أن استدعى محمود سامى البارودى مجلس النواب وإن كانت الدعوى غير قانونية لأن من حق الخديو الدعوة. واجتمع المجلس فى ظروف غير عادى وأجمع بأغلبية أعضائه ضرورة مؤزارة الوزارة. ولكن ماليت ذهب إلى الخديو وأخبره بأن الأسطولين الإنجليزى والفرنسى أبحرا إلى الإسكندرية لحماية الأجانب . واستطاع الخديو أن يقنع سلطان باشا بالانضمام إليه.

الموقف السياسى
بعد استقالة نظارة البارودى

١- بعثة درويش باشا :

استقالت نظارة البارودى وتلى ذلك مجىء الأسطول الإنجليزى والفرنسى إلى الاسكندرية وأعيد عرابى إلى نظارة الحربية بضغط الرأى العام فى مصر. وكانت بريطانيا تهدف إلى تدخل الباب العالى عسكريًا فى مصر لحسم هذا الموضوع واتباع الأساليب التركية القديمة التى كانت تستخدم ضد الوطنيين الثائرين . وكانت الخطة تقتضى أن يرسل السلطان بعثة ليفاوض عرابى فى السفينة وعند وصوله تبحر السفينة فى الحال إلى الآستانة وإذا فشلت هذه الخطة على المندوب أن يجتمع بعرابى ثم يقتله بنفسه . وأرسل رجلا تتوافر فيه هذه الشروط ألا وهو درويش باشا[١].

والسلطان العثمانى كان يكره توفيق ويريد خلعه وتعيين الأمير حليم بدلا منه حتى يكون أداة مطيعة له ومن عادة السلطان أنه إذا أرسل درويش باشا فى مهمة يرسل له رجلا ثانيًا مضاد لمهمته وخاصة إذا كانت هذه المهمة فى بلد عربى أو إسلامى تهم الباب العالى وكان هذا الرجل هو الشيخ أحمد الأسعد[٢].

١- بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر، ص٢٣٠ .

٢- الرافعى، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، ص٢٨٩ .

ووصلت البعثة إلى الإسكندرية وكان لها شقان الشق الأول ويتمثل فى درويش باشا الذى كان مهمته تهديد عرابى والشق الثانى الشيخ أحمد الأسعد والذى كان مهمته الاتصال برجال الأزهر وعليه تبليغ السلطان بطريق أرقام سرية حتى أننا نجد أن استقبال البعثة من وفدين وفد من قبل الأتراك والشراكسة ووفد من قبل المصريين بالإضافة إلى كل من الخديو وعرابى أرسلا مندوبيهما لاستقبال البعثة. وأرسل عرابى عبدالله النديم لكى يتصل بالجمهور حتى يحسنوا استقبال البعثة ويحتجوا على البلاغ الأخير الذى أرسلته كل من إنجلترا وفرنسا.

وعلى هذا استقبل الجمهور المبعوثين وكان كل منهما فى مركبته ومعه المندوب من الخديو فكان الجمهور يصيح «الله ينصر السلطان» ثم يلى ذلك «اللايحة .. مرفوضة ... مرفوضة» والهدف من ذلك رفض البلاغ الأخير وأيضًا» «ودوا الأساطيل» .

وكان درويش باشا يصرح للأتراك بأن عرابى باشا سوف يرسل إلى الآستانة بينما كان يصرح للمصريين بأن السلطان سوف يعمل على إعادة الأمور إلى ما كانت عليها من قبل وأن الأساطيل سوف تغادر الميناء. وفى نفس الوقت كان الشيخ أحمد الأسعد يعلن لعرابى بحسن نية السلطان تجاهه .

واستطاع الخديو أن يعرف كيف يضم درويش باشا إلى جانبه ويقال أنه دفع له رشوة تقدر بخمسين ألف جنيه بالإضافة إلى بعض الحلي والمجوهرات . ورأى درويش باشا ظاهرة لم يألفها من قبل وقد ضايقته إذ وجد علماء الأزهر يتكلمون معه بكل حرية ويعبرون عن آرائهم ولكن طردهم بقوله إنه أتى ليلقى الأوامر لا ليأخذ النصائح . وكان لهذا التصرف أثره على الجماهير واحتجوا على ذلك. وخطب عبدالله النديم خطبة قوية فى الجماهير وعندئذ أدرك درويش باشا حرج موقفه وأخذ يستدعى عرابى الذى رفض الذهاب إليه ومعه محمود سامى البارودى ولكنه اضطر أن يدعوهم للمصالحة وتكلم معهم بأسلوب الود وقام بعملية الترجمة بينهم الشيخ أحمد الأسعد [1].

وأراد درويش باشا أن يشجع عرابى فى السفر إلى الآستانة ولكنه رفض ذلك إلا بعد تهدئة الأمور فى البلاد وتكلم معه فى موضوع استقالته ووافق عرابى على شريطة أن يأتيه خطاب الإقالة ولكن الظاهر أنهم لم يتفقوا على شيء .

١- محمد عبده، المذكرات ، ص١٨٠ .

المعروف عن الاسكندرية أنها أكثر مدن القطر المصرى حيث يوجد بها كثير من الأجانب وخاصة اليونانيين الذين كانوا يشتغلون بأعمال التجارة والربا بالإضافة إلى الإيطاليين والمالطيين. وكانت العلاقة سيئة بينهم وبين الوطنيين وازدادت هذه العلاقة سوءاً بعد مجىء الأسطول البريطانى والفرنسى إلى الإسكندرية وأعلن الهدف من ذلك هو حماية الأجانب.

وكان محافظ المدينة فى ذلك الوقت هو عمر باشا لطفى الشركسى الأصل والمعروف بكراهيته للوطنيين ويشجعهم على الشغب . وكانت الأحوال مهيأة فى الأسبوع الأخير من شهر مايو سنة ١٨٨٢ لحدوث حرب أهلية إذ رفضت النظارة الوطنية الاستقالة .

وكان الساسة الإنجليز فى القاهرة ينتظرون مثل الموقف المضطرب لكى يتخذونه حجة ومبرراً لتدخلهم لعزل أحمد عرابى عن مسرح السياسة وكان يشاركهم فى هذا الرأى محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفى. وقد قام الخديو فى القاهرة بتشكيل النظارة الجديدة وكلها من الشراكسة وقد عرض منصب ناظر الحربية على عمر باشا لطفى بدلا من المنصب الذى يشغله عرابى باشا. وأرسلت الاستقالة بالفعل إلى الخديو وقبلها ولكن الرأى العام فى مصر وقف بجانب عرابى وبجانبهم القنصلان الألمانى والنمساوى لأنهما وجدا فى عرابى أنه الشخص الوحيد الذى يستطيع حفظ الأمن فى البلاد واضطر واضطر الخديو إلى عودة عرابى إلى منصب وزير الحربية وعلى هذا أصيب عمر باشا لطفى بخيبة أمل.

ودبر عمر باشا لطفى المؤامرة ضد عرابى وأمر أن تجمع النبابيت وتودع بالأقسام وتوزع فى الوقت المناسب ثم أعد الإعدادات اللازمة لإحداث الاضطراب المقصود. ودبرت الاضطرابات فى الإسكندرية يوم وصول درويش باشا فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ لكى يثبت عجز عرابى بأنه لايستطيع السيطرة على الأمن والنظام. وقد كانت الصلة تزداد يومًا بعد يوم بين الخديو وعمر باشا لطفى- ومما هو جدير بالذكر أن القنصل البريطانى فى الإسكندرية كوكسن ساهم فى هذه الاضطرابات بتسليحه المالطيين.

ولكن نتيجة الاضطراب لم تكن كما توقعها الخديو وأصحابه بالضبط فقد خرجت الاضطرابات عن الطور الذى عين له قبلا فى برنامجهم حتى دعت الحالة إلى إدخال الجنود النظاميين لإعادة الهدوء . وبدلا من أن تسقط كرامة عرابى بما حدث معه الرعب بين الأجانب وهم طائفة ترتعد لأقل حادث ما جعلهم ينظرون إلى عرابى باعتباره المنجى الوحيد لهم. حتى أن القناصل باستثناء القنصل الإنجليزى وافقوه على رأيه. ثم إن النظام الذى أوجدته القوات

النظامية فى الإسكندرية زاد مقام عرابى فى أعينهم . وأنه لو كان عرابى رجل أعمال بدلا من أن يكون رجل أحلام وأمانى أى لو كانت فيه صفات الحاكم القوى التى كانت لسوء الحظ تعوزه كثيراً لاستطاع فى ذلك الوقت أن يكسب المعركة السياسية من خصومه الذين كانوا لايراعون الذمة والشرف فيما كانوا يفعلون . فلو كان عرابى حاكمًا قويًا لكان من الضرورى أن يتهم المرتكبين لجرائم الاضطرابات ومحاكمتهم . وعندئذ أن يثبت للجميع أنه قوى وأن العقاب سريع النزول بمن يحدث أى خلل بالأمن العام. فكان يمكنه أن يناشد أوروبا والسلطان بكلمات عليها طابع الحاكم القوى بحيث لم يكن من الممكن عدم المبالاة بها. وفى هذه الحالة لم يكن للحكومة البريطانية أن تشذ عن الجميع وتناوئه [٢].

ولكن عرابى كان لسوء الحظ رجل حرية ومبادىء إنسانية وكانت الظروف الدولية فى ذلك الوقت لاتخدمه بل كان الاتجاه السائد هو الاستعمار والتوسع وكما أن ماليت وكولفن استطاعا أن يغرسا الخوف فى قلوب القناصل وفى الوقت نفسه كانوا يهدئا الخواطر لإعادة النظام إلى المدينة كانوا يعدون العدة لضربها بالأسطول. وحدثت حادثة طريفة أن خادم قائد الأسطول البريطانى سير بوشامب والذى كان يدعى أكت قد قتل فى الاضطرابات التى حدثت وأراد سيمور أن ينتقم من السكندريين بضرب مدينتهم ولكن لو كان شخص آخر غير عرابى محنك فى السياسة لاستطاع أن يخرج من هذه الأزمة بسلام. وحدثت المذبحة المعروفة فى أن بعض الرعاع المالطيين ركب حماراً لشخص يدعى السيد العجان وأخذ يتنقل به من مكان إلى مكان وانتهى به المطاف فى شارع السبع بنات وترك صاحب الحمار دون أن يدفع له أجره ولما طالبه استل سكينًا وطعن به صاحب الحمار طعنة قاتلة أودت بحياته وهاج الجمهور وتطورت الأمور على نحو ما ذكرنا .

وتطورت الأمور بعد ذلك وأجمعت الأمة المصرية بجميع طبقاتها أن الخديو توفيق غير صالح لحكم البلاد وعلى هذا الأساس فإن شيخ الجامع الأزهر ومندوبين من جميع أفراد الأمة طالبوا بخلع الخديو وتقدموا بهذا الطلب إلى درويش باشا. أما عرابى فقد أعلن أنه لن يخضع لأوروبا أو تركيا وقال فى هذا الصدد[٣]:

١- محمد عبده، مذكرات الإمام محمد عبده، ص١٨٠ .

٢- بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا، ص٢٣٣ .

٣- أحمد عرابى ، مذكرات، ص٢٧٣ .

«فليرسلوا لنا جيوشًا أوروبية أو هندية أو تركية فإنى ما دمت وبى رمق فإنى سادافع عن بلادى وعندما نموت جميعًا يمكنهم أن يمتلكوا وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن . وليس هذا فقط فإن حربًا دينية ستنشب فى إثر الحرب السياسية وتبعة ذلك تقع على الذين يثيرون الحرب الآن» .

فعرابى صمم على المقاومة حتى اخر رجل وكان ذلك بتفويض من الأمة المصرية التى كانت تؤيده وتؤازره من أقصاها إلى أدناها وانضم سلطان باشا إلى الخديو وأصبح فى نظر الشعب المصرى خائنين ووصلت وفود إلى عرابى من مختلف مديريات القطر المصرى تقدم عرائض موقع عليها تطالب بإقصاء توفيق وبقاء عرابى منصبه .

ولكن الأمور تطورت بعد ذلك وخاصة بعد أن اضطرب الموقف وبدأ الناس يهاجرون إلى الأقاليم من الإسكندرية وسبقه أن نصح القناصل الأوربيين رعاياهم بضرورة مغادرة البلاد وقد أعدت دولهم السفن اللازمة لمغادرة البلاد وقام الخديو بالانتقال من القاهرة إلى الإسكندرية ومعه درويش باشا وأقام فى قصر رأس التين تحت حماية الأسطول الإنجليزى وتعهد عرابى لقناصل الدول الأجنبية بأنه سوف يعمل كل ما فى وسعه للعمل على الحفاظ على الأمن وأرواح الأجانب وقد تعهد عرابى للخديو نفسه بالمحافظة عليه وشكره الخديو لمحافظته على الأمن وانسحبت فرنسا من الميدان واتفقت مع عرابى وظهرت إشاعات تقول أن ألمانيا والنمسا سوف يتفقان مع عرابى ولكن ليس لهذا الأمر أهمية بالنسبة لإنجلترا . وكان يقترحان على أن مثل هذه المسألة مسألة ثانوية ويجب عدم تدخل الدول الأوروبية وترك هذا الموضوع للباب العالى.

تألفت هذه النظارة فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٢[١] وفيها تعيين عرابى ناظرًا للحربية وفرحت الأمة المصرية بذلك وبالتالى ارتاح الأجانب لتعيين عرابى بعكس الأتراك والشراكسة وحينئذ بدأ الناس يتكلمون عن حكم جمهورى وضرورة خلع توفيق. وأرسل الوطنيون إلى غلادستون عريضة يطلبون منه تغيير المعتمد البريطانى حتى يستطيع تفهم الأمور لأن الجمهور ثائر ضد تصرفات ماليت ومن المحتمل اغتياله.

١- طوسون ، يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ .

٤- مؤتمر الآستانة :

وإذا تركنا الموقف الداخلى جانبًا واتجهنا إلى الموقف الخارجى نجد أنه عقد مؤتمر الآستانة لبحث المسألة المصرية وبالرغم من اشتراك إنجلترا فى هذا المؤتمر وتعهدها بعدم تدخل الدول الأخرى فى المسألة المصرية بالقوة كانت تعد العدة للتدخل المسلح فى مصر وتأخذ من الأسباب والحجج لكى تبرر تدخلها المسلح وفى نفس الوقت أو عزت إلى قائد أسطولها فى الإسكندرية أن يتخذ الوقت المناسب ليحتل المدينة. ومما هو جدير بالذكر أنه على الرغم من انعقاد المؤتمر فى الآستانة إلا أن الدولة العثمانية لم تشترك فيها .

وفى أثناء ذلك بدأت، الصحافة الإنجليزية فى إنجلترا تنشر أخباراً ، كاذبة عن مصر فتارة تنشر أخبار أخرى عن ثورات لم تحدث بعد ضد النظارة الوطنية بالإضافة إلى الأخبار التى كانت تنشر عن تذمر الشعب المصرى من زيادة النفقات الحربية وزيادة الضرائب على الشعب المصرى وأن عرابى قد انضم للسلطان بعد أن كان مأجوراً لإسماعيل ثم لحليم وهكذا من الأخبار الأخرى الكاذبة عن الحالة فى مصر.

ضرب الاسكندرية والاحتلال الإنجليزى

ضرب المدينة :

تطورت الأور بعد ذلك بسرعة وانسحب الأسطول الفرنسى من مياه الإسكندرية وأصبح الأسطول الإنجليزى وحده فى المياه وبدأ قائد الأسطول البريطانى بوشامب يتخذ من الأساليب والحجج الواهية لكى يضرب المدينة فأرسل إلى قائد حامية الاسكندرية يخبره فيها بالتحصينات التى أقيمت فى مواجهة الأسطول البريطانى ولكن قائد الحامية بأنه لايوجد مثل ما يدعى به ولنفرض أن قائد الحامية يحصن الحصون الموجودة لديه فهل ليس من حق المدافع أن يدافع عن نفسه .

وحتى زننا نلاحظ أن التحصينات الموجودة فى المدينة لاتستطيع مقاومة مدافع الأسطول البريطانى والتى تعتبر فى ذلك الوقت حديثة بالنسبة لمدافع الحصون فى المدينة والتى يرجع عهدها إلى عهد محمد على وإن كان حدث بعض التجديد بها فى عهد الخديو إسماعيل ويشهد بذلك جون نينة عميد الجالية السويسرية وقائد أمريكى شاهد بنفسه الضرب وعاين المدافع قبل وبعد الضرب. المهم تحجج سيمور بالحجج وحاولت النظارة الوطنية برئاسة راغب

باشا وقف الضرب ولكن دون جدوى وانتهى الوضع بأن ضرب الأسطول المدينة ولذلك نجد خير وصف لضرب المدينة هو الذى وصفه جون نينة(١) والذى قال فى هذا المشهد فى كتابه «عرابى باشا» :

«أجابت بطاريات الحصون على ضرب الأسطول بعد الطلقة الخامسة وكان رماة المدافع يطلقون قنابلها بحماسة وإحكام أدهشا خصومهم الذين استمر عملهم الجهنمى عشر ساعات ونصفًا متوالية دون أن يستطيعوا المباهاة بنصر حاسم، وقد غطيت المدينة أثناء الضرب بطبقات كثيفة من الدخان والغبار، وكان قصف المدافع يصم الآذان ، وحينما كانت الريح تبدد سحب الدخان كنا نشاهد كرات المدافع المصرية تسقط فى البحر فى منتصف المسافة بينها وبين بوارج الأسطول ، ومع أن مدافع أرمسترونج المصرية كانت أقل عياراً من المدافع الإنجليزية فإن رماتها قد أدوا واجبهم على أكمل وجه بحيث أن سبع دوارع إنجليزية أصيب بعطوب بعضها جسيم وبعضها خفيف، وكانت بوارج الأسطول تمرح فى رميها ومدافعها تطلق قنابلها على مرمى بعيد وتصيب بطاريات الشواطىء ولاتستهدف هى للخطر، وكل قنبلة منها يبلغ طولها متراً ٣٠ سم وزنتها ٤٨٠ رطلا وحشوها ٣٧٠ رطلا من البارود وثمن الواحدة سبعون جنيهًا ، وقد سقطت أولى هذه القنابل الهائلة فى طابية رأس التين دون أن تنفجر، فاستوقف مشهدها نظر الجند والضباط ، وقال ملازم ثان وهو يشاهدها «أيها الأخوان تعالوا وانظروا مثلا من إنسانية الإنجليز» قالها بلهجة تشف عن الذكاء الساخر، فضحك السامعون جميعًا وواجهوا الضرب وهم باسمون .

وكانت مهمة أسطول السير بوشان سيمور، إذ لم تستهدف بوارجه لخطر حقيقى، كما تدل على ذلك قلة عدد القتلى والجرحى، وكانت البوارج تتقدم نحو الضرب ، مثنى مثنى فى بطء وروعة ثم تصطف فى هوادة تجاه كل طابية ويصب عليها قنابلها حتى تدكها دكًا ، وعندئذ تقترب منها تدريجيًا وتنسف البطاريات والمدافع التى تكون قد انقلبت عن موضعها تحت تأثير قنابل الأسطول ثم تنثنى على الرماة فتحصدهم حصداً بقنابل المتراليوزات أعلى ساريات البوارج ، يجب أن نعترف بأن هذه مجزرة همجية لاضرورة لها ولم يكن لها أى مسوغ وليس الباعث عليها سوى الشهوة الوحشية المتعطشة إلى القتل وسفك الدماء، ولقد كان بودى أن

1- Ninet, J. Arabia pacha, London 1884 , p. 175.

أسائل أولىء: الضباط الذين كانوا يباشرون الضرب ويقذفون قنابل المتراليوزات، هل يستطيعون حينما يعودون إلى بلادهم ويجلسون حول موائد الشاى فى بيوتهم أن يتحدثوا إلى ذويهم عن آثار الفتك والتدمير التى خلفتها تلك المجازر البشرية؟ إنى أشك فى ذلك، فليت شعرى أى إهانة لحقت الأمة البريطانية حتى تثأر لنفسها بهذه الفظائع .

ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر منظر الرماة المصريين الذين كانوا قائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لايرهبون الموت الذى يكتنفهم إذ لم يكن لهم دوارع واقية ولا متاريس وكانت معظم الحصون بلاساتر ، ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل، كنا نلمحهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافحوا العدو من جديد ويستهدفوا النيران مدافعة، وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء وصغار وكبار، ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبهم ، بل إن عاطفة الوطنية والثورة على الفظائع التى استهدفوا لها كنت تستثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذين لم يفكر أحد فى آلامهم.

وقد بدأت منذ الساعة العاشرة صباحًا عملية نقل جثث القتلى، فظلت عربات النقل حتى الليل تحمل الجثث من الحصون وتخترق المدينة إلى شارع محطة الرمل، حيث المستشفى العسكرى ، وهناك كانت تعاين ثم يؤمر بدفنها فى المقابر المجاورة بدون احتفال.

وأما الجرحى فكانوا أيضًا ينقلون إلى المستشفى على عربات النقل وقد كان مؤلمًا حقًا مشهد تلك العربات نقل الواحدة عشرين أو ثلاثين قتيلا من الجنود أو الأهلين مشدودين بالحبال على ألواح من الخشب ممدودة فوق العربات والدماء تقطر من أجسامهم ، ومن بينهم بعض الأمهات محتضنات أبناءهن فى آخر رمق من الحياة، وجموع النساء يعدون خلف العربات صائحات نادبات لاعنات من كانوا السبب فى هذه المجازر، ولقد كنت واقفًا عند منعرج «الإجيبسيان بار» ومرت أمامى عربتان تقلان جثث القتلى، وعندما لمحنى النساء هناك صاحوا مولولين واستنزلوا علىّ اللعنات ، إذ كانوا يلعنون كل إنجليزى وكل أوروبى ونادوا «تقتلون إخواننا وتأتون للفرجة على جثثهم ، اقتلوه ... اقتلوه .. «وكاد يحاط بى لولا أن رآنى أحد رجال الضبط فعرفنى وأنقذنى وعاد بى إلى دارى، وقد تدخل رجال الحفظ ولم أعد أرى أوروبيا واحدا فى الشوارع والطرقات ، فهذه الشوارع التى كانت فيما مضى عامرة

بالناس زاخرة بالأعمال أصبحت وقد خيم عليها السكون الرهيب كأنما هى شوارع مدينة محقها الوباء .

وأقفلت الدكاكين والنوافذ والأبواب كلها فى المدينة وخيل إلى أننى فى بلدة قضى عليها بالخراب النهائى ، وكانت قنابل الأسطول الضخمة تنهال على المدينة وتخترق أحياءها فى كل جهة وتدور فوق رؤوسنا وهى تدوى دويها المفزع ، فكانت تدمر المنازل فى ناحية وتشعل النيران فى ناحية أخرى ، ونزل الموت فى كل مكان ، وقد مرت فوق رأسى خمس قذائف من رسائل الإنسانية الغربية على حد تعبير أحد الضباط ، على سطح المنزل الذى كنت أقيم فيه تجاه حمامات «كاوتونى» بالقرب من محطة الرمل فأصابت إحداهما مدرسة فدمرتها ، وأصابت ثلاث أخرى بعض المنزل من قصور الأغنياء بالقرب من شارع باب شرقى فخربتها والخامسة قتلت أحد عشر شخصًا وحدادين بأول شارع محرم بك ، ولم يكن لهذه القذائف القتالة التى أصابت قلب المدينة ما يقابلها من جانب المصريين ، فإن عرابى قد ارتأى منعًا للدمار أن لاتشترك قلعتا كوم الناضورة وكوم الدكة فى الضرب لوجودهما وسط المدينة.

وقد أصابت ثلاث قنابل أخرى من حجم القنابل السابقة عدة منازل فى الحى المجاور لمسكنى، وأحدثت إحداهما تشققًا فى الواجهة الشمالية لوكالة الدهان التى كان يجرى بناؤها فى ذلك الحين أحدثت هذه القنابل كل هاتيك الآثار رغم أنها لم تنفجر ولم تكن قذائف الإنجليز فى الجملة مصوبة بإحكام ، وقد تحققت من ذلك فى إحدى اللحظات بأن أخذت منظارى بيدى ورأيت بعينى أن عدداً غير قليل من هذه القذائف التى كانت تدوى فى الجو لم تصب أى هدف، وكنت أرى تجاه نوافذ المنزل على بعد ألف وثمانمائة متر على الأكثر طابية قايتباى «قلعة فاروس» قائمة فى أقصى حاجز الأمواج الأبيض بالميناء الشرقى، وكانت هذه القلعة تبدو للناظر رائعة فى بنائها الفخم، بارزة فى البساط الأزرق للبحر المتوسط بشكل يجتذب المشاعر، قائمة على صخرة تكتنفها أمواج البحر ومخاطره، يزينها مسجد بنى منذ سنة ١٤٥٠م. تصله منارة جميلة هى تحفة من بدائع الفن العربى مزدانة بالنقوش العربية الجميلة التى يعرفها ويقدرها هواة الفنون ، كانت هذه القلعة هدفًا لضرب شديد استمر منذ شروق الشمس ، فهدمت بين الساعة الحادية عشر والظهر ولم تكن مسلحة تسليحًا كافيًا وكانت مخابىء المدافع فيها مبنية بناء رديئًا فأخرت الدفاع عن القلعة.

وكم كانت دهشتى حين رأيت فى نحو الساعة الرابعة مساء بارجتين شامختين من البوارج

الإنجليزية ترابط غربى القلعة وتصب بنيرانها من جديد على هذا الميناء الذى تخرب معظم مدافعه وانقلبت على الأرض، ولكن الإنجليز الذين كانوا يعملون على هدم طابية برج السلسلة وقلعة كوم الدكة مع أنها لم يشتركا فى الدفاع قد أرادوا على ما يظهر هدم هذا المسجد الجميل، على أن المصريين لم يسكتوا إزاء هذه الوحشية فأطلقوا بعض القذائف من مدفعين كانا قائمين فى الجهة الغربية الشمالية من القلعة ، ولكن قذائفهم لم تجد شيئًا ، إذ انهالت عليهم القنابل من البوارج الإنجليزية ، وقد أحصيت بنفسى اثنين وثلاثين قنبلة من هذه القذائف صوبت إلى هذا البناء الجميل الأعزل ولم يصعب نسفها الهدف تمامًا ، وكانت غالبية القذائف تصيب الصخور فتنسفها وتذريها فى الهواء ثم تنطلق فى الماء داخل الميناء الشرقى وتخرج ثانية فى دوى هائل فى الهواء عموداً من الماء كأنه إعصار بحرى لايقل ارتفاعه عن ستين قدمًا ، فما أشد روعة هذا المنظر ، وأخيراً فى منتصف الساعة السادسة مساءً ، تهدم هذا المسجد الصغير المسكين عن آخره ودفن تحت أنقاضه اثنا عشر جنديًا من الجرحى كانوا يأوون إليه .

وقد شاهدت بمنظارى المكبر أولئك الجنود التعساء وهم يأوون إلى هذا المسجد ثم ماتوا لعدم إمكان نقلهم إلى المستشفى العسكرى تجاه برج السلسة إذ كانت قذائف المترااليوزرات المعدة للإجهاز على الجرحى لاتنفك تنصب كالمطر وتمنع منذ الصباح كل اتصال بين القلعة والأرض اليابسة عن طريق الرصيف الضيق الذى يصلها بالمدينة.

وبعد الظهر بقليل انفجر مخزن البارود فى قلعة الأطة فسكتت مدافع هذه القلعة التى دافعت دفاعًا مجيداً وفى نحو السعة السادسة وقف الضرب من جانب الأسطول وتبين أن الأميرال سيمور الذى تعهد بأن لايضرب إلا القلاع قد تناسى عهده ، ونشر الموت والخراب فى كل أنحاء المدينة ورأيت الحرائق شبت فى عدة جهات دون أن يستطيع إخمادها أحد ».

هذا هو ضرب الإسكندرية كما وصفه جون نينة ويكفى أنه أظهر بشاعة الحرب ومآسيها .

٢- حريق الإسكندرية :

وبعد ضرب المدينة أحرقت المدينة واتهم عرابى بذلك ظلمًا بتدبير هذا الحريق وأنه فعل هذا كما فعلت روسيا فى حرق موسكو لكى تستطيع الدفاع عن نفسها وهذا ما فعله عرابى ولكن الشواهد تدل على أن مدبرى هذه المؤامرة الخديو والإنجليز بدليل العثور على بعض الجثث

الخاصة بالأروام والعرب الذين لهم صلة بالخديو وقد رأى الشيخ محمد عبده ذلك بنفسه[1] ودونها فى مذكراته . ولعل عرابى ارتكب خطأ فاحشًا بانسحابه من الإسكندرية وتحصن فى كفر الدوار لأن مهد الطريق أمام قوات الاحتلال لاحتلال المدينة وبالتالى فإنه كما عرفنا أنه رجل مبادىء ووثق بوعد ديلسبس الذى أكد له بأنه سوف يمنع الأسطول الإنجليزى من المرور فى قناة السويس وعلى هذا الأساس استبد عرابى برأيه ولم يأخذ بنصيحة بعض القادة الذين أشاروا بضرورة سد القناة ولو فعل ذلك لأطال أمد الحرب.

انسحب عرابى بقواته وتحصن كفر الدوار وفى أثناء ذلك أصدر الخديو توفيق أوامره بفصل عرابى من منصبه ولكن الأمة أبقته وخاصة بعد أن أيقنت أن الخديو خان قضية الوطن

بانضمامه للإنجليز وأصبح أداة طيعة فى أيديهم. وتكون مجلس دائم يساعد عرابى فى الدفاع عن البلاد وجند المواطنين ومد الجيش بالمؤن والذخائر . وقام النظار الوطنيون بواجبهم خير قيام بحفظ النظام والأمن فى البلاد وقد أراد أحد أصدقائه الشراكسة بإيعاز من عمر باشا لطفى بإثارة القلاقل ضده ولكن قبض عليهم وكان اهتمام النظارة الوطنية هو المحافظة على الأوروبيين فى القاهرة والإسكندرية وقد نجحوا فى ذلك وشهد لهم الأوربيون بذلك .

وعلى الرغم من حالة الحرب التى كانت فيها البلاد إلا أن الأمور كانت سائرة فى أمورها الطبيعية ولم يحدث أى اختلال بالنظام فى البلاد كما كان فى مخازن نظارة الحربية مؤن تكفى لتموين الجيش قرابة أربعة أشهر.

وبقى مركز عرابى ذا صبغة سياسية فقط فكان يدير نظارة الحربية ويدير شئون القوات المسلحة إلى أن وصل ولسن إلى التل الكبير فأخذ على عاتقه أن يأخذ القيادة . وعين العلماء فى الوجه البحرى لإثارة حماسة الجماهير وتطوعهم فى صفوف المقاتلين بالإضافة إلى تقديم التبرعات. وقد أحسن عرابى صنعًا فى جعل نفسه رئيس الدولة وإن كان أعداؤه اتهموه بالجبن وإن كان ذلك يرجع إلى جهل عرابى بالشئون العسكرية التى كانت مستخدمة فى ذلك الوقت .

وقام الخديو بدوره لإيقاع عرابى فى المسئولية وتحملها وحده إذ استدعاه وهو محصن فى كفر الدوار وأخبره بأنه لاداعى لمواصلة الحرب طالما أنه لم يجد فائدة من استمرار المعركة أو

١- بلنت، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، ص٢٩٦ .

٢- مذكرات الشيخ محمد، ص١٩٣ .

انتصاره على الإنجليز وإذا لم يحضر فسوف يعتبره خارجًا على القانون ولكن كان رده عليه بأنه هو الذى أمره بالقتال ضد الإنجليز واشترك معه فى رأيه هذا درويش باشا. وبالتالى يستحيل عودة الجيش طالما أن الأسطول الإنجليزى موجود فى مياه الإسكندرية[1].

٣- موقف الشعب المصرى:

وكان موقف الشعب المصرى عظيمًا للغاية وخاصة بعد أن عرفوا بخيانة الخديو وأدرك الفلاحون بأن عرابى كان وما يزال هو المخلص الوحيد لهم من الأجانب وتوافد عليه الكثير من التبرعات وكذلك الأعيان يبايعونه ويؤيدنه بكل شىء وأهدته زوجة سعيد باشا سرادق لكى يستقبل فيه الوفود لتأييده وأعجب به كثير من الأمراء وخاصة بعد أن هزم الإنجليز فى كفر الدوار واضطروا إلى الانسحاب إلى الإسكندرية [2]. ولكن الغرور أصاب عرابى وخاصة أنه عندما عرف بأنه إذا انتصر على الإنجليز فإنه سوف يكون رئيسًا للبلاد وأصبح زعيمًا إسلاميًا لأن الحجاج الذين حضروا من الحج أخبروه بذلك وعلى هذا اعتقد أن السلطان لايحاربه وخاصة أن مؤتمر الآستانة منعقد كما أنه توجد ظاهرة أخرى وهى أن بعض الضباط الذين رتبتهم أعلى من رتبة عرابى حقدوا عليه كما أنه أدرك أن غلادستون سوف لايحارب عرابى لفترة طويلة وخاصة أنه يعلم أن الإنجليز يحبون الحرية ولكن حدث عكس هذا .

ولما أنزل ولسلى بعض جنوده للبر وجد حصون كفر الدوار وارتد عنها ووجد الوطنيون فى القاهرة ضرورة تحصين حدود مصر الشرقية من ناحية السويس وأنه لو خربت القناة تخريبًا مؤقتًا لكان وجد ولسلى صعوبات جمة فى عملية العبور فى القناة ولكن عرابى قد أضاع الفرصة وعبرت القوات الإنجليزية القناة ببوارجهم وكان ضعفه فى هذه المسألة هى أكبر خطأ قضى على شهرته الحربية كما أنه ظهر بصورة عدم تفهمه الأمور السياسية.

٤- واقعة التل الكبير:

احتل ولسلى الإسماعيلية فى ٢١ أغسطس وأصبح بعد ذلك السير إلى القاهرة ولكن عليه أن يجتاز التل الكبير وأصبح من الوجه العملية أن عملية الدفاع عن القاهرة أمرًا ميئوسًا منه وخاصة أن عدد الجيش الإنجليزى كان يفوق أضعاف الجيش المصرى بالإضافة إلى تدريب الجيش الإنجليزى على نظم حديثة بعكس الجيش المصرى حتى أن المتطوعين فيه كانوا يقومون

١- مذكرات محمد عبده، ص١٩٨ .

٢- أحمد عرابى، وثائق جديدة وخطيرة تنشر لأول مرة ، مجلة الهلال، القاهرة ١٩٧١، ص٧٧ .

بأعمال غير حربية مثل حفر الخنادق ويعني ذلك أنها معركة غير متكافئة بالنسبة لعرابى وجيشه [١].

واستعان الإنجليز ببعض الأعراب الذين يعرفون الصحراء وعلى اتصال بالخديو توفيق ويهمهم قبل كل شيء الأموال بصرف النظر عن مصدره وانتهت بهزيمة عرابى وتلتها بعد ذلك واقعة القصاصين الأولى والثانية حتى جاءت الخاتمة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢م إذ قام الجيش الإنجليزى بالليل بالهجوم على معسكرات عرابى وقد ساعدهم الخائنان عبد الرحمن فهمى وعلى يوسف اللذان كانا يرشدان الإنجليز وينيران الطريق لهم بالليل وانتهت بذلك الحركة العرابية بفشلها بعد القبض على زعمائها[٢].

أسباب فشل الحركة العرابية :

يمكن أن نلخص أسباب فشل الحركة العرابية فى الآتى:

١- خيانة بعض الأعراب الذين لهم صلة بالخديو توفيق وارتشائهم بمبالغ مجزية نظير هذه الخيانة.

٢- اغراء الخديوى لبعض الضباط ضعاف النفوس بالترقية والعفو عنهم نظير القيام بالتخلى عن عرابى والتجسس عليه.

٣- حقد بعض ضباط القيادة على عرابى جعلهم يتضايقون منه ومن تصرفاته وعدم الأخذبمشورتهم فى عملية سد القناة .

٤- انضمام سلطان باشا الى جانب الخديو وارتشائه بمبلغ كبير .

٥- وقوع المهندس محمود فهمى فى الأسر والذى كان يرسم خطوط التحصينات وينظم عمليات الدفاع وكان قوعه فى الأسر يعتبر كارثة محققة للجيش المصرى.

٦- اعتماد عرابى على المنجمين حتى أننا نجد أن الانجليز هاجموا معسكره وهو يقيم الصلاة والذكر.

٧- الموقف الدولى فى ذلك الوقت كان لا يسمح للقيام بمثل هذه الحركة لأن مثل هذا الموقف كان عصر توسع واستعمار .

١- أحمد عرابى، مذكرات، ص٢١٥ .

٢- بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر، ص٢٩٧ .

٨- اعتماد احمد عرابى على وعود ديليسبس بعدم مرور القوات الانجليزية فى القناة واستبداده برأيه دون أخذ مشورة الاخرين وخاصة أنه لم يكن لديه معلومات فنية عن أصول الحرب ولا أنه مثقف الثقافة الكافية التى تؤهله لمثل هذا المنصب الخطير.

٩-المنشور الذى أصدره السلطان العثمانى باعلان عصيان عرابى والخروج على طاعته أدى ذلك الى انصراف بعض الجنود عنه.

ومما هو جدير بالذكر أن الذين ارتشوا من الانجليز كانت النقود كلها زائفة ونجدهم أنهم باعوا وطنهم بارخص الأثمان وقبضوا ثمن خيانتهم .

محاكمة عرابى وزملائه :

اعتقل زعماء الحركة العرابية ، واعتقل أيضا كثيرون من الضباط وألقوا فى السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت السعايات والوشايات،فأخذالمغرضون يوشون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الخديو حتى امتلأت السجون بالمتهمين.

ووضعت الحكومة يدها على جميع الزعماء ماعدا السيد عبد الله النديم فانه اختفى عن الأنظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعرابى أو الذين اشتركوا فى حوادث الحركة ،وغصت السجون بكبار المعتقلين ...نذكر منهم عرابى باشا ومحمود باشا سامى البارودى ومحمود فهمى باشا ويعقوب باشا وعبدالعال حلمى باشا وعلى فهمى باشا و طلبة باشا عصمت وحسن باشا الشريعى ناظر الأوقاف فى نظارتى راغب و البارودى وعبد الله باشا فكرى ناظر المعارف فى نظارة البارودى...الخ .

وقد حوكم عرابى وصحبة أمام محكمة عسكرية بتهمة عصيان الخديو، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر بلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمناصرته لمصر والمصريين . وسعى جهده فى انقاذ عرابى من الاعدام ولم يكن هذا المسعى من صالح عرابى فى شىء ، لان حياته فى الواقع لم تكن لها قيمة بعد الهزيمة ، وقد اختار له المستر بلنت باتفاقه مع السلطات الانجليزية اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلى والمستر نابيه للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية.

واستقر رأى الانجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الخديو، واستبعاد تهمة مذبحة الاسكندرية وتهمة احراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم ،وأن يتبدل الخديو بحكم الاعدام النفى المؤبد، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم

المساس بأملاك زوجاتهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفى بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم فارتضى العرابيون هذا المصير .وعلى ذلك جرت المحكمة ، وكان الاتفاق المقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة .ولم تدم سوى يوم واحد... اذ انعقدت المحكمة العسكرية برياسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بنظارة الأشغال بقاعة مجلس الشيوخ السابق وبدأت بمحاكمة عرابى أولا .ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقرراً أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة ، ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى ،اذ رأى أن المحكمة مهزلة متفق عليها من قبل ، فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية فى التحقيق ،وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعد لعرابى ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم العسكرية الرسمية جئ بعرابى من السجن.

وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين ... الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه.

دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديا بدلة عادية .وجلس فى المقعد الذى خصص له وجلس محامياه الى جواره فتلا عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطبا اياه بما يأتى:

«أحمد عرابى باشا ... أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديو مخالفا المادتين(٩٦) من القانون العسكرى العثمانى، و(٥٩) من قانون الجنايات العثمانى فهل تقر بالتهمة أ م لا ؟

فأجاب عرابى «ان محاميى سيجيبان بالنيابة عنى »

فتلا المستر برودلى بالفرنسية ورقة أمضاها عرابى وفيها يعترف بجريمة العصيان وتلا كاتب الجلسة صيغتها بالعربية .وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن المحكمة ستخلى للمداولة وأن الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور ، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيراً ...فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم فتلاه ... وهو يقضى على عرابى بالاعدام وتلا، عقب صدور الحكم ، الأمر الخديو بابدال الاعدام بالنفى المؤبد واستغرقت تلاو

الحكم وأمر الخديو بتعديله عشر دقائق ثم انقضت الجلسة.

وحوكم زملاء عرابى الستة وهم محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى الديب وطلبة باشا عصمت بالطريقة التى حوكم بها هو، أى أنهم اعترفوا بجريمة العصيان،وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودلى، ورفض الإقرار الذى كتبه عرابى فلم يحاكم معهم. وصدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى مصوع . واجتمعت المحكمة بعد ذلك لمحاكمة كل من طلبة باشا عصمت وعبد العال باشا حلمى، ومحمود باشا سامى البارودى وعلى فهمى باشا الديب فحكمت عليهم بالإعدام، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفى المؤبد أيضًا .

وبعد ذلك أصدر الخديو توفيق أمراً بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم وحرمانهم حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة ما مع ترتيب معاش سنوى لهم بالقدر الضرورى لمعيشتهم . وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الحركة.

تنفيذ الحكم :

اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة «سيلان» بالهند منفى للزعماء السبعة . فاجتمعوا فى سجن الدائرة السنية يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل، و٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم ، وبعد ذلك نقلوا إلى المركب المخصص لهم وقد رافقهم فى هذه الرحلة ضابط إنجليزى ووصلوا إلى منفاهم .

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا : الوثائق غير المنشورة

دار الوثائق القومية بالقاهرة

١- دفتر أوامر

وقيدت فيها الأوامر الصادرة من الوالى إلى الدواوين والأقاليم وهى مجموعة أوامر باللغة العربية .

٢- دفاتر معية تركى

هى دفاتر قيودات قيدت فيها المكاتبات بالتركية بين المعية والدواوين ، والأقاليم وهى مترجمة باللغة العربية.

٣- دفتر مجلس ملكية

وفيه بعض اللوائح والأوامر

٤- سجلات الترسانة عربى

وهى عبارة عن سجلات صادرة وواردة، وفيها وثائق تتعلق بالترسانة.

٥- سجلات مصلحة الأخشاب

وهى عبارة عن وثائق تتعلق بالأخشاب الخاصة بصناعة السفن التى انشئت بالترسانة بالاسكندرية .

٦- سجلات ديوان المدارس عربى

وهى عبارة عن وثائق خاصة بانشاء المدارس بصفة عامة والمدارس الصناعية بصفة خاصة التى انشئت لسد حاجة البلاد من الحرفيين .

٧- محفظة مالية (١) أوامر .

وبها بعض الوثائق الصادرة من الوالى إلى نظار الفابريقات بحسن معاملة العمال معاملة حسنة.

٨- محفظة مالية (٢) أوامر

وبها بعض الوثائق التى تتعلق بتحديد مرتبات العمال بالفابريقات .

٩- محفظة (٢) ملكية تركى

وبها بعض الوثائق الخاصة بصناعة النسيج من حيث المواد الخام والعمال الذين أرسلوا إلى الخارج واسمائهم والجهة التى أرسلوا إليها والمدة التى قضوها.

١٠- محفظة (٤) ملكية تركى

وبها بعض الوثائق عن صناعة الجلود وبعض الصناعات الحربية.

١١- محفظة (٦) ملكية تركى

وبها بعض الوثائق عن الآلات المستخدمة فى الصناعات .

١٢- محفظة (١٠١)

وبها بعض الوثائق عن الصناعات واحتياجاتها من المواد الخام والحرفيين وغير ذلك.

١٣- محفظة (١١٩)

وبها بعض الوثائق عن البحرية المصرية بصفة عامة .

ثانيا : المراجع العربية :

١٤- أ.ب كلوت بك

لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد بك مسعود جزءان ، القاهرة (ب.ت) .

١٥- أحمد أحمد الحتة (دكتور)

تاريخ مصر الاقتصادى فى الرقن التاسع عشر الاسكندرية ١٩٦٧ .

١٦- أحمد أحمد الحتة (دكتور)

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير، القاهرة ١٩٥٠ .

١٧- أحمد السعيد سليمان (دكتور)

تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، القاهرة ١٩٧٨ .

١٨- أحمد السيد دراج (دكتور) ، السيد رجب حراز (دكتور)

دراسات فى التاريخ المصرى، القاهرة ١٩٧٦ .

١٩- أحمد أمين

زعماء الاصلاح فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٤٨ .

٢٠- أحمد شفيق باشا

مذكراتي في نصف قرن، جزءان، القاهرة ١٩٣٤ .

٢١- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور)

علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، القاهرة ١٩٦٧ .

٢٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور)

مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦-١٨٨٢) ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢٣- أحمد عبد المنصف محمود

البحرية المصرية في مائة عام (١٨٦٣-١٩٦٣) ، ضمن كتاب البحرية المصرية، الاسكندرية ١٩٧٤ .

٢٤- أحمد عرابي

مذكراتي ، القاهرة ١٩٥٣ .

٢٥- أحمد عرابي

وثائق جديدة وخطيرة تنشر لأول مرة ، القاهرة ١٩٧١ .

٢٦- أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)

تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق، ١٨٤٨-١٨٨٢، القاهرة ١٩٣٨ .

٢٧- أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)

تاريخ التلعيم في عهد محمد علي، القاهرة ١٩٣٨ .

٢٨- أحمد محمد حسن الدماصي (دكتور)

الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر الجزء الأول (١٨٠٠-١٨٤٠)، القاهرة ١٩٩٤ .

٢٩- اسكاون بلنت

التاريخ السري لاحتلال انجلترا مصر، القاهرة ١٩٣٢ .

٣٠- اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار، الجزء الثاني القاهرة، ١٣١٢هـ.

٣١- الكسندر شولش

مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢، تعريب الدكتور رءوف عباس محمد ، القاهرة ١٩٨٣ .

٣٢- إلياس الأيوبى

تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل من ١٨٦٣-١٨٧٩ جزءان ، القاهرة ١٩٩٠، ١٩٩١ .

٣٣- أمين سامى باشا

تقويم النيل وعصر محمد على، جـ٢ ، القاهرة ١٩٣٨ .

٣٤- أمين سامى باشا

التعليم فى مصر، القاهرة ١٩٤٠ .

٣٥- أمين عز الدين

تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩، القاهرة ١٩٦٧ .

٣٦- أمين مصطفى عفيفى عبدالله (دكتور)

تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث القاهرة، ١٩٤٢ .

٣٧- اندريه ريمون

فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٤ .

٣٨- بييركرايتس

اسماعيل المفترى عليه، ترجمة فؤاد صروف القاهرة ١٩٣٢ .

٣٩- جابريل باير

تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠-١٩٥٠ ترجمة الدكتورة عطيات محمود جاد، القاهرة، ١٩٨٨ .

٤٠- جاكوب لاندو

الحياة السياسية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦-١٩٥٤، ترجمة سامى الليثى، القاهرة (ب.ت) .

٤١- ج . دى. شابرول

دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين «وصف مصر» الدولة الحديثة ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ١٩٧٦ .

٤٢- جمال الشيال (دكتور)

تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى مصر فى عصر محمد على، القاهرة، ١٩٥١ .

٤٣- جميل خانكى

تاريخ البحرية المصرية، القاهرة ١٩٤٨ .

٤٤- جورج جندى بك ، جاك تاجر

اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة ١٩٤٧ .

٤٥- جورج يانج

مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ، تعريب على أحمد شكرى، القاهرة ١٩٣٤ .

٤٦- جلال يحيى (دكتور)

مصر الحديثة ١٨٠٥-١٨٤٠ ، الاسكندرية ١٩٨٣ .

٤٧- جون مارلو

تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨-١٨٨٢ ترجمة الدكتور / عبد العظيم رمضان، القاهرة ١٩٧٦ .

٤٨- حسن الرفاعى (دكتور)

تطور الصناعات فى مصر، القاهرة ١٩٣٤ .

٤٩- حكمت أبوزيد (دكتورة)

المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية، ضمن كتاب بحوث عن الجبرتى، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٧٦ .

٥٠- حليم عبد الملك (دكتور)

السياسة الاقتصادية فى عهد محمد على الكبير، القاهرة ١٩٣٤ .

٥١- خلف عبد العظيم سيد الميرى (دكتور)

تاريخ البحرية التجارية المصرية (١٨٥٤-١٨٧٩) القاهرة ١٩٩٢ .

٥٢- خليل صابات (دكتور)

تاريخ الطباعة فى الشرق العربى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٦ .

٥٣- درية شفيق (دكتورة) ، إبراهيم عبده (دكتور)

تطور النهضة النسائية فى مصر من عهد محمد على إلى الفاروق ، القاهرة ١٩٤٥ .

٥٤- راشد الراوى (دكتور) ومحمد حمزة عليش وآخرون، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٤٨ .

٥٥- رفاعة رافع الطهطاوى

مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية، القاهرة ١٢٣٠هـ/ ١٩١٢ .

٥٦- رءوف عباس محمد (دكتور)

الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٧ .

٥٧- رينيه قطاوى ، جورج قطاوى

محمد على وأوروبا ، نقله عن الفرنسية الفريد يلوذ ، القاهرة ١٩٥٢ .

٥٨- صالح رمضان (دكتور)

الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، الاسكندرية ١٩٧٧ .

٥٩- صبحى وحيدة

فى أصول المسألة المصرية، القاهرة (ب-ت) .

٦٠- صلاح أحمد هريدى (دكتور)

الجاليات اليونانية فى مصر ١٨٨٢-١٩١٤ ، الاسكندرية ١٩٩٣ .

٦١- عباس العقاد

الإمام محمد عبده، القاهرة ١٩٦٣ .

٦٢- عبد الرحمن الجبرتى

تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ٤ أجزاء بولاق ١٣١١هـ .

٦٣- عبد الرحمن الرافعى
أحمد عرابى، القاهرة ١٩٥٢ .
٦٤- عبد الرحمن الرافعى
الزعيم الثائر أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٨ .
٦٥- عبد الرحمن الرافعى
عصر اسماعيل ، الجزء الأول، الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٨٢ .
٦٦- عبد الرحمن الرافعى
عصر اسماعيل، الجزء الثانى، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٣ .
٦٧- عبد الرحمن الرافعى
عصر محمد على، القاهرة ١٩٣٤ .
٦٨- عبد الرحمن الرافعى
تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ٣ أجزاء القاهرة ١٩٢٠ .
٦٩- عبد الرحمن الرافعى
الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى لمصر، القاهرة ١٩٤٢ .
٧٠- عبد الرحمن زكى (دكتور)
التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير، القاهرة ١٩٥٨ .
٧١- عبد الرحمن زكى (دكتور)
ملابس الجيش المصري فى عهد محمد على الكبير، القاهرة ١٩٤٩ .
٧٢- عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور)
عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، القاهرة ١٩٦٧ .
٧٣- عبد العزيز نوار (دكتور)
تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق ، بيروت ١٩٨٣ .
٧٤- عبد الكريم رافق (دكتور)

الفتح العثمانى للشام ومصر حتى حملة نابليون بونابرت على مصر (١٥١٦-١٧٩٨) دمشق ١٩٦٨ .

٧٥- عبدالله محمد عزباوى (دكتور)

الشوام فى مصر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، القاهرة ١٩٨٦ .

٧٦- عبد المنعم فوزى (دكتور)

مذكرات فى تطور مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، القاهرة ١٩٥٦ .

٧٧- عصام محمد شبارو (دكتور)

المقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني ، بيروت ١٩٩٢ .

٧٨- على بركات (دكتور)

تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، القاهرة ١٩٧٧ .

٧٩- على الجريتلى (دكتور)

تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٥٠ .

٨٠- على لطفى (دكتور)

التطور الاقتصادى فى مصر وأوروبا القاهرة ١٩٦٦ .

٨١- على باشا مبارك

الخطط التوفيقية الجديدة لمدن مصر والقاهرة ، طبعة بولاق ١٣٠٥-١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٧-١٨٨٨ ٢٤ جزءا.

٨٢- عمر طوسون

صفحة من تاريخ مصر، الجيش المصرى البرى والبحرى ، القاهرة ١٩٤٠ .

٨٣- عمر طوسون

يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، ضرب الاسكندرية، الاسكندرية ١٩٣٤ .

٨٤- عمر عبد العزيز عمر (دكتور)

دراسات فى تاريخ مصر الحديث ١٧٩٨-١٩١٤ ، الاسكندرية ١٩٧٢ .

٨٥- لطيفة محمد سالم (دكتورة)

النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤، الجزء الأول، لندن ، ١٩٨٢ .

٨٦- لويس عوض (دكتور)

تاريخ الفكر المصرى الحديث، من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ المبحث الأول الخلفية التاريخية ، القاهرة ١٩٨٠ .

٨٧- ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتورة)

الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٧٨ .

٨٨- محمد أحمد أنيس (دكتور)

التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٥ .

٨٩- محمد رفعت الإمام

تاريخ الجالية الأرمنية فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٩٩ .

٩٠- محمد شفيق غربال (دكتور)

مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١ ، رسالة على أجوبة حسين أفندى الروزنامجى ، القاهرة ١٩٣٦ .

٩١- محمد شفيق غربال (دكتور)

محمد على الكبير، القاهرة ١٩٤٤ .

٩٢- محمد عبد العزيز عجمية (دكتور)

دراسات فى التطور الاقتصادى، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ١٩٦٤ .

٩٣- محمد عبده

مذكرات الإمام محمد عبده، القاهرة ١٩٦١ .

٩٤- محمد فهمى لهيطة (دكتور)

تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، القاهرة ١٩٤٢ .

٩٥- محمد فؤاد شكرى (دكتور)

مصر والسودان ، القاهرة ١٩٦٣ .

٩٦- محمد فؤاد شكرى (دكتور)

مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، الجزء الثالث، القاهرة ١٩٥٨ .

٩٧- محمد فؤاد شكرى (دكتور) وآخرون

بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية، القاهرة ١٩٤٨ .

٩٨- محمد فؤاد شكرى (دكتور)

عبدالله جاك منو، القاهرة ١٩٥٢ .

٩٩- محمد محمود السروجى (دكتور)

ثورة ٢٣ يوليو جذورها وأصولها التاريخية، الاسكندرية ١٩٦٥ .

١٠٠- محمد محمود السروجى (دكتور)

الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، الاسكندرية ١٩٦٧ .

١٠١- نوال قاسم (دكتورة)

تطور الصناعة المصرية منذ عهد محمد على حتى عهد جمال عبد الناصر، القاهرة ١٩٨٧ .

١٠٢- هاملتون جب، هارولد بوون

المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، جزءان، القاهرة ١٩٧١ ، ١٩٧٣ .

١٠٣- هنرى دودويل

محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق بك ، على أحمد شكرى، القاهرة (ب-ت) .

١٠٤- هيلين آن ريفلين

الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى القاهرة ١٩٧١ .

١٠٥- يونان لبيب رزق (دكتور)

ديوان الحياة المعاصرة ، جـ١ ، القاهرة ١٩٩٥ .

ثالثا : المراجع الأجنبية

106- Augustus, St. J.J.
Egypt and Mohamed Ali or Travels in the vally of the Nile, 2 vols, London , 1843 .
107- Baer Gabriel ,
Social change in Egypt , 1800-1914 , in P.M. Holt, Political and Social change in Modern Egypt, London, 1968 .
108- Crouchly A.E.
The economic Development of Modern Egypt, London, 1938 .
109- Clegret M.
Le caire Etude de geographie Urbaine et histoire economique, T.3. Le caire, 1934 .
110- Dodweel , H.
The Founder of Modern Egypt , Astudy of Mohamed Ali, Cambridge, England, 1831 .
111- Douine G.
La mission du Baron Boiscmte, les Premier Fregates de Mohamed Ali de le caire 1826 .
112- Douine G.
une mission millitaire Francaise qupres d. M. Ali correspondance des Generaux Billand et Beyer, Société Royal de Geographe de Egypté puplication Speciales, le caire , 1929 .
113- Heworth Dunn, J.
An introduction to the history of Education in Modern Egypt, London, 1938
114- Lane Edward William,
The Manners and Custons of the Modern Egyptian, Every mans Ed, London , 1944 .
115- Masuel J,
Le Surce en Egypté , le Caire, 1937 .
116- Martin Germaine
les Bazars du Caire et les petits meteirs Arabes, le Caire, 1934 .

117- Mengin Felix,
Histoire de L'Egypté Sous le government du Mohamed Ali ou récit de evenmrnts Politiques et militaires qui ont eu lieu depius le départ de Francais , Jusque en 1823, 2 Tomes, Paris, 1823 .
118- Mengin Felix,
Histoire Sommaire de L'Egypté sous le government de M. Ali 1823-1838, Paris, 1838 .
119- Murray . C.
Memoire of Mohamed Ali , London , 1898 .
120- Mouriez Paul,
Historie de Mohamed Ali , vice Role d'Egypté
121- Puckler muskau , Herman Price von, Egypt and Mehmed Ali, trans. h. Evans lolyd 1845 .
122- Raymond, André,
Artisans et Commercants au caire au xille, 2 vols Damas, 1973 .
123- Sayed A.L.el.
The Role of the ulema in Egypt during the early mineteenth century in P.M. Holt, Political and social change in modern Egypt, London, 1968 .
124- Shaw Stanford J,
Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution . Prineceton, 1964 .
125- Shaw Stanford J,
The fianancial and Adminstrative Organization and development of Ottoman Egypt (1517-1798) Prineceton, 1968 .

رابعا : الدوريات

الوقائع المصرية

خامسا : رسائل علمية

محمود السعيد عبد العال

أسطول مصر الحربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة، الاسكندرية ١٩٦٧ .

المحتويات

صفحة

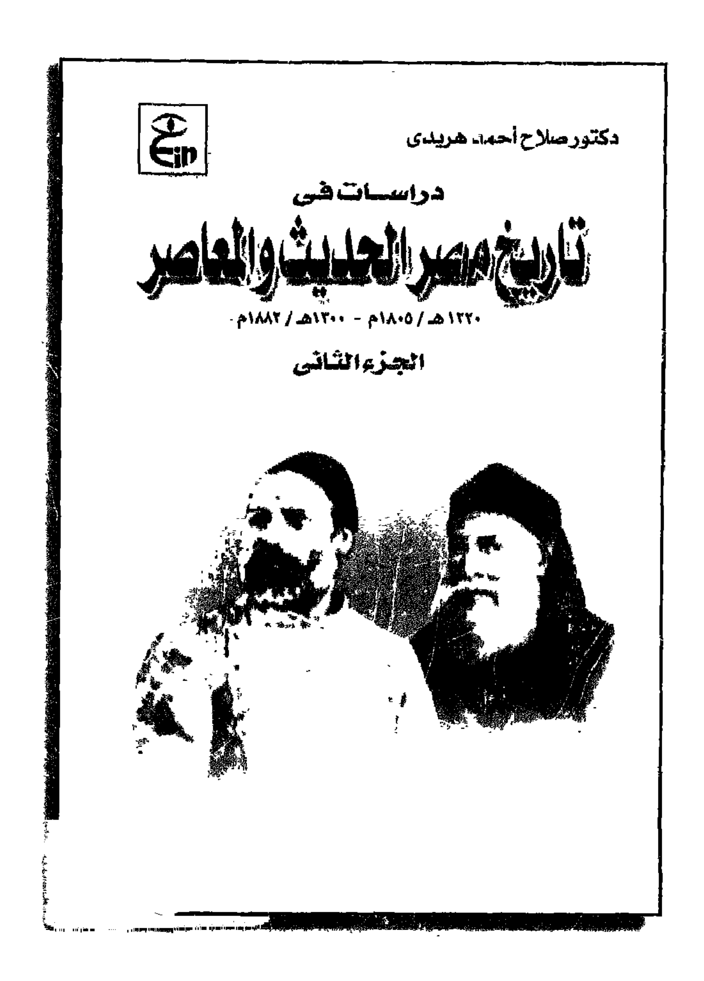
رقم الإيداع ١٨٢٠١ / ٢٠٠٠

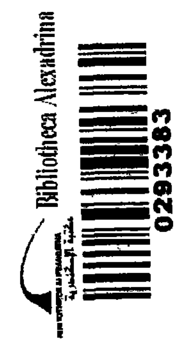
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 048 - 6

دار روتابرينت للطباعة ت: ٧٩٥٢٣٦٢ - ٧٩٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق









للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية

FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

تصميم الغلاف: محمد أبو طالب (الصغير)